سيد قطب

العدالة الاجتماعية في الإسلام

دار الشروق

العدالة الاجتماعية في الإسلام

الطبعة الشرعية العاشرة
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

الطبعة الشرعية الحادية عشرة
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الطبعة الشرعية الثانية عشرة
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الطبعة الشرعية الثالثة عشرة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الطبعة الشرعية الرابعة عشرة
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

إهداء

إلى الفتية الذين كنت ألمحهم بعين الخيال قادمين ؛ فوجدتهم في واقع الحياة قائمين .. يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، مؤمنين في قرارة نفوسهم : أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

إلى هؤلاء الفتية الذين كانوا في خيالي أُمنية وحُلماً ، فإذا هم حقيقة وواقع ، حقيقة أعظم من الخيال ، وواقع أكبر من الآمال .

إلى هؤلاء الفتية الذين انبثقوا من ضَمير الغيب كما تنبثق الحياة من ضمير العدم ، وكما ينبثق النور من خلال الظلمات .

إلى هؤلاء الفتية الذين يجاهدون باسم الله . في سبيل الله . على بركة الله . أهدي هذا الكتاب .

رجب سنة ١٣٧٣ هـ
مارس سنة ١٩٥٤ م

سيد قطب

بسم الله الرحمن الرحيم

الدِّين وَالمجتمع بَين المسيحيّة وَالإسْلام

في عالم الاقتصاد ، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة ، وله رصيد مذخور ، قبل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء ؛ ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها ، وتنظر في خاماتها ومقدراتها كذلك .. أفلا يقوّم رصيد الروح ، وزاد الفكر ووراثات القلب والضمير ، كما تقوّم السلع والأموال في حياة الناس ؟!

بلى ! ولكن الناس في هذا العالم الذي يطلق عليه اسم «العالم الإسلامي» ، لا تراجع رصيدها الروحي وتراثها الفكري ، قبل أن تفكر في استيراد المبادئ والخطط ، واستعارة النظم والشرائع ، من خلف السهوب ومن وراء البحار !

إن الناس تنظر فترى واقعاً اجتماعياً لا يسر ؛ وتبصر فترى أوضاعاً اجتماعية لا تحقق العدالة ، عندئذ تتجه بأبصارها إلى أوربا وأمريكا وروسيا والصين ويوغوسلافيا ... وما إليها ! تستجلب منها الحلول لمشكلاتها ، كما تستورد منها السلع لمعاشها . غير أنها عند استيراد السلع تراجع أرصدتها القديمة ، وتحصي موجوداتها في السوق ، وتنظر في قدرتها على الإنتاج . فأما عند استيراد المبادئ والنظم والقوانين فلا تصنع شيئاً من هذا كله ؛ ولا تتحرج أن تلقي بكل تراثها الروحي ، وكل مقوماتها الفكرية ، وكل الحلول التي يمكن أن يتيحها لها النظر فيما لديها من أسس ومبادئ ونظريات ، لتستجلب المبادئ الديمقراطية ، أوالاشتراكية ، أوالشيوعية ؛ فتكل إليها حل مشكلاتها الاجتماعية ؛ مهما اختلفت أوضاعها ، وظروفها ، وتاريخها ، ومقومات حياتها المادية والفكرية والروحية ، عن ظروف القوم فيما وراء البحار ، وفيما خلف السهوب !

وهؤلاء الناس يعلنون أن دينهم هو الإسلام . ويزعمون أحياناً أنهم حماة الإسلام ودعاته ! ولكنهم يقصون هذا الدين من حياتهم العملية ، ليبقى في عزلة وجدانية ، لا يحكم الحياة ؛ ولا يصرّف شؤونها ، ولا يعالج مشكلاتها ... فالدين ـ كما يقال ـ صلة ما بين العبد وربه ؛ أما صلات الناس ، وعلاقات المجتمع ، ومشكلات الحياة ، وسياسة الحكم وسياسة المال ... فلا دخل للدين بها ، ولا دخل لها بالدين .. هذا ما يقوله الذين لا ينكرون الدين . فأما الآخرون فيقولون : لا تذكروا لنا هذا الدين ؛ فالدين إن هو إلا مخدر يستغله الرأسماليون والحكام المستبدون ، لتنويم الطبقات الكادحة ، وتخدير الجماهير المحرومة !

من أين جاء هؤلاء الناس بهذه النظريات الغريبة على طبيعة الإسلام ، وعلى تاريخ

الإسلام ؟.. لقد استوردوها هي الأخرى ـ كما يستوردون كل شيء ـ من خلف السهوب ، ومن وراء البحار !

ذلك أن قصة العزلة بين الدين والدنيا لم تنبت في العالم الإسلامي ؛ ولم يعرفها الإسلام ؛ وقصة تخدير الدين للمشاعر لم تكن يوماً وليدة هذا الدين ، ولم تعرفها طبيعته . ولكنهم يتلقفونها تلقفاً كالببغاء ، ويحاكونها محاكاة كالقردة ، ولا يحاولون أن يفتشوا عن أصلها ونشأتها ، ولا أن يعرفوا مصدرها وموردها .. فلننظر من أين جاءت ، وكيف جاءت هذه القولة الغريبة ؟!

* * *

لقد نشأت المسيحية في ظل الإمبراطورية الرومانية ؛ وفي وقت تحجرت فيه الديانة اليهودية ؛ واستحالت طقوساً جامدة لا حياة فيها ، ومظاهر خاوية لا روح فيها . وكان للإمبراطورية الرومانية قوانينها المشهورة التي لا تزال ينبوعاً للقوانين الأوربية الحديثة ؛ وكان للمجتمع الروماني نظمه الوضعية ؛ ومقوماته الاجتماعية ، فلم تكن المسيحية الكنسية كما صاغها « بولس » وقدمها لأوربا ، وفي الظروف التي كانت قائمة يومذاك ، بقادرة على أن تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الروماني المعقد ، قوانين ونظماً ، وحدوداً للسير على هداها في الدولة والمجتمع . بينما بنو إسرائيل الذين أرسل إليهم عيسى عليه السلام والأرض المقدسة كلها مجرد مستعمرة رومانية ! فانصرفت بحكم هذه الظروف إلى التهذيب الروحي ، والتطهير الوجداني ؛ وعنيت بهذا الجانب بقدر ما كانت معنية بنقد الطقوس الجامدة ، والمظاهر الخاوية في شعائر اليهودية ، ورد الروح والحياة إلى الضمير الإسرائيلي .

ولقد بلغت المسيحية في بعض فتراتها مستوى عالياً في التطهر الروحي ، والتجرد المادي ، والسماحة الوجدانية ، وأدت واجبها في هذا الجانب من حياة الإنسانية الروحية ، بقدر ما تستطيع تعاليم روحية مجردة من الشريعة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير ، وأن تكبت الغرائز ، وتعلو على الضرورات ، وتهدف إلى أشواق مقدسة في عالم المثال والخيال ، تاركة المجتمع للدولة تنظمه بقوانينها الأرضية في عالم الظاهر والواقع ، إذ كانت هي معنية بعالم النفس والضمير ؛ وكانت بذلك منطقية مع الصورة التي رسمتها الكنيسة للمسيحية ، ومع نشأتها في بيئة خاصة ، ومع حاجة الأمة الإسرائيلية بصفة خاصة في تلك الفترة .

ولما عبرت المسيحية في صورتها هذه البحر إلى أوربا وجدت الرومان ورثة الحضارة الإغريقية المادية الوثنية ، كما وجدت أقواماً في أنحاء أوربا حديثي العهد بالبربرية ، يتناحرون بجموعهم الكثيفة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة قاسية وعرة ضنينة شحيحة ،

لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة ، ولا أن يلقي سلاحه لحظة ، ولا أن يركن في واقع الحياة إلى نظريات المسيحية وتعلقها بملكوت السماء ، وانعزالها عن الحياة الأرضية الواقعية .

لقد رأى هؤلاء الأقوام أن الدين لا يصلح للحياة ، فقالوا : إن الدين صلة ما بين العبد والرب ، وأنه لا بأس عليهم أن يستظلوا بظله في الكنيسة ؛ وأن يستروحوا نسماته في الهيكل المقدس ؛ وأن يواجهوا صراع الحياة بعد ذلك في المجتمع بتقاليدهم البربرية ؛ وأن يدعوا السيف يقضي بحكمه في إبان همجيتهم ، ويدعوا القانون المدني يقضي بحكمه بعد أن تحضروا . فأما الدين فقد بقي في عزلته الوجدانية هناك في القلوب والضمائر ، وفي الهيكل المقدس وكرسي الاعتراف ! ولم تتمثل المسيحية هنالك قط في نظام يهيمن على الحياة كلها ، ويربط ملكوت الأرض بملكوت السماء .

ومن هنا كانت تلك العزلة بين الدين والدنيا في حياة الأوربيين . بل كانت الحقيقة الواقعة التي تنطق بها طبائع الأشياء ، وهي أن أوربا لم تكن مسيحية قط في يوم من الأيام . وقد بقي الدين في عزلة عن تكييف الحياة وتنظيمها من يوم دخوله إلى يومنا هذا .

ولكن رجال الدين من القساوسة ، والكرادلة ، والبابوات .. لم يكونوا ليستطيعوا أن يضمنوا مصالحهم ، ولا أن يحافظوا على نفوذهم ، إذا بقيت الكنيسة في عزلة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فلا بد إذن أن تكون الكنيسة سلطة تقابل سلطة الملوك والأمراء ؛ ولا بد أن تستغل سلطانها الروحي في ميدان الحياة العامة . وجاءت عصور كان للكنيسة أملاك وجيوش وسلطان لا تقل عن أملاك الملوك وجيوشهم وسلطانهم . ووقع النزاع ـ كما لا بد أن يقع ـ بين الكنيسة والسلطة ، بين البابوات والأباطرة ؛ وكان الدهماء في الغالب في صف الكنيسة . ثم وقع الوفاق ـ كما لا بد أن يقع ـ بين هاتين السلطتين ، لالتقاء مصلحتيهما في تسخير الجماهير ، واستغلال الدهماء ، ما دامت مصالح مادية واقتصادية في حقيقتها ، وما دام النزاع في أصله على السلطة الزمنية .

وكان هذا . وقيل : إن الدين مسخر لإخضاع الملايين للمستبدين ورجال الدين . لأنه هكذا كان عند الأوربيين !

* * *

وبقيت الكنيسة سلطة مقدسة ، تملك رقاب الناس في الدنيا ، وفي الآخرة كذلك بقيت تبيع «صكوك الغفران» وتصدر «قرارات الحرمان» ، وظلت تتحكم في مشاعر الناس وأفكارهم على السواء ؛ ومن خلفها محاكم التفتيش ، تقتل وتحرق كل من يرفع رأسه ، أو يتهم بالزيغ والإلحاد .. حتى جاء عصر الإحياء ، ورأت الكنيسة ما يهدد

سلطانها من تفتح الأذهان والمشاعر بعد القرون المظلمة ؛ ولم يكن هيناً عليها أن تفقد سلطانها أمام تيار الفكر الحديث والعلم -الآخذ في النماء ؛ فانطلقت تقاوم وتجاهد لتكميم الأفواه الجريئة ، وتعطيل الأفكار المتحررة من الجهل والخرافة ، التي تناقض النظريات البالية العتيقة ؛ فكان العداء الشنيع بين الكنيسة وحرية الفكر منذ ذلك التاريخ . ولما كانت الكنيسة لا تريد أن تكتفي بملكوت السماء ، ولا أن تقنع بالتحكم في الآخرة . فقد اصطدمت نظرياتها عن الأرض والأفلاك والمواد بنظريات العلم القائمة على الدراسة الطليقة مما فرضته الكنيسة من مقررات ، لم تقم إلا على علم ناقص من علم البشر ، ولا علاقة لها بالدين في أصوله ... فقد نشأت أجيال من العلماء والمفكرين تكره الكنيسة وتحتقرها معاً ؛ وتكن في نفوسها العداوة والاشمئزاز للدين ولرجال الدين .

ومن هنا كانت الجفوة بين الدين والعلم ، وبين الكنيسة والفكر ، في حياة الأوربيين ! [(١)]

* * *

ثم سارت الحياة في طريقها ؛ وآتى العلم الحديث ثمراته ، ونشأ عنه في عالم الصناعة ما يعرف بالإنتاج الكبير ، وتضخمت رؤوس الأموال ؛ وأصبح في ميدان العمل معسكران منفصلان : معسكر أصحاب رؤوس الأموال ، ومعسكر العمال ؛ وانفرجت الهوة بين مصلحة كل من المعسكرين ؛ وانتقلت السلطة الحقيقية من يد الدولة إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال . ولما لم يكن بدّ للكنيسة أن تنضم للسلطة الحقيقية ، فقد انضمت إلى معسكر رأس المال ! .

ولا أحب أن أظلم رجال الكنيسة الأوربية جميعاً ؛ فقد يكون منهم المستنفع الذي يدرك مركز القوة فينضم إليه ؛ ويتخذ من الدين مخدراً للطبقات الكادحة ؛ يصدها عن الثورة لحقها ؛ ويخذلها عن طلب النصفة في الدنيا ، ويمنيها العوض في الآخرة . ولكن بعضهم لا بد أن يكون مخلصاً في دعوة من هذا القبيل ، حسب فهمه لعقيدته المسيحية كما رسمتها الكنيسة ، فالمسيحية هذه في جوهرها تزهد ، واحتقار للحياة الظاهرة ، وتطلع إلى ملكوت الرب ، وعالم السماء ، وانفصال كامل بين ملكوت الأرض وملكوت السماء .

وعلى أية حال ، لقد وجدت الطبقات الكادحة التي تريد أن تصارع ، أن الدين لا يغذي رغبتها في الصراع ؛ وأن الكنيسة تتخذ منه مخدراً للكادحين ؛ فأعلنت ثورتها الكاملة على الدين ؛ وقالت عنه : إنه مخدر الملايين . وسواء كان دعاة المذهب المادي

---

(١) يراجع بتوسع فصل : « الفصام النكد » في كتاب « المستقبل لهذا الدين » .

مخلصين في موقفهم من الكنيسة أم غير مخلصين ، فالحق أن الكنيسة كانت تقف في غير صف الكادحين !

ومن هنا كان العداء الجاهر الصريح بين الشيوعية والدين[1] !

* * *

ولكن نحن ! نحن الذين نسمي أنفسنا مسلمين ونتسمّى بأسماء المسلمين ـ ما بالنا وهذا كله ؟ وظروفنا التاريخية ، وطبيعة الإسلام وظروفه ليست في شيء من هذا جميعه ! لقد نشأ الإسلام في أرض لا سلطان لإمبراطورية ولا لملك عليها ؛ ونشأ في مجتمع بدوي قبليّ ليست به أوضاع أو قوانين من نوع ما كان في الإمبراطورية الرومانية . وكان هذا أنسب وضع لهذا الدين في نشأته الأولى ، ليتولى إنشاء المجتمع الذي يريده بلا عوائق حقيقية ، ويضع له قوانينه ونظمه ؛ ويتولى في الوقت ذاته ضميره وروحه ، كما يتولى سلوكه ومعاملاته ؛ ويجمع بين الدنيا والدين في توجيهاته وتشريعاته .. وقد قام على أساس توحيد عالم الأرض وعالم السماء في نظام واحد ، يعيش في ضمير الفرد ، كما يعيش في واقع الجماعة ؛ ولا ينفصل فيه النشاط العملي عن الوازع الديني ؛ ولا يتعدد جوهره الموحد ، وإن اختلفت مظاهره ومسالكه .

ولم يكن الإسلام ـ ووظيفته الأولى هي إنشاء صورة جديدة وكاملة للحياة الإنسانية ـ بمستطيع أن ينعزل في الوجدان البشري ، بعيداً عن الحياة العملية الواقعة ؛ ولم يكن مضطراً من ناحية نشأته التاريخية كذلك أن يضيق دائرة عمله لحظة واحدة خشية إمبراطورية أو سلطان ؛ فهو سيد نفسه حتى والجاهلية العربية تعارضه . فهي تعارضه بغير أوضاع اجتماعية ذات جذور راسخة وبغير نظام اجتماعي وطيد الأركان كالمجتمع الذي صادفته المسيحية في أول عهدها . وميدان عمله هو الحياة البشرية كلها ، روحيها وماديها ، دينها ودنيويها . وقد نشأ في أنسب بيئة ليزاول طبيعته كاملة ، ويبلور حقيقته في صورة واقعية منذ اللحظة الأولى . والله أعلم حيث يجعل رسالته ، وقد كان من قدر الله لهذا الدين الذي سيبقى إلى آخر الزمان أن يطبق تطبيقاً كاملاً بلا عوائق منذ مولده لتبقى منه صورة كاملة للأجيال لا غبش فيها ولا شبهة .

ولن يستقيم هذا الدين في عزلة عن المجتمع ؛ ولن يكون أهله مسلمين ، وهم لا يحكّمونه في نظامهم الاجتماعي والقانوني والمالي ؛ ولن يكون مجتمعهم إسلامياً ، وأحكام الإسلام

---

(١) لا ينبغي أن ننسى ـ مع ذلك ـ أن الشيوعية مؤسسة يهودية كالماسونية ، وأن أولى ركائز الخطة اليهودية في تدمير العالم ـ غير اليهودي ـ هو سلب الدين منه وإبعاده عن هذا المقوم الأساسي للحياة !

وشرائعه منفية من قوانينهم ونظمهم ، وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات ؛ فالإسلام هو العبودية لله وحده ، وإفراده بخصائص الألوهية ، وفي أولها «الحاكمية» ، كما سنفصل فيما بعد :

« فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً[1] » .. « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا[2] » .. «وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ[3] » .

ومما يجعل هذا الطريق متعيناً ، أن هذا الدين كل لا يتجزأ : عباداته ومعاملاته ، شرائعه وتوجيهاته . والشعائر التعبدية ليست منفصلة في طبيعته وأهدافه عن النظم والمعاملات ، فالصلاة وهي من أخص الشعائر التعبدية تعني توجه الفرد وتوجه الجماعة إلى إلٰه واحد عزيز قادر ، لا تعنو الجباه إلّا له ، وإلى قبلة واحدة لا زيغ عنها ولا فسوخ ، كما تعني المساواة أمام ديان واحد ، الكل له عبيد ، والكل أمامه سواء ، «شهادة أن لا إلـٰه إلا الله» – وهي الركن الاعتقادي الأول في هذا الدين – تعني منهجاً كاملاً للحياة يقوم على التحرر المطلق وجدانياً وعملياً من كل عبودية لغير الله . هذا التحرر الذي هو الخطوة الأساسية لتحقيق مجتمع صالح كريم ، الكل فيه متساوون .

وعلى أية حال فلن يرتاب باحث في هذا الدين ، في أن فكرة المجتمع واضحة بارزة في شعائره ونظمه على السواء ، وأنها الفكرة الأولى القوية الشائعة في كيانه كله . فإذا شاهدنا في بعض العصور محاولة لتضخيم الجانب «التعبدي» في هذا الدين وعزله عن الجانب الاجتماعي ، أو عزل الجانب الاجتماعي عنه ، فتلك آفة العصر لا آفة الدين[4] .

وليس هذا الذي نقوله عن الإسلام بدعاً نبتدعه ، ولا تأويلاً جديداً لحقيقته ، إنما هو الإسلام كما أبان عن وجهته ، وكما فهمه صاحبه الأول ـ محمد صلى الله عليه وسلم ـ وكما فهمه أصحابه المخلصون له ، والقريبون من منبعه الأصيل .

جاء في القرآن الكريم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ . ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

---

(١) سورة النساء [٦٥] .

(٢) سورة الحشر [٧] .

(٣) سورة المائدة [٤٤] .

(٤) التعبد في الإسلام يشمل الشعائر والشرائع والحركة والنشاط الإنساني كله . ولكن غلب في التآليف الفقهية اصطلاح «العبادات» على أحكام الشعائر واصطلاح «المعاملات» على فقه الشرائع . والإسلام وحدة لا تتجزأ . راجع فصل «الشمول» في كتاب «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته» .

فَانْتَشِروا فِي ٱلْأَرْضِ ، وَٱبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ ٱللَّهِ[1] » . وكلنا يعلم كم تستغرق الصلاة المفروضة من الزمن في اليوم ، وما بقي فللسعي والعمل ، فوقت الصلاة نسبة ضئيلة في حياة الإنسان ، وللمجتمع والحياة ما تبقّى طوال الليل والنهار . وجاء في موضع آخر : «وَجَعَلْنَا ٱللَّيْلَ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا[2] » لأن الغالب في النهار هو المعاش لا الشعائر التعبدية .

على أن الإسلام لا يعد العبادة فيه هي مجرد إقامة الشعائر ، إنما هي الحياة كلها خاضعة لشريعة الله ، متوجهاً بكل نشاط فيها إلى الله . ومن ثم يعد كل خدمة اجتماعية وكل عمل من أعمال الخير فيه عبادة . قال صلى الله عليه وسلم : «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار[3] » .

والحادثتان التاليتان قاطعتان في الدلالة على روح الإسلام ، كما يفهمه صاحبه رسول الله : عن أنس رضي الله عنه قال : كنا مع النبي في سفر ، فمنا الصائم ، ومنا المفطر . قال : فنزلنا منزلاً في يوم حار ، أكثرنا ظلا صاحبُ الكساء ، فمنا من يتقي الشمس بيده . قال : فسقط الصوّام ، وقام المفطرون فضربوا الأبنية ، وسقوا الركاب . فقال الرسول صلوات الله عليه وسلامه : «ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله[4] » .

وعنه أيضاً أنه قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته ، فلما أخبروا كأنهم تقالّوها ! قالوا : أين نحن من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبداً . وقال الآخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إليهم فقال : «أنتم الذين قلتم كذا وكذا . أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له . ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني[5] » .

ولم يكن ذلك من محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو أعرف بدينه ، استهانة بأمر الصوم والصلاة ؛ ولكن إدراكاً لحقيقة روح هذا الدين ، الذي يعمل للحياة وهو يعمل للعقيدة ، فيمزج العقيدة بالحياة ، ولا يقف بها في معزل وجداني في عالم الضمير .

وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ حين رأى رجلاً يظهر النسك والتماوت ، فخفقه بالدِّرَّة وقال له : «لا تمت علينا ديننا أماتك الله» . أو حين شهد عنده شاهد ، فقال : ائتني بمن يعرفك ، فأتاه برجل ، فأثنى عليه خيراً ، فقال له عمر : أنت

---

(1) سورة الجمعة [٩ ــ ١٠] .
(2) سورة النبأ [١٠ ــ ١١] .
(3) الشيخان والترمذي والنسائي .
(4) أخرجه الستة .
(5) الشيخان والنسائي .

جاره الأدنى الذي يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : كنتَ رفيقه في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : فعاملته بالدينار والدرهم الذي يستبين به ورع الرجل ؟ قال : لا . قال : أظنك رأيته قائماً في المسجد يهمهم بالقرآن ، يخفض رأسه تارة ويرفعه أخرى ! قال : نعم ! فقال : اذهب فلست تعرفه ! وقال للرجل : اذهب فأتني بمن يعرفك !

فهذه من عمر ـ رضي الله عنه ـ كتلك من نبيه محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهم صحيح لحقيقة هذا الدين ، وتصوره للعباد والسلوك ، وفي العقيدة المستسرة في الضمير ، والعمل الواضح للعيان : «وَٱبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا[1]» . «وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيراً[2]» . «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ، وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ[3]» .. «لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ، وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ وَٱلْمَلَائِكَةِ وَٱلْكِتَابِ وَٱلنَّبِيِّينَ ، وَآتَى ٱلْمَالَ ـ عَلَىٰ حُبِّهِ ـ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَامَىٰ وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّائِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ ، وَأَقَامَ ٱلصَّلَاةَ وَآتَى ٱلزَّكَاةَ ، وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَٱلصَّابِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَاءِ وَٱلضَّرَّاءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ..[4]» .. «مَنْ رأى منكم منكراً فليغيره ..[5]» .

فهذا هو قوام الإسلام في العمل والاعتقاد . ولا عزلة إذن بين الدين والدنيا ، ولا بين العقيدة والاجتماع ، كما كان الحال في المسيحية التي صاغتها المجامع المقدسة .

* * *

والإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق ، فكل مسلم في أطراف الأرض ، وفي فجاج البحر ، يستطيع بمفرده أن يتصل بربه ، بلا كاهن ولا قسيس . والإمام المسلم لا يستمد ولايته من «الحق الإلهي» ولا من الوساطة بين الله والناس ، إنما يستمد مباشرته للسلطة من الجماعة الإسلامية ، كما يستمد السلطة ذاتها من تنفيذ الشريعة ، التي يستوي الكل في فهمها وتطبيقها متى فقهوها ، ويحتكم إليها الكل على السواء .

فليس في الإسلام «رجل دين» بالمعنى المفهوم في الديانات التي لا تصح مزاولة

---

(١) سورة القصص [٧٧] .
(٢) سورة الحج [٤٠] .
(٣) سورة البقرة [١٩٠] .
(٤) سورة البقرة [١٧٧] .
(٥) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

الشعائر التعبدية فيها إلا بحضور رجل الدين . إنما في الإسلام علماء بالدين ، وليس للعالم بهذا الدين من حق خاص في رقاب المسلمين ، وليس للحاكم في رقابهم إلا تنفيذ الشريعة التي لا يبتدعها هو ، بل يفرضها الله على الجميع . أما في الآخرة ، فالكل مصيرهم إلى الله : « وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً[1] » .

فلا صراع إذن بين علماء الدين والسلطان على رقاب العباد ، ولا أموالهم ؛ وليست هنالك مصالح اقتصادية ولا معنويه يتنازعانها ؛ وليست هنالك سلطة روحية وأخرى زمنية في الإسلام . فلا مجال للصراع عليها ، كما كان الحال بين الأباطرة والبابوات .

والإسلام لا يعادي العلم ولا يكره العلماء ؛ بل يجعل العلم المؤدي إلى معرفة الله ـ وكل علم صحيح يؤدي إلى هذه الغاية ـ فريضة مقدسة داخلةً في الطاعات الدينية : « طلب العلم فريضة على كل مسلم[2] » .. « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة[3] » .

ولم يعرف التاريخ الإسلامي تلك الاضطهادات المنكرة المنظمة لرجال الفكر أو رجال العلم كما عرفتها محاكم التفتيش . والمرات القليلة النادرة التي عوقب فيها رجال على أفكارهم ، تعد شاذة في تاريخ المسلمين ، وفي الغالب كانت تتلبس بها حالات سياسية ، وتكمن خلفها نزعات حزبية ، وهي على وجه العموم ليست طابعاً بارزاً للحياة الإسلامية ؛ وقد جاءت على أيدي أناس ينكر عليهم الإسلام أن يكونوا فَهِمَة للإسلام .

وذلك طبيعي في دين لم يعتمد على الخوارق والمعجزات ؛ إنما قام على التأمل والنظر في آيات الله في الأنفس والآفاق :

« إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ، وَٱخْتِلَافِ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ، وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ ٱلنَّاسَ ، وَمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ، وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ[4] » .. « يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِي ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً

---

(١) سورة مريم [٩٥] .

(٢) ابن ماجه .

(٣) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

(٤) سورة البقرة [١٦٤] .

وَرَحْمَةً . إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ . إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ . إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ، وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ[1] » .

وذلك طبيعي أيضاً في دين يربط التقوى بالعلم ؛ ويجعل العلم سبيلاً إلى معرفة الله وخشيته : « إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ[2] » ... ويرفع منزلة العلماء على الجهال : « قُلْ : هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ[3] » .. « فضل العالم على العابد ، كفضل القمر على سائر الكواكب[4] » .

فلا جفوة إذن بين الدين والعلم الصحيح المؤدي إلى معرفة الله عن طريق آياته في الأنفس والآفاق . لا جفوة بين الدين وهذا العلم ، لا في طبيعة الإسلام ولا في تاريخه ، كالجفوة التي وقعت بين الكنيسة والعلماء في عصر النهضة وما تلاه .

فأما وقوف «رجال الدين[5] » في صف السلطان وأصحاب المال وتخديرهم بالدين للعاملين والمحرومين ، فلا نكران لوقوعه في بعض عهود التاريخ الإسلامي . ولكن روح الدين الحقيقية تنكر على هؤلاء موقفهم ؛ والدين يتوعدهم بالعذاب والنكال جزاء ما اشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً . ولقد حفظ التاريخ بجانب سير هؤلاء سيراً لنماذج من « علماء الدين » الذين لم تأخذهم في الحق لومة لائم ، والذين جابهوا السلطان وأصحاب المال بحق الفقراء وحق الله ؛ كما حرضوا أصحاب الحقوق على حقوقهم ، وبينوها لهم ، وتعرضوا لظلم الحكام ، وللنفي أحياناً والاضطهاد .

* * *

ليس لدينا إذن سبب واحد لتنحية الإسلام عن المجتمع ، لا من طبيعته الخاصة ، ولا من ظروفه التاريخيه ، كالأسباب التي لازمت المسيحية في أوربا ؛ فعزلت الدنيا عن الدين

---

(١) سورة الروم [١٩ ـ ٢٤] .
(٢) سورة فاطر [٢٨] .
(٣) سورة الزمر [٩] .
(٤) أبو داود والترمذي وابن حبان والبيهقي .
(٥) نحن نفرق بين اصطلاح رجال الدين واصطلاح « علماء الدين » ... ففي بعض العهود يحاول أصحاب السلطان أن يقيموا في الإسلام « هيئة دينية » ! يستخدمونها في تحريف الكلم عن مواضعه ، والإفتاء بما يرضيُ أصحاب السلطان ، ويصدق أقوالهم وأفعالهم وأوضاعهم التي لا سند لها من الدين ! وهي هيئات تشبه « إكليروس الكنيسة » لا يعرفها الإسلام .

وتركت للدين تهذيب الضمير وتطهير الوجدان ؛ بينما تركت للقوانين الوضعية تنظيم المجتمع وتسيير الحياة .

كذلك ليست لدينا أسباب حقيقية للعداوة بين الإسلام والكفاح لتحقيق العدالة الاجتماعية ـ في حدود المنهج الإسلامي والشريعة الإسلامية ـ كالتي لابست العداوة بين المسيحية والشيوعية ؛ فالإسلام يفرض قواعد العدالة الاجتماعية ؛ ويضمن حقوق الفقراء في أموال الأغنياء ؛ ويضع للحكم وللمال سياسة عادلة ؛ ولا يحتاج لتخدير المشاعر ، ولا دعوة الناس لترك حقوقهم على الأرض ، وانتظارها في ملكوت السماء . بل إنه لينذر الذين يتنازلون عن حقوقهم الشرعية ، تحت أي ضغط ، بسوء العذاب في الآخرة ؛ ويسميهم «ظالمي أنفسهم» : «إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ ٱلْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ، قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ! قَالُوا : أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ؟ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً[1] » .. ويحرضهم على القتال لحقهم «ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد[2] » .

فإذا اضطرت أوربا لتنحية الدين عن حياتها العامة ، فلسنا بمضطرين أن نجاريها في هذا الطريق ؛ وإذا اضطرت الشيوعية أن تعادي الدين لتضمن حقوق الطبقات الكادحة ـ كما تزعم ـ فلسنا كذلك في حاجة إلى معاداة الدين !

ولكن بعض الناس ـ وفيهم من يزعمون أنهم مسلمون ويتسمون بأسماء المسلمين ـ يقولون : ومن الذي يضمن لنا أن هذا النظام الذي أقامه الإسلام في عصر تاريخي خاص ، لا يزال يحمل عناصر النمو والتجدد الكفيلة بأن تجعله صالحاً للتطبيق في عصور تاريخية أخرى ، قد تختلف مقوماتها كثيراً أو قليلاً عن مقومات العصر التاريخي الذي نشأ فيه الإسلام ؟

وهذا الكتاب بجملته هو الإجابة لهؤلاء على مثل هذا السؤال . ولكننا نقول هنا في إجمال :

إن الإسلام ـ وهو من صنع بارئ هذا الكون ومنشئ نواميسه ، والعالِم بما يجدّ فيه وما يتطور ـ كان في علمه هذا التطور التاريخي ، وما يترتب عليه من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام . وإنه لهذا وضع الخطوط الثابتة ، والمبادئ العامة ، والقواعد

---

(١) سورة النساء [٩٧] .

(٢) رواه النسائي .

الشاملة التي لا تخرج أطوار الإنسان في النهاية عن حدودها ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان ، وبروز الحاجات ، في حدود مبادئه العامة ، وقواعده الشاملة ؛ ولم يُدْل بتفصيلات جزئية مقيدة إلا في المسائل التي لا تتغير حكمتها ، والتي تؤدي أغراضها كاملة في كل بيئة ، والتي يريد الله تثبيتها في الحياة البشرية ، لأنها ضمان للخصائص التي يرتضيها لهذه الحياة . وإنه بهذا الشمول وبهذه المرونة ، قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجدد على مدى الأزمان .

ولقد بذل فقهاء هذا الدين جهداً ضخماً مشكوراً في التطبيق والقياس والتفريع كفل لأحكام الإسلام أن تلبي حاجات المجتمع المتجددة في ذلك الزمان ، الذي كان المجتمع فيه محكوماً بشريعة الإسلام .. ثم وقف هذا الجهد عندما تخلى المجتمع عن الإسلام بتخليه عن شريعة الإسلام ، منذ أن غلب الاستعمار الصليبي على دار الإسلام في كل مكان !

ولم يكن العلاج لتلك الحال أن ندع ديننا الشامل في عزلة تعبدية ، وننطلق إلى التشريع الفرنسي نستمد منه القانون ، أو إلى النظريات السياسية الغربية نستمد منها نظام الحكم ، أو إلى النظريات المادية نستمد منها نظام المجتمع ، قبل أن نيئس من صلاحية هذه الشريعة لإقامة المجتمع الحديث ! ذلك أن النمو العضوي الطبيعي لأي نظام في بيئة من البيئات ، يجعله أصلح بالقياس إلى هذه البيئة ـ على الأقل ـ من كل نظام معتسف غريب على طبيعة هذه البيئة ، لم يتم فيها نموه العضوي الرتيب ... وذلك كله فضلاً على ما تقتضيه منا دعوى الإسلام التي ندعيها . وهي دعوى لا تقوم إلا على أساس من العبودية لألوهية الله وحده . ولن تتحقق العبودية لألوهية الله وحده إلا في صورة واحدة : صورة الحكم بشريعة الله.

ولكنه الجهل بحقيقة هذا الدين ، وبطبيعة المجتمعات وقوانين الحياة ، والكسل العقلي والنفسي عن مراجعة الرصيد القديم ، والتقليد المضحك للاتجاه الغربي أو الشرقي في فصل الدين عن الحياة ، حيث اقتضت ذلك طبيعة نشأة الدين عندهم دون أن تقتضيها طبيعة نشأة الإسلام ، وحيث قامت هنالك الجفوة بين الدين والعلم والدولة لأسباب تاريخية بيّناها ، ولا نظير لها في تاريخ الإسلام !

وليس معنى هذا أننا ندعو إلى الوقوف بأوضاع المجتمع عند شكل تاريخي معين . فالإسلام منهج وإطار تصاغ منه أشكال متجددة ـ وفي الوقت ذاته قائمة على أصول ثابتة ـ للمجتمع المسلم وفق ظروفه المحيطة . ولكننا ندعو ـ على الأقل ـ إلى مراجعة الرصيد المذخور ، ومعرفة أسسه العامة ، قبل أن نعمد إلى تقليد مبتسر ، مفقود الأسس التاريخية في حياتنا ، تضيع فيه شخصيتنا ، ونصبح معه ذيلاً للقافلة الإنسانية . وديننا يدعو إلى أن نكون دائماً في المقدمة : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ

ٱلْمُنكَرِ ، وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ[1] » .. «وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا[2] » .

وما يُدري هؤلاء الناس أن لدينا ما نعطيه لهذا العالم البائس المكدود ، الذي دفعته حضارته المادية الخاوية من الروح ، إلى حربين عالميتين في ربع قرن من الزمان ؛ والذي ما يزال يتخبط في طريقه إلى حرب ثالثة تنذر حضارته كلها بالبوار ؟!!

---

(١) سورة آل عمران [١١٠] .

(٢) سورة البقرة [١٤٣] .

طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام

لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام ، حتى ندرك مجملاً للتصور الإسلامي عن الألوهية والكون والحياة والإنسان . فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعاً من ذلك الأصل الكبير الذي ترجع إليه كل تعاليم الإسلام .

إن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعاً ، لم يعالج نواحيها المختلفة جزافاً ، ولم يتناولها أجزاء وتفاريق . ذلك أن له تصوراً كلياً متكاملاً عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ يرد إليه كافة الفروع والتفصيلات ؛ ويربط إليه نظرياته جميعاً وتشريعاته وحدوده ، وعباداته ومعاملاته ؛ فيصدر فيها كلها عن هذا التصور الشامل المتكامل ، ولا يرتجل الرأي لكل حالة ؛ ولا يعالج كل مشكلة وحدها في عزلة عن سائر المشكلات .

ومعرفة هذا التصور الكلي للإسلام تيسر للباحث فيه فهم أصوله وقواعده ؛ وتسهل عليه أن يرد الجزئيات إلى الكليات ؛ وأن يتتبع في لذة وعمق خطوطه واتجاهاته ، ويلحظ أنها متشابكة متكاملة ، وأنها كل لا يتجزأ ، وأنها لا تعمل عملاً مثمراً للحياة إلا وهي متكاملة الأجزاء والإتجاهات .

وطريق الباحث في الإسلام أن يتبين أولاً تصوره الشامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ، قبل أن يبحث عن رأيه في الحكم أو رأيه في المال ، أو رأيه في علاقات الأمم والأفراد ... فإنما هذه فروع تصدر عن ذلك التصور الكلي ، ولا تفهم بدونه فهماً صحيحاً عميقاً .

والتصوّر الإسلامي الصحيح لا يلتمس عند ابن سينا أو ابن رشد أو الفارابي وأمثالهم ممن يطلق عليهم وصف «فلاسفة الإسلام» ؛ ففلسفة هؤلاء إنما هي ظلال للفلسفة الإغريقية غريبة في روحها عن روح الإسلام . وللإسلام تصوره الأصيل الكامل ، يلتمس في أصوله الصحيحة ؛ القرآن والحديث ، وفي سيرة رسوله – صلى الله عليه وسلم – وسننه العملية . وهذه الأصول هي حسبُ أي باحث متعمق ليدرك تصور الإسلام الكلي الذي يصدر عنه في كل تعاليمه وتشريعاته ومعاملاته .

وقد تناول الإسلام طبيعة العلاقة بين الخالق والخلق ، وطبيعة العلاقة بين الكون والحياة والإنسان ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ونفسه ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الفرد والدولة ، وبين الجماعات الإنسانية كافة ، وبين الجيل والأجيال . ورد ذلك كله إلى تصور كلي جامع ، ملحوظ الخطوط في سائر الفروع والتفصيلات ..

والبحث المفصل في هذا التصور ليس مجاله هذا الكتاب ، وهو موضوع بحث مفصل بعنوان «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته»[1] . ولكنني سأشير فقط إلى رؤوس موضوعات عامة ، تمهيداً للحديث في موضوع العدالة الاجتماعية في الإسلام .

* * *

لقد ظلت الإنسانية أدهاراً طويلة لا تستقيم على تصور شامل عن الخالق والخلق وعن الكون والحياة والإنسان .

وكانت كلما جاءها رسول من عند الله بصورة منه ، قبلتها منها قلة ، وأعرضت عنها كثرة . ثم عادت بجملتها فارتدت عنه إلى تصورات جاهلية منحرفة مشوهة ... حتى جاء الإسلام بأكمل تصور وأشمل شريعة مقترنين ، وأقام عليهما نظاماً واقعياً للحياة يتمثل فيه التصور والشريعة في صورة عملية .

فأما العلاقة بين الخالق والخلق (الكون والحياة والإنسان) فهي الإرادة المباشرة التي تصدر عنها المخلوقات جميعاً : «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ[2] » فلا واسطة بين الخلق والخالق من قوة أو مادة . فعن إرادته المطلقة تصدر الموجودات صدوراً مباشراً ، وبإرادته المطلقة تحفظ وتنظم وتسير : «يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَاتِ[3] » .. «وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ[4] » .. «لَا ٱلشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ ، وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ[5] » .. «تَبَارَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ[6] » .

وهذا الوجود الصادر عن الإرادة المطلقة ، وحدة متكاملة ، كل جزء فيها ملحوظ فيه تناسقه مع سائر الأجزاء ، ولكل موجود فيه حكمة تتعلق بهذا التناسق الكامل الملحوظ ؛ «وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً[7] » .. «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ[8] » .. «ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً . مَا تَرَى فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ، فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ . هَلْ تَرَى

(1) صدر القسم الأول منه وهو يعرض «خصائص التصور الإسلامي» . والقسم الثاني تحت الطبع وموضوعه «مقومات التصور الإسلامي» .
(2) سورة يس [82] .
(3) سورة الرعد [2] .
(4) سورة الحج [65] .
(5) سورة يس [40] .
(6) سورة الملك [1] .
(7) سورة الفرقان [2] .
(8) سورة القمر [49] .

مِنْ فُطُورٍ ؟ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ، يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ [(١)] » .. « وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا ، وَبَارَكَ فِيهَا ، وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا [(٢)] » .. « اللهُ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي ٱلسَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفاً ، فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ [(٣)] » .. وهكذا وهكذا يبدو أن لكل موجود حكمة تتناسق مع غاية الوجود ، وأن الإرادة التي يصدر عنها الوجود أولاً ، ويحفظ بها وينتظم ثانياً ، تلاحظ في كل موجود تناسقه ونفعه الكلي للوجود .

ولأن الوجود وحدة متكاملة الأجزاء ، متناسقة الخلقة والنظام والاتجاه ، بحكم صدوره المباشر عن الإرادة الواحدة المطلقة الكاملة ، كان مهيأً وصالحاً ومساعداً لوجود الحياة بصفة عامة ، ولوجود الإنسان ـ أرقى نماذج الحياة ـ بصفة خاصة ؛ فليس الكون عدواً للحياة ولا عدواً للإنسان ؛ وليست « الطبيعة » ـ بتعبير الجاهلية الحاضرة ـ خصماً للإنسان يصارعه ويغالبه ، إنما هي من خلق الله ، وهي صديق لا تختلف اتجاهاته عن اتجاهات الحياة والإنسان ؛ وليست وظيفة الأحياء أن يصارعوا الطبيعة ، وهم في أحضانها نشأوا ، وهي وهم من ذلك الوجود الواحد الصادر عن الإرادة الواحدة . والإنسان بالذات إنما يعيش في جو صديق وبين أصدقاء من الموجودات : فالله حين خلق الأرض « وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا » [(٤)] .. « وَأَلْقَى فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ [(٥)] » .. « وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ [(٦)] » .. « هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا ، فَٱمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ [(٧)] » .. « خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعاً [(٨)] » .. والسماء بكواكبها جزء من الكون متكامل مع سائر أجزائه ، وكل ما فيها وما في الأرض صديق ومعاون متناسق مع سائر أفراده : « وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَاءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظاً [(٩)] » . « أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَاداً وَٱلْجِبَالَ أَوْتَاداً وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجاً ؛ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتاً ، وَجَعَلْنَا ٱللَّيْلَ لِبَاساً ، وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشاً ، وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعاً شِدَاداً ، وَجَعَلْنَا سِرَاجاً وَهَّاجاً ، وَأَنْزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجاً ، لِنُخْرِجَ بِهِ حَبّاً وَنَبَاتاً ، وَجَنَّاتٍ أَلْفَافاً [(١٠)] » .

---

(١) سورة الملك [٣ – ٤] .
(٢) سورة فصلت [١٠] .
(٣) سورة الروم [٤٨] .
(٤) سورة فصلت [١٠] .
(٥) سورة النحل [١٥] .
(٦) سورة الرحمن [١٠] .
(٧) سورة الملك [١٥] .
(٨) سورة البقرة [٢٩] .
(٩) سورة فصلت [١٢] .
(١٠) سورة النبأ [٦ – ١٦] .

وهكذا تقرر العقيدة الإسلامية أن الله رب الإنسان قد خلق هذه القوى كلها لتكون له صديقاً مساعداً متعاوناً . أما سبيله إلى كسب هذه الصداقة فهو أن يتأمل هذه القوى ويتعرف إليها ويتعاون معها . وإذا كانت هذه القوى تؤذيه أحياناً ، فإنما تؤذيه لأنه لم يتدبرها ، ولم يعرف الناموس الذي يسيرها .

والخالق ـ مع هذا ـ لا يدع الأحياء والناس لذلك الكون الصديق بلا رعاية مباشرة . وعناية متصلة ؛ فإرادته المباشرة متصلة بالكون كله ، ومتصلة بكل فرد من موجوداته في الوقت نفسه : « إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ[1] » .. « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا[2] » .. « وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ[3] » .. « وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ[4] » .. « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ[5] » ... الخ .

ولأن الوجود الموحد صادر عن إرادة واحدة ؛ ولأن الناس جزء من الكون متعاون متناسق مع سائر أجزائه ؛ ولأن أفراد الإنسان خلايا متعاونة متناسقة مع الكون .. لم يكن بدّ إذن أن تكون متعاونة متناسقة فيما بينها . لذلك كان تصور الإسلام أن الإنسانية وحدة ، تفترق أجزاؤها لتجتمع ؛ وتختلف لتتسق ؛ وتذهب شتى المذاهب لتتعاون في النهاية بعضها مع بعض ، كي تصبح صالحة لتتعاون مع الوجود الموحد : « يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا[6] » .

ونظام الحياة الإنسانية لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق وفق منهج الله وشرعه . وتحقيقه واجب لصالح الإنسانية كلها ، حتى ليباح استخدام القوة لإرجاع من يشذ عن هذا النهج إليه : « إِنَّمَا جَزَاءُ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ ٱلْأَرْضِ[7] » .. « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَى ، فَقَاتِلُوا ٱلَّتِي تَبْغِي

---

(١) سورة فاطر [٤١] .
(٢) سورة هود [٦] .
(٣) سورة ق [١٦] .
(٤) سورة غافر [٦٠] .
(٥) سورة الأنعام [١٥١] .
(٦) سورة الحجرات [١٣] .
(٧) سورة المائدة [٣٣] .

حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ، فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا[1] » .. «وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ[2] » .

فالأصل هو التعاون والتعارف والتناسق في حدود منهج الله وشرعه ؛ ومن شذ على هذا الأصل ، فليرد إليه بكل طريق ؛ لأن سنة الله في الكون أولى بالاتباع من أهواء الأفراد والجماعات ؛ والتكافل بين الجميع يتفق مع غاية الكون الواحد ، وغاية خالقه الواحدِ سُبحانه .

فإذا نحن وصلنا إلى الإنسان الجنس ، والإنسان الفرد ، فهو وحدة متكاملة ، وقواه المختلفة الظاهر موحدة الاتجاه في الحقيقة ، شأنه في ذلك شأن الكون كله ذي القوة الواحدة المتعددة المظاهر .

ولقد ظلت الإنسانية أدهاراً طويلة لا تهتدي إلى فكرة شاملة عن القوى الكونية والإنسانية . ظلت تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية ، تنكر إحداهما لتثبت الأخرى ، أو تعترف بوجودهما في حالة تعارض وخصام ؛ وتصوغ تعاليمها على أساس أن هناك تعارضاً أساسياً بين هذه القوى وتلك ؛ وأن رجحان إحداهما مرهون بخفة الأخرى ؛ وأنه لا مفر من رجحان كفة وخفة كفة ، لأن التعارض في نظرها أساسي في فطرة الكون والناس .

والمسيحية ـ كما صاغتها الكنيسة والمجامع المقدسة ـ من أظهر الأمثال على فكرة هذا التعارض في الإنسان ؛ وهي متفقة إلى حد ما في هذه الفكرة مع الهندوكية ، ثم مع البوذية ـ على اختلاف بينهما فيها ـ فخلاص الروح مرهون بكبت الجسد أو بتعذيبه ، أو بإفنائه ، أو على الأقل بإهماله والكف عن لذائذه .

وهذا الأصل الكبير في المسيحية المحرفة ، وفي الديانات التي تشبهها ، تترتب عليه تفريعات كثيرة في النظر إلى الحياة ومتاعها ، وإلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة حيالها ، وفي النظر إلى الإنسان وما يضطرب في كيانه من قوى وطاقات .

وقد ظلت المعركة قائمة بين هذه القوى وتلك ؛ وظل الإنسان ممزقاً في هذه المعركة ، حيران لا يهتدي إلى قرار .. حتى جاء الإسلام ، فإذا هو يعرض صورة كاملة متناسقة ، لا عوج فيها ولا اضطراب ، ولا تعارض فيها ولا خصام . جاء ليوحد القوى والطاقات جميعاً ، ويمزج الأشواق والنزعات والميول ، وينسق بين اتجاهاتها جميعاً ، ويعترف بها وحدة متكاملة في الكون والحياة والإنسان . جاء ليجمع بين الأرض والسماء في نظام

---

(١) سورة الحجرات [٩] .

(٢) سورة البقرة [٢٥١] .

الكون ؛ والدنيا والآخرة في نظام الدين ؛ والروح والجسد في نظام الإنسان ؛ والعبادة والعمل في نظام الحياة .. ويسلكها جميعاً في طريق موحد . هو الطريق إلى الله ! ويخضعها كلها لسلطان واحد : هوسلطان الله ! .

فالكون وحدة ، مركبة من الظاهر المعلوم والمغيب المجهول ، والحياة وحدة مركبة من طاقات مادية وطاقات روحية لا تنفصل أبداً إلا وقع الاختلال بينها والاضطراب . والإنسان وحدة مركبة من الأشواق المتطلعة إلى السماء والنزعات اللاصقة بالأرض ؛ ولا انفصام بين هذه وتلك في طبيعة الإنسان ، لأنه لا انفصام بين السماء والأرض أو بين المعلوم والمجهول في طبيعة الكون ، ولا عزلة بين الدنيا والآخرة أو السلوك والعبادة أو العقيدة والشريعة ، في طبيعة هذا الدين .

ومن وراء هذا جميعه قوة الأزل والأبد . تلك التي لا أول لها يعرف ، ولا آخر لها يوصف ، تسيطر في النهاية على الكون والحياة والناس .. إنها قوة الله ..

والفرد الفاني يملك أن يتصل بهذه القوة الأزلية الأبدية ، وهي توجهه في الحياة ، وهو يستمدها في الشدائد . يملك أن يتصل بها وهو في المحراب يصلي ويتطلع إلى السماء ، كما يملك أن يتصل بها وهو في الأرض يعمل مشغولاً بمعاشه ومحياه .

والفرد يملك أن يعمل للآخرة ، وهو يصوم فيمنع عن الجسد كل لذائذه ؛ وهو يفطر فيستمتع بكل طيبات الحياة . ما دام يعمل هذا أو ذاك متوجهاً بقلبه إلى الله .

والحياة الدنيا بما فيها من صلاة وعمل و بما فيها من متاع وحرمان ، هي وحدها الطريق إلى الآخرة بما فيها من جنة ونار ، ومن عقاب ورضوان .

إنها الوحدة بين أجزاء الكون وقواه ، والوحدة بين كل طاقات الحياة ؛ والوحدة بين الإنسان ونفسه ، وبين واقعه ورؤاه !

إنها الوحدة التي تعقد السلام الدائم بين الكون والحياة ، وبين الحياة والأحياء ، وبين الجماعة والفرد ، وبين أشواق الفرد ونزعاته . وفي النهاية بين الدنيا والدين ، وبين الأرض والسماء .

وهي لا تعقد هذا السلام على حساب الجسد ولا على حساب الروح ، بل تطلق لكل منهما نشاطه ، لتوحد هذا النشاط ، وتتجه به إلى الخير والصلاح والنماء .

ولا تعقده على حساب الفرد أو على حساب الجماعة ، أو لحساب طائفة على طائفة ، أو لحساب جيل على جيل ، فلكل حقوقه ولكل واجباته ، على سنة العدل والمساواة .

والفرد والجماعة والطائفة والأمة والجيل والأجيال كلها يحكمها قانون واحد ، ذو

هدف واحد : أن ينطلق نشاط الفرد وأن ينطلق نشاط الجماعة ــ غير متعارضين ــ وأن يعمل الجيل وتعمل الأجيال لبناء الحياة وإنمائها ، والتوجه بها إلى خالق الحياة .

* * *

الإسلام دين الوحدة بين القوى الكونية جميعاً ، فلا جرم هو دين التوحيد : توحيد الإلـٰه ، وتوحيد الأديان جميعاً في دين الله ، وتوحيد الرسل في التبشير لهذا الدين الواحد منذ فجر الحياة[1] : «إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ[2]» .

والإسلام دين الوحدة بين العبادة والمعاملة ، والعقيدة والشريعة ، والروحيات والماديات ، والقيم الاقتصادية والقيم المعنوية ، والدنيا والآخرة ، والأرض والسماء !

وعن تلك الوحدة الكبرى تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وقواعده في سياسة الحكم وسياسة المال ، وفي توزيع المغانم والمغارم ، وفي الحقوق والواجبات . وفي ذلك الأصل الكبير تنطوي سائر الأجزاء والتفصيلات .

وحين ندرك هذا الشمول في طبيعة النظرة الإسلامية للألوهية والكون والحياة والإنسان ، ندرك معها الخطوط الأساسية للعدالة الاجتماعية في الإسلام .

فهي قبل كل شيء عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها ، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة . وهي إذن تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها ، كما تتناول الشعور والسلوك ، والضمائر والوجدانات . والقيم التي تتناولها هذه العدالة ليست القيم الاقتصادية وحدها ، وليست القيم المادية على وجه العموم . إنما هي هذه ممتزجة بها القيم المعنوية والروحية جميعاً .

وحينما تنظر المسيحية المحرفة للإنسان من خلال أشواقه الروحية وحدها ، وتحاول أن تكبت نزعاته لتطلق أشواقه . وحينما تنظر الشيوعية إلى الإنسان من خلال حاجاته المادية وحدها ؛ وتنظر إلى الإنسانية ، بل إلى الكون كله ، من خلال المادة بمفردها ... ينظر الإسلام إلى الإنسان على أنه وحدة لا تنفصل أشواقه الروحية من نزعاته الحسية ، ولا تنفك حاجاته المعنوية عن حاجاته المادية ؛ وينظر إلى الكون والحياة هذه النظرة الشاملة التي لا تعدد فيها ولا انفصام .. وهذا هو مفرق الطريق بين الشيوعية والمسيحية والإسلام ! مفرق الطريق الناشئ من أن الإسلام من صنعة الله الخالصة ، والمسيحية دخل فيها من تحريفات البشر ، والشيوعية من أوهام الإنسان الخالصة !

---

(١) يراجع فصل القصة في القرآن من كتاب «التصوير الفني في القرآن» للمؤلف .

(٢) سورة الأنبياء [٩٢] .

ثم إن الحياة في نظر الإسلام تراحم وتواد وتعاون وتكافل محدد الأسس مقرر النظم ، بين المسلمين على وجه خاص ، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام . وهي كذلك في نظر المسيحية ، ولكنها لا تقوم على تشريع واضح مرسوم ولا على واقع محدد معلوم . بينما هي في نظر الشيوعية تنازع وصراع بين الطبقات ، ينتهي إلى انتصار طبقة على طبقة ، فيتم الحلم الشيوعي الكبير ! ومن هنا يبدو أن المسيحية رؤيا في عالم المثال المجرد يلوح بها للبشر في ملكوت السماء ؛ وأن الإسلام هو حلم الإنسانية الخالد ، مجسماً في حقيقة تعيش على الأرض ؛ وأن الشيوعية هي حقد البشرية العارض في جيل من أجيال الناس !

* * *

على هذين الخطين الكبيرين : الوحدة المطلقة المتعادلة المتناسقة ، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات ، يسير الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مراعياً العناصر الأساسية في فطرة الإنسانية ، غير متجاهل كذلك للطاقة البشرية .

يقول القرآن الكريم عن الإنسان : «وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ[1]» .. حب الخير لذاته ولما يتصل بذاته . ويقول في وصف الإنسان بالبخل فطرة وطبعاً : «وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ[2]» .. فهو حاضر فيها أبداً . ووردت فيه صورة فنية معجبة لهذه الفطرة البشرية العجيبة : «قُل : لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ، إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ، وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا[3]» .. على حين يقرر أن رحمة الله وسعت كل شيء . فيبرز بهذه السعة وبذلك الإمساك مدى الشح في فطرة الإنسان ، لو ترك بلا تهذيب أو توجيه !

وعندما يضع الإسلام نظمه وتشريعاته ، وعظاته وتوجيهاته ، لا يغفل ذلك الحب الفطري للذات ، ولا ينسى ذلك الشح الفطري العميق ؛ ولكنه يعالج الأثرة ، ويعالج الشح ، بالتوجيه وبالتشريع . فلا يكلف الإنسان إلا وسعه ، ولا يغفل في الوقت ذاته حاجات الجماعة ومصالحها وغايات الحياة العليا في الفرد والجماعة على توالي العصور والأجيال .

وإذا كان من الظلم الاجتماعي الذي يتنافى مع العدالة أن تطغى مطامح الفرد ومطامعه على الجماعة ، فإنه من الظلم كذلك أن تطغى الجماعة على فطرة الفرد وطاقته . إنه من الظلم

(١) سورة العاديات [٨] .
(٢) سورة النساء [١٢٨] .
(٣) سورة الإسراء [١٠٠] .

لا لهذا الفرد وحده ، بل للجماعة ذاتها . فتحطيم نشاط الفرد بتحطيم ميوله ونوازعه لا يقف أثره السيئ عند حرمان هذا الفرد ما هو حق له ، بل يتجاوزه إلى حرمان الجماعة أن تنتفع بكل طاقته . ومتى كفل النظام للجماعة حقها في جهد الفرد وطاقته ؛ ووضع لحرية الفرد ونوازعه وأطماعه الحدود الكابحة ؛ فلا ينبغي أن يغفل حق الفرد في انطلاق نشاطه ، في الحدود التي لا تضارّ بها الجماعة ، ولا يضارّ بها هذا الفرد ذاته ؛ ولا تصطدم بأهداف الحياة العليا . فالحياة تعاون وتكافل في نظر الإسلام ، لا حرب وتنازع وخصام ! كما أنها إطلاق للطاقات الفردية والعامة ؛ وليست كبتاً وحرماناً وسجناً . وكل ما ليس حراماً فهو مباح ؛ والمرء يثاب على كل نشاط حيوي في حدود منهج الله وشرعه يراعي فيه وجه الله وحده ، ويحقق به الغايات العليا للحياة كما ارتضاها الله .

وانفساح المجال في نظرة الإسلام إلى الحياة ، وتجاوزه القيم الاقتصادية البحتة إلى سائر القيم التي تقوم الحياة عليها ... يجعله أقدر على إيجاد توازن وتعادل في المجتمع . وعلى تحقيق العدالة في الدائرة الإنسانية كلها ؛ ويعفيه من التفسير الضيق للعدالة كما تفهمها الشيوعية . فالعدالة في نظر الشيوعية مساواة في الأجور تمنع التفاوت الاقتصادي ـ وإن كانت حين اصطدمت بالتطبيق العملي لم تستطع تنفيذ هذه المساواة الآلية التحكمية ـ والعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة . وهي على وجه الدقة تكافؤ في الفرص ، وترك المواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة .

ولأن القيم في نظر الإسلام كثيرة متمازجة كانت العدالة في مجموعها أيسر ؛ لذلك لم يضطر إلى تحتيم المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفي الضيق ، الذي يصطدم بالفطرة ، ويتعارض مع طبيعة المواهب المتفاوتة ، ويعوّق الاستعدادات الفائقة ، ويسوي بينها وبين الاستعدادات الضعيفة ، ويمنع أصحاب المواهب من إنفاق مواهبهم لخير أنفسهم ، ولخير الأمة ، فيحرم الأمة ، ويحرم الإنسانية نتاج هذه المواهب .

إنه لا جدوى من المغالطة في أن استعدادات الأفراد الطبيعية ليست متساوية ؛ فنحن إذا غالطنا في المواهب الكامنة ـ ولا سبيل للمغالطة فيها عندما تجري الحياة العملية مجراها ـ فإننا لا نستطيع أن نغالط في أن بعض الأفراد يولد باستعدادات فطرية للصحة والاكتمال والاحتمال ، وبعضهم يولد باستعدادات جسدية للمرض والنقص والضعف ، ولا سبيل إلى تسوية جميع الاستعدادات والمواهب ما دامت الآلة لم تستطع بعد صنع الأحياء ، لتصبهم في قالب واحد ، على نظام الأجهزة والآلات !

إن إنكار الاستعدادات الجسدية والفكرية والروحية الفائقة هو ضرب من العبث لا يستحق المناقشة . فلا بد أن نحسب حسابها ؛ وأن نمنحها الفرصة لتؤتي أقصى ما تستطيع

من ثمراتها . ثم نحاول بعد ذلك أن نأخذ من هذه الثمرات ما نراه لازماً لمصلحة المجتمع ، لا أن نقطع الطريق على هذه الاستعدادات فنظلمها بتسويتها بالاستعدادات الضعيفة ، ونغلها عن العمل ، ونبددها على الأمة والإنسانية تبديداً .

ولقد قرر الإسلام مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ العدل بين الجميع ؛ ثم ترك الباب مفتوحاً للتفاضل بالجهد والعمل ؛ ثم جعل القيم الأصيلة في المجتمع المسلم قيماً أخرى غير القيم الاقتصادية : «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ[1]» .. «يَرْفَعُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ[2]» .. «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً[3]» .

وهكذا يبدو أن هناك قيماً أخرى غير القيم الاقتصادية البحتة ، يحسب الإسلام حسابها ؛ ويجعلها هي القيم الحقيقية ، ويجعل منها وسيلة للتعادل في المجتمع حين تتفاوت الأرزاق المالية بين الناس ، بأسباب التفاوت المعقولة القائمة على الجهد والموهبة ، لا على الوسائل المنكرة التي يحرمها الإسلام تحريماً (كما سيأتي في فصل سياسة المال) .

لا يفرض الإسلام إذن المساواة الحرفية في المال ، لأن تحصيل المال تابع لاستعدادات ليست متساوية . فالعدل المطلق يقتضي أن تتفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضاً فيها ، مع تحقق العدالة الإنسانية : بإتاحة الفرص المتساوية للجميع ؛ فلا يقف أمام فرد حسب ولا نشأة ، ولا أصل ولا جنس ، ولا قيد واحد من القيود التي تغل الجهود . وبإدخال القيم الأصيلة الأخرى في الحساب . وبتحرير الوجدان البشري تحريراً كاملاً من ضغط القيم الاقتصادية البحتة ؛ ووضع هذه القيم في مكانها الحقيقي المعقول ؛ وعدم إعطائها قيمة معنوية ضخمة كالتي تعطاها في المجتمعات البشرية التي تفقد الإحساس بالقيم الإيمانية ، أو تصغر من أهميتها ، وتجعل للمال وحده القيمة الأساسية الكبرى .

وإن الإسلام ليرفض أن يجعل للمال كل هذه القيمة ؛ ويأنف أن تستحيل الحياة لقمة خبز ، وشهوة جسد ، ودراهم معدودات ... ولكنه في الوقت ذاته يحتم الكفاية لكل فرد ، وأحياناً ما فوق الكفاية ، ويفضل أن تكون هذه الكفاية عن طريق الملكية الفردية ، أو العمل المنتج بأنواعه ، ليرفع عنه ضغط العوز من ناحية وضغط الجهة التي تملك موارد الرزق من ناحية أخرى .. ويحرم الترف الذي يطلق العنان للمتاع والشهوات ، وينشئ

---

(١) سورة الحجرات [١٣] .

(٢) سورة المجادلة [١١] .

(٣) سورة الكهف [٤٦] .

الفوارق في مستويات الحياة . ويرتب في الأموال حقوقاً للفقراء بقدر حاجتهم ، وبقدر ما يصلح المجتمع ، ويضمن له التكافؤ والتعـادل والنماء . وبذلك لا يغفل جانباً واحداً من جوانب الحياة المادية والشعورية ، الدينية والدنيوية .. دون مراعاته ؛ لتنصهر هذه الجوانب كلها ، وتستحيل وحدة متماسكة ، يصعب إهمال عنصر من عناصرها الممتزجة المتناسقة ؛ ولتتسق وحدتها مع وحدة الكون الكبير ، ووحدة الحياة والإنسان .

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام

يقيم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية التي كشفنا عن طبيعتها إجمالاً ، على أسس ثابتة ؛ ويحدد لبلوغ أهدافها وسائل معينة ؛ فلا يدعها قضية غامضة ، ولا دعوة مجملة ؛ فهو بطبيعته دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة ، لا دين دعوة وإرشاد مجردين في عالم المثال .

وقد رأينا هناك إجمالاً أن للإسلام تصوراً أساسياً عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ وأدركنا أن قاعدة «العدالة الاجتماعية» متأثرة بذلك التصور الأساسي ، داخلة في إطاره العام ؛ وأن طبيعة نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية ، تجعل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية شاملة لكل مقومات الحياة الإنسانية ، ولا تقف عند الماديات والاقتصاديات ، وأن القيم في هذه الحياة مادية معنوية في الوقت ذاته ، لا يمكن الفصل بين صفتيها المتحدتين ، وأن الإنسانية وحدة متكافلة متناسقة ، لا جماعات متعارضة متنافرة .

وربما بدا في بعض الأحيان أن الواقع يخالف هذه الفكرة الأساسية للإسلام ، فيجب أن نعرف أولاً ما هو هذا الواقع ؟

إن الواقع الذي يعده الإسلام حقيقة . ليس واقع فرد . ولا واقع أمة ، ولا واقع جيل .. فهذا إنما هو الواقع الصغير المحدود الموقوت ، الذي تقف عنده مدارك الأفراد البشريين الفانين ، حين يكفون بصيرتهم عن الاستشراف لما هو أكبر وأشمل في حياة البشرية الكبرى وحياة الكون كله . فأما الإسلام فإنه يمد ببصره إلى جميع الآفاق ؛ ويحسب حساباً لجميع المصالح ؛ ويهدف إلى تحقيق غاية تشمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية . فما يبدو تعارضاً في الواقع المحدود ، قد لا يبدو كذلك حين نتجاوزه إلى الواقع الشامل . واقع الإنسانية كلها ، لا واقع فرد ولا أمة ولا جيل .

وهذه النظرة الكلية البعيدة الأهداف إلى العدالة الاجتماعية ، هي التي تفسر لنا فيما بعد نظماً عدة في الإسلام ، لا تفهم حق الفهم إذا هي أخذت جزئيات وتفاريق ، وإذا حسب فيها حساب الفرد وحده في جماعة ، أو حساب الجماعة وحدها في أمة ، أو حساب الأمة وحدها في جيل ، أو حساب الجيل وحده في أجيال ... وهي التي تفسر لنا نظام الملكية الفردية ، ونظام الإرث ، ونظام الزكاة ، ونظام الحكم ، ونظام المعاملات ... إلى آخر ما يتضمنه الإسلام من نظم ، تتناول الأفراد والجماعات والأمم والأجيال .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك كله ، فسنقتصر إذن على تناول الأسس العامة التي

أقام عليها الإسلام بناء العدالة الاجتماعية ، في حدود فكرته الكلية . وسنرى من طبيعتها أن الإسلام قد نظر إلى وحدة الروح والجسد في الفرد ، وإلى وحدة المعنويات والماديات في الحياة . كما نظر إلى وحدة الهدف بين الفرد والجماعة ، ووحدة المصلحة بين الجماعات المختلفة في الأمة الواحدة ، ووحدة الغاية بين الأمم الإنسانية ، ووحدة الصلة بين الأجيال المتعاقبة على اختلاف المصالح القريبة المحدودة .

هذه الأسس التي أقام عليها الإسلام العدالة الاجتماعية هي :

١ ـ التحرر الوجداني المطلق .

٢ ـ المساواة الإنسانية الكاملة .

٣ ـ التكافل الاجتماعي الوثيق .

فلنفرد لكل أصل من هذه الأصول كلمة تكشف عن طبيعته وغايته .

التحرّر الوجداني

لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ، ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء ، ما لم تستند إلى شعور نفسي باطن باستحقاق الفرد لها ، وبحاجة الجماعة إليها ؛ وبعقيدة في أنها تؤدي إلى طاعة الله وإلى واقع إنساني أسمى . وما لم تستند كذلك إلى واقع مادي يهيئ للفرد أن يتمسك بها ، ويحتمل تكاليفها ويدافع عنها . ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور ، وبالقدرة العملية على استدامة هذا الشعور . ولن تحافظ الجماعة على التشريع إن وجد ، إلا وهناك عقيدة تؤيده من الداخل ، وإمكانيات عملية تؤيده من الخارج .. وهذا ما نظر إليه الإسلام في توجيهاته وتشريعاته جميعاً .

وتذهب المسيحية – كما صورتها الكنيسة والمجامع المقدسة ـ والبوذية كذلك ، إلى أن التحرر الوجداني من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه إلى ملكوت الرب في السماء ، واحتقار الحياة الدنيا ، كفيل بأن يضمن للإنسان حريته ، وللضمير سعادته . وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر في جميع الأحوال ، وضروريات الحياة الواقعة لا تغلب أبد الدهر ، ولا بد أن يخضع الإنسان لضغطها في أكثر الأحيان .

على أن قهر دوافع الحياة وكبتها ليس خيراً دائماً ، فالله خالق الحياة لم يخلقها عبثاً ، ولم يخلقها ليعطلها البشر ويوقفوا نموها . وإنه لمن الخير أن يسمو الإنسان على ضروراته ، وأن يرتفع على شهواته ؛ ولكنه ليس من الخير أن يعطل الحياة ذاتها بذلك السمو وهذا الارتفاع .

فإذا كان هناك طريق لأن تنطلق القوى المكنونة في كيان البشرية ؛ وأن يرتفع الإنسان على الخضوع المذل لضروراته . فذلك هو الطريق الأقوم والأسلم . وهذا ما هدف إليه

الإسلام وهو يوحد ضرورات الجسد وأشواق الروح في نظام ، ويكفل التحرر الوجداني بالشعور الباطن والإمكان الواقع ، ولا يغفل عن هذا أو ذاك .

وتذهب الشيوعية إلى أن التحرر الاقتصادي وحده كفيل بالتحرر الوجداني ؛ وأن الضغط الاقتصادي على الفرد هو الذي يجعله يتخلى عما تكفل له القوانين النظرية أحياناً من عدالة ومساواة .. وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فالتحرر الاقتصادي ذاته لا يكفل له البقاء في المجتمع إلا بالتحرر الوجداني من داخل الضمير . فهو عرضة لضغط آخر : ضغط الضرورات والاستعدادات والميول ، التي لا تكفي التشريعات وحدها لمقاومتها . والفرد الذي تقعد به استعداداته الطبيعية عن مجاراة الآخرين في الإنتاج ، وعن مجاراتهم في التطلع والطموح .. هذا الفرد لا بد أن يفقد حرصه على المساواة ، التي قد يكفلها له القانون ، لإحساسه الباطن بأنه أقل من سواه ، ولو تبجح فترة وكابر . والفرد ذو الاستعدادات الفائقة والنتاج الموفور ، لا بد أن يغالب قانون المساواة المطلقة ونظام الملكية العامة الشامل ، فإن لم يستطع حقد عليهما وحنق ؛ فإما أن يتمرد ، وإما أن يخبو ذكاؤه ، وتنكمش استعداداته ، ويقل نتاجه .

فأما حين تستند المساواة إلى تحرر وجداني عميق ، كما تستند إلى التشريع والتنفيذ ، فإن الشعور بها يكون أقوى عند القوي وعند الضعيف . إنها تستحيل في الضعيف تسامياً ، وفي القوي تواضعاً ؛ وتلتقي في النفس بالعقيدة في الله ، وفي وحدة الأمة وتكافلها .. وهذا ما هدف إليه الإسلام حين حرر الوجدان البشري تحريراً مطلقاً كاملاً ؛ بعد ما كفل في الوقت ذاته حاجات الجسد ، وضرورات الحياة ، بحكم الأوضاع ، وبحكم القانون ، وبحكم الضمير سواء .

* * *

لقد بدأ الإسلام بتحرير الوجدان البشري من عبادة أحد غير الله ، ومن الخضوع لأحد غير الله . فما لأحد عليه غير الله من سلطان ؛ وما من أحد يميته أو يحييه إلا الله ؛ وما من أحد يملك له ضراً ولا نفعاً ؛ وما من أحد يرزقه من شيء في الأرض ولا في السماء ؛ وليس بينه وبين الله وسيط ولا شفيع ؛ والله وحده هو الذي يستطيع ، والكل سواه عبيد ، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم شيئاً .

« قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ »[1] .

وإذا توحد الله توحدت عبادته ، واتجه الجميع إليه فلا عبادة لسواه ، ولا حاكمية

---

(١) سورة الإخلاص .

لغيره ، كي لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، ولا يكون لأحد منهم فضل على أحدٍ إلّا بعمله وتقواه :

«قُلْ : يَا أَهْلَ ٱلْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ» (١) .

ويحرص الإسلام على هذا المعنى حرصاً شديداً ؛ فيتكئ عليه القرآن في مناسبات شتى . ولما كان الأنبياء هم مظنة أن يتجه إليهم الناس بشيء من العبادة ، أو ما في معناها على وجه من الوجوه ، فقد عني الإسلام بتحرير وجدان البشرية من هذه الناحية تحريراً كاملاً .

يقول عن نبيه محمد ــ صلى الله عليه وسلم : «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ . أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟» (٢) .

ويخاطب هذا النبي في صراحة قوية : «لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ» (٣) . كما يخاطبه في موضع آخر بما يشبه التهديد : «وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً . إِذَنْ لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَاةِ وَضِعْفَ المَمَاتِ ، ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً» (٤) .

ويأمره أن يجهر بحقيقة موقفه جهراً : «قُلْ : إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَداً . قُلْ : إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَداً . قُلْ : إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ ، وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَداً» (٥) .

ويتحدث عمن ألهوا عيسى ابن مريم ، فيصمهم بالكفر والسخف : «لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ . قُلْ : فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ؟!» (٦) .

ويقول عن المسيح في موضع آخر : «إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ» (٧) .

ويعرض مشهداً من مشاهد يوم القيامة يستجوب فيه عيسى ابن مريم عما زعمه بعض الناس عنه من ألوهية ؛ ويثبت براءة عيسى من هذا الزعم الذي لا يد له فيه ، في أسلوب

---

(١) سورة آل عمران [٦٤] .
(٢) سورة آل عمران [١٤٤] .
(٣) سورة آل عمران [١٢٨] .
(٤) سورة الإسراء [٧٤ - ٧٥] .
(٥) سورة الجن [٢٠ ــ ٢٢] .
(٦) سورة المائدة [١٧] .
(٧) سورة الزخرف [٥٩] .

قوي أخاذ : «وَإِذْ قَالَ اللهُ : يَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ ! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ، إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ ٱلْغُيُوبِ ؛ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ : أَنِ ٱعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ؛ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ»[1] .

كما يعرض صورة من تأليه العباد للعباد لا تتمثل في اعتقادهم بألوهيتهم ، ولكن تتمثل في تلقي الشرائع منهم ، وجعلهم بذلك أرباباً ولو لم يعتقدوا بألوهيتهم أو يقدموا لهم شعائر العبادة : «ٱتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ . وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلٰهاً وَاحِداً لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ»[2] .

وهكذا . وهكذا . يستمر القرآن في توكيد هذه العقيدة وتثبيتها وتوضيحها ، ليصل إلى تحرير الوجدان البشري من كل شبهة شرك في ألوهية أو ربوبية ، قد تضغط هذا الوجدان ، وتخضعه لمخلوق من عباد الله ، إن يكن نبياً أو رسولاً ، فإنه عبد من عباده لا إلـٰه !

فإذا انتفى أن يكون عبد بذاته أميز عند الله من عبد بذاته ، انتفت الوسائط بين الله وعباده جميعاً ؛ فلا كهانة ولا وساطة ، بل يتصل كل فرد صلة مباشرة بخالقه ؛ يتصل شخصه الضعيف الفاني بقوة الأزل والأبد ، يستمد منها القوة والعزة والشجاعة ، ويشعر برحمة الله وعنايته وعطفه ، فيشتد إيمانه وتقوى معنويته .

والإسلام حريص كل الحرص على تقوية هذه الصلة ، وإشعار الفرد أنه يملك الاستعانة بتلك القوة الكبرى آناء الليل وأطراف النهار : «ٱللهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ»[3] . «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ»[4] .. «وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ ٱللهِ ، إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ ٱللهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَافِرُونَ»[5] .. «قُلْ : يَا عِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ ٱللهِ إِنَّ ٱللهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا»[6] .

---

(١) سورة المائدة [١١٦ ـ ١١٨] .
(٢) سورة التوبة [٣١] .
(٣) سورة الشورى [١٩] .
(٤) سورة البقرة [١٨٦] .
(٥) سورة يوسف [٨٧] .
(٦) سورة الزمر [٥٣] .

وقد شرع الإسلام خمس صلوات ، يقف فيها العبد كل يوم أمام ربه ، ويتصل فيها المخلوق بخالقه ، في أوقات منظمة ، غير ما يعن له هو أن يقف امام إلهه ، أو يتصل به في توجهه ودعائه .

وليس الغرض من الصلاة أو الدعاء ألفاظاً وحركات ، بل القصد هو التوجه الكامل بالقلب والفكر والجسد في وقت واحد إلى الله ، تمشياً مع تصور الإسلام الكلي عن وحدة الإنسان في تكوينه ، ووحدة الخالق في ألوهيته : «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ، ٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ»[1] ..

* * *

فإذا تحرر الوجدان من شعور العبادة والخضوع لعبد من عباد الله ، وامتلأ بالشعور بأنه على اتصال كامل بالله ، لم يتأثر بشعور الخوف على الحياة أو الخوف على الرزق ، أو الخوف على المكانة ... وهو شعور خبيث يغض من إحساس الفرد بنفسه ؛ وقد يدعوه إلى قبول الذل ، وإلى التنازل عن كثير من كرامته ، وكثير من حقوقه . ولكن الإسلام لشدة حرصه على أن يحقق للناس العزة والكرامة ، وأن يبث في نفوسهم الاعتزاز بالحق ، والمحافظة على العدل ؛ وأن يضمن بذلك كله ــ علاوة على التشريع ــ عدالة اجتماعية مطلقة ، لا يفرط فيها إنسان .. لهذا كله يعني عناية خاصة بأن يقاوم الشعور بالخوف على الحياة وعلى الرزق وعلى المكانة ، فالحياة بيد الله ، وليس لمخلوق قدرة على أن ينقص هذه الحياة ساعة أو بعض ساعة ، كذلك ليس له أن يخدشها خدشاً خفيفاً بضرر خفيف :

«وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ، كِتَاباً مُؤَجَّلاً»[2] .. «قُلْ : لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ، هُوَ مَوْلَانَا»[3] .. «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ»[4] .

وإذن فلا كان الجبن والجبناء ، والحياة والأجل ، والنفع والضر بيد الله دون سواه : «قُلْ : أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ»[5] .. «ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ»[6] .. «وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ»[7] .. «قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ ؟ أَمْ مَن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَارَ ؟ وَمَنْ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ

---

(١) سورة الماعون [٤ ــ ٥] .
(٢) سورة آل عمران [١٤٥] .
(٣) سورة التوبة [٥١] .
(٤) سورة يونس [٤٩] .
(٥) سورة الأنعام [١٤] .
(٦) سورة الرعد [٢٦] .
(٧) سورة العنكبوت [٦٠] .

مِنَ ٱلْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ؟ وَمَنْ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ؟ فَسَيَقُولُونَ اللهُ »[1] .. « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ٱذْكُرُوا نِعْمَةَ ٱللهِ عَلَيْكُمْ ، هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ ؟ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ ، فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ؟ »[2] .. « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ، نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ »[3] « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ »[4] .

ويقرر القرآن أن خوف الفقر إنما هو من إيحاء الشيطان ، ليضعف النفس ، ويصدها عن الثقة في الله ، وعن الثقة في الخير : « ٱلشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِٱلْفَحْشَاءِ وَٱللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا ، وَٱللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ »[5] .

وإذن فلا يجوز أن يُذل الاسترزاق رقاب الناس . فإنما رزقهم بيد الله ؛ وبيد الله وحده ؛ ولن يملك أحد من عباده الضعفاء أن يقطع رزق إنسان ، ولا أن يضيق عليه في الرزق شيئاً . وهذا لا ينفي الأسباب والعمل ، ولكنه يقوي القلب ويشجع الضمير ، ويجعل الفقير المسترزق يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة وبكل شجاعة ، فلا يقعده شعور الخوف عن المطالبة بحقه ، وعن الاعتزاز بنفسه ، ويدعوه إلى ترك بعض أجره أو بعض دينه أو بعض عزته احتفاظاً برزقه . وعلى هذا النحو يجب أن نفهم توجيه القرآن واتجاه الإسلام ، فهذا هو الفهم الحق الذي يتمشى مع منهجه العام في التوجيه والتشريع .

والخوف على المركز والمكانة قد يكون عدلاً للخوف من الموت والأذى ، والخوف من الفقر والعيلة . والإسلام يحرص على أن يتحرر الفرد من هذا الخوف أيضاً ، فلن يملك مخلوق لمخلوق في هذا الأمر شيئاً :

« قُلْ : ٱللَّهُمَّ مَالِكَ ٱلْمُلْكِ ، تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ، وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ، بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ، إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »[6] .. « قُلْ : مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ؟ سَيَقُولُونَ لِلهِ . قُلْ : فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ »[7] .. « إِنْ يَنْصُرْكُمُ ٱللهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا ٱلَّذِي يَنْصُرُكُمْ

---

(1) سورة يونس [٣١] .
(2) سورة فاطر [٣] .
(3) سورة الأنعام [١٥١] .
(4) سورة التوبة [٢٨] .
(5) سورة البقرة [٢٦٨] .
(6) سورة آل عمران [٢٦] .
(7) سورة المؤمنون [٨٨ ـ ٨٩] .

مِنْ بَعْدِهِ ؟ »[1] .. « مَنْ كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً »[2] .. « وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ »[3] ..

وإذن فلا خوف من هذه الناحية أيضاً ، فإن القدرة لله وحده ، وإن العزة لله جميعاً : « وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ »[4] ..

* * *

ولكن النفس البشرية قد تتحرر من عبودية القداسة ، ومن عبودية الخوف على الحياة أو الرزق أو المكانة ؛ ثم تتأثر بعبودية القيم الاجتماعية . قيم المال والجاه والحسب والنسب ، ولو لم ينلها منها نفع ولا ضر . فإذا استشعر الوجدان عبودية معنوية لأية قيمة من هذه القيم ، فلن يملك حريته كاملة إزاءها ، ولن يشعر بالمساواة الحقة مع أصحابها . وهنا يتصدى الإسلام لهذه القيم جميعاً ، فيضعها في موضعها الحقيقي بلا إغفال ولا مغالاة ، ويرد القيم الحقيقية إلى اعتبارات معنوية ذاتية ، كامنة في نفس الفرد ، أو واضحة في عمله . وبذلك يضعف تأثير تلك القيم المادية ، وتضؤل آثارها النفسية ؛ فيكون هذا ـ بجانب ما يكفله الإسلام من ضمانات معيشية وقانونية ـ وسيلة للتحرر الوجداني الكامل :

« إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ ٱللَّهِ أَتْقَاكُمْ »[5] .. والكريم عند الله هو الكريم حقاً وصدقاً . « وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَاداً ، وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ . قُلْ : إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ، وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لا يَعْلَمُونَ . وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ، إِلاَّ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ، فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا ، وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَاتِ آمِنُونَ »[6] ..

فليكونوا أكثر أموالًا وأكثر أولاداً ، فما لهذا من قيمة تجعل لهم ميزة أو استعلاء ، « إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً » فالإيمان ، وهو قيمة مكنونة في الضمير ، والعمل الصالح وهو قيمة بارزة في الحياة ، هما القيمتان الحقيقيتان اللتان لهما كل الاعتبار .

والإسلام لا يغضُّ مع هذا من قيمة المال ولا من قيمة الأبناء : « ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ

---

(1) سورة آل عمران [١٦٠] .
(2) سورة فاطر [١٠] .
(3) سورة المنافقون [٨] .
(4) سورة الأنعام [١٨] .
(5) سورة الحجرات [١٣] .
(6) سورة سبأ [٣٥ ـ ٣٧] .

ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا» .. زينة ولكنهما ليسا قيمة من قيمها التي ترفع وتخفض : «وَٱلْبَاقِيَاتُ ٱلصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً»[1] ..

ويضرب القرآن للقيم المادية والقيم المعنوية مثلاً في نَفْسَيْ رجلين ، لا يدع مجالاً للشك في إيثار إحداهما على الأخرى ، في الوقت الذي يرسم صورة واضحة قوية للنفس المؤمنة ، وحقيقة القيم فيها :

«وَٱضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ ، وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ ، وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً . كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ، وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً ، وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَراً . وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ، فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً . وَدَخَلَ جَنَّتَهُ ـ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ـ قَالَ : مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَـٰذِهِ أَبَداً ، وَمَا أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَائِمَةً ، وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْهَا مُنْقَلَباً . قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ، ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً ؟ لَـٰكِنَّ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ، وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً . وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ : مَا شَاءَ ٱللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً ، فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ ، وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَاناً مِنَ ٱلسَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقاً ، أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً ، فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَباً . وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ، فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا ـ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ـ وَيَقُولُ : يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً . وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنْتَصِراً»[2] .

وهكذا يبرز اعتزاز المؤمن بإيمانه ، واستهانته بتلك القيم التي اعتزّ بها صاحبه وهو يحاوره . ومما يلفت النظر أن صاحبه هذا المعتز بجنته لم يظهر الشرك بالله ، ولكن القرآن عدّه مشركاً ، وجعله يعترف بإشراكه في النهاية . ذلك أنه أشرك قيمة مادية صرفة ، وجعل لها هذا الاعتبار في وجدانه . والمؤمن الحق لا يشرك بالله شيئاً .

وفي قصة « قارون » يعرض صورتين نفسيتين بإزاء فتنة المال والثراء : صورة لنفوس تزدهيها هذه القيم فتضعف وتتضاءل ، وتحس بالصغر أمام الأغنياء ؛ وصورة لنفوس مؤمنة تعتز وتقوى ولا تصغر أو تضعف أبداً : «إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ،

---

(١) سورة الكهف [٤٦] .

(٢) سورة الكهف [٣٢ ـ ٤٣] .

وَآتَيْنَاهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي ٱلْقُوَّةِ ، إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : لَا تَفْرَحْ ، إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ؛ وَٱبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ؛ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ ، إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي . أَوَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعاً ؟ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ . فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ . قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَاةَ ٱلدُّنْيَا : يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ . إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ : وَيْلَكُمْ ! ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ، وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ٱلصَّابِرُونَ . فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ، فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنْتَصِرِينَ ؛ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ : وَيْ ! كَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا . وَيْ ! كَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ ٱلْكَافِرُونَ[1] » .

ويرتب الإسلام على نظرته هذه نتائجها ، فينهى الله نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يعطي قيمة لما يتمتع به بعضهم من متاع خلاب ، فإنما هو فتنة واختبار وابتلاء :

« وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ، وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ »[2] .

ويفهم بعضهم أن هذه الآية ونظائرها إنما تدعو إلى ترك الأغنياء يعتنون كما يشاءون ، ورضي الفقراء بحرمانهم حقوقهم التي يكفلها الإسلام لهم . وهو خاطئ لا يلتفت إلى التصور الإسلامي العام . وهو تفسير المحترفين من « رجال الدين » في عصور الاستبداد لتنويم الشعور العام ، وكفه عن المطالبة بالعدالة الاجتماعية . وعليهم وزرهم ، والإسلام من تأويلهم بريء . فإنما جاءت هذه الآية وأمثالها لرد اعتبار القيم الإنسانية ؛ ولإنقاذ أنفس الفقراء مما يلحقها من ضعف أو انكسار أمام القيم المادية البحتة من مال ومتاع .

ومما يؤيد اتجاهنا هذا أمر الله ـ سبحانه ـ لنبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بألا يقيم وزناً لهذه القيم ؛ وألا يرتب اعتبارات الناس عليها :

« وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِٱلْغَدَاةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ، تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا ، وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ، وَٱتَّبَعَ هَوَاهُ

---

(١) سورة القصص [٧٦ ـ ٨٢] .

(٢) سورة طه [١٣١] .

وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً »(١) .. « فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ »(٢) .

وفي هذا المجال تعرض قصة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مع الرجل الأعمى الفقير « ابن أم مكتوم » ومع « الوليد بن المغيرة » سيد قومه . تلك القصة التي عتب الله فيها على نبيه عتباً شديداً :

« عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ، أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ ، فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ؟ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَىٰ ، وَهُوَ يَخْشَىٰ ، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ! كَلَّا ! إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ »(٣) .

لقد كانت لحظة حرص بشريّ ساورت محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ طمعاً في أن يهدي الله الوليد إلى الإسلام ؛ وكان بأمره مشغولاً حينما جاءه ابن أم مكتوم يطلب شيئاً من القرآن ، ويدعو مرة ومرة ، وهو بأمر الوليد مشغول ؛ فتضايق منه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعبس في وجهه ؛ فعاتبه ربه هذا العتاب الشديد ، الذي كاد يبلغ حد التأنيب ؛ تصحيحاً للقيم التي يعتز بها الإسلام ، وتحقيقاً لمنهجه الصحيح ، واتجاهه القويم ، في تحرير الوجدان .

* * *

وأخيراً فقد تتحرر النفس البشرية من عبودية القداسة ؛ ومن خوف الموت والأذى والفقر والهوان ؛ ومن كل الاعتبارات الخارجية والقيم الاجتماعية ؛ ثم تبقى مستذلة لذاتها ، مستذلة للذّاتها وشهواتها ، مستذلة لمطامعها وأهوائها ؛ فيأتي لها القيد من داخل حين تنفلت منه من خارج ؛ فلا تبلغ التحرر الوجداني الكامل الذي يريده الإسلام لها ، ليحقق لها العدالة الاجتماعية الإنسانية الكبرى .

والإسلام لا يغفل هذا الخطر الكامن على التحرر الوجداني ، فيلقي إليه التفاتة عميقة ، تشهد بعنايته بدخائل النفس البشرية وأغوارها ؛ وتدل على رعايته لكل استعداداتها وملابساتها ؛ ويلم بما تلم به المسيحية وتجعله غاية غاياتها :

« قُلْ : إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ، وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ، وَعَشِيرَتُكُمْ ؛ وَأَمْوَالٌ

(١) سورة الكهف [٢٨] .

(٢) سورة التوبة [٥٥] .

(٣) سورة عبس [١ ـ ١٢] .

ٱقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا ، أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ . فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللهُ لاَ يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَاسِقِينَ » [1] .

وهكذا يجمع في آية واحدة جميع اللذائذ والمطامح والرغائب ونقط الضعف في نفس الإنسان ، ليضعها في كفة ، ويضع في الكفة الأخرى حب الله ورسوله ، وحب الجهاد في سبيله ، لتكون التضحية كاملة ، والتخلص من أوهاق الشهوات كاملاً . فالنفس التي تتحرر من هذا كله هي النفس التي يتطلبها الإسلام ، ويدعو إلى تكوينها لتستعلي على الضراوة المذلة ، وتملك قياد أمرها ، وتنزع إلى ما هو أكبر وأبعد مدى من الرغبات الوقتية الصغيرة .

أو يقول : «زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ : مِنَ النِّسَاءِ وَٱلْبَنِينَ ، وَٱلْقَنَاطِيرِ ٱلْمُقَنْطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ ، وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ ، وَٱلْأَنْعَامِ ، وَٱلْحَرْثِ . ذٰلِكَ مَتَاعُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا ، وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ ٱلْمَـآبِ . قُلْ : أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذٰلِكُمْ ؟ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ، خَالِدِينَ فِيهَا ، وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ ٱللَّهِ ، وَٱللَّهُ بَصِيرٌ بِٱلْعِبَادِ » [2] .

وما كان هذا تحذيراً ولا دعوة إلى الزهد وترك طيبات الحياة كما يحلو لبعضهم أن يفسر القرآن ، أو كما يحلو لبعضهم أن يتهم الإسلام ؛ إنما كان دعوة للتحرر والانطلاق من ضعف الشهوات والغرائز ، ثم لا ضرر بعد ذلك من الاستمتاع بالحياة حين يملكها الإنسان ولا تملكه : «قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ! » [3] «وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا » [4] .

وفي هذا الاتجاه نفسه كانت فريضة الصوم لترتفع النفس على ضرورات الفطرة القوية فترة من الوقت ، تقوي بها إرادتها وتستعلي ، ويسمو بها الإنسان على ذاته حين يرتفع على ضروراته .

ويسلك القرآن إلى هذه الغاية شتى السبل ؛ ومن بينها التحذير الإيحائي من فتنة الأموال والأولاد حين يقول : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » [5] .. وبذلك يثير عامل الحذر من الاندفاع وراء الضعف البشري بإزاء الأموال والأولاد . فكثيراً ما يؤتي المرء من ناحية حرصه

---

(١) سورة التوبة [٢٤] .
(٢) سورة آل عمران [١٤ ـ ١٥] .
(٣) سورة الأعراف [٣٢] .
(٤) سورة القصص [٧٧] .
(٥) سورة التغابن [١٥] .

على ماله أو نبيه ، فيقبل ما لم يكن ليقبل ، ويخضع لما لم يكن ليخضع ، ويرتكب ما لم يكن ليرتكب . وقد خرج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ذات يوم وهو محتضن أحد ابني بنته فاطمة ـ رضي الله عنها ـ وهو يقول : «إِنَّكُمْ لَتُبَخِّلُونَ وَتُجَبِّنُونَ وَتُجَهِّلُونَ»[1] .

وبعد ، فلقد يتحرر المرء من كل ما يغض شعورياً من كرامته ، ولكنه يحتاج . يحتاج إلى اللقمة فيذل ، فليس أشد من الحاجة إذلالاً ؛ والبطن الجائعة لا تعرف المعاني العالية . ولقد يضطر للاستجداء فتذهب كرامته كلها ضياعاً . هنا يتولى الإسلام الأمر بالتشريع لمنع أسباب الحاجة ؛ ولإزالتها حين توجد : فيجعل للفرد حقه في الكفاية مفروضاً على الدولة وعلى القادرين في الأمة ، فرضاً يعاقب عليه في الآخرة ويقاتل عليه في الدنيا (وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على التكافل الاجتماعي في الإسلام) . ثم ينهى عن الاستجداء فيصف جماعة من المسلمين الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ؛ وصف استحسان بأنهم «لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً»[2] والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يعطي سائلاً درهماً ثم يقول : «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب على ظهره ، فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه»[3] ويقول : « اليد العليا خير من اليد السفلى»[4] . فيحض على الاستغناء بوسائل أخرى غير وسيلة الاستجداء التي يراها الإسلام ضرورة مكروهة . أما أموال الزكاة فهي حق : حق يؤخذ ، لا فضل يعطى : «وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ»[5] . حق تأخذه الدولة لتملكه لأصحابه ، وتنفق منه في مصالح المسلمين بما يدفع حاجة الجسد ، ويحفظ كرامة النفس ، ويصون عزة الوجدان . فإن لم يكف شرعت من الفرائض والوظائف في أموال القادرين والأغنياء بقدر ما يسد حاجة الضعفاء والفقراء (وسيأتي بيان هذا في فصل سياسة المال) .

* * *

وكذلك يأخذ الإسلام الأمر من وجوهه كلها ، ومن مناحيه جميعاً ، فيكفل التحرر الوجداني تحرراً مطلقاً ، لا يقوم على المعنويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات وحدها ، ولكن يقوم عليهما جميعاً . فيعرف للحياة واقعها ، وللنفس طاقتها ؛ ويستثير في الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقاتها ؛ ويدفع بها إلى التحرر الوجداني كاملاً صريحاً . فبغير

---

(١) الترمذي .

(٢) سورة البقرة [٢٧٣] .

(٣) الشيخان واللفظ للبخاري .

(٤) الشيخان .

(٥) سورة الذاريات [١٩] .

التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف والخضوع والعبودية ؛ ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ؛ ولن تصبر على تكاليف العدالة حين تعطاها .

وهذا التحرر هو أحد الأسس الركينة لبناء العدالة الاجتماعية في الإسلام . بل هو الركن الأول الذي تقوم عليه الأركان .

المُسَاوَاة الإنسَانيَّة

إذا استشعر الضمير كل هذا التحرر الوجداني ؛ فخلص من كل ظل للعبودية إلا لله ، وأمن الموت والأذى والفقر والذل إلا بإذن الله ؛ وانفلت من ضغط القيم الاجتماعية والمالية ؛ ونجا من ذل الحاجة والمسألة ؛ وتسامى على شهواته ومطامعه ؛ وتوجه إلى الخالق الواحد الأحد الذي يتوجه له الجميع بلا استثناء ولا استعلاء ؛ ووجد بعد ذلك كله كفايته من ضرورات الحياة مكفولة له بحكم التشريع والنظام ..

إذا استشعر الضمير البشري هذا كله ووجد من الضمانات الواقعية والقانونية ما يؤكد في نفسه هذا الشعور ، فلن يكون في حاجة لمن يهتف له بالمساواة لفظاً وقد استشعرها في أعماقه معنى ، ووجدها في حياته واقعاً ؛ بل لن يصبر على التفاوت القائم على تلك القيم إطلاقاً . سيطلب حقه في المساواة ؛ وسيجاهد لتقرير هذا الحق ، وسيحتفظ به حين يناله ؛ ولن يقبل منه بديلاً ؛ وسيصبر على تكاليف الاحتفاظ به ، والذياد عنه ، مهما بذل في ذلك من جهد وتضحية .

ولن يكون الفقير والضعيف وحدهما الحريصين على مبدأ المساواة النابع من الضمير ، المصون بالتشريع ، المكفول بالاكتفاء وحرية النشاط والارتزاق ؛ بل إن الغني والقوي سينزلان عنده بحكم استشعار ضميرهما تلك المعاني ، التي حرص الإسلام على تقريرها وتثبيتها فيما أسلفنا .. وذلك ما وقع بالفعل في المجتمع الإسلامي قبل أربعة عشر قرناً ؛ مما سيأتي في موضعه في هذا الكتاب .

ولكن الإسلام مع ذلك لم يكتف بالمفهومات الضمنية المستفادة من التحرر الوجداني ، فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ، ليكون كل شيء واضحاً مقرراً منطوقاً . وفي الوقت الذي كان بعضهم يَدَّعي وَيُصَدِّق أنه من نسل الآلهة ، وبعضهم يدعي ويُصَدِّق أن الدماء التي تجري في عروقه ليست من نوع دماء العامة ، إنما هو الدم الأزرق الملوكي النبيل ! وفي الوقت الذي كانت بعض الملل والنحل تفرق الشعوب إلى طبقات خلق بعضها من رأس الإله فهي مقدسة ، وخلق بعضها من قدميه فهي منبوذة ! وفي الوقت الذي كان الجدل يدور حول المرأة : أهي ذات روح أم لا روح فيها ! وفي الوقت الذي كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبيده ويعذبهم . لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة ...

في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير ، في المحيا والممات ، في الحقوق والواجبات ، أمام القانون وأمام الله ، في الدنيا وفي الآخرة ، لا فضل إلا للعمل الصالح ، ولا كرامة إلا للأتقى .

لقد كانت وثبة بالإنسانية لم يعرف التاريخ لها نظيراً ؛ ولا تزال إلى هذه اللحظة قمة لم يرتفع إليها البشر أبداً . بل لقد كانت نشأة أخرى للبشرية يولد فيها «الإنسان» الأسمى ! الأمر الذي تراجعت عنه البشرية ، ولم تبلغ إليه أبداً إلا في ظل هذا المنهج الرباني .

كلا لم ينسل الإلـه أحداً : «قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَد ، ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدُ» .. «وَقَالُوا : ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَانُ وَلَداً . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدًّا ، تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ، وَتَنْشَقُّ ٱلْأَرْضُ ، وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا : أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَانِ وَلَداً . وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَانِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلاَّ آتِي ٱلرَّحْمَانِ عَبْداً . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُلُّهُـمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْداً» [1] .

ثم كلا ! ليس هنالك من دم أزرق ، ودم عادي ؛ وما خلق أحد من رأس وخلق آخر من قدم : «أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ . إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَادِرُونَ ؟» [2] .. «فَلْيَنْظُرِ ٱلْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَائِبِ» [3] .. «وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجاً . وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ ؛ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ . إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ» [4] .. «وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ؛ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ، ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَاماً ، فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَامَ لَحْماً ، ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ ، فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَالِقِينَ» [5] .

ويمضي القرآن يكرر هذا المعنى في مواضع كثيرة ، ليقر في خلد «الإنسان» وحدة أصله ونشأته : الجنس كله من تراب ، والفرد ـ كل فرد ـ من ماء مهين ، ويكرر النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى في أحاديثه : «أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب» [6] كيما يزيد استقراراً في المشاعر والأخلاد .

---

(١) سورة مريم [٨٨ ـ ٩٥] .
(٢) سورة المرسلات [٢٠ ـ ٢٣] .
(٣) سورة الطارق [٥ ـ ٧] .
(٤) سورة فاطر [١١] .
(٥) سورة المؤمنون [١٢ ـ ١٤] .
(٦) مسلم وأبو داود .

فإذا انتفى أن يكون فرد أفضل بطبيعته من فرد ؛ فليس هنالك من جنس وليس هنالك من شعب ، هو بنشأته وعنصره أفضل ـ كما لا يزال بعض الأجناس إلى هذه اللحظة يتشدق ـ كلا . «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً»[1] .. فهي نفس واحدة وزوجها منها ، ومنهما انبث الرجال والنساء . فهم من أصل واحد ، وهم إخوة في النسب ، وهم متساوون في الأصل والنشأة : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا . إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ»[2] .. فليست هذه الشعوب والقبائل لتتفاخر أو تتناكر ، بل لتتعارف وتتآلف . وكلها عند الله سواء ، لا تتفاضل إلا بالتقوى . وتلك مسألة أخرى لا علاقة لها بالأصل والنشأة ، ذلك أن الناس كلهم سواء لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى .. وأول التقوى الإسلام لله وحده . وإلا فلا تقوى ولا صلاح أصلاً .

ولقد برئ الإسلام من العصبية القبلية والعنصرية ـ إلى جانب براءته من عصبية النسب والأسرة . فبلغ بذلك مستوى لم تصل إليه «الحضارة» الغربية إلى يومنا هذا . الحضارة التي تبيح للضمير الأمريكي إفناء عنصر الهنود الحمر إفناء منظماً تحت سمع الدول وبصرها ، كما تبيح له تلك التفرقة النكدة بين البيض والسود ، وتلك الوحشية البشعة . والتي تبيح لحكومة جنوب إفريقيا أن تجهر بالقوانين العنصرية ضد الملونين ، وتبيح لحكومات روسيا والصين والهند والحبشة ويوغوسلافيا وغيرها إفناء المسلمين بالجملة . !

* * *

ويتعقب الإسلام مظان التفاوت والتفاضل ـ إلا بالتقوى والعمل الصالح ـ في كل صورها وملابساتها وأسبابها ، ليقضي عليها جميعاً . فهذا النبي محمد ، ما يفتأ القرآن يذكر الناس أنه بشر كسائر البشر ، وما يفتأ محمد ذاته يكرر هذا المعنى ، أن كان نبياً محبوباً من قومه مبجلاً ، فخيف أن ينقلب ذلك الحب وهذا التبجيل إلى تأليه أو قدسية لا تكون إلا لله . فها هو ذا يقول لقومه : «لا تُطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله»[3] . ويقول وقد خرج على جماعة فوقفوا له تبجيلاً «من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار»[4] .

ولما كان أهل محمد مظنة أن يقدسوا نبههم النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى أنه لا يملك

---

(١) سورة النساء [١] .
(٢) سورة الحجرات [١٣] .
(٣) البخاري .
(٤) أبو داود والترمذي .

لهم من الله شيئاً : «يا معشر قريش لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً . ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً ...»[١] .

وحين أصابت محمداً الإنسان لحظة حرص بشرى ، فانصرف عن الرجل الفقير ابن أم مكتوم إلى الوليد بن المغيرة سيد قومه ، عاجله العتاب الشديد الذي يشبه التأنيب ، ليرد للمساواة المطلقة معاييرها الكاملة .

وحين كان بعض ذوي الثراء والأنساب يأنف أن يزوّج أو يتزوّج من الفقراء والفقيرات جاء أمر الله : «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ»[٢] ..

* * *

فأما بين الجنسين فقد كفل للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس والحقوق الإنسانية ؛ ولم يقرّر التفاضل إلا في بعض الملابسات المتعلقة بالاستعداد أو الدربة أو التبعة ، مما لا يؤثر على حقيقة الوضع الإنساني للجنسين ؛ فحيثما تساوى الاستعداد والدربة والتبعة تساوياً ، وحيثما اختلف شيء من ذلك كان التفاوت بحسبه .

ففي الناحية الدينية والروحية يتساويان : «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيراً»[٣] .. «مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»[٤] «فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ؛ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ»[٥] .

وفي ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادي يتساويان : «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ»[٦] .. «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ»[٧] .

---

(١) متفق عليه .
(٢) سورة النور [٣٢] .
(٣) سورة النساء [١٢٤] .
(٤) سورة النحل [٩٧] .
(٥) سورة آل عمران [١٩٥] .
(٦) سورة النساء [٧] .
(٧) سورة النساء [٣٢] .

فأما إيثار الرجل بضعف نصيب المرأة في الميراث ، فردُّهُ إلى التبعة التي يضطلع بها الرجل في الحياة ؛ فهو يتزوج امرأة يكلف إعالتها ، وإعالة أبنائهما ، وبناء الأسرة كله هو مكلف به وعليه وحده تبعة الديات والتعويضات . فمن حقه أن يكون له مثل حظ الأنثيين لهذا السبب وحده . بينما هي مكفولة الرزق إذا تزوجت ، بما يعولها الرجل ، ومكفولة الرزق إن عنست أو ترملت ، بما ورثت من مال ، أو بكفالة قرابتها من الرجال . فالمسألة هنا مسألة تفاوت في التبعة اقتضى تفاوتاً في الإرث .

وأما أن الرجل قوام عليها : «ٱلرِّجال قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ»[1] فوجه التفضيل هو الاستعداد والدربة والمرانة فيما يختص بالقوامة . فالرجل بحكم تخلصه من تكاليف الأمومة يواجه أمور المجتمع فترة أطول ، ويتهيأ لها بقواه الفكرية جميعاً ، بينما تحتجز هذه التكاليف المرأة معظم أيامها ؛ فوق أن تكاليف الأمومة تنمي في المرأة جانب العواطف والانفعالات ، بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير ، فإذا جعلت له القوامة على المرأة فبحكم الاستعداد والدربة لهذه الوظيفة ، فوق أنه المكلف بالإنفاق ؛ وللناحية المالية صلة قوية بالقوامة ؛ فهو حق مقابل تكليف ، ينتهي في حقيقته بالمساواة بين الحقوق والتكاليف في محيط الجنسين ومحيط الحياة .

فأما حين يرد الأمر إلى الدائرة الإنسانية المجردة من ملابسات الوظائف العملية ، فللمرأة من حق الرعاية أكثر مما للرجل . وهو الحق الذي يقابل حق القوامة . جاء رجل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال « : يا رسول الله ، من أحق بحسن صحابتي ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أبوك »[2] .

ولقد يبدو أن هناك تفضيلاً آخر في مسألة الشهادة : «وَٱسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُم ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَاءِ ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَى»[3] .. وفي الآية نفسها بيان العلة . فالمرأة بطبيعة وظائف الأمومة ينمو في نفسها جانب العواطف والانفعالات بقدر ما ينمو في الرجل جانب التأمل والتفكير كما أسلفنا . فإذا نسيت أو جرفها انفعال ، كانت الثانية مذكرة لها . فالمسألة هنا مسألة ملابسة عملية في الحياة ، لا مسألة إيثار جنس لذاته على جنس وعدم مساواة .

---

(١) سورة النساء [٣٤] .

(٢) الشيخان .

(٣) سورة البقرة [٢٨٢] .

وحسب الإسلام ما كفل للمرأة من مساواة دينية ، ومن مساواة في التملك والكسب ؛ وما حقق لها من ضمانات في الزواج بإذنها ورضاها ، دون إكراه ولا إهمال : «لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وإذنها الصموت»[1] . وفي مهرها : «فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً»[2] .. وفي سائر حقوقها الزوجية ، زوجة أو مطلقة : «فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا»[3] .. «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»[4] .

ويجب أن نذكر أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق ، ووفر لها كل هذه الضمانات بروح تكريمية خالصة ، ليست مشوبة بضغط الاقتصاديات والماديات . فلقد حارب فكرة أن المرأة عالة يحسن التخلص منها وهي وليدة ، فحارب عادة الوأد التي كانت معروفة في حياة بعض القبائل العربية حرباً لا هوادة فيها ؛ وعالج هذه العادة بنفس الروح التكريمية الخالصة التي ينظر بها إلى البشر . فنهى نهي تحريم عن القتل عامة لم يستثن : «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ»[5] .. ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد ــ وما كان يقتل من الأولاد سوى الإناث : «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ»[6] .. وقدم رزق الأولاد في هذه الآية لأنهم سبب الخشية من الإملاق ؛ ليملأ صدور الآباء ثقة برزق الله وكفالته للأولاد قبل الآباء ! ثم استجاش وجدان العدل والرحمة وهو يقول عن يوم القيامة : «وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ : بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ؟»[7] .. فجعل هذا موضع سؤال استنكاري بارز ظاهر في ذلك اليوم الرهيب .

فالإسلام إذن حين منح المرأة حقوقها الروحية والمادية كان ينظر إلى صفتها الإنسانية ، ويسير مع نظرته إلى وحدة الإنسان : «خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا»[8] .. وكان يريد رفعها إلى حيث يجب أن يكون شطر «النفس» الواحدة .

ويجب أن نذكر هذا للإسلام ، أن نذكر بجانبه أن الحرية التي منحها الغرب المادي للمرأة لم تفض من هذا النبع الكريم ولم تكن دوافعها هي دوافع الإسلام البريئة .

ويحسن ألا ننسى التاريخ ؛ وألا نفتن بالقشور الخادعة التي تعاصرنا اليوم . يحسن

---

(١) الشيخان .
(٢) سورة النساء [٢٤] .
(٣) سورة البقرة [٢٣١] .
(٤) سورة النساء [١٩] .
(٥) سورة الأنعام [١٥١] .
(٦) سورة الإسراء [٣١] .
(٧) سورة التكوير [٨ ــ ٩] .
(٨) سورة الأعراف [١٨٩] .

أن نذكر أن الغرب أخرج المرأة من البيت تعمل ، لأن الرجل هناك نكل عن كفالتها وإعالتها ، إلا أن يقتضيها الثمن من عفتها وكرامتها !

عندئذ فقط اضطرت المرأة أن تعمل !

ويحسن أن نذكر أنها حين خرجت للعمل انتهز الغرب المادّيّ حاجتها ، واستغل فرصة زيادة العرض ليرخص من أجرها ، واستغنى أصحاب الأعمال بالمرأة الرخيصة الأجر عن العامل الذي بدأ يرفع رأسه ويطالب بأجر كريم !

وحين طالبت المرأة هناك بالمساواة ، كانت تعني أولاً وبالذات المساواة في الأجور لتأكل وتعيش ! فلما لم تستطع هذه المساواة طالبت بحق الانتخاب ليكون لها صوت يحسب حسابه ، ثم طالبت بدخول البرلمانات ليكون لها صوت إيجابي في تقرير تلك المساواة ! لأن القوانين التي تحكم المجتمع يسنها الرجل وحده ، وليست ــ كما هي في الإسلام ــ من شرع الله ، الذي يعدل بين عباده رجالاً ونساءً .

ويحسن ألا ننسى أن فرنسا ظلت إلى عهد الجمهورية الرابعة بعد الحرب الأخيرة لا تمنح المرأة حق التصرف في مالها ــ كما يمنحها الإسلام ذلك ــ إلا بإذن وليها ، على حين منحتها حق الدعارة كاملاً بصفة علنية أو سرية ! وهذا الحق الأخير هو الحق الوحيد الذي حرمه الإسلام للمرأة ! لأنه حرمه للرجل كذلك ، رعاية لكرامة الإنسان وشعوره ، ورفعاً لمستوى العلاقات الجنسية أن تكون علاقة أجساد لا تربطها رابطة من بيت ولا أسرة .

ويجب حين نرى الغرب المادي يقدم المرأة اليوم في بعض الأعمال على الرجل ، وبخاصة في المتاجر والسفارات والقنصليات وفي الأعمال الإخبارية كالصحافة ونحوها .. يجب ألا نغفل عن المعنى الكريه الخبيث في هذا التقديم . إنه معنى النخاسة والرقيق في جو من دخان العنبر والأفيون ! إنه استغلال للحاسة الجنسية في نفوس «الزّبائن» . فصاحب المتجر ، كالدولة التي تعين النساء في السفارات والقنصليات ، كشركة السياحة التي تعين مضيفات ، كصاحب الجريدة الذي يدفع بالمرأة إلى التقاط الأحاديث والأخبار ، كل منهم يدرك فيم يستخدم المرأة ، ويعرف كيف تحصل المرأة على النجاح في هذه الميادين ، ويعلم ماذا تبذل للحصول على هذا النجاح ! فإن لم تبذل هي شيئاً ــ وهو فرض بعيد ــ فهو يدرك أن شهوات جائعة ، وعيوناً خائنة ، ترف حول جسدها وحول حديثها ، وهو يستغل ذلك الجوع للكسب المادي والنجاح الصغير ! لأن المعاني الإنسانية الكريمة منه بعيد بعيد !

فأما الشيوعية فذات دعوى عريضة في مساواة المرأة بالرجل ، وتحطيم الأغلال التي تقيد المرأة ! والمساواة هي المساواة في العمل والأجر . ومتى استوى العُمل والأجر ، فقد تحررت المرأة وأصبح لها حق الإباحية كما هو حق للرجل ! لأن المسألة في عرف الشيوعية

لا تعدو الاقتصاد . فكل الدوافع البشرية ، وكل المعاني الإنسانية ، كامنة في هذا العنصر وحده من عناصر الحياة !

والحقيقة في صميمها هي نكول الرجل عن إعالة المرأة ، واضطرارها أن تعمل مثله وفي دائرته لتعيش ، فالشيوعية ـ بهذا ـ هي التكملة الطبيعية لروح الغرب المادية ، الفاقدة للمعاني الروحية في حياة البشرية .

يجب أن نذكر هذا كله قبل أن يخدع أبصارنا الوهج الزائف . فالإسلام قد منح المرأة من الحقوق منذ أربعة عشر قرناً ما لم تمنحه إياها «الحضارة» الغربية حتى اليوم . وهو قد منحها ـ عند الحاجة ـ حق العمل وحق الكسب ؛ ولكنه أبقى لها حق الرعاية في الأسرة ، لأن الحياة عنده أكبر من المال والجسد ، وأهدافها أعلى من مجرد الطعام والشراب ؛ ولأنه ينظر إلى الحياة من جوانبها المتعددة ، ويرى لأفرادها وظائف مختلفة ، ولكنها متكافلة متناسقة . وبهذه النظرة يرى وظيفة الرجل ووظيفة المرأة ؛ فيوجب على كل منهما أن يؤدي وظيفته أولاً لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام ؛ ويفرض لكل منهما الحقوق الضامنة لتحقيق هذا الهدف الإنساني العام .

* * *

وأخيراً فإن للجنس البشري كله كرامته ، التي لا يجوز أن تستذل : «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً»(١) .. كرّمناهم بجنسهم ، لا بأشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم . فالكرامة للجميع على سبيل المساواة المطلقة ، فكلهم لآدم . وإذا كان آدم من تراب ، وإذا كان آدم قد كرم ، فأبناؤه جميعاً سواء في هذا وفي ذاك !

وللناس جميعاً ـ في المجتمع المسلم ـ كراماتهم التي لا يجوز أن تلمز ، ولا أن يسخر منها أحد : «يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ ، عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ ، وَلاَ تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ، وَلاَ تَنَابَزُوا بِٱلأَلْقَابِ . بِئْسَ ٱلاِسْمُ : ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولٰئِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ»(٢) .. والتعبير العميق الجميل : «ولا تلمزوا أنفسكم» . ذو دلالة عجيبة ، فلمز المؤمن للمؤمن هو لمزه لنفسه ، لأنهم كلهم من نفس واحدة !

---

(١) سورة الإسراء [٧٠] .

(٢) سورة الحجرات [١١] .

وللناس جميعاً في المجتمع المسلم حرماتهم : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ، ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَداً فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ؛ وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ»[1] .. «وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»[2] .

وقيمة هذا الإجراء هو إشعار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون ؛ ولا تقل حرمة أحد عن حرمة أحد ؛ فهم فيها سواء ، وهم جميعاً مؤمنون ، في المجتمع المسلم الذي يقوم على منهج الله وشرعه . فيكفل للناس فيه هذه الكرامة ، ويصون منهم هذه الحرمات .

* * *

وهكذا يتتبع الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية والاجتماعية ، ليؤكد فيها معنى المساواة توكيداً . وما كان في حاجة كما قلنا لأن يتحدث عن المساواة لفظاً وصورة ، بعد ما حققها معنى وروحاً ، بالتحرر الوجداني الكامل من جميع القيم ، وجميع الملابسات ، وجميع الضرورات ، وكفل لها في عالم الواقع كل الضمانات . ولكنه يحرص على المساواة حرصاً شديداً ، ويريدها إنسانية كاملة غير محدودة بعنصر ولا قبيلة ولا بيت ولا مركز ؛ كما يريدها أبعد مدى من دائرة الاقتصاديات وحدها ، مما وقفت عنده المذاهب المادية «العلمية» !

التكافل الاجتماعي

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بحريته المطلقة إلى غير حد ولا مدى ، يغذيها شعوره بالتحرر الوجداني المطلق من كل ضغط ، وبالمساواة المطلقة لتي لا يحدها قيد ولا شرط ؛ فإن الشعور على هذا النحو كفيل بأن يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته . فللمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية الأفراد ؛ وللفرد ذاته مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته ؛ لكي لا يذهب مع غرائزه وشهواته ولذائذه إلى الحد المردي ؛ ثم لكي لا تصطدم حريته بحرية الآخرين ، فتقوم المنازعات التي لا تنتهي ، وتستحيل الحرية جحيماً ونكالاً ؛ ويقف نمو الحياة وكمالها عند حدود المصالح

---

(١) سورة النور [٢٧ ـ ٢٨] .

(٢) سورة الحجرات [١٢] .

الفردية القريبة الآماد . وذلك كالذي حدث في «حرية» النظام الرأسمالي ، وما صاحبه من نظريات الحرية الحيوانية للشهوات !

والإسلام يمنح الحرية الفردية في أجمل صورها ، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها ، ولكنه لا يتركهما فوضى ، فللمجتمع حسابه ، وللإنسانية اعتبارها ، وللأهداف العليا للدين قيمتها . لذلك يقرر مبدأ التبعة الفردية ، في مقابل الحرية الفردية ، ويقرر إلى جانبها التبعة الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها . وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي .

والإسلام يقرر مبدأ التكافل في كل صوره وأشكاله . فهناك التكافل بين الفرد وذاته ، وبين الفرد وأسرته القريبة ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الأمة والأمم ، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة أيضاً .

هنالك تكافل بين الفرد وذاته ، فهو مكلف أن ينهي نفسه عن شهواتها ؛ وأن يزكيها ويطهرها ؛ وأن يسلك بها طريق الصلاح والنجاة ؛ وألا يُلْقي بها إلى التهلكة : «فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ، وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ، وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ»[1] .. «وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا»[2] .. «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»[3]

وهو مكلف في الوقت ذاته أن يمتع نفسه في الحدود التي لا تفسد فطرتها ، وأن يمنحها حقها من العمل والراحة فلا ينهكها ويضعفها : «وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا»[4] .. «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»[5] .

والتبعة الفردية كاملة . فكل إنسان وعمله . وكل إنسان وما يكسب لنفسه من خير أو شر ، ومن حسنة أو سيئة ، ولن يجزى عنه أحد في الدنيا ولا في الآخرة : «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ»[6] .. «أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ؛ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ، أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ»[7] .. «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ»[8].. «فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ ،

---

(١) سورة النازعات [٣٧ ـ ٤١] .
(٢) سورة الشمس [٧ ـ ١٠] .
(٣) سورة البقرة [١٩٥] .
(٤) سورة القصص [٧٧] .
(٥) سورة الأعراف [٣١] .
(٦) سورة المدثر [٣٨] .
(٧) سورة النجم [٣٦ ـ ٤١] .
(٨) سورة البقرة [٢٨٦] .

وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ »[1] .. «وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ »[2] .

وبذلك كله يقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب ، يهديها إن ضلت ، ويمنحها حقوقها المشروعة ؛ ويحاسبها إن أخطأت ، ويحتمل تبعة إهماله لها . وبذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين ، تتراقبان وتتلاحظان ، وتتكافلان فيما بينهما في الخير والشر ، في مقابل منح هذا الفرد التحرر الوجداني الكامل ، والمساواة الإنسانية التامة . فالحرية والتبعة تتكافآن وتتكافلان .

* * *

وهناك تكافل بين الفرد وأسرته القريبة : « وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا . إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ، وَلَا تَنْهَرْهُمَا ، وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ : رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا »[3] .. «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ »[4] . «وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ »[5] .. «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ، لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ »[6] .

وقيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذي يمسكها ؛ والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، ولا مفر من الاعتراف بقيمتها ؛ وهي تقوم على الميول الثابتة في الفطرة الإنسانية ، وعلى عواطف الرحمة والمودة ، ومقتضيات الضرورة والمصلحة ؛ كما أنها العش الذي تنشأ فيه وحوله مجموعة الآداب والأخلاق الخاصة بالجنس ، وهي في صميمها آداب المجتمع الذي ارتفع عن الإباحية الحيوانية والفوضى الهمجية .

ولقد حاولت الشيوعية أن تقضي على الأسرة بحجة أنها تنمي أحاسيس الأثرة الذاتية ، وحب التملك ؛ وتمنع شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد ... ولكنها فيما يبدو قد فشلت في هذا فشلاً تاماً ، فالشعب الروسي شعب عائلي ، وللعائلة مكانها في نفسه وفي تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجي ونفسي لا نظام اجتماعي فحسب ، فتخصيص

---

(١) سورة الزمر [٤١] .
(٢) سورة النساء [١١١] .
(٣) سورة الإسراء [٢٣ ـ ٢٤] .
(٤) سورة لقمان [١٤] .
(٥) سورة الأحزاب [٦] .
(٦) سورة البقرة [٢٣٣] .

امرأة لرجل أصلح بيولوجياً وأفلح لإنجاب الأطفال . وقد لوحظ أن المرأة التي يتداولها عدة رجال تعقم بعد فترة معينة أو لا يصح نسلها . أما من الوجهة النفسية فمشاعر المودة والرحمة تنمو في جو الأسرة خيراً مما تنمو في أي نظام آخر ، وتكوين الشخصية يتم في هذا المحيط خيراً مما يتم في أي نظام آخر . وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال المحاضن ، أن الطفل الذي تتناوب تربيته عدة حاضنات تختل شخصيته وتتفكك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ؛ كما أن الطفل الذي لا والد له يعاني مركب النقص ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والد لا وجود له . يتصل به في الخيال ، ويصوره في شتى الصور والأشكال[1] .

وليست العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة التي تربط بين رجل وامرأة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة في الخير والشر ، متكافلة في الجهد والجزاء ، جيلاً بعد جيل .

ومن مظاهر التكافل العائلي في الإسلام ذلك التوارث المادي للثروة المفصل في الآيات التاليات : «يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ، فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ . إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ . فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ ، وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ، فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ، مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ . آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً . فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ . إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً . وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ، فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم . مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ »[2] . « يَسْتَفْتُونَكَ . قُلْ : ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَالَةِ : إِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ، فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ؛ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ . يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ، وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ »[3] .

أما الوصية التي أشير إليها في الآيتين الأوليين فهي لا تتجاوز الثلث بعد وفاء الدين

---

(١) عن « أطفال بلا أسر » : تأليف « أنا فرويد » و « درلي برلنجهام » وترجمة الأستاذين محمد بدران ورمزي يسي .

(٢) سورة النساء [١١ - ١٢] .

(٣) سورة النساء [١٧٦] .

ولا تكون لوارث ، لحديث : «ولا وصية لوارث»[1] . إنما شرعت لتدارك بعض الحالات التي لا يرث فيها من توجب الصلة العائلية أن يصله المورّث ويبره ، ولتكون مجالاً لإنفاق شيء من التركة في وجوه البر والخير .

هذا النظام الذي شرعه الإسلام مظهر من مظاهر التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة ، وبين الأجيال المتتابعة ـ فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لئلا تتضخم تضخماً يؤذي المجتمع (وسنتحدث عن هذا في فصل «سياسة المال») أما هنا فنكتفي بالقول بأن في نظام الإرث الإسلامي عدلاً بين الجهد والجزاء ، وبين المغانم والمغارم في جو الأسرة . فالوالد الذي يعمل ـ وفي شعوره أن ثمرة جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبناؤه وحفدته ، وهم امتداده الطبيعي في الحياة ـ هذا الوالد يبذل أقصى جهده ، وينتج أعظم نتاجه ؛ وفي هذا مصلحة له وللدولة وللإنسانية . كما أن فيه تعادلاً بين الجهد الذي يبذله والجزاء الذي يلقاه . فأبناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة .

أما الأبناء فعدل أن ينتفعوا بجهود آبائهم وأمهاتهم . إذ الصلة بين الوالدين والأبناء لا تنقطع لو قطعت صلة الميراث المالي ؛ فالآباء والأمهات يورثونهم صفات واستعدادات في تكوينهم الجثماني ، والعقلي ؛ وهذه الاستعدادات تلازمهم في حياتهم ، وتفرض عليهم كثيراً من أوضاع مستقبلهم ـ إن خيراً وإن شراً ـ دون أن تكون لهم يد في رد هذه الوراثة أو تعديلها . ومهما جاهدت الدولة أو جاهد المجتمع فلن يهب طفلاً وجهاً جميلاً إذا ورّثه أبواه وجهاً قبيحاً ؛ ولن يمنحه سلامة أعصاب ، واعتدال مزاج ، إذا ورثاه اختلالاً واضطراباً ؛ ولن يعطيه عمراً طويلاً وصحة موفورة ، إذا وَرَّثاه استعدادات للبلى السريع والمرض الملازم ... فإذا كان عليه أن يرث هذا كله غير مخيَّر ، فإنه من العدل الاجتماعي أن يرث جهود أبويه المادية أيضاً ، ليكون هناك شيء من التعادل بين المغانم والمغارم !

وقد ضرب القرآن مثلاً للتكافل بين الآباء والأبناء في قصة موسى ـ عليه السلام ـ مع عبد الله الصالح الذي قال الله عنه : «فَوَجَدَا عَبْداً مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً» .. «فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا ، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ» . وقد قال له موسى : «لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً»[2] . ما دام أهل القرية لم يطعموها . فكشف له عن السرّ في تقويمه للجدار فقال : «أَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً ،

---

(١) رواه صاحب مصابيح السنة وقال : إنه حسن .

(٢) سورة الكهف [٧٧] .

فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا ، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي »[1] .

وهكذا انتفع الوالدان بصلاح الوالد ، وورثا ما خلفه لهما من مال وصلاح . وهذا عدل وحق لا شك فيه .

فأما حين يخشى من حبس المال في محيط خاص ، فالوسيلة موجودة في يد الإمام المسلم الحاكم بشريعة الله لتعديل الأوضاع ؛ والإسلام يكفل هذا التعديل بوسائله الخاصة كما سيجيء في فصل « سياسة المال » .

* * *

وهنالك تكافل بين الفرد والجماعة ، وبين الجماعة والفرد ، يوجب على كل منهما تبعات ؛ ويرتب لكل منهما حقوقاً . والإسلام يبلغ في هذا التكافل حد التوحيد بين المصلحتين ، وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما في النهوض بتبعاته في شتى مناحي الحياة المعنوية والمادية على السواء .

فكل فرد مكلف أولاً أن يحسن عمله الخاص . وإحسان العمل عبادة لله ، لأن ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة وعائدة عليها في النهاية : « وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ »[2] .

وكل فرد مكلف أن يرعى مصالح الجماعة كأنه حارس لها ، موكل بها . والحياة سفينة في خضم ، والراكبون فيها جميعاً مسؤولون عن سلامتها ؛ وليس لأحد منهم أن يخرق موضعه منها باسم الحرية الفردية : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا ! فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً »[3] . وهو تصوير بديع لتشابك المصالح وتوحدها ، بإزاء التفكير الفردي الذي يأخذ بظاهر المعاني النظرية ، ولا يفكر في آثار الوقائع العملية ؛ ورسم دقيق لواجب الفرد وواجب الجماعة في مثل هذه الأحوال .

وليس هنالك فرد معفى من رعاية المصالح العامّة ؛ فكل فرد راعٍ ورعية في المجتمع : « كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته »[4] .

والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة في حدود البرّ والمعروف : « وَتَعَاوَنُوا

---

(1) سورة الكهف [82] .

(2) سورة التوبة [105] .

(3) البخاري والترمذي واللفظ للبخاري .

(4) الشيخان .

عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَانِ »[1] .. « وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ »[2] .

وكل فرد مسؤول بذاته عن الأمر بالمعروف ، فإن لم يفعل فهو آثم وهو معاقب بإثمه : « خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ . إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللهِ ٱلْعَظِيمِ ، وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ، فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ ، وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ؛ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا ٱلْخَاطِئُونَ »[3] . وعدم الحض على طعام المسكين يُعَدُّ علامةً من علامات الكفر والتكذيب بالدين : « أَرَأَيْتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ؟ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ، وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ »[4] .

وكل فرد مكلف أن يزيل المنكر الذي يراه : « مَن رأى مِنكم مُنْكَراً فليغيِّره بيده ، فمن لم يستطع فبلسانه ، فمن لم يستطع فبقلبه وهو أضعف الإيمان »[5] . وهكذا يصبح كل فرد مسؤولاً عن كل منكر يقع في الأمة ولو لم يكن شريكاً فيه ، فالأمة وحدة ، والمنكر يؤذيها ، وعلى كل فرد أن يذود عنها ويحميها .

والأمة كلها تؤاخَذ وينالها الأذى والعقاب في الدنيا والآخرة إذا سكتت عن وقوع المنكر فيها من بعض بنيها ، فهي مكلفة أن تكون قوّامة على كل فرد فيها : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً »[6] . ولو كان فيها الكثيرون لم يفسقوا ، ولكن سكوتهم على الفسق جعلهم مستحقين للتدمير : « وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً »[7] .. وما في هذا ظلم ، فالأمة التي تشيع فيها الفاحشة ، ويجهر فيها بالمنكر فلا تغيره ، أمة منحلة متهافتة ، صائرة إلى الزوال ؛ والدمار الذي يصيبها أمر طبيعي ، ونتيجة لازمة .

ولقد استحق بنو إسرائيل اللعنة على لسان أنبيائهم ، ودالت دولتهم ، وذهبت ريحهم ، لأنهم لم يكونوا يغيرون المنكر ولم يكونوا يتناهون عنه : « لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ . ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ

---

(١) سورة المائدة [٢] .
(٢) سورة آل عمران [١٠٤] .
(٣) سورة الحاقة [٣٠ ـ ٣٧] .
(٤) سورة الماعون [١ ـ ٣] .
(٥) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .
(٦) سورة الإسراء [١٦] .
(٧) سورة الأنفال [٢٥] .

مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ . لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ »[1] . وفي الحديث : «لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتْهم علماؤهم فلم ينتهوا ؛ فجالسوهم ، وواكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ؛ ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم (ثم جلس وكان متكئاً فقال) : «لا والذي نفسي بيده حتى تأطروهم على الحق أطراً »[2] . فأما المؤمنون حقاً فهم الذين يقول عنهم القرآن : «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْض ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ »[3] .

وقد فهم بعضهم من آية : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ »[4] .. أنها تجيز السكوت عن رد المنكر وتغييره ، فنبههم أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ إلى سوء فهمهم لها قال :

«يا أيُّها النَّاسُ إنكم تقرأون هذه الآية ... وإنكم تضعونها على غير موضعها ، وإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب» . وإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول : «ما مِن قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرون على أن يغيروا فلم يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب »[5] .

وهذا هو التفسير الصحيح الذي ينطبق على منهج الإسلام . والذي يجعل من الأمة المسلمة وحدة واحدة ، متكافلة فيما بينها ؛ لا يضرها أن يضل الناس إذا استقامت هي على الهدى ؛ ما أدت واجبها في دفع المنكر وتغييره جهد طاقتها .

والأمة مسؤولة عن حماية الضعفاء فيها ؛ ورعاية مصالحهم وصيانتها ، فعليها أن تقاتل عند اللزوم لحمايتهم : «وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ؟»[6] .. وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا : «وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وَبِدَاراً أَنْ يَكْبَرُوا . وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ، وَكَفَى بِاللهِ حَسِيباً »[7] ... وفي الحديث : «السَّاعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، أو القائم الليل ، الصَّائم النهار »[8] .

---

(١) سورة المائدة [٧٨ ـ ٧٩] .
(٢) أبو داود والترمذي .
(٣) سورة التوبة [٧١] .
(٤) سورة المائدة [١٠٥] .
(٥) أبو داود والترمذي .
(٦) سورة النساء [٧٥] .
(٧) سورة النساء [٦] .
(٨) الشيخان والترمذي والنسائي .

وهي مسؤولة عن فقرائها ومعوزيها أن ترزقهم بما فيه الكفاية ؛ فتتقاضى أموال الزكاة وتنفقها في مصارفها ؛ فإذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين ، بلا قيد ولا ، ط إلا هذه الكفاية . فإذا بات فرد واحد جائعاً فالأمة كلها تبيت آثمة ما لم تتحاض عن إطعامه : « كَلَّا بَلْ لاَّ تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ، وَلَا تَحَاضُونَ عَلَى طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ، وتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلاً لَمًّا ، وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا . كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكاًّ دَكاًّ ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ .. يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ ٱلذِّكْرَى ، يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ! فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلاَ يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ »[1] .. وفي الحديث « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى »[2] و « من كان معه فضلُ ظَهرٍ فليعدْ به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له »[3] . و « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ... وإن أربع فخامس أو سادس »[4] .

والأمة المسلمة كلها جسد واحد ، يحس إحساساً واحداً ، وما يصيب عضواً منه يشتكي له سائر الأعضاء . وهي صورة جميلة أخاذة يرسمها الرسول الكريم فيقول : « مثل المؤمنين في توادهم ، وتراحمهم ، وتعاطفهم ، كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى »[5] . كما رسم للتعاون والتكافل بين المؤمن والمؤمن صورة أخرى معبرة دقيقة : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »[6] . وذلك أسمى ما يتصوره الخيال للتعاون والتكافل في الحياة .

وعلى هذا الأساس وضعت الحدود في الجرائم الاجتماعية ، وشددت تشديداً . لأن التعاون لا يقوم إلا على أساس صيانة حياة كل فرد في دار الإسلام وماله وحرماته : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله »[7] ... لذلك شرع القصاص في القتل والجروح جزاء وفاقاً . وجعل جريمة القتل كجريمة الكفر في العقوبة : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا »[8] .. « وَلَا تَقْتُلُوا ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً »[9] . « وَكَتَبْنَا عَلَيهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ،

---

(١) سورة الفجر [١٧ ـ ٢٦] .
(٢) المسند للإمام أحمد بن حنبل نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر حديث رقم [٤٨٨٠] .
(٣) مسلم وأبو داود .
(٤) متفق عليه .
(٥) متفق عليه .
(٦) الشيخان .
(٧) الشيخان .
(٨) سورة النساء [٩٣] .
(٩) سورة الإسراء [٣٣] .

«وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ ، وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ ، وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ ، وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ»[1] .. وحث على القصاص فجعله حياة للأمة : «وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي ٱلْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»[2] . وإنه لحياة لما فيه من ضمان الحياة بالكف عن القتل ، وبما فيه من حفظ كيان الجماعة وحيويتها وتماسكها بوقف الثأر .

وشدد عقوبة الزنا لما فيه من اعتداء على العرض ، وعبث بالحرمة ، ونشر للفاحشة في الجماعة ، ينشأ عنه تفككها بعد فترة ؛ وتدليس في الأنساب ، وسرقة لعواطف الآباء بالبنوة المزورة !

شدد هذه العقوبة فجعلها للمحصن والمحصنة الرجم ، ولغير المحصنين والمحصنات الجلد ، وهو متلف في أحيان كثيرة : «ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ»[3] .

وجعل العقوبة ثمانين جلدة للذين يرمون المحصنات المؤمنات الغافلات ويفترون عليهن ، ويلوثون أعراضهن كذباً ، لأن جريمة الإفك هنا قريبة من جريمة الزنا ، فهي اعتداء على السمعة والعرض ، ومثار للعداوة والبغضاء ، وإشاعة للفاحشة بالسماع : «وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً»[4] .

وشدد عقوبة السرقة لما فيها من اعتداء على أمن الناس ـ في دار السلام ـ وطمأنينتهم والثقة المتبادلة بينهم ؛ فجعلها قطع اليد : «وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنْ ٱللهِ»[5] .

ولقد يستفظع بعضهم هذه العقوبة اليوم حين يقيسها إلى سرقة مال من فرد ؛ ولكن الإسلام إنما نظر فيها إلى أمن الجماعة وسلامتها وتضامنها ؛ كما نظر إلى طبيعة ظروفها وإلى الغرض منها ؛ فهي جريمة تتم في الخفاء ، وجرائم الخفاء في حاجة إلى تشديد العقوبة ليعدل عنها مرتكبها ، أو ليترك من اضطرابه وخوفه من العقوبة دليلاً عليه وعليها . وهي جريمة يرتكبها صاحبها ليزيد كسبه من الحرام ؛ فلوحظ أن تكون العقوبة ـ وهي قطع اليد ـ من شأنها تعجيزه عن الكسب الذي يزيده بهذه الوسائل المحرمة .

---

(1) سورة المائدة [٤٥] .

(2) سورة البقرة [١٧٩] .

(3) سورة النور [٢] .

(4) سورة النور [٤] .

(5) سورة المائدة [٣٨] .

على أن هذه العقوبة الحازمة لا تنفذ إذا كانت السرقة اضطرارية لدفع غائلة الجوع عن النفس أو الأولاد . فالقاعدة العامة : أن لا حرج على المضطر : «فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»[1] والحد يدرأ بالشبهة : «ادرأوا الحدود بالشبهات»[2] . والجوع شبهة ؛ وعلى هذا جرى عمر في خلافته كما سيجيء[3] .

أما الذين يهددون أمن الجماعة العام ـ في دار الإسلام المحكومة بشريعة ٱلله ـ فجزاؤهم التقتيل أو التصليب أو تقطيع الأيدي والأرجل أو النفي من الأرض : «إِنَّمَا جَزَاءُ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ ٱلْأَرْضِ»[4] . لأن الائتمار والاجتماع على الإفساد والفتنة جريمة أكبر من الجرائم الفردية ، وأحق بالحسم وقسوة العقوبة .

* * *

وهكذا يفرض الإسلام التكافل الاجتماعي في كل صوره وأشكاله ، تمشياً مع نظرته الأساسية إلى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة ؛ وفي تناسق الحياة وتكاملها . فيدع للفرد حريته كاملة في الحدود التي لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ؛ ويجعل للجماعة حقوقها ، ويكفلها من التبعات في الوقت ذاته كفاء هذه الحقوق ؛ لتسير الحياة في طريقها السوي القويم ، وتصل إلى أهدافها العليا التي يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة سواء .

* * *

وعلى تلك الأسس الثلاثة : التحرر الوجداني المطلق ، والمساواة الإنسانية الكاملة ، والتكافل الاجتماعي الوثيق ، تقوم العدالة الاجتماعية ، وتتحقق العدالة الإنسانية .

---

(١) سورة البقرة [١٧٣] .

(٢) رواه عبد الله بن عباس (كتاب الكامل لابن عدي) . وفي مسند أبي حنيفة للحارثي

(٣) يراجع فصل الجريمة والعقاب في كتاب : «الإنسان بين المادية والإسلام» لمحمد قطب .

(٤) سورة المائدة [٣٣] .

وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام

من داخل النفس يعمل الإسلام ، ومن أعماق الضمير يحاول الإصلاح ؛ ولكنه لا يغفل أبداً عن الواقع العملي في • حيط الحياة ؛ ولا عن حقيقة النفس البشرية ، وما يعتورها من ارتفاع وهبوط ، وتطلع وانكماش ، وأشواق طائرة وضرورات مقيدة ، وطاقة محدودة ، على كل حال ، دون الكمال المطلق في جميع الأحوال .

وعلى قدر علمه العميق بأغوار النفس البشرية يشرع ويوجه ؛ ويصوغ أوامره ونواهيه ؛ ويضع حدوده وينفذها ، ثم يهتف للضمير البشري أن يتسامى فوق التكاليف المفروضة ما استطاع .

والحياة تصبح ممكنة وصالحة إذا نحن نفذنا التكاليف المفروضة في هذا الدين ؛ ولكن النفس المسلمة تظل تعرج في معارج الكمال بما يوجه إليه الضمير البشري من تسامح وارتفاع وتسام ؛ فالتوجيه الوجداني في هذا الدين هو الجزء المكمل للتكليف المفروض فيه ؛ ثم هو الكفيل بتنفيذ هذا التكليف عن طواعية ورضى وإقبال ، و بمنح الحياة البشرية قيمتها الإنسانية الكريمة المترفعة عن القيود والضرورات ، وعن ضغط القانون ، ودفع التكليف أيضاً .

وحينما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، وأن يكون التكليف وحده هو الذي يكفلها ؛ فجعلها عدالة إنسانية شاملة ، وأقامها على ركنين قويين : الضمير البشري من داخل النفس والتكليف القانوني في محيط المجتمع ، وزاوج بين هذه القوة وتلك ، مثيراً في الوجدان الإنساني أعمق انفعالاته ، غير غافل عن ضعف الإنسان وحاجته إلى الوازع الخارجي كما يقول عثمان ابن عفان : يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن .

وكل من ينظر في هذا الدين نظرة فاحصة منصفة يدرك الجهد الضخم الذي بذله لتهذيب النفس البشرية من جميع جوانبها وفي جميع اتجاهاتها وملابساتها . فهذا الدين هو الذي يجعل أقصى الثناء على نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يقول : «وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ»[1] . فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك الركين ، ولاتصال الأرض بالسماء ، والفناء بالخلود ، في ضمير الإنسان الفاني المحدود .

---

(١) سورة القلم [٤] .

ولم يبخل الإسلام بثقته على الضمير البشري بعد تهذيبه ؛ فأقامه حارساً على التشريعات ينفذها ويرعاها ؛ وجعل تنفيذ الكثير منها في ضمانته ؛ فالشهادة هي أساس إقامة الحدود في أحوال كثيرة ، وفي إثبات الحقوق كذلك . والشهادة مسألة مردها إلى الضمير الفردي ، وإلى رقابة الله على هذا الضمير : «وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً ، وَأُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ»[1] .. «وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِٱللهِ إِنَّهُ لَمِنَ ٱلصَّادِقِينَ ، وَٱلْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ ٱللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ . وَيَدْرَأُ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِٱللهِ إِنَّهُ لَمِنَ ٱلْكَاذِبِينَ ، وَٱلْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ ٱلصَّادِقِينَ»[2] .. وحتى عندما يأمر بالكتابة يجعل الشهادة واجبة : «يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ؛ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ ٱللهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً ، فَإِنْ كَانَ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِٱلْعَدْلِ وَٱسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَاءِ ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ»[3] .

والشهادة واجب وتكليف في البدء : «وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا»[4] وهي واجب وتكليف عند التقاضي : «وَلَا تَكْتُمُوا ٱلشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ»[5] .. وهكذا يمنح الثقة للضمير البشري في الحدود التي قد تصل إلى الجلد والرجم ، وفي الحقوق المالية على السواء . وهي ثقة لا بد منها لتكريم الإنسان ورفعه إلى مستواه المرموق المطلوب .

ولكن الإسلام لم يدع هذا الضمير لذاته ، وهو ينوط به هذه الشؤون الخطيرة ، ويقيمه حارساً على تنفيذ التشريع والتكليف ، ويدعوه إلى السمو فوق ما يوجبه التشريع والتكليف .. لقد أقام عليه رقيباً من خشية الله ، وصوّر له رقابة الله في صور فريدة رائعة مؤثرة : «مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ؛ وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ؛ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ . إِنَّ ٱللهَ بِكُلِّ

---

(١) سورة النور [٤] .
(٢) سورة النور [٦ ـ ٩] .
(٣) سورة البقرة [٢٨٢] .
(٤) سورة البقرة [٢٨٢] .
(٥) سورة البقرة [٢٨٣] .

شَيْءٍ عَلِيمٌ »[1] .. «وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ . إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ، مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ »[2] .. «فَإِنَّهُ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى »[3] .

ولقد بشره وأنذره ، وجعل كل عمل من أعماله محسوباً عليه في الدنيا والآخرة لا مفر من عاقبته ، ولا فكاك من جزائه : «وَنَضَعُ ٱلْمَوَازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً ، وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ، وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ»[4] .. «إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ ٱلْإِنْسَانُ مَالَهَا ؟ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا . يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتاً لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ . فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ »[5] .. وهكذا مما يقيم على هذا الضمير رقابة من الخشية والتقوى ، ويجعله أداة صالحة لرقابة التنفيذ في كل ما شرع الدين من حدود وتكاليف .

* * *

على هذا الضمير الذي رباه الإسلام ، وعلى التشريع الذي جاءت به شريعته . اعتمد في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية . وبهذه الوسيلة المزدوجة نجح في إنشاء مجتمع إنساني متوازن متناسق ، سنعرض صوراً منه في فصل آت . أما الآن فنكتفي باستعراض نموذج من تلك الطريقة في التشريع والتوجيه ، ونختار موضوع الزكاة والصدقة لعلاقته القوية بموضوع هذا الكتاب .

فرض الإسلام الزكاة حقاً . في أموال القادرين للمحرومين . حقاً تتقاضاه الدولة المسلمة بحكم الشريعة وبقوة السلطان . ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق . حتى يجعل أداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء .

فالزكاة ركن من أركان الإسلام ، وضرورة من ضرورات الإيمان : «قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ . ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ »[6] .. «تِلْكَ آيَاتُ ٱلْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ . هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ . ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ بِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ »[7] .

---

(1) سورة المجادلة [٧] .
(2) سورة ق [١٦ – ١٨] .
(3) سورة طه [٧] .
(4) سورة الأنبياء [٤٧] .
(5) سورة الزلزلة [١ – ٨] .
(6) سورة المؤمنون [١ – ٤] .
(7) سورة النمل [١ – ٣] .

والمشركون الذين لا يؤمنون بالآخرة هم الذين لا يؤدّون الزكاة : «وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَاةَ وَهُمْ بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ»[1] .

وأداء الزكاة وسيلة من وسائل الحصول على رحمة الله : «وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ ، وَآتُوا ٱلزَّكَاةَ ، وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ ، لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ»[2] .

والنصر من عند الله لمن يؤدّون هذا الحق ، ويقومون بواجبهم للمجتمع ، فيستحقون التمكين لهم في الأرض : «وَلَيَنْصُرَنَّ ٱللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ، ٱلَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ وَآتَوُا ٱلزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِٱلْمَعْرُوفِ ، وَنَهَوْا عَنِ ٱلْمُنْكَرِ»[3] .

والزكاة شريعة إنسانية خالدة تضمنتها أوامر الأنبياء قبل الإسلام ؛ فلا دين بغير هذا الواجب الاجتماعي العريق . يقول عن إسماعيل : «وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَبِيًّا ، وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِٱلصَّلَاةِ وَٱلزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا»[4] .. ويقول عن إبراهيم : «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ . وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ، وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ ٱلزَّكَاةِ ، وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ»[5] .

والويل لمن لا يؤدي هذا الواجب المفروض . قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «مَن آتاه الله مالاً فلم يؤدّ زكاته ، مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان ، يطوّقه يوم القيامة ، ثم يأخذ بلهزمتيه ـ يعني شدقيه ـ يقول : أنا مالك ، أنا كنزك»[6] . وهي صورة مفزعة مروعة مخيفة .

هذه الزكاة حق مفروض بقوة الشريعة ، مقدر في المال بحساب معلوم . وبجانبها الصدقة ؛ وهي موكولة لضمير الفرد بلا حساب ؛ وهي وحي الوجدان والشعور ، وثمرة التراحم والإخاء اللذين عني بهما الإسلام كل العناية تحقيقاً للترابط الإنساني والتكافل الاجتماعي ، عن طريق الشعور الشخصي بالواجب ، والإحساس النفسي بالرحمة ، ليبلغ بذلك هدفين : التهذيب الوجداني العميق ، والتضامن الإنساني الوثيق . وإن الإسلام ليجعل هذا التراحم إنسانياً خالصاً لا تقف حدوده عند الأخوة الدينية ؛ فيقول القرآن :

---

(1) سورة فصلت [٦ ـ ٧] .
(2) سورة النور [٥٦] .
(3) سورة الحج [٤٠ ـ ٤١] .
(4) سورة مريم [٥٤ ـ ٥٥] .
(5) سورة الأنبياء [٧٢ ـ ٧٣] .
(6) البخاري والنسائي .

«لَا يَنْهَاكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا إِلَيْهِمْ»[1] .. ويقول الرسول : «ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء»[2] . فيضرب المثل العالي في التراحم الإنساني ، الخالص حتى من عصبية الدين .

ثم يخطو الخطوة الكبرى فيشمل بالرحمة كل من تنبض فيه الحياة . قال نبي الإسلام الكريم : «بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً ؛ فنزل فيها فشرب ، ثم خرج وإذا كلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش ؛ فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني . فنزل البئر فملأ خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى رقيَ ، فسقى الكلب ، فشكر الله له ، فغفر له» . قالوا يا رسول الله : وإن لنا في البهائم لأجراً ؟ فقال : «نعم ، في كل كبد رطبة أجر»[3] . وقال : «دخلت امرأة النار في هرّة ربطتها ، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض»[4] .

فالرحمة في الإسلام أساس الإيمان وعلامته ، لأنها دليل تأثر الضمير بهذا الدين ، وتغلغله فيه .

وعلى هذا الأساس يوجه الإسلام إلى الصدقة والبر ، ويحبب في الإنفاق طوعاً واحتساباً ، وانتظاراً لرضاء الله وعوضه في الدنيا ، ولثوابه في الآخرة ، واجتناباً لغضبه ونقمته وعذابه .

فالبشرى للمخبتين الطائعين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضاه : «وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ، ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَٱلصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ»[5] .. وهي صورة مؤثرة في الوجدان حقاً ، يعيد رسمها في مناسبة أخرى فيقول : «إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ، يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»[6] .

كما يصور الإيثار صورة جميلة رقيقة في نفوس أهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين فآووهم وشاركوهم مالهم وبيوتهم في رحابة صدر وسماحة نفس : «وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُوا ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ ، يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا ،

---

(1) سورة الممتحنة [8] .
(2) أبو داود والترمذي .
(3) الشيخان .
(4) البخاري .
(5) سورة الحج [٣٤ ـ ٣٥] .
(6) سورة السجدة [١٥ ـ ١٧] .

وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ـ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ـ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ»[1]

وهي صورة للإنسانية العليا في أجمل صورها وأبدعها . وهناك صورة لا تقل عنها جمالاً ورقة وانعطافاً لجماعة من عباد الله ، تذكر بعض المراجع أنهم عليٌّ وزوجه فاطمة بنت الرسول وأهل بيتهما : «يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً ، وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ ـ عَلَى حُبِّهِ ـ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً . إِنَّا نَخَافُ مِن رَبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً . فَوَقَاهُمُ ٱللهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُوراً ، وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً ، مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْساً وَلَا زَمْهَرِيراً ، وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً ، وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْساً كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلاً ، عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ، وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَنْثُوراً . وَإِذَا رَأَيْتَ ، ثَمَّ ، رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً ، عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ . وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ ، وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً . إِنَّ هَـٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَشْكُوراً»[2] .

والصدقة قرض لله مضمون الوفاء : «مَنْ ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ»[3] .. «إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ٱللهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ ، وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ»[4] ..

أو هي تجارة رابحة مجزية : «إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ ٱللهِ ، وَأَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ ، وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً ، يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ، لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ، إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ»[5] .

وعلى أية حال فهي مُخلِفَة وليس فيها خسارة ولا ظلم : «وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ . وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ ٱللهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ، وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ»[6] .

والجنة في الآخرة جزاء كريم للمنفقين : «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا

---

(١) سورة الحشر [٩] .
(٢) سورة الإنسان [٧ ـ ٢٢] .
(٣) سورة الحديد [١١] .
(٤) سورة الحديد [١٨] .
(٥) سورة فاطر [٢٩ ـ ٣٠] .
(٦) سورة البقرة [٢٧٢] .

ٱلسَّمَاوَاتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ : ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّاءِ وَٱلضَّرَّاءِ ، وَٱلْكَاظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ . وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ »[1] .

والصدقة تطهير للنفس والمال ، وقد أمر الرسول أن يأخذ من قوم أذنبوا واعترفوا بذنوبهم قسطاً من مالهم ينفق في الخير تطهيراً وتزكية لهم : «وَآخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ، خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا . عَسَى ٱللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَاتِ ، وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ »[2] .

والإنفاق يتسق مع الوفاء بعهد الله والخشية منه والخوف من سوء الحساب ؛ ويدل على العقل والتبصر . والكف عنه قطع لما أمر الله به أن يوصل ؛ ونوع من نقض العهد والإفساد في الأرض : «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو ٱلْأَلْبَابِ : ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ ٱلْمِيثَاقَ ، وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ ٱلْحِسَابِ ، وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عُقْبَىٰ ٱلدَّارِ : جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَٱلْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَىٰ ٱلدَّارِ وَٱلَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ، وَيُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ، أُولَٰئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ ، وَلَهُمْ سُوءُ ٱلدَّارِ »[3] .

والامتناع عن الإنفاق في سبيل الله هلكة : «وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ »[4] . التهلكة الفردية بتعريض النفس للعذاب في الآخرة من الله ، والنقمة في الدنيا من الناس ؛ والتهلكة الجماعية بما يشيعه عدم الإنفاق في المجتمع من تفاوت وظلم ، وفتن وأحقاد ، وضعف وانحلال .

ومنع الخير اعتداء : «أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ، مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ »[5] ..

---

(١) سورة آل عمران [١٣٣ ـ ١٣٤] .
(٢) سورة التوبة [١٠٢ ـ ١٠٤] .
(٣) سورة الرعد [١٩ ـ ٢٥] .
(٤) سورة البقرة [١٩٥] .
(٥) سورة ق [٢٤ ـ ٢٥] .

«وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ . مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ»[1] .. معتد على حق الله ، وحق الجماعة ، وحق نفسه كعضو في الجماعة .

والبِرُّ يؤدي إلى الجنة ويجتاز بالبارّ العقبة إليها . والعقبة هي فك الرقاب ، وإطعام الطعام يوم الجوع والمتربة : «وَمَا أَدْرَاكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ؟ فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ»[2] .

والكف عن البر يؤدي إلى النار ، ويسلك صاحبه مع الكفار : «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ؟ قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ . وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَائِضِينَ . وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ . حَتَّى أَتَانَا ٱلْيَقِينُ»[3] .. «وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ ٱللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ»[4] .. «وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُم وَظُهُورُهُمْ . هٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ، فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ»[5] .

* * *

وليس الكنز هنا هو مجرد الامتناع عن الزكاة ، فالصدقة والإنفاق كثيراً ما يذكران بعد أو قبل ذكر الزكاة ، مما يدل على أن الزكاة شيء مفروض محدد ، والصدقة والإنفاق مطلقان غير محددين بنصاب .. عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك»[6] . وعن بلال ـ رضي الله عنه ـ ، قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «ما رزقت فلا تخبأ ، وما سئلت فلا تمنع . فقلت : يا رسول الله وكيف لي بذلك ؟ قال : هو ذاك أو النار»[7] .

لا بل إن العقاب قد يحلّ بالباخلين في الدنيا جزاء ما بخلوا ومنعوا الخير ؛ ويضرب القرآن الكريم مثلاً في قصة قصيرة ، قصة جماعة كانت لهم حديقة يطعمون من ثمرها

---

(١) سورة القلم [١٠ ـ ١٢] .
(٢) سورة البلد [١٢ ـ ١٦] .
(٣) سورة المدثر [٤٢ ـ ٤٧] .
(٤) سورة آل عمران [١٨٠] .
(٥) سورة التوبة [٣٤ ـ ٣٥] .
(٦) مسلم والترمذي .
(٧) رواه الطبراني في الكبير وأبو الشيخ بن حبان في كتاب الثواب ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

الفقراء ، ثم خطر لهم أن يبخلوا ويمنعوا ، فدارت الدائرة على الحديقة ، وذهب الله بثمرها فأصبحوا نادمين : «إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ، وَلَا يَسْتَثْنُونَ . فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ، فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ، فَتَنَادَوْا مُصْبِحِينَ ، أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَارِمِينَ ، فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ . أَلَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ . وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا : إِنَّا لَضَالُّونَ ! بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ . قَالَ أَوْسَطُهُمْ : أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ! قَالُوا : سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ . فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ . قَالُوا : يَا وَيْلَنَا ! إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ . عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ . كَذَلِكَ الْعَذَابُ ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» [1] .

لذلك يدعو القرآن الكريم الناس للبذل قبل فوات الأوان : «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا : يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ» [2] .. «وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ! وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا» [3] .

ويحذرهم الشح ليقوا أنفسهم منه ، فلا يدفعهم حرصهم على الأموال والأولاد إليه ، فإنما هذه فتنة لهم واختبار : «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ ، وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [4] .

والنبي يوجب الصدقة على كل مسلم ولو كان لا يجد ، وتفسير ذلك قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «على كل مسلم صدقة . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يستطع أن يفعل ؟ قال : فيعين ذا الحاجة الملهوف . قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال فيمسك عن الشر فإنه له صدقة» [5] .. وهكذا يستوي الناس جميعاً في البذل ، كل بقدر ما يملك ، وكل بقدر ما يستطيع .

* * *

(١) سورة القلم [١٧ ـ ٣٣] .
(٢) سورة إبراهيم [٣١] .
(٣) سورة المنافقون [١٠ ـ ١١] .
(٤) سورة التغابن [١٥ ـ ١٦] .
(٥) الشيخان واللفظ للبخاري .

وأبواب الإنفاق تدور مع الحاجة ومواضعها ؛ فالأقربون أولى بالمعروف ؛ ولكن سواهم موصولون بهم يذكرون في معرض الحضّ على البر جنباً لجنب مع الأقربين ؛ فالبر عاطفة إنسانية قبل أن تكون وجدانَ قرابة ؛ وذكر البر موصول غالباً بذكر الإيمان ، إذ كان دليل الإيمان كما أسلفنا : «وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ؛ وَبِذِي ٱلْقُرْبَىٰ ، وَٱلْيَتَامَىٰ ، وَٱلْمَسَاكِينِ ، وَٱلْجَارِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ ، وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ، وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ ، وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً ؛ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ، وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ ٱللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا»[1] .. «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ، وَٱلْيَتَامَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ . وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِ عَلِيم»[2] .

وهكذا يتصل الجار والصاحب بالوالدين والأقربين . كما يتصل بالجميع اليتامى والمساكين وابن السبيل . كلهم سواء ، حتى الذين تقع منهم مساءة ، كالتي وقعت من «مسطح» قريب أبي بكر ، الذي اشترك في حديث الإفك عن ابنة أبي بكر ، عائشة زوج النبي . فإن الإسلام يدعو للصفح عنهم ، وينهى عن حرمانهم . فلما حلف أبو بكر وهو في ثورة غضبه على عرضه المنهوك كذباً ، أن يحرم مسطحاً ما كان يبره به ، نزلت الآية : «وَلَا يَأْتَلِ أُولُو ٱلْفَضْلِ مِنْكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا . أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ»[3] ؟

وهكذا يرتفع بالشعور الإنساني في هذا المجال إلى مستوى رفيع كريم ، تشرف به الإنسانية في أعصارها جميعاً ؛ وتفخر به في الماضي والحاضر والمستقبل إلى ما شاء الله .

ثم يرتفع بالبر ذاته ، فيجعله براً بالله سبحانه ، ويرسم له هذه الصورة المبدعة . قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ! قال : يا ربّ كيف أعودك وأنت ربّ العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عدّته لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني ! قال يا رب : وكيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدتَ ذلك عندي ؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم

---

(١) سورة النساء [٣٦ ــ ٣٧] .

(٢) سورة البقرة [٢١٥] .

(٣) سورة النور [٢٢] .

تسقني ! قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدي فلان فلم تسقه . أما إنك لو سقيته لوجدتَ ذلك عندي »[1] .

ثم يجعل للصدقة آداباً ترفعها عن أن تكون تفضلاً واستعلاء من الواجد على المحروم ، أو أن تكون رياء صادراً عن شعور غير كريم ؛ لأن الصدقة إن هبطت دوافعها ، أو تبعها المن على آخذها ، استحالت عملاً خسيساً يؤذي النفس والخلق والضمير ، ويؤذي المجتمع كذلك في أفراده وفي روابطه . وليس كالمن بالإحسان شيء يمض النفس ويذلها ، أو يصرفها عن قبول الإحسان ؛ وليس كالرياء بالصدقة مفسد للضمير حقير في عرف الأخلاق . والإسلام يعمل على رفع نفوس المعطين والآخذين جميعاً ؛ ويحرص على ذلك حرصاً شديداً :

« مَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ، وَٱللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَٱللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ، ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَى ، كَٱلَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ ٱلنَّاسِ ، وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ ، فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا ، وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاةِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ، أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ، وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ، لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ ، وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ، فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ؟ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ »[2] .

ولهذا يستحسن إخفاء الصدقة ودفعها سراً للمعوزين . حفظاً لكرامتهم من جهة ؛ ومنعاً للاختيال والفخر من جهة أخرى : « إِنْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ؛ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ »[3] .. ويتحدث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مثنياً على الرجل « تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه »[4] وهو تصوير بارع جميل لكتمان البر واحتسابه في غير مفخرة ولا إعلان .

* * *

(١) رواه مسلم .
(٢) سورة البقرة [٢٦١ ـ ٢٦٦] .
(٣) سورة البقرة [٢٧١] .
(٤) الشيخان .

والإسلام يقدر غريزة حب الذات وحب المال ؛ ويقرر أن الشح حاضر في النفس الإنسانية لا يغيب : «وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ»[1] فيعالج هذا كله علاجاً نفسياً بما تقدم من الترغيب والتحذير والحض والتصوير ، حتى ليتم له ما يريد ، وحتى ليطلب إلى هذه النفس الشحيحة أن تجود بما هو حبيب إليها عزيز عليها : «لَن تَنَالُوا ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ»[2] .. فتستجيب إليه ، وتتلمس الطيب تجود به ، وبذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكرم العطاء ، النابع من أعماق الشعور ؛ ويرفع الإنسان على نفسه ؛ ويغلب جانب التسامي فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان على جانب الغريزة ؛ وذلك في ذاته هدف إنساني رفيع يستحق الجهد فيه ، فكيف وهو هدف اجتماعي ، لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمان ، وتحقيق التكافل بين القادرين والعاجزين ، وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم ؟

* * *

على هذا النهج ــ الذي توسعنا في عرض نموذج منه ــ يسير الإسلام ، فيهتم بالإقناع الوجداني كلما شرع تكليفاً ؛ ويقف بالتكاليف عند الحد الضروري لسلامة المجتمع ، وفي حدود الطاقة العامة لجماهير الناس ؛ ثم يخاطب الوجدان للإقناع بالتكليف ، وللسمو فوقه ما استطاع ؛ ليرتفع بالحياة الإنسانية ويجذبها دائماً بخيط الصعود ؛ ويدع المجال فسيحاً بين الحد الأدنى المطلوب والحد الأعلى المرغوب ، تتسابق فيه الأفراد والأجيال ، على مدى الأزمان والقرون .

وعلى هذا النهج قد سار في تحقيق العدالة الاجتماعية .. وفي الفصلين التاليين من هذا الكتاب حديث مفصل عن «سياسة الحكم» و «سياسة المال» وفيهما يتجلى اعتماد الإسلام على وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه في تحقيق العدالة الكبرى في كل حقل من حقول الحياة .

ولقد آتى هذا النهج ثمراته كاملة في فجر الإسلام ، وظل يؤتيها في فترات القرون الأربعة عشر التي تلت . وإنه لقادر على أن يعيدها في الحاضر والمستقبل ، حين يُفهم على حقيقته ، وحين يوجه وجهته ، وحين يسلك الناس طريقه الحق القويم .

---

(١) سورة النساء [١٢٨] .

(٢) سورة آل عمران [٩٢] .

سياسة الحكم في الإسلام

كل حديث عن «العدالة الاجتماعية في الإسلام» لا بد أن يلم بالحديث عن «سياسة الحكم في الإسلام» تبعاً للقاعدة التي أسلفنا عند الحديث على «طبيعة العدالة الاجتماعية» فيه ؛ وأنها تتناول جميع مظاهر الحياة ، وجميع ألوان النشاط ؛ كما تتناول القيم المعنوية والمادية متمازجة متناسقة .

وسياسة الحكم ذات علاقة بهذا كله ؛ فضلاً على أنها المنوط بها في النهاية تنفيذ التشريع ؛ وتعهد المجتمع من كل جوانبه ؛ وتحقيق العدالة والتوازن فيه ؛ وتوزيع المال حسب القواعد التي سنها الإسلام .

والكلام عن «سياسة الحكم في الإسلام» يطول ويحتاج إلى مبحث خاص ؛ ولما كان قصدنا في هذا الكتاب بيان ما يختص بالعدالة الاجتماعية من هذه السياسة ، فسنحاول بقدر الإمكان أن نتناول هذا الجانب وحده ؛ وإن كانت الصعوبة في دراسة الإسلام أن الباحث يجد كل جوانبه متماسكة ؛ وليس هناك انعزال بين هذه الجوانب . فهذا الدين كله وحدة : العبادات والمعاملات . سياسة الحكم وسياسة المال . التشريعات والتوجيهات . العقيدة والسلوك . الدنيا والآخرة .. كلها أجزاء منسقة في جهاز متكامل ؛ يصعب إفراد جزء منها بالحديث ، دون التطرق إلى بقية الأجزاء . ولكن سنحاول بقدر الإمكان !

* * *

بعض من يتحدثون عن النظام الإسلامي ـ سواء النظام الاجتماعي أم نظام الحكم وشكل الحكم ـ يجتهدون في أن يعقدوا الصلات والمشابه بينه وبين أنواع النظم التي عرفتها البشرية قديماً وحديثاً ، قبل الإسلام وبعده . ويعتقد بعضهم أنه يجد للإسلام سنداً قوياً حين يعقد الصلة بينه وبين نظام آخر من النظم العالمية القديمة أو الحديثة .

إن هذه المحاولة إن هي إلا إحساس داخلي بالهزيمة أمام النظم البشرية التي صاغها البشر لأنفسهم في معزل عن الله . فما يعتز الإسلام بأن يكون بينه وبين هذه النظم مشابه ؛ وما يضيره ألا تكون . فالإسلام يقدم للبشرية نموذجاً من النظام المتكامل لا تجد مثله في أي نظام عرفته الأرض ، من قبل الإسلام ومن بعده سواء . والإسلام لا يحاول ولم يحاول أن يقلد نظاماً من النظم ، أو أن يعقد بينه وبينها صلة أو مشابهة ؛ بل اختار طريقه متفرداً فذاً ، وقدم للإنسانية علاجاً كاملاً لمشكلاتها جميعاً .

ولقد يحدث في تطور النظم البشرية أن تلتقي بالإسلام تارة ، وأن تفترق عنه تارة . ولكنه هو نظام مستقل متكامل ، لا عِلاقة له بتلك النظم ؛ لا حين تلتقي معه ، ولا حين تفترق عنه . فهذا الافتراق وذلك الالتقاء عرضيان ، وفي أجزاء متفرقة ؛ ولا عبرة بالاتفاق أو الاختلاف في الجزئيات والعرضيات ، إنما المعول عليه هو النظرة الأساسية ، والتصور الخاص . وللإسلام نظرته الأساسية وتصوره الخاص ، وعنه تتفرع الجزئيات ، فتلتقي أو تفترق عن جزئيات في النظم الأخرى ، ثم يمضي الإسلام في طريقه المتفرد بعد كل اتفاق أو اختلاف .

إن القاعدة التي يقوم عليها النظام الإسلامي تختلف عن القواعد التي تقوم عليها الأنظمة البشرية جميعاً .. إنه يقوم على أساس أن الحاكمية لله وحده . فهو الذي يشرع وحده . وسائر الأنظمة تقوم على أساس أن الحاكمية للإنسان ، فهو الذي يشرع لنفسه .. وهما قاعدتان لا تلتقيان . ومن ثم فالنظام الإسلامي لا يلتقي مع أي نظام . ولا يجوز وصفه بغير صفة الإسلام ..

وليست وظيفة الباحث الإسلامي حين يعرض للحديث عن النظام الإسلامي أن يلتمس له المشابه والموافقات مع أي نظام آخر قديم أو حديث ، فهذه المشابه والموافقات ـ فضلاً على أنها سطحية وجزئية ، ووليدة مصادفات في الجزئيات ، لا في التصور العام والنظرة الأساسية ـ لا تكسب الإسلام قوة كما يظن بعض المهزومين ! وطريقهم الصحيح أن يعرضوا أسس دينهم لذاتها ، وبإيمان كامل بأنها أسس كاملة ، سواء وافقت جميع النظم الأخرى أو خالفتها جميعاً ، ومجرد تطلب التأييد لنظم الإسلام من مشابه وموافقات مع النظم الأخرى ، هو إحساس بالهزيمة كما قلنا ، لا يقدم عليه باحث مسلم ، يعرف هذا الدين حق معرفته ، ويبحثه حق بحثه .

لقد عرف العالم في نشأته وتطوره نظماً عدة . وليس النظام الإسلامي واحداً من هذه النظم ، وليس خليطاً منها ، وليس مستمداً من مجموعها .. إنما هو نظام قائم بذاته مستقل بفكرته متفرد بوسائله ، وعلينا أن نعرضه مستقلاً ، لأنه نشأ مستقلاً ، وسار في طريقه مستقلاً .

لهذه الاعتبارات لم استسغ تعبير الدكتور هيكل عن العالم الإسلامي بأنه «الإمبراطورية الإسلامية» ، ولا قوله : «إن الإسلام إمبراطوري» . فليس أبعد عن فهم روح الإسلام الحقيقية من القول بأنه إمبراطوري ، مهما فرقنا بين مدلول الإمبراطورية الإسلامية ومدلول الإمبراطورية المعروف ؛ وليس أبعد من فهم حقيقة الصلات في العالم الإسلامي من القول بأنه إمبراطورية إسلامية !

ومن الغريب أن الدكتور هيكل في حديثه عن حكم الإسلام في «حياة محمّد» أو «الصديق أبو بكر» أو «الفاروق عمر» يلمس الخلاف الحقيقي الداخلي بين طبيعة

الإسلام ، وطبيعة سائر النظم التي عرفها العالم ، ولكنه ينساق إلى هذين التعبيرين انسياقاً ، بحكم قوة إيحاء المظاهر الأجنبية ! ثم تشابه بعض المظاهر بين الإسلام والإمبراطورية . وبحكم أنه لم يلحظ ذلك الافتراق الأصيل بين نظام يقوم على حاكمية الله وحده ، ونظام آخر يقوم على حاكمية الإنسان !

ولعل المظهر الشكلي هو تكوّن العالم الإسلامي من عدة أقاليم متباينة الأجناس والثقافات ، يرجع أمر الحكم فيها إلى مركز واحد . وهذا هو مظهر الإمبراطورية ! ولكنه مجرد مظهر ، والمعول عليه هو طبيعة نظر هذا المركز إلى الأقاليم ؛ وطبيعة العلاقات بينه وبينها .

كل متتبع لروح الإسلام ولطريقته في الحكم ، يجزم بأنها أبعد ما تكون عن الإمبراطوريات المعروفة . فالإسلام يسوي بين المسلمين في جميع أجزاء العالم ؛ وينكر العصبيات الجنسية والقومية والإقليمية . وتبعاً لهذه الروح لا يجعل الأقاليم مستعمرات ولا مواضع استغلال ، ولا منابع تصب في المركز لفائدته وحده . فكل إقليم هو بضعة من جسم العالم الإسلامي ، ولأهله سائر الحقوق التي لأهل المركز . وإذا كان بعض الأقاليم يحكمها والٍ من قِبَل المركز الإسلامي ، فإنما يحكمها بوصفه رجلاً مسلماً صالحاً للولاية ، لا بوصفه حاكماً مستعمراً ؛ على أن كثيراً من هذه الأقاليم المفتوحة كان يحكمها واحد من أهلها ، ولكن بصفته مسلماً صالحاً لهذه الولاية . وكذلك كان ما يجبى من أموال الأقاليم ينفق فيها أولاً ، فإن فضل منه شيء رد إلى بيت مال المسلمين ، لينفق على المسلمين كافة عند الحاجة ، لا ليخصص لأهل المركز الإسلامي ولو افتقرت الأقاليم ، كما هو العهد في الإمبراطوريات .

وكل هذا يجعل المسافة بعيدة بين العالم الإسلامي ، أو الأمة الإسلامية بتعبير أدق ، وبين الإمبراطورية ، ويكون القول بأن الإسلام «إمبراطوري» انزلاقاً مع اصطلاح غريب على روح الإسلام وعلى تاريخه سواء ، والأولى أن نقول : إنه كان عالمي النزعة ، لما فيه من فكرة قوية عن وحدة العالم ، ولما يرمي إليه من ضم البشرية كلها إلى لوائه متساوية متآخية .

لقد كان الدكتور طه حسين أدق في تعبيره وهو يتحدث في مقدمة كتابه «الفتنة الكبرى ـ عثمان» عن نظام الحكم الإسلامي ، بالقياس إلى جميع النظم الأخرى ، فيرى أنه يختلف في طبيعته الأصيلة عن سائرها ؛ فذلك هو الحق عند النظر إلى روح الحكم وطبيعته ، لا إلى مظاهره وجزئياته . وإن كان الدكتور طه حسين يجعل تقريره هذا مقدمة لنتيجة أخرى خطيرة وهي أن الإسلام بصورته التي تحقق بها على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والشيخين بعده إنما كان فلتة في الزمان ، لا تملك البشرية أن تزاولها طويلاً !

وهذه هي النغمة التي يجعلها المستشرقون وتلاميذهم في البلاد الإسلامية مقدمة للقول بعدم صلاحية الإسلام لأن يكون نظام حكم في هذه الأيام !

كذلك لم أستسغ حديث من يتحدثون عن «اشتراكية الإسلام» و «ديمقراطية الإسلام» .. وما إلى ذلك من الخلط بين نظام من صنع الله ـ سبحانه ـ وأنظمة من صنع البشر ، تحمل طابع البشر وخصائص البشر من النقص والكمال ، والخطأ والصواب ، والضعف والقوة ، والهوى والحق .. بينما نظام الإسلام الرباني بريء من هذه الخصائص ، كامل شامل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

إن الإسلام يقدم حلولاً مستقلة لمشكلات الإنسانية ، يستمدها من تصوره الخاص ، ومن منهجه الذاتي ، ومن أسسه الأصيلة ، ومن وسائله المتميزة ؛ وعلينا حين نناقشه ألا نكله إلى مذاهب ونظريات أخرى تفسره ، أو تضيف إليه ؛ فهو منهج متكامل ، ووحدة متجانسة ؛ وإدخال أي عنصر غريب فيه كفيل بأن يفسده ، كالجهاز الدقيق الكامل ، أية قطعة غريبة عنه تعطل الجهاز كله ، وتظهر كأنها رقعة فيه !

وأنا أدلي بهذه الكلمة المجملة هنا ، لأن كثيراً ممن اندست في ثقافتهم وأفكارهم قطع غريبة من أجهزة النظم الأجنبية ، يحسبون أنهم يكسبون الإسلام قوة جديدة ، إذا هم طعموه بتلك النظم . وهو وهم خاطئ يفسد الإسلام ؛ ويعطل روحه عن العمل ؛ وهو في الوقت ذاته إحساس خفي بالهزيمة ، ولو لم يعترفوا صراحة بالهزيمة !

* * *

يقوم النظام الإسلامي على فكرتين أساسيتين مستمدتين من تصوره الكلي للألوهية والكون والحياة والإنسان : فكرة وحدة الإنسانية في الجنس ، والطبيعة ، والنشأة . وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمي العام ، الذي لا يقبل الله من أحد نظاماً غيره . لأنه لا يقبل من أحد ديناً إلا الإسلام . والدين ـ في المفهوم الإسلامي ـ هو النظام العام الذي يحكم الحياة .

فأما فكرة وحدة الإنسانية جنساً وطبيعة ونشأة ، فقد تحدثنا عنها من قبل بالتفصيل عند الكلام على «أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام» .

وأما فكرة أن الإسلام هو النظام العالمي العام ، الذي لا يقبل الله من أحد نظاماً غيره فهي مستمدة من أن محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو رسول الله إلى الناس كافة ، وأنه خاتم النبيين ، وأن دينه أقوم دين : «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ»[1] .. «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

---

(١) سورة سبأ [٢٨] .

إِلَّا رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ »[1] .. « ... رَسُولَ ٱللهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّينَ »[2] .. « ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا »[3] .. « إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ »[4] ..

« والدين » في المفهوم الإسلامي هو المرادف لكلمة « النظام » في الاصطلاحات الحديثة ! مع شمول المدلول لا تيدة في الضمير ، والخلق في السلوك ، والشريعة في المجتمع فكلها داخلة في مفهوم « الدين » في الإسلام . ومن ثم لا يمكن أن يكون هناك نظام يقبله الله ويقره الإسلام ، ما لم يكن هذا النظام مستمداً من التصور الإسلامي الاعتقادي ، ومتمثلاً في تنظيمات وتشريعات مستمدة من الشريعة الإسلامية دون سواها .. وأهم من هذا كله أن يذعن أصحاب هذا النظام لألوهية الله وربوبيته ، فلا يدعون لأنفسهم حق إصدار الشرائع والأنظمة لأن هذا الحق لله وحده في الإسلام . وهنا يفترق النظام الإسلامي عن كل الأنظمة البشرية الافتراق الأساسي .

ولكن الإسلام مع هذا لا يقسر الآخرين على اعتناقه : « لَا إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ »[5] .. بل يدع لهم أقصى الحرّية والحماية في مزاولة شعائرهم الدينية . ويبلغ من دقة حسه بهذه الحرية أن يفرض على المسلمين وحدهم « الزكاة » والجهاد ويأخذ في مقابلها من أهل الذمة « الجزية » إذ هم شركاء في حماية الدولة الإسلامية لهم ، وعليهم جميعاً نفقاتها ، ولكنه لا يجعلها على أهل الذمة « زكاة » ــ كما أنه لا يفرض عليهم الجهاد ــ إلا إذا ارتضوا هم وقبلوا ، لأن الزكاة فريضة إسلامية وعبادة خاصة بالمسلمين ، وكذلك الجهاد ، وهو لا يريد أن يقسر أهل الذمة على عبادة من عبادات المسلمين ، فيأخذ المال منهم بصفته المالية وحدها ؛ وينفي عنه الصفة التعبدية الملحوظة في فريضة الزكاة ! كما يعفيهم من الجهاد لحماية دار الإسلام التي يتمتعون بأمنها ورخائها . وهذا منتهى دقة الحساسية بالعدل في معاملة الآخرين .

والإسلام إذ يدع للآخرين حريتهم في هذه الحدود يتأثر بروحه العالمية ؛ وهو على ثقة بأنهم متى أتيح لهم أن ينظروا في الإسلام نظر تدبر وإمعان ، دون حيلولة من قوة مادية ، أو جهالة فكرية ، فإنهم بفطرتهم يفيئون إلى الإسلام الذي يحقق التوازن الكامل بين جميع الأهداف التي رمت إليها الديانات من قبله ، وبين جميع النزعات والأشواق في الفطرة

---

(١) سورة الأنبياء [١٠٧] .
(٢) سورة الأحزاب [٤٠] .
(٣) سورة المائدة [٣] .
(٤) سورة الإسراء [٩] .
(٥) سورة البقرة [٢٥٦] .

البشرية ؛ ويضمن للجميع المساواة المطلقة والتكافل التام ؛ ويرمي إلى تحقيق الوحدة الإنسانية في دائرة التصور ودائرة النظام .

وقيام النظام الإسلامي على هاتين الفكرتين كان ذا أثر في كيانه واتجاهه ، جعله يلحظ في التشريعات والتوجيهات ، وفي سياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسائر النظم التي تضمنها ، أنه لا يشرع لجنس ، ولا لجيل ؛ إنما للأجناس جميعاً ، وللأجيال جميعاً ؛ فاتبع الأسس الإنسانية الشاملة في كل تشريعاته ونظمه ؛ ووضع القواعد العامة ، والمبادئ الواسعة ؛ وترك الكثير من التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات ..

وهذا الاتجاه إلى القواعد الكلية واضح في «سياسة الحكم» التي نعقد لها هذا الفصل بصفة خاصة .

* * *

تقوم نظرية الحكم في الإسلام على أساس شهادة أن لا إله إلا الله . ومتى تقرر أن الألوهية لله وحده بهذه الشهادة تقرر بها أن الحاكمية في حياة البشر لله وحده . والله سبحانه يتولى الحاكمية في حياة البشر عن طريق تصريف أمرهم بمشيئته وقدره من جانب ، وعن طريق تنظيم أوضاعهم وحياتهم وحقوقهم وواجباتهم ، وعلاقاتهم وارتباطاتهم بشريعته ومنهجه من جانب آخر . وفي النظام الإسلامي لا يشارك الله سبحانه أحد ، لا في مشيئته وقدره ، ولا في منهجه وشريعته .. وإلا فهو الشرك أو الكفر ! وبناء على هذه القاعدة لا يمكن أن يقوم البشر بوضع أنظمة الحكم وشرائعه وقوانينه من عند أنفسهم ؛ لأن هذا معناه رفض ألوهية الله ، وادعاء خصائص الألوهية في الوقت ذاته .. وهذا هو الكفر الصراح .

وفي هذه القاعدة يختلف نظام الحكم الإسلامي في أساسه عن كل الأنظمة التي وضعها البشر سواء في ذلك نظام الحكم أو النظام الاجتماعي كله . وهذا هو الذي لا يجعل من المستساغ أن يخلط بين الإسلام وأنظمة البشر في الأسماء !

وتقوم «سياسة الحكم في الإسلام» بعد التسليم بقاعدة الألوهية الواحدة والحاكمية الواحدة ـ على أساس العدل من الحكام ، والطاعة من المحكومين ، والشورى بين الحاكم والمحكوم ... وهي خطوط أساسية كبيرة ، تتفرّع منها سائر الخطوط التي ترسم شكل الحكم وصورته . بعد أن ترسم القاعدة السابقة طبيعته وحقيقته :

(أ) العدل من الحكام : «إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ»[1] .. «وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن

(١) سورة النحل [٩٠] .

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ »[1] .. « وَإِذَا قُلْتُمْ فاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذا قُرْبَىٰ »[2] .. « وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُو أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ »[3] .

« إنَّ أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً : إمام عادل ؛ وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدَّهم عذاباً : إمام جائر »[4] ..

فهو العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه الحب والبغض ؛ ولا تغير قواعده المودة والشنآن . العدل الذي لا يتأثر بالقرابة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ، فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعاً ، لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاه ؛ كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شنآن ، وتلك قمة في العدل لا يبلغها أي قانون دولي إلى هذه اللحظة ، ولا أي قانون داخلي . بل لا يقاربها كذلك !

والذين يمارون في هذا عليهم أن يراجعوا عدالة الأقوياء والضعفاء بين الأمم ؛ وعدالة المتحاربين بعضهم بالقياس إلى بعض . ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحمر والسود في الولايات المتحدة ؛ وعدالة البيض للملونين في جنوب إفريقية ؛ وعدالة الشيوعيين والوثنيين والصليبيين للمسلمين في روسيا والصين ويوغوسلافيا والهند والحبشة[5] وفي الإشارة ما يغني . فهي أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان .

والمهم في عدالة الإسلام أنها لم تكن مجرد نظريات ؛ بل أخذت طريقها إلى واقع الحياة ، فحفظ « الواقع التاريخي » منها أمثلة متواترة ، وسيأتي تفصيلها في موضعها الخاص . إذ نحن هنا بصدد عرض « المبادئ » الإسلامية مجردة كما تدل عليها النصوص .

(ب) والطاعة من المحكومين : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »[6] . وللجمع في الآية بين الله والرسول وأولي الأمر معناه في بيان طبيعة هذه الطاعة وحدودها ؛ فالطاعة لولي الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول ، لأن ولي الأمر في الإسلام لا يطاع لذاته . وإنما يطاع لإذعانه هو لسلطان الله واعترافه له بالحاكمية ، ثم لقيامه على شريعة الله ورسوله . ومن اعترافه بحاكمية الله وحده ، ثم تنفيذه لهذه الشريعة يستمد حق الطاعة ، فإذا انحرف عن هذه أو تلك سقطت طاعته ، ولم يجب لأمره النفاذ . يقول صاحب الرسالة ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة »[7] . ويقول : « اسمعوا

---

(1) سورة النساء [58] .

(2) سورة الأنعام [152] .

(3) سورة المائدة [8] .

(4) الشيخان والترمذي .

(5) تراجع فصول « المسلمون متعصبون ! » في كتاب « دراسات إسلامية » للمؤلف .

(6) سورة النساء [59] .

(7) الشيخان .

وأطيعوا – وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ـ ما أقام فيكم كتاب الله تعالى »[1] .
وواضح في هذا الحديث توقيت السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى . فليست هي الطاعة المطلقة لأوامر الحاكم ، وليست هي الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله .

ويجب أن نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، وبين استمداده السلطان من صفة دينية لشخصه . فليست للحاكم سلطة دينية يتلقاها مباشرة من السماء ، كما كان لبعض الحكام في القديم في نوع الحكم المسمى : «ثيوقراطية» . إنما هو يصبح حاكماً باختيار المسلمين الكامل وحريتهم المطلقة . لا يقيدهم عهد من حاكم قبله . ولا وراثة كذلك في أسرة ثم يستمد سلطته بعد ذلك من قيامه بتنفيذ شريعة الله دون أن يدعي لنفسه حق التشريع ابتداء بسلطان ذاتي له . فإذا لم يرضه المسلمون لم تقم له ولاية ؛ وإذا رضوه ثم ترك شريعة الله لم تكن له طاعة .

ومن هنا ندرك حكمة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في أنه لم يعين خليفته من بعده . إذ كان هذا مظنة أن يستمد خليفته سلطة دينية ذاتية من استخلاف الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ له .

إن الإسلام لا يعرف هيئة «دينية» مثل «هيئة الإكليروس» في الكنيسة المسيحية . والحكم الإسلامي ليس هو الذي تقوم به هيئة معينة ؛ ولكنه كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية إقراراً من الحاكم بأن الحاكمية لله وحده ، وأن مهمته هو لا تتعدى تنفيذ الشريعة . فإذا كان معنى « الحكومة الدينية » في أية ديانة أو طائفة معينة هي التي تتولى الحكم ، فإن هذا المعنى ينتفي في الإسلام انتفاء كاملاً ؛ وليس هناك مبرر لأن يفهم أحد أن الحكم في الإسلام يحتاج إلى أكثر من تنفيذ الشريعة الإسلامية ، بعد إفراد الله سبحانه بحق الحاكمية .

كل حكم يقوم على قاعدة أن الحاكمية لله وحده ، ثم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية ، هو حكم إسلامي . وكل حكم لا يقوم على أساس إفراد الله سبحانه بالحاكمية . ولا تنفذ فيه هذه الشريعة ، لا يعترف به الإسلام ، ولو قامت عليه هيئة دينية ، أو حمل عنواناً إسلامياً !

والطاعة من المحكومين منوطة وموقوتة فقط باعتراف الحاكم بأن الحكم لله وحده . ثم تنفيذه لشريعة الله ؛ بلا شرط آخر غير العدل في الحكم وطاعة الله .

(ج) والمشورة بين الحكام والمحكومين : « وَشَاوِرهُم في ٱلأَمْرِ »[2] .. « وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ

---

(١) البخاري .

(٢) سورة آل عمران [١٥٩] .

بينهم»[1] .. فالشورى أصل من أصول الحياة في الإسلام ، وهي أوسع مدى من دائرة الحكم ، لأنها قاعدة حياة الأمة المسلمة كما تدل الآية . أما طريقة الشورى ، فلم يحدد لها نظاماً خاصاً ، وتطبيقها إذن متروك للظروف والمقتضيات . فقد كان الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ يستشير المسلمين ـ فيما لم يرد فيه وحي ـ ويأخذ برأيهم فيما هم أعرف به من شؤون دنياهم ، كمواقع الحرب وخططها .. سمع لرأيهم في غزوة بدر ، فنزل على ماء بدر بعد أن كان قد نزل على مبعدة منه ؛ وسمع لرأيهم في حفر الخندق ؛ وسمع لهم في الأسرى مخالفاً رأي عمر ، حتى نزل الوحي بتأييد عمر .. أما ما كان فيه وحي ، فلا مجال فيه للشورى بطبيعة الحال ، فهو مقرر من مقررات الدين .

وكذلك سار الخلفاء في استشارة المسلمين : استشار أبو بكر في شأن مانعي الزكاة وأنفذ رأيه في محاربتهم ؛ وكان عمر يعارض أولاً ؛ ولكنه فاء إلى رأي أبي بكر اقتناعاً به ، بعد ما فتح الله قلبه له ، وهو يرى أبا بكر يصر عليه ؛ واستشار أهل مكة في حرب الشام على رغم معارضة عمر . واستشار عمر في دخول الأرض الموبوءة وانتهى إلى رأي . ثم وجد نصا من السنة يؤيده فالتزمه ... وهكذا كانت الشورى لا على نظام مقرر مرسوم ؛ لأن الظروف الواقعية كانت تعين أهل الشورى في كل فترة بحيث لا يلتبس الأمر في شأنهم . ولكن عمومية الأمر تدع المجال مفتوحاً لأشكال متعددة من النظم والطرق لا يحددها الإسلام ، اكتفاء بتقرير المبدأ العام .

على أن الحركة الإسلامية في كل فترة تعين هي بطبيعتها أهل الشورى من أهل البلاء والسبق والرأي ؛ في يسر لا تعرفه الأنظمة البشرية[2] .

* * *

ليس للحاكم إذن ـ فيما عدا الطاعة لأمره ، والنصح له والمعونة على إقامة الشريعة ـ حقوق أخرى ليست لأي فرد من عامة المسلمين .

ومع أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يكن حاكماً فحسب ، بل كان صاحب الشريعة ، فقد سن للحاكم حدوده في دائرة ما يمنحه الإسلام من حقوق ؛ وسار خلفاؤه على هداه ـ كما سيجيء في فصل الواقع التاريخي ـ فكان يُقِص من نفسه إلا أن يعفو صاحب الحق عنه ؛ وجاءه صاحب دين فأغلظ عليه ، فهمّ المسلمون به فأشار عليهم أن

---

(١) سورة الشورى [٣٨] .

(٢) تفصيل هذا الإجمال في فصل : «مجتمع شورى» في كتاب : «نحو مجتمع إسلامي» .

يدعوه ، لأن لصاحب الحق مقالا ! وقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « لا يحل لي من غنائمكم هذه إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم »[1] .

وقال لعشيرته وأهله الأقربين : « يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا بني عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئا . ويا صفية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئا . ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي ، لا أغنى عنك من الله شيئا »[2] . وقال لعلي وفاطمة ، أحب الناس إليه : « لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تلوى بطونهم من الجوع » وقال لهما في مرة : « لا أخدمكما وأدع أهل الصفة تطوى »[3] . وقال : « إن بني إسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . لو كانت فاطمة لقطعت يدها »[4] .

فليس للحاكم إذن حق زائد في الحدود ، ولا في الأموال ، وليس لأهله حق فيها غير ما لرجل من عامة المسلمين .

وليس للحاكم أن يعتدي على أرواح الناس وأجسادهم ، ولا حرماتهم أو أموالهم . فإذا هو أقام الحدود ، ونفذ الفرائض ، فقد انتهى إلى آخر حدوده ، وانقطعت سلطته على الناس ، وعصمهم الله من سلطانه : أرواحا وأجسادا وحرمات وأموالا ....

ولقد ضمن الإسلام ، في أوامر صريحة عامة ، تلك الأرواح والأجساد والحرمات والأموال ، بصورة لا تدع مجالا للشك في مدى حرصه على ضمانة الأمن والسلام والكرامة للجميع :

« يا أَيُّها الَّذِين آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وتُسَلِّمُوا على أهْلِها »[5] .. « ولا تَجَسَّسُوا »[6] : والحديث : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله »[7] .. والنفس بالنفس .. والجروح قصاص .

وحين يضيق الإسلام سلطة الإمام فيما يختص بشخصه ، يوسع له إلى أقصى الحدود في رعاية المصالح المرسلة للجماعة ، تلك المصالح التي لم يرد فيها نص والتي تتجدد بتجدد الزمان والأحوال . فالقاعدة العامة : أن للإمام المسلم القائم على شريعة الله أن يحدث من الأقضية بقدر ما يجد من مشكلات ، تنفيذاً لقوله تعالى : « وما جعل عليكُمْ في الدِّين من

---

(1) أبو داود والنسائي .
(2) متفق عليه .
(3) حديث رقم ٥٩٦ من المسند بشرح الأستاذ أحمد محمد شاكر
(4) رواه الجماعة .
(5) سورة النور [٢٧] .
(6) سورة الحجرات [١٢] .
(7) الشيخان .

حَرَج »[1] .. وتحقيقاً لأهداف الدين العامة . في إصلاح حال الفرد وحال الجماعة ، وحال الإنسانية كلها ، في حدود المبادئ المقررة في الإسلام . وبشرط العدل الذي يجب توافره في الإمام .

فكل ما يوقع بالأمة ضرراً من أي نوع ، على الإمام أن يزيله ؛ وكل ما يحقق للأمة نفعاً من أي نوع ، عليه أن يقوم به ، على ألا يخالف نصاً من نصوص الدين .

وهي سلطات واسعة تتناول جوانب الحياة كلها . وتحقيق العدالة الاجتماعية بكل ملابساتها داخل في هذه السلطات . فله أن يتجاوز في الناحية المالية مثلا ، فريضة الزكاة إلى ضرائب أخرى يتحقق بها التعادل والتوازن ، وتزول بها الأحقاد والضغائن ؛ وترتفع بها عن الأمة مضار الترف ، ومضار الشظف ، ومضار احتباس المال في أيدي قلة من الناس ، ولكن دون أن يخل بنص أو بقاعدة أساسية من قواعد الحياة الإسلامية . فليس له أن يحفي الناس ، فيأخذ كل مالهم ويدعهم فقراء ؛ أو يجمع موارد رزقهم كلها في يديه يستذل أعناقهم بها ويجعلهم عبيدا له ؛ ويفقدهم القدرة على أن يقوموا بواجبهم في النصيحة الحرة والرقابة الواعية ، وتغيير المنكر أياً كان مصدره . فإن هذا كله لا يتأتى للأفراد قط ما لم تكن لهم موارد رزق خاصة لا يتحكم فيها الإمام والولاة . فالذي يملك موارد الرزق تذل له رقاب العباد !

والواقع التاريخي في حياة الأمة الإسلامية قد حوى نماذج كثيرة من رعاية المصالح المرسلة — دون إخلال بقواعد الحياة الإسلامية التي أشرنا إليها — وهناك تطبيقات مستطاعة في كل وقت ، فالإسلام ليس نظاماً متحجراً ؛ وتطبيقاته التفصيلية لا تقف عند عصر من العصور ، ولا بيئة من البيئات . وكل ما يريد الإسلام تثبيته هو القواعد الأساسية التي تحدد ملامحه الربانية ، وتحفظ المجتمع المسلم من الذوبان في المجتمعات الجاهلية ، أو تحرمه القدرة على قيادة هذه المجتمعات التي جاء لقيادتها .

* * *

وبعد فهذا حديث عن الناحية « الرسمية » في « سياسة الحكم في الإسلام » ووراءها ناحية « التطوع » التي يتجاوز بها « التوجيه » ما يفرضه « التشريع » على طريقة الإسلام في كل تكاليفه ونظمه .

فسياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس من الضمير ، فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر في كل لحظة مع الحاكم والمحكوم ، رقيب على

---

(1) سورة الحج [٧٨] .

هذا وذاك : «ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة»[1] .
«وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ ٱلنَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»[2] ..

فالراعي والرعية مطالبان كلاهما برعاية الله في كل تصرف ، وخشية الله هي الضمانة الأخيرة في تحقيق العدالة . وقد مر بنا أن الإسلام ينوط بالضمير البشري بعد تهذيبه أموراً كباراً في الحدود وفي الأموال . فإذا لم تكن خشية الله في هذا الضمير ، فلا ضمان ، لأن التشريع يمكن الاحتيال عليه ، والتستر دونه ، وغش الحاكم والقاضي والناس .

ولا يفهم من هذا أن النظام الإسلامي الاجتماعي قائم على هذا الضمير وحده . ولكن الذي ينبغي أن يفهم هو أن في الإسلام ضمانة أخرى غير مجرد التشريع . وهي تحسب له ـ من ناحية القدرة على التحقق ـ ميزة على النظم التي تعتمد على التشريع وحده ، بلا تحرج من ضمير ، ولا حساسية في الشعور .

وسنرى فيما بعد أن هذا الضمير الذي رباه الإسلام وهذبه ، قام بأدوار خطيرة ، وجاء بما يشبه المعجزات والخوارق في حياة المسلمين على مر العصور .

---

(١) الشيخان .

(٢) سورة البقرة [١٨٨] .

سياسة المال في الإسلام

لعل الحديث عن سياسة المال هو أدخل شيء في الحديث عن «العدالة الاجتماعية» . ولعل الكثيرين من القراء قد استبطأوا موعده في هذا الكتاب ، وهم يقرأون الفصول الأولى منه إلى هذا الموضع . ولكنني كنت أتعمد هذا الإبطاء به تعمداً ؛ فالعدالة الاجتماعية في الإسلام شيء أكبر من سياسة المال ـ كما عرفنا ـ وكان من الواجب أن نكشف عن نظرة الإسلام الكاملة إلى هذه العدالة . وأن نستعرض طبيعتها وأسسها ووسائلها في محيطها الواسع ، قبل أن نستعرضها في مجال المال وحده ، كما تصنع المبادئ المادية ، التي ترخص من قيم الحياة كلها عدا قيمة المال .

والإسلام يسير في «سياسة المال» على هدى نظريته العامة ، وفكرته الشاملة ؛ يلاحظ أولا في هذه السياسة ـ سياسة المال ـ تحقيق معنى العبودية لله وحده ، بأن يخضع تداول المال لشرع الله . وهذا الشرع يحقق مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قواماً لا يضار الفرد ولا يضار الجماعة ؛ ولا يقف في وجه الفطرة ، ولا يعوق سنن الحياة الأصيلة ، وغاياتها العليا البعيدة .

وهو يتبع في تحقيق هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه . فيبلغ بالتشريع الأهداف العملية الكفيلة بتكوين مجتمع صالح قابل للرقي والنماء ، ويرمي بالتوجيه إلى التسامي على الضرورات ، والتطلع إلى حياة أرفع ، والرقي بالحياة إلى عالم المثل ، الذي لا يملك الجميع أن يرتفعوا إليه في جميع الأحوال ، ويدع الباب دائماً مفتوحاً للرقي والكمال .

ونضرب هنا مثالاً واحداً بشأن المال ، قبل أن نتحدث بالتفصيل عن «سياسة المال» .

لقد جعل الإسلام حق المال هو الزكاة ، وهو ما يقاتل عليه الإمام الناس إن امتنعوا عنه ، وما يفرضه عليهم بحق التشريع ، وبقدر معين معلوم ؛ ثم جعل للإمام الحق في أن يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة لجماعة المسلمين ؛ وهو حق كحق الزكاة ، عند الحاجة إليه ، موكول إلى مصلحة الأمة وعدالة الإمام ، وقواعد النظام الإسلامي العام .

هذا في حدود التشريع ، أما التوجيه فقد حبب إلى الناس أن ينسلخوا من كل مالهم ، وينفقوه كله في سبيل الله . فهذا أبو ذر الغفاري ـ رضي الله عنه ـ يروي عن محمد ـ صلى الله

عليه وسلم ـ يقول : خرج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوماً نحو أحد وأنا معه ، فقال : « يا أبا ذر » فقلت : لبيك يا رسول الله . فقال : « الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال كذا وكذا ـ عن يمينه وشماله وقدّامه وخلفه ـ وقليل ما هم » . ثم قال : « يا أبا ذر » فقلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي . قال : « ما يسرني أن لي مثل أحد . أنفقه في سبيل الله ، أموت وأترك منه قيراطين » . قلت : أو قنطارين يا رسول الله . قال : « بل قيراطين » ثم قال : « يا أبا ذر ، أنت تريد الأكثر وأنا أريد الأقل »[1] .

* * *

ذلك هو التشريع ، وهذا هو التوجيه . وهما معاً قوام « سياسة المال » كما أنهما قوام كل سياسة في الإسلام .

وبعد فلنأخذ في التفصيل والبيان .

الملكيّة الفَرْديّة

حق الملكية الفردية :

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للمال ـ بوسائل التملك المشروعة التي سيرد بيانها بعد قليل ـ ويجعلها هي قاعدة نظامه . ويرتب على هذا التقرير نتائجه الطبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانته له عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق ، أو المصادرة بدون ضرورة عامة مع التعويض المجزى الذي لا غبن فيه ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله . فوق ما يضع من التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها ، وما هو داخل في ملك الآخرين ، كما يرتب عليه نتائجه الأخرى ، وهي حق التصرف في المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية ... إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق الحدود التي سنها للتصرفات .

ولا شبهة في تقرير هذا الحق الواضح الصريح في الإسلام ولا شبهة كذلك في أنه قاعدة الحياة الإسلامية وقاعدة الاقتصاد الإسلامي . القاعدة التي لا تخالف إلا لضرورة . وبقدر هذه الضرورة : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ »[2] .. « وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ »[3] .. « وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ

---

(١) الشيخان والترمذي والنسائي .

(٢) سورة النساء [٣٢] .

(٣) سورة النساء [٢] .

يتيمين في المدينة ، وكان تحته كنز لهما ، وكان أبوهما صالحاً فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ، ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك»[1] .. وقد جاء في الحديث : «من قتل دون ماله فهو شهيد»[2] .

وعقوبة السرقة الصارمة دليل على احترام هذا الحق وصيانته ، ومنع الاعتداء عليه : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله»[3] .

أما الغصب فهو محرم ملعون من يجترحه . قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : «من ظلم من الأرض شيئاً طوقه من سبع أرضين»[4] .. «من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان»[5] .

وكحق الملكية حق الإرث والتوريث : «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون» .. «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» .. «يستفتونك . قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ... الخ» .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء ، فوق مسايرته للفطرة ، واتفاقه مع الميول الأصيلة في النفس البشرية ، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع ، وفي الوقت ذاته يتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة . فوق ما يحقق من العزة والكرامة والاستقلال ونمو الشخصية للأفراد بحيث يصلحون أن يكونوا أمناء على هذا الدين ؛ يقفون في وجه المنكر . ويحاسبون الحاكم وينصحونه . دون خوف من انقطاع أرزاقهم لو كانت في يديه !

فالفرد مخلوق بفطرة حب الخير لذاته : «وإنه لحب الخير لشديد» مفطور على حب الحيازة والضن بما يملك : «قل : لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ، إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق» .. «وأحضرت الأنفس الشح» .. مفطور كذلك على حب ذريته والرغبة في أن يورثهم نتاج كده ، والمال الذي يدخره لهم إن هو إلا عمل مختزن في صورة مال ، يؤثر به الرجل ذريته على متاعه الخاص في حياته . ولا ضير من مجاراة هذه الميول الفطرية ، ليبذل الفرد أقصى طاقته ، وهو نشيط مقبل على العمل والانتاج ، لأنه يلبي أشواقه وحاجات

---

(1) سورة الكهف [82] .
(2) أخرجه الشيخان .
(3) سورة المائدة [38]
(4) الشيخان واللفظ للبخاري .
(5) حديث رقم 3946 مسند الإمام أحمد نشر الأستاذ أحمد شاكر .

نفسه ، ولا يحس أنه مسخر للعمل . ولا يبذل جهده كارهاً ولا يائساً . والجماعة هي التي تفيد بعد ذلك من جهده هذا وكده ؛ والإسلام يضع القواعد التي تتيح للجماعة هذه الفائدة ، وتضمن تخفيف الأذى من إطلاق حرية الفرد ، وتقرير حق الملكية الفردية له .

والعدالة تقتضي أن يلبي النظام أشواق الفرد ويرضي ميوله ـ في الحدود التي لا تضر الجماعة ـ جزاء ما بذل هذا الفرد من طاقته وجهده ، وعرق جبينه ، وكدح فكره ، وكد أعصابه . والعدل أكبر قواعد الإسلام . والعدالة الاجتماعية لا تكون دائماً على حساب الفرد . فهي للفرد ، كما هي للجماعة . متى شئنا أن نسلك طريقاً وسطاً ، ونحقق العدالة في جميع صورها وأشكالها في الحياة .

وفضلاً على هذا كله فإن أحداً لا يجزم بأن تحطيم الحوافز الطبيعية المعقولة ينتج خيراً للفرد أو للجماعة ؛ وسوء الظن بالفطرة هو الذي يعين طريقاً واحداً للعدالة ، بتحطيم هذه الحوافز والوقوف في وجهها ؛ كما أن النظريات الخيالية التي لا تعترف بالواقع ، هي التي تفترض أن هذه الحوافز يمكن القضاء عليها من الخارج بالنظم والتشريعات في جيل أو عدة أجيال . والإسلام لا يسوء ظنه بالفطرة إلى هذا الحد ؛ كما أنه لا يعمد إلى إقامة بنيانه على الخيال ، متجاهلاً كل الواقع العميق !

كذلك يمكن القول بأن احترام الإنسانية يقتضي أن ننظر إليها نظرة أعمق وأكثر إدراكاً لعمق طبيعتها ، وأصالة فطرتها ، وتأصل جذورها ، فنكون أكثر تعقلاً ، وأشد تحرجاً ، وأدق تفكيراً في محاولة توجيهها ، وإقامة نظمها ؛ فدلائل ملايين السنين التي عاشتها البشرية لا يجوز أن تذهب سدى ، لنفترض نظريات عن ميولها وفطرتها وسلوكها ، ثم نطبق هذه النظريات غصباً وقسراً !

أما تقرير حق الإرث والتوريث فقد سبق الحديث عن علته في فصل «التكافل الاجتماعي» وهو يتمشى مع الفطرة التي تحدثنا عنها هنا ، كما يتمشى مع العدالة في مستواها الأعلى ، ومع مصلحة الجماعة في حدود النظرة الشاملة ، التي لا تضع الحواجز بين الجيل والأجيال من بني الإنسان ! وذلك فوق أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة كما سيجيء .

طبيعة الملكية الفردية :

ولكن الإسلام لا يدع حق الملكية الفردية مطلقاً بلا قيود ولا حدود ـ كالنظام الرأسمالي ـ فهو يقرره ، ويقرر بجواره مبادئ أخرى ، تجعله أداة لتحقيق مصلحة الجماعة بنفس الدرجة التي تتحقق بها مصلحة الفرد المالك سواء ! وهو يشرعه ويشرع له الحدود والقيود ، التي ترسم لصاحبه طرقاً معينة في تنميته وإنفاقه وتداوله .. ومصلحة الجماعة كامنة من وراء

هذا كله ، ومصلحة الفرد ذاته كذلك ، في حدود الأهداف الخلقية التي يقيم الإسلام عليها الحياة .

وأول مبدأ يقرره الإسلام ـ بجوار حق الملكية الفردية ـ أن الفرد أشبه شيء بالوكيل في هذا المال عن الجماعة ؛ وأن حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً ؛ وأن المال في عمومه إنما هو أصلاً حق للجماعة ، والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الـذي لا مالك لشيء سواه . والملكية الفردية تنشأ من بذل الفرد جهداً خاصاً لحيازة شيء معين من هذه الملكية العامة التي استخلف الله فيها جنس الإنسان .

جاء في القرآن الكريم : «آمَنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ»[1] .. ولا يحتاج نص الآية إلى تأويل ليؤدي المعنى الذي فهمناه منه ، وهو أن المال الذي في أيدي البشر هو مال الله ؛ وهم فيه خلفاء لا أصلاء. وفي آية أخرى في صدد المكاتبين من الأرقاء : «وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي آتَاكُمْ»[2].. فما يعطونهم هذا المال من ملكهم ، ولكنهم يعطونهم من مال الله وهم فيه وسطاء .

وهناك ما هو أصرح من هذا في حقيقة ملكية المال الفردية ، بوصفها ملكية التصرف والانتفاع ـ وهذا هو الواقع ؛ فالملكية العينية لا قيمة لها بدون حق التصرف والانتفاع ـ فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف ؛ فإذا سفه التصرف كان للولي أو للجماعة استرداد حق التصرف : «وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً ، وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ»[3] .. فحق التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ؛ فإذا لم يحققهما المالك وقفت النتائج الطبيعية للملك وهي حقوق التصرف . ويؤيد هذا المبدأ أن الإمام وريث من لا وريث له . فهو مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خلفه عاد المال إلى مصدره .

ولست أقرر هذا الأصل لأقرر شيوعية المال ـ فحق الملكية الفردية حق أساسي واضح في النظام الإسلامي ـ ولكني أقرره لما فيه من معنى دقيق مفيد في تكوين فكرة حقيقية عن طبيعة الملكية الفردية ، وتقيدها بهذا الأصل العام في نظرة الإسلام إلى المال ، واختلافها كلية عن النظرية الرأسمالية في الملكية الفردية . وبلغة أوضح : أقرر أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال الذي في يده والذي هو في أصله ملك للجماعة ، يجعله يتقبل

---

(١) سورة الحديد [٧] .

(٢) سورة النور [٣٣] .

(٣) سورة النساء [٥] .

الفروض التي يضعها النظام على عاتقه ، والقيود التي يحد بها تصرفاته ؛ كما أن شعور الجماعة حقها الأصيل في هذا المال ، يجعلها أجرأ في فرض الفروض ، وسن الحدود ـ دون تجاوز لقواعد النظام الإسلامي التي أشرنا إليها .. وينتهي بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة في الانتفاع بهذا المال .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام في ملكية المال ، هو كراهيته لأن يحبس في أيدي فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يجده الآخرون : « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ »[1]. ومعنى هذا أن يؤخذ بعض المال من الأغنياء فيملك بالفعل للفقراء . ولهذا النص قصة تفيدنا هنا في فهم هذا المبدأ الإسلامي العام .

لقد هاجر المهاجرون مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من مكة إلى المدينة ؛ فأما الفقراء فما كان لهم مال ينقلونه معهم ؛ وأما الأغنياء فقد تركوا أموالهم خلفهم ، فهم فقراء كالفقراء . ولقد سخت نفوس الأنصار وارتفعت على الشح الفطري الكامن في النفس البشرية ؛ فآخوا المهاجرين في كل شيء يملكون ، حتى في أخص خصوصياتهم ، طيبة نفوسهم بذلك ، سمحة قلوبهم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ »[2] .. وبذلك كانوا نموذجا رائعاً لما تصنعه العقيدة بالنفوس ؛ وضربوا مثلاً جميلاً للتخلص من ضغط الضرورات والانطلاق إلى أرفع الأشواق .

ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة ، وفقراء المهاجرين ؛ والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يرى سماحة الأنصار وسخاءهم ، فلا يجد أن به حاجة لأن يطلب إليهم أكثر مما بذلوا ، ولا أن يكلفهم رد بعض من أموالهم على المهاجرين ، وهم يؤاخونهم في كل ما يملكون .. إلى أن كانت موقعة « بني النضير » التي لم تقع فيها حرب ، بل سلمت للنبي صلحاً ، فكان فيؤها كله لله وللرسول بخلاف ما يقع فيه الحرب ، فتكون أربعة الأخماس للمقاتلين ، والخمس وحده لله وللرسول . عندئذ رأى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يعيد لجماعة المسلمين شيئاً من التوازن في ملكية المال ؛ فمنح فيء بني النضير للمهاجرين خاصة ، عدا رجلين فقيرين من الأنصار ، تنطبق عليهما الحكمة التي أوحت إليه بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين .

وفي هذه الواقعة يقول القرآن : « مَا أَفَاءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ

(١) سورة الحشر [٧].

(٢) سورة الحشر [٩].

وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ ، وَٱلْيَتَامَىٰ ، وَٱلْمَسَاكِينِ ، وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ـ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ـ وَمَا آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَٱنْتَهُوا ، وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَاناً ، وَيَنْصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ، أُولَٰئِكَ هُمُ ٱلصَّادِقُونَ »[1] .

ودلالة هذا التصرف من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهذا التعليل لذلك التصرف في القرآن ، غير خافية ولا في حاجة إلى بيان ؛ فهي تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً ، هو كراهة انحباس الثروة في أيد قليلة في الجماعة ؛ وضرورة تعديل الأوضاع التي تقع فيها هذه الظاهرة بتمليك الفقراء قسطاً من المال . ليكون هناك نوع من التوازن ، و « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » . ذلك أن تضخم المال في جانب وانحساره في الجانب الآخر ، مثار مفسدة عظيمة ، فوق ما يثيره من أحقاد وأضغان .. فحيثما وجدت ثروة فائضة ، كانت كالطاقة الحيوية الفائضة في الجسد ، لا بد لها من تصريف ؛ وليس من المضمون دائماً أن يكون هذا التصريف نظيفاً ومأموناً ، فلا بد أن تأخذ طريقها أحياناً في صورة ترف مفسد للنفس مهلك للجسد ، وفي صورة شهوات تقضي ، تجد متنفسها في الجانب الآخر المحتاج إلى المال ، يصل إليه عن طريق بيع العرض والاتجار فيه ، ومن طريق الملق والكذب وفناء الشخصية ؛ لإرضاء شهوات الذين يملكون المال ، وتمليق غرورهم وخيلائهم ، والمضطر يركب الصعب ؛ وصاحب المال المتضخم لا يعنيه إلا أن يجد متصرفاً للفائض من حيويته ، والفائض من ثروته . وليست الدعارة وسائر ما يتصل بها من خمر وميسر وتجارة رقيق وقوادة ، وسقوط مروءة ، وضياع شرف .. سوى أعراض لتضخم الثروة في جانب وانحسارها عن الجانب الآخر ، وعدم التوازن في المجتمع نتيجة هذا التفاوت .

ذلك عدا أحقاد النفوس ، وتغير القلوب على ذوي الثراء الفاحش من المحرومين الذين لا يجدون ما ينفقون ؛ فهم إما أن يحقدوا ؛ وإما أن تتهاوى نفوسهم وتتهافت ، وتتضاءل قيمهم الذاتية في نظر أنفسهم ؛ فتهون عليهم كراماتهم أمام سطوة المال ، ومظاهر الثراء ؛ ويصبحوا قطعاً آدمية حقيرة صغيرة ، لا هم لها إلا إرضاء أصحاب الثراء والجاه .

.. وهذا ما وقع في النظام الرأسمالي ..

والإسلام على كثرة ما يشيد بالقيم المعنوية ، لا يغفل أثر القيم الاقتصادية ؛ ولا يكلف الناس فوق طاقتهم البشرية ، مهما تسامى بهم عن الضرورات الأرضية . لذلك كره أن يكون المال دولة بين الأغنياء فحسب ؛ وجعل هذا أصلاً من أصول نظريته في سياسة المال .

---

(1) سورة الحشر [7 ـ 8] .

وأوجب رد بعض هذا المال للفقراء ، ليكون لهم مورد رزق مملوك لهم ، يضمن لهم الكرامة والذاتية ، ويجعلهم قادرين على القيام بأمانة هذا الدين في التغيير على المنكر من الحكام والمحكومين سواء .

على أن هناك نوعاً من الأموال التي لا يجوز احتجازها للأفراد ، عدد الرسول منها ثلاثة : الماء ، والكلأ ، والنار : «الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلأ والنار»[1] ، بوصفها موارد ومرافق عامة ضرورية لحياة الجماعة في البيئة العربية ، فالانتفاع بها للجماعة كلها على وجه الشيوع والمشاركة العامة . والضروريات لحياة الجماعة تختلف في بيئة عن بيئة ، وفي عصر عن عصر ، والقياس ـ وهو أحد أصول التشريع في الإسلام ـ ينفسح لسواها عند التطبيق مما هو في حكمها ـ على ألا يؤثر ذلك في القواعد الأساسية للنظام الإسلامي ؛ ولا يجرِّد الأفراد جميعاً من ملكياتهم الخاصة ليصبحوا أجراء عند الدولة ، فإن الدولة عندئذ تملك استرقاقهم واستذلال رقابهم بأشد مما يملك الأفراد الأثرياء ، لأنها تضم قوة المال إلى قوة السلطان !

وهناك جزء من المال هو حق لبعض المحتاجين في الجماعة ، وهو المفروض في صورة زكاة : «والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم»[2] .. وهو يخرج من ملكية دافعي الزكاة إلى ملكية مستحقي الزكاة : «إنما الصدقات للفقراء والمساكين ... الخ» وهو حق تأخذه الجماعة ثم ترده مرة أخرى إلى الأفراد المحددين . فتكون وظيفة الجماعة حينئذ هي نقل الملكية الفردية من جهة إلى جهة ، ومن يد إلى يد أخرى ..

فخلاصة الحقيقة عن طبيعة الملكية الفردية في الإسلام : أن الأصل هو أن المال للجماعة في عمومها ؛ وأن الملكية الفردية وظيفة ذات شروط وقيود ؛ وأن بعض المال شائع لا حق لأحد في امتلاكه ، ينتفع به الجميع على وجه المشاركة ، وأن جزءاً منه كذلك حق يرد إلى الجماعة لترده على فئات معينة فيها ، هي في حاجة إليه ، لصلاح حالها وحال الجماعة معها .

وسائل التملك الفردي :

ويرتب الإسلام على نظريته هذه لطبيعة الملكية نتائجها المنطقية ، فيضع الشروط للتملك ، بحيث لا يخرج عن مصلحة الجماعة ، ومصلحة الفرد الداخلة في مصلحة الجماعة لا تنفصل عنها أبداً .

فهو يقرر أولا أن الملكية لا تكون إلا بسلطان من الشارع . «فالشارع في الحقيقة هو

---

(١) ذكره صاحب مصابيح السنة في الحسان .

(٢) سورة المعارج [٢٤ ـ ٢٥] .

الذي أعطى الإنسان الملك بترتيبه على السبب الشرعي ، ولذا جاء في بعض التعريفات : «ان الملك حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة ، يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه » .

«وهذا المعنى ، وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره ، أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام ، لأن الحقوق كلها ، ومنها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها ، فالحق ليس ناشئاً عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشئ عن إذن الشارع ، وجعله السبب منتجاً لمسببه شرعاً »[1] .

ولهذا الحكم قيمته في توضيح نظرية الإسلام في حق الملكية ، فهي تمليك من الشارع ، لفرد في الجماعة ، شيئاً خاصاً ، لم يكن ليحق له ملكه لولا هذا التمليك ، لأن الأصل أن المال مال الله مستخلف فيه بنو الإنسان ، وكل إذن بتخصيصه لا بد أن يصدر من الشارع حقيقة أو حكماً .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة لنيل حق التملك في الإسلام . العمل بكل أنواعه وألوانه . وفي هذا من العدالة بين الجهد والجزاء ما فيه . ولبيان ذلك نقول : إن وسائل التملك ابتداء للمال التي يعترف بها الإسلام هي :

أولاً : الصيد . وهو الوسيلة البدائية الأولى في حياة البشرية ؛ وإن كانت ما تزال وسيلة للحصول على نوع من المال في الأوساط التي ارتقت وتحضرت ، فصيد السمك واللآلئ والمرجان والإسفنج وما إليها موارد ضخمة من موارد الدول والأفراد . وصيد الطير والحيوان هواية وتجارة ...

ثانياً : إحياء الموات من الأرض التي لا مالك لها ، بأية وسيلة من وسائل الإحياء . ولا بد من أن يقوم الفرد بإحيائها في ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها ، وإلا سقط حق ملكيته لها ، لأن الغرض هو إحياء الموات لتحقيق المصلحة العامة في الاستفادة به ، وثلاث سنوات محك كاف لقدرة واضع اليد على هذا الإحياء ، فإن لم تتبين هذه القدرة عادت الأرض الموات التي لم يكن لها مالك للجماعة ، لا يحتجزها فرد منها : «عادِيّ الأرض لله ولرسوله ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له ؛ وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين »[2] .

والقانون الإسلامي هنا أحكم من القانون الوضعي المستمد من القانون الفرنسي . ففي

---

(١) « الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية » للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

(٢) رواه أبو يوسف في كتاب « الخراج » عن ليث عن طاوس .

هذا القانون يكفي «وضع اليد» مدة خمس عشرة سنة ، لتصبح الأرض ملكا لواضع اليد ، سواء أحياها أم تركها مواتاً في هذه المدة وفيما بعدها كذلك . فالحكمة هنا منفية في تقرير حق الملكية ، ونظرية « الأمر الواقع » هي وحدها التي تتحكم ، وفرق بين النظرة الإسلامية ونظرة القانون الوضعي كبير !

ثالثاً : استخراج ما في باطن الأرض من المعادن (الركاز) ، وهذا العمل يجعل أربعة أخماس ما يستخرج من معدن ملكاً لمن استخرجه ، والخمس زكاة ، إذ كان هذا الركاز مباحاً يحصل عليه الفرد بجهده وكده . وهنا لا بد من كلمة تقال : فقد كان ما يستخرج من الركاز إلى الوقت الذي شرع فيه هذا الحكم هو من المعادن القليلة الاستعمال ، كالذهب والفضة ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة كلها كالبترول والفحم والحديد ، فهل يلحق البترول والفحم والحديد وما في حكمها بالضروريات المشاعة كالماء والكلأ والنار ، أم بالركاز الذي كان معروفاً في أوائل عهد الإسلام ؟ نحن نميل إلى رأي المالكية في اعتبار هذه الأنواع ملكاً عاماً ، لا تنتقل ملكيته إلى مالك الأرض التي وجد فيها ، لأن تملكه للأرض لا يعني تملك ما فيها ، إذ ليس لمثلها تملك الأرض وتطاب في العادة .

رابعاً : تصنيع المادة الخامة ، لتفي بحاجة حيوية ، وتحقق منفعة لم تكن تحققها وهي خامة . أو تحسين وظيفتها بحيث تؤدي منفعة أكبر .. وقيمة العمل ـ بأنواعه ـ واضحة في هذه العملية .

خامساً : التجارة ، وتتضمن مراحل متعددة قد يقوم بها كلها فرد واحد أو أفراد متعددون . ولكن الغاية التي تتحقق في النهاية هي نقل الأشياء الخامة أو المصنعه من يد إلى يد ، مما يزيد الانتفاع بالخامة أو السلعة .

سادساً : العمل بأجر للآخرين . والإسلام يحترم هذا العمل ويعظمه ، ويدعو إلى توفية أجره معجلاً كاملاً غير منقوص . فالقرآن يغري بالعمل ، ويجعله معرضاً للأنظار ، محلاً للنظر والحكم : «وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ»[(١)] .. وفي ذلك إغراء بالتجويد والإتقان ، كما أن فيه تعظيماً للعمل يجعله موضع النظر والترقب والتأمل . وفي موضع آخر يحض على السعي والاضطراب في الأرض من أجله : «فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ»[(٢)] .

والرسول الكريم تتوارد أحاديثه تترى عن قداسة العمل : «إن الله يحب العبد المؤمن المحترف»[(٣)] . «ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده»[(٤)] .

---

(١) سورة التوبة [١٠٥] .
(٢) سورة الملك [١٥] .
(٣) من حديث ذكره القرطبي في التفسير .
(٤) البخاري .

وعلى أساس هذه النظرة للعمل ، يحترم الإسلام حق العامل في الأجر . فهو يدعو أولاً إلى الوفاء به ، وينذر من يجور عليه من أصحاب العمل بحرب من الله وخصومة . قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : «قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»[1] . والجمع بين هذه المعاصي الثلاث ، وتوحيد الجزاء عليها ، ذو دلالة خاصة ، فالمعصية الأولى هي خيانة وغدر لذمة الله ، والثانية هي جريمة إهدار لإنسانية حر وأكل ثمنه . والثالثة هي أكل عرق الأجير ، وهي كأكل ثمن الحر غدر بالإنسانية ، وكخيانة العهد بعد الحلف بالله غدر بذمة الخالق . وكل منها يستحق الحرب من الله والخصومة ، لشناعتها ووضوح معنى الغدر فيها .

وهو يدعو ثانياً إلى التعجيل بأداء هذا الأجر ، فلا يكفي أداؤه كاملاً ، بل لا بد من أدائه عاجلاً . يقول الرسول الكريم : «أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه»[2] . والإسلام يلحظ في هذا حاجة نفسية وحاجة واقعية في حياة العامل . فأما الحاجة النفسية فهي إشعاره بالعناية والاهتمام ، فالسرعة في أداء الأجر تحمل هذا المعنى ، فيشعر بأن جهده مقدر وبأن مكانه في المجتمع محسوب . وأما الحاجة الواقعية فلأن العامل غالباً ما يكون محتاجاً لأجره أولاً بأول ، يسد به ضرورياته هو وأهله وعياله ؛ وتأخير أدائه يؤذيه ؛ ويحرمه ثمرة جهده وعرقه في أنسب أوقاتها عنده ؛ ويقلل من نشاطه ورغبته في العمل . والإسلام حريص على أن يعمل كل من يستطيع ، بأقصى ما يستطيع ، متمتعاً بالرضى النفسي والاكتفاء المادي .

ولقد طلب الإسلام إلى العامل في مقابل هذه العناية بحقه أن يقوم هو من جانبه بتجويد العمل وإتقانه . فلكل حق مقابل من الواجب في الإسلام . وذلك طبيعي من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء ؛ وطبيعي كذلك من الناحية الخلقية التي يحرص الإسلام على أن تكون أساساً للحياة . فالغش والإهمال في العمل دليل فساد الذمة ونومة الضمير ، واللجاج فيهما والاعتياد عليهما من شأنه أن يدع تلك الذمة خراباً ، وهذا الضمير خواء ، فوق ما يصيب مصالح الجماعة كلها من فساد واضطراب .

ولا ندخل هنا في تفصيلات نسبة أجر العامل . ولا القاعدة التي تقوم عليها . وهل هي الساعات التي تنفق في إنتاج السلعة . أم «الوقت الاجتماعي» كما تقول الماركسية ! فهذه بحوث تفصيلية موضعها الكلام عن «الاقتصاد الإسلامي» في بحوث متخصصة

(١) البخاري .

(٢) ذكره صاحب مصابيح السنة في الصحاح .

سابعاً : الغزو ، وينشأ عنه ملكية السَّلَب وهو كل ما مع القتيل المشرك الذي يقتله مسلم : «مَنْ قَتَلَ قتيلاً لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَسَلَبُهُ له»[1] . كما تنشأ عنه ملكية الغنيمة ؛ وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها لله والرسول : «وَٱعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَامَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ»[2] .

ثامناً : إقطاع السلطان بعض الأرض التي لا مالك لها ، مما آل إلى بيت مال المسلمين ، من المشركين الذين لا ورثة لهم ، فالإمام وليهم ؛ أو من الأرض الموات لا مالك لها كذلك . وقد أقطع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبا بكر وعمر أرضاً ، كما أقطع الخلفاء من بعده ، مكافأة على جهد بارز وخدمة للإسلام ، ولكن في حدود ضيقة ، ومن الأرض التي لا مالك لها والأرض الموات . فلما جاء بنو أمية نهبوا الناس وأقطعوا الأرض لذويهم ، فكانوا ملوكاً ظلمة ، لا خلفاء راشدين كما سيجيء .

تاسعاً : الحاجة إلى المال للحياة ، فالإسلام شرع صرف أموال الزكاة في وجوه معينة : «إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَٱلْمَسَاكِينِ ، وَٱلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي ٱلرِّقَابِ ، وَٱلْغَارِمِينَ ؛ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ ، وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ» . فكون الإنسان واحداً من هؤلاء يجعله صاحب حق في ملكية نصيب من أموال الزكاة . وبعضهم لا يعمل شيئاً إلا كونه محتاجاً ! فالحاجة هنا بديل اضطراري من العمل الذي يكرمه الإسلام ، ويجعله السبب الأول والأخير لنيل الامتلاك .

عاشراً : شتى صور «العمل» التي تتجدد ، وتتمثل في بذل جهد عقلي أو عضلي ...

تلك هي الأسباب التي اعترف بها الإسلام سبباً للتملك ابتداء ، فأما ما عداها فهو ينكره ، ولا يعترف به ، فالسلب والنهب والغصب والسرقة ووضع اليد لا تسبب ملكاً ، وكذلك المقامرة فهي حرام : «إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ ، فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»[3] ... والمال الذي يأتي عن طريق المحرم محرم ، لأن القمار ليس عملاً ، إنما هو ابتزاز ، فوق ما يقع من العداوة والبغضاء بين المتقامرين مما يتنافى مع خطة الإسلام الأولى في بث روح المودة والتعاون والإخاء : «إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ»[4] .

---

(١) الشيخان والترمذي والنسائي .

(٢) سورة الأنفال [٤١] .

(٣، ٤) سورة المائدة [٩٠ ، ٩١] .

وحكمة تلك الأسباب واضحة في اعتمادها كلها على بذل الجهد ؛ فالجهد له جزاء ، وهو من مقومات الحياة ، وفية تحقيق لعمارة الأرض ، وإفادة المجتمع ، وتهذيب النفس ، وتطهير الضمير وتصحيح البنية ؛ فليس كالعمل مهذب للروح ، مقوٍّ للجسد ، حافظ لكيان الإنسان كله من عوامل الترهل والكسل والخمول .

وما دام العمل ـ بشتى صورة ـ هو سبب التملك ، فتقرير حق الملكية الفردية في الحدود التي بيّنًا لا يضارّ به أحد ، بل يصبح مجالاً لحث الفرد على بذل أقصى الجهد ، ليرضي رغبته في الاستحواذ ، ما دام يعمل في الحدود المشروعة فلا يضار أحداً . فإذا حاد عن هذه الحدود فالطريق إلى العدل هو رده إليها ، لا وقفه عن النشاط ، وتسويته بالقاعدين والخاملين وضعاف الاستعداد ، ولا كفه عن التملك أصلاً بحجة أخذ الطريق على سوء الاستغلال . فسوء الاستغلال له علاجه و يمكن التدخل لكفه بقدر الضرورة .

وتمشياً مع نظرية الإسلام في ملكية المال ابتداء ، فإنه يتدخل في طريقة نقل هذه الملكية فلا يدع الحرية فيها مطلقة ؛ ويبدو هذا في نظام الإرث والوصية والبيع وسائر العقود ، أما الهبة والهدية فهما وحدهما المعفيان من كل قيد ، المتروكة فيهما الحرّية لصاحب المال أن يهب من ماله أو يهدي وهو حي كيف شاء ؛ لأن لهما قيداً من داخل النفس ، هو أن صاحب المال لا يهب عادة ولا يهدي إلا بعض ماله ، فلا ضرر على وارث ، كما يقع في الوصية ، فإذا أسرف كان سيئ التصرف ، وتعرض للحجر عليه ، أي سلب حق التصرف في ملكيته .

فأما حين ترتفع يده عن المال فينتقل إلى من بعده من الورثة أو الموصى إليهم ، فإنما ينتقل حسب نظام موضوع له حكمته وله مبرّراته : « فلا وصية لوارث »[1] . ولا وصية في غير الثلث ، وهو الحد الأقصى . وقد شرعت الوصية ـ كما قلنا ـ لتلافي بعض الحالات التي يحرم فيها من الإرث أقرباء توجب صلاتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن درجتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم عن الميراث ، كما أنها بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصدقة .

وينتقل المال بالإرث حسب النظام المبين في آيتي الميراث . (وقد سبق نصهما في فصل التكافل الاجتماعي) .

والمبدأ العام في الأنصبة : أن للذكر مثل حظ الأنثيين ـ وقد كشفنا عن حكمة هذا التقسيم من قبل – وأن الوريث العاصب مقدم على ذي الرحم ، وإن كانت هناك حالات يخرج فيها ذو الرحم بنصيب أوفى . وذلك جزاء وفاق على ترتيب التبعات في مقابل الحقوق .

---

(١) أبو داود والترمذي .

فالوريث العاصب مكلف تجاه المورث بتبعات أكبر . فالولد مثلاً يرث الكل بعد نصيب الجد والجدة ، لأنه هو المكلف أولاً أن ينفق على الوالد لو احتاج في حياته . والأخ الشقيق يحجب غير الشقيق ، لأنه هو الذي تجب عليه النفقة شرعاً عندما يعجز شقيقه عن الكسب . وهكذا تتوزع المغارم والمغانم أو الواجبات والحقوق في هذا النظام توزيعاً عادلاً .

ولقد تحدثنا عن حكمة مبدأ الوراثة في فصل التكافل الاجتماعي بما فيه الكفاية ، وبينا اتساقه مع مبادئ الإسلام الأساسية في هذا التكافل ، وفي النظرة إلى العلاقات بين الأقرباء وبين الجيل والأجيال ، ومراعاته كذلك للفطرة والميول وحاجات الفرد والجماعة على السواء .

فهنا نتحدث عن حكمة نظام الإرث في أحوال الجماعة .

لقد رأينا أن الإسلام يكره تكدس الثروات ، وانحصارها في أيد قليلة . ونظام الإرث الإسلامي أداة لتفتيت الثروات المتضخمة على توالي الأجيال . فالملكية الواحدة تنتقل إلى العديد من الذرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فتستحيل إلى ثروات متوسطة أو صغيرة ؛ وقلما تبقى كتلتها موحدة مع هذا النظام إلا في حالات نادرة لا يقاس عليها ، كأن يموت المالك وليس له إلا ولد يرث التركة كلها ، لأنه ليس له أب ولا أم ولا زوجة ولا بنت ! أما في الأحوال الغالبة فالثروة تتوزع على عدة أفراد .

فإذا نحن وازنا بين هذا النظام والنظام الإنجليزي مثلاً ، الذي يجعل التركة كلها للابن الأكبر ، تبينت لنا حكمة الإسلام واضحة في تفتيت الثروة المتكتلة ، فوق ما في نظامه من عدالة بين الورثة ، لا تحنق الصدور على الولد الكبير .

طرق تنمية الملكية :

وتمشياً مع نظرية الإسلام كذلك في ملكية المال ، يتدخل في طريقة تنميته والتعامل به ، فلا يدع الحرية مطلقة لصاحب المال أن يتصرف به في هذا السبيل كيف شاء . فإن وراء مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التي يتعامل معها .

لكل فرد إذن الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المشروعة . فله أن يفلح الأرض ، وأن يحول المادة الخامة إلى مصنوعات ، وله أن يتجر ... الخ . ولكن ليس له أن يغش ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطي أمواله بالربا ، أوأن يظلم في أجور العمال ، ليزيد في أرباحه . فذلك كله حرام . إنما هي الوسائل النظيفة وحدها التي يبيحها الإسلام لتنمية المال . والوسائل النظيفة عادة لا تضخم رؤوس الأموال إلى الحد الذي يباعد الفوارق بين الطبقات . إنما تتضخم رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحشُ الذي نراه في النظام الرأسمالي ، بالغش والربا وأكل الأجور والاحتكار واستغلال الحاجة والابتزاز

والنهب والسلب والاغتصاب ... إلى آخر الجرائم الكامنة وراء طرق الاستغلال المعاصرة . وهذا ما لا يسمح به الإسلام ... فلنأخذ الآن في بيان حكم الإسلام وحكمته في وسائل تنمية المال .

* * *

(أ) يحرم الإسلام الغش في المعاملة : « من غش فليس مني »[1] .. « البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »[2] فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تغش في السلعة ولا في العملة ، فإن كان بها عيب فعليك بيانه ، وإلا فأنت غاش وربحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذة أن تتصدق بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب لك إلا من مالك الحلال : عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال : « لا يكسب عبد مالاً حراماً فيتصدق منه ، فيقبل منه ، ولا ينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ ، ولكن يمحو السيئ بالحسن . إن الخبيث لا يمحو الخبيث »[3] . وقال : « إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به »[4] .

والإسلام في هذا يسير على قواعده الخلقية ، كما يسير على مبادئه في منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس ، فالغش قذارة ضمير ، وإضرار بالآخرين ، ورفع للثقة من صدور الناس . ولا تعاون في الجماعة من غير ثقة . فضلاً على أن ثمرة الغش هي الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعدة الإسلام العامة هي أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جزاء .

(ب) واحتكار ضروريات الناس لا يعترف به الإسلام وسيلة من وسائل الكسب وتنمية المال : « من احتكر فهو خاطئ »[5] . ذلك أن الاحتكار إهدار لحرية التجارة والصناعة ، فالمحتكر لا يسمح لسواه أن يجتلب ما يجتلبه ، أو يصنع ما يصنعه ؛ وبذلك يتحكم في السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عنتاً ، ويحملهم مشقة ، ويضارهم في حياتهم وضرورياتهم ، فوق أنه يقفل باب الفرص أمام الآخرين

---

(١) أصحاب السنن .

(٢) الشيخان .

(٣) ذكره صاحب مصابيح السنة مروياً عن ابن مسعود وقال : من الصحاح .

(٤) أخرجه الترمذي والنسائي .

(٥) مسلم وأبو داود والترمذي .

ليرتزقوا كما ارتزقَ ، وليجوّدوا فوق ما جوّد ؛ وقد يقع أحياناً أن يسد المحتكر الموارد وأن يتلف البضاعة الفائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر إجباري ؛ وفي ذلك إعدام أو نقص في الأرزاق والأقوات العامة التي أتاحها الله للإنسان في الأرض .

ولقد بلغ حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال ، أن جعل الاحتكار مبعداً للمحتكر من دائرة الدين : «من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله ، وبرئ الله منه»[1] . فما هو بمسلم ذلك الذي يضار الجماعة هذه المضارة ، ويشيع فيها الخوف ، والحاجة إلى الضروري ؛ ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام .

(ج) والربا وسيلة محرمة يكرهها الإسلام كراهية واضحة ، ويبشعها تبشيعاً شديداً وينذر أصحابها بأشنع مصير : «يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»[2] .. وليس النهي هنا عن الأضعاف المضاعفة فتحل النسب الصغيرة ، إنما هذا تقرير للواقع ، ووصف لما هو كائن . أما النهي فمنصب على أصل الربا ومبدئه المجرد ، يتضح ذلك في الآيات الأخرى : «ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَا . وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَٱنْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى ٱللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ»[3] .. «يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»[4] .

ويبلغ الإسلام في تفظيع الربا إلى حد أن يلعن كل من شارك في صفقة من صفقاته ، ولو كاتباً أو شاهداً . عن جابر قال : «لعن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ؛ وقال : هم سواء»[5] .

يجري الإسلام في كل هذا على مبادئه في المال والأخلاق ومصالح الجماعة . فالمال وديعة في يد صاحبه وهو موظف فيه لخير الجماعة جميعاً . فليس له أن يقلب الوظيفة إضراراً بالناس وابتزازاً ، يتحين ساعة احتياجهم ، ويستغل ضعف موقفهم ، فيأخذ منهم

---

(١) حديث رقم ٤٨٨٠ مسند أحمد شرح الأستاذ أحمد شاكر .
(٢) سورة آل عمران [١٣٠] .
(٣) سورة البقرة [٢٧٥] .
(٤) سورة البقرة [٢٧٨ ـ ٢٧٩] .
(٥) رواه مسلم .

أكثر مما أعطاهم ؛ وقد تكون الحاجة هي حاجة الطعام للحياة ، وحاجة الدواء للعلاج ، وحاجة النفقة للعلم ولغير العلم ؛ فإما أن يتعطل هذا كله ، وإما أن يتحكم صاحب المال في المحتاج إلى المال فيمنحه القليل ، ويسترد منه الكثير ؛ ويظلمه بذلك جهده ؛ فيكد ويعمل ليؤدي للمرابي رباه ، أو يتضاعف الدين عاماً بعد عام .

هذا الجزء الفائض يستمتع به صاحب المال ، وهو لم يعمل شيئاً سوى أنه صاحب مال ! إنه العرق والدم يلغ فيهما بشراهة ، ويمتصهما في نهم وهو قاعد . والإسلام الذي يقدس العمل ، ويجعله السبب الأساسي للملك والربح ، لا يسيغ أن يفيد المال قاعد ، ولا أن يلد المالُ المالَ . إنما يلد المالَ الجهد ، وإلا فهو حرام !

ويلحظ الإسلام طهارة خلق الفرد كما يلحظ المودة بين الجماعة : فما يأكل الربا فرد له خلق وضمير ، وما يشيع الربا في الجماعة وتبقى فيها مودة وتعارف . والذي يمنحني الدينار ليسترده مني دينارين هو عدوي ، فما أطيب له نفساً ، وما أحمل له وداً . والتعاون أصل من أصول المجتمع الإسلامي ، يهدمه الربا ويوهن أساسه . لذلك يكرهه الإسلام .

وثمة حكمة أخرى تبرز لنا في هذا العصر الحديث لتحريم الربا ، ربما لم تكن بارزة حينذاك : ذلك أن الربا وسيلة لتضخيم رؤوس الأموال تضخيماً شديداً . لا يقوم على الجهد ؛ ولا ينشأ من العمل ؛ مما يجعل طائفة من القاعدين يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها في تنمية أموالهم وتضخيمها ، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والترف على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال فيأخذونه بالربا في ساعة العسرة . وينشأ عن ذلك مرضان اجتماعيان خطران : تضخم الثروات إلى غير حد ، وتفريق الطبقات علواً وسفلاً بغير قيد ؛ ثم وجود طبقة متعطلة مترهلة مترفة لا تعمل شيئاً ، وتحصل على كل شيء ؛ وكأنما المال الذي في يديها فخاخ لصيد المال ، دون أن تتكلف حتى الطعم لهذه الفخاخ ؛ إنما يقع فيها المحتاجون عفواً ، ويساقون إليها بأقدامهم تدفعهم الضرورات ! ذلك أن أكل الربا يخالف القاعدة الأساسية للتصور الإسلامي وهي أن المال لله ، جعل الناس فيه خلفاء ، وفق شروط المستخلف ـ وهو الله سبحانه ـ لا كما يشاء الناس .

«إنه يقوم ابتداء على أساس أن لا علاقة بين إرادة الله سبحانه وحياة البشر . فالإنسان هو سيد هذه الأرض ابتداء ؛ وهو غير مقيد بعهد من الله ؛ وغير ملزم باتباع أوامر الله .

« ثم إن الفرد حر في وسائل حصوله على المال ، وفي طرق تنميته ، كما هو حر في التمتع به . غير ملتزم في شيء من هذا بعهد من الله أو شرط ، وغير مقيد كذلك بمصلحة الآخرين . ومن ثم فلا اعتبار لأن يتأذى الملايين إذا هو أضاف إلى خزانته ورصيده ما يستطيع إضافته . وقد تتدخل القوانين الوضعية أحياناً في الحد من حريته هذه ـ جزئياً ـ في تحديد سعر الفائدة مثلاً وفي منع أنواع من الاحتيال والنصب والغصب والنهب والغش والضرر .

ولكن هذا التدخل يعود إلى ما يتواضع عليه الناس أنفسهم ، وما تقودهم إليه أهواؤهم ؛ لا إلى مبدأ ثابت مفروض من سلطة إلـهية !

« كذلك يقوم على أساس تصور خاطئ فاسد : هو أن غاية الغايات للوجود الإنساني هي تحصيله للمال ـ بأية وسيلة ـ واستمتاعه به على النحو الذي يهوى ! ومن ثم يتكالب على جمع المال وعلى المتاع به ، ويدوس في الطريق كل مبدأ وكل صالح للآخرين !

« ثم ينشئ في النهاية نظاماً يسحق البشرية سحقاً ، ويشقيها في حياتها أفرادا وجماعات ودولاً وشعوباً ، لمصلحة حفنة من المرابين ؛ ويحطها أخلاقياً ونفسياً وعصبياً ؛ ويحدث الخلل في دورة المال ونمو الاقتصاد البشري نمواً سوياً .. وينتهي ـ كما انتهى العصر الحديث ـ إلى تركيز السلطة الحقيقية والنفوذ العملي على البشرية كلها في أيدي زمرة من أحط خلق الله وأشدهم شراً ؛ وشرذمة ممن لا يرعون في البشرية إلاًّ ولا ذمة ، ولا يراقبون فيها عهداً ولا حرمة ..

« وهؤلاء هم الذين يداينون الناس أفراداً ، كما يداينون الحكومات والشعوب ـ في داخل بلادهم وفي خارجها ـ وترجع إليهم الحصيلة الحقيقية لجهد البشرية كلها ، وكد الآدميين وعرقهم ودمائهم ، في صورة فوائد ربوية لم يبذلوا هم جهداً فيها ! وهم لا يملكون المال وحده .. إنما يملكون النفوذ .. ولما لم تكن لهم مبادئ ولا أخلاق ولا تصور ديني أو أخلاقي ؛ بل لما كانوا يسخرون من حكاية الأديان والأخلاق والمثل والمبادئ ؛ فانهم بطبيعة الحال يستخدمون هذا النفوذ الهائل الذي يملكونه في إنشاء الأوضاع والأفكار والمشروعات التي تمكنهم من زيادة الاستغلال ، ولا تقف في طريق جشعهم وخسة أهدافهم .. وأقرب الوسائل هي تحطيم أخلاق البشرية وإسقاطها في مستنقع آسن من اللذائذ والشهوات ، التي يدفع فيها الكثيرون آخر فلس يملكونه ، حيث تسقط الفلوس في المصائد والشباك المنصوبة ! وذلك مع التحكم في جريان الاقتصاد العالمي وفق مصالحهم المحدودة . مهما أدّى هذا إلى الأزمات الدورية المعروفة في عالم الاقتصاد ؛ وإلى انحراف الإنتاج الصناعي والاقتصادي كله عما فيه مصلحة المجموعة البشرية إلى مصلحة الممولين المرابين الذين تتجمع في أيديهم خيوط الثروة العالمية !

« والكارثة التي تمت في العصر الحديث ـ ولم تكن بهذه الصورة البشعة في الجاهلية ـ هي أن هؤلاء المرابين ـ الذين كانوا يتمثلون في الزمن الماضي في صورة أفراد أو بيوت مالية كما يتمثلون الآن في صورة مؤسسي المصارف العصرية - قد استطاعوا بما لديهم من سلطة هائلة مخيفة داخل أجهزة الحكم العالمية وخارجها . و بما يملكون من وسائل التوجيه والإعلام في الأرض كلها .. سواء في ذلك الصحف والكتب والجامعات والأساتذة ومحطات الإرسال ودور السينما وغيرها .. أن ينشئوا عقلية عامة بين جماهير البشر المساكين الذين يأكل

أولئك المرابون عظامهم ولحومهم ، ويشربون عرقهم ودماءهم في ظل النظام الربوي .. هذه العقلية العامة خاضعة للإيحاء الخبيث المسموم بأن الربا هو النظام الطبيعي المعقول . والأساس الصحيح الذي لا أساس غيره للنمو الاقتصادي ؛ وأنه من بركات هذا النظام وحسناته كان هذا التقدم الحضاري في الغرب . وأن الذين يريدون إبطاله جماعة من الخياليين ـ غير العمليين ـ وأنهم إنما يعتمدون في نظرتهم هذه على مجرد نظريات أخلاقية ومثل خيالية لا رصيد لها من الواقع ؛ وهي كفيلة بإفساد النظام الاقتصادي كله لو سمح لها أن تتدخل فيه ! حتى ليتعرض الذين ينتقدون النظام الربوي من هذا الجانب للسخرية من البشر الذين هم في حقيقة الأمر ضحايا بائسة لهذا النظام ذاته ! ضحايا شأنهم شأن الاقتصاد العالمي نفسه ، الذي تضطره عصابات المرابين العالمية لأن يجري جريانا غير طبيعي ولا سوي ، ويتعرض للهزات الدورية المنظمة ! وينحرف عن أن يكون نافعاً للبشرية كلها ، إلى أن يكون وقفاً عل حفنة من الذئاب قليلة !

«إن النظام الربوي نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة ـ وقد بلغ من سوئه أن تنبه لعيوبه بعض أساتذة الاقتصاد الغربيين أنفسهم ؛ وهم قد نشأوا في ظله ، وأشربت عقولهم وثقافتهم تلك السموم التي تبثها عصابات المال في كل فروع الثقافة والتصور والأخلاق . وفي مقدمة هؤلاء الأساتذة الذين يعيبون هذا النظام من الناحية الاقتصادية البحتة «دكتور شاخت» الألماني ومدير بنك الريخ الألماني سابقاً . وقد كان مما قاله في محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين . ذلك أن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية ؛ بينما المدين معرض للربح والخسارة . ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد ـ بالحساب الرياضي ـ أن يصير إلى الذي يربح دائماً ! وأن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل . فإن معظم مال الأرض الآن يملكه ـ ملكاً حقيقياً ـ بضعة ألوف ! أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذين يستدينون من البنوك والعمال ، وغيرهم ، فهم ليسوا سوى أجراء يعملون لحساب المال ، ويجني ثمرة كدهم أولئك الألوف !

«وليس هذا وحده هو كل ما للربا من جريرة . فإن قيام النظام الاقتصادي على الأساس الربوي يجعل العلاقة بين أصحاب الأموال وبين العاملين في التجارة والصناعة علاقة مقامرة ومشاكسة مستمرة . فإن المرابي يجتهد في الحصول على أكبر فائدة . ومن ثم يمسك المال حتى يزيد اضطرار التجارة والصناعة إليه فيرتفع سعر الفائدة ؛ ويظل يرفع السعر حتى يجد العاملون في التجارة والصناعة أنه لا فائدة لهم من استخدام هذا المال ، لأنه لا يدر عليهم ما يوفون به الفائدة ويفضل لهم منه شيء .. عندئذ ينكمش حجم المال المستخدم في هذه المجالات التي تشتغل فيها الملايين ؛ وتضيق المصانع دائرة إنتاجها ، ويتعطل العمال ، فتقل

القدرة على الشراء . وعندما يصل الأمر إلى هذا الحد . ويجد المرابون أن الطلب على المال قد نقص أو توقف ، يعودون إلى خفض سعر الفائدة اضطراراً . فيقبل عليه العاملون في الصناعة والتجارة من جديد . وتعود دورة الحياة إلى الرخاء.. وهكذا دواليك تقع الأزمات الاقتصادية الدورية العالمية . ويظل البشر هكذا يدورون فيها كالسائمة !

« ثم إن جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للمرابين . فإن أصحاب الصناعات والتجار لا يدفعون فائدة الأموال التي يقترضونها بالربا إلا من جيوب المستهلكين ، فهم يزيدونها في أثمان السلع الاستهلاكية فيتوزع عبؤها على أهل الأرض لتدخل في جيوب المرابين في النهاية . أما الديون التي تقترضها الحكومة من بيوت المال لتقوم بالإصلاحات والمشروعات العمرانية فإن رعاياها هم الذين يؤدون فائدتها للبيوت الربوية كذلك . إذ أن هذه الحكومات تضطر إلى زيادة الضرائب المختلفة لتسدد منها هذه الديون وفوائدها . وبذلك يشترك كل فرد في دفع هذه الجزية للمرابين في نهاية المطاف .. وقلما ينتهي الأمر عند هذا الحد ، ولا يكون الاستعمار هو نهاية الديون .. ثم تكون الحروب بسبب الاستعمار ! »[1] .

وإنه ليستوي أن يكون الدين للاستهلاك أو الإنتاج في عرف الإسلام ؛ فإنه إن كان للاستهلاك أي لينفقه المستدين على حاجاته الضرورية ، فإنه لا يجوز أن يرهق برد فائض عن دينه ، فحسبه أن يرد أصل الدين عند الميسرة ؛ وإن كان للإنتاج ، فالأصل أن الجهد الذي يبذله هو الذي ينال عليه الربح ، لا المال الذي يستدينه ـ إلا عن طريق المشاركة ـ القائم على احتمال الربح والخسارة . لذلك يحرم الربا في جميع الأحوال ، ويحتم إقراض المستقرض لضروراته في جميع الأحوال .

فإن اقترض المقترض وأعسر « فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ »[2]. وأنا أرى أن الصيغة للأمر لأنها شرط وجواب : « وإنْ كانَ ذو عُسرَةٍ فنظرةٌ إلَى ميسرةٍ » وهذه الصيغة تفيد الأمر لا الندب ؛ وبجوارها التحبيب في التيسير والسماحة كقول الرسول : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى »[3] .. فالسماحة في الاقتضاء تحفظ للمدين كرامته ، وتغرس المودة في نفسه لدائنه ، وتحثه على الجهد في الأداء قدر طاقته . وقال : « من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه »[4] . وقال : « من أنظر معسراً أو وضع له ، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله »[5] .

---

(١) مقتطف من « في ظلال القرآن » الجزء الثالث .
(٢) سورة البقرة [٢٨٠] .
(٣) البخاري والترمذي .
(٤) مسلم .
(٥) الترمذي .

ويفرض الإسلام في مقابل هذا على المدين أن يجتهد في رد دينه ، إبراء لذمته ورداً لفضل الإقراض بفضل الوفاء ، وتمكيناً للثقة في المعاملات بين الأفراد : «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله»[1] . فمن أخذها يريد أداءها جد وكد ليكسب ويسترزق ، وغالباً ما يكسب المجد الصادق العزيمة ؛ ومن أخذها يريد إتلافها استمرأ أن يعيش بأموال الناس ، وقعد عن العمل والجهد ، فاسترخى وسقطت همته وآض إلى تلف وبوار . وقال الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «مطل الغني ظلم»[2] وقال رجل : يا رسول الله : أرأيت إن قتلت في سبيل الله . يكفر الله عني خطاياي ؟ فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «نعم ، إن قتلت وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر» .. ثم قال : كيف قلت ؟ فأعاد عليه ، فقال : «نعم إلا الدَّيْن ، فإن جبريل أخبرني بذلك»[3] . وهكذا لا يجزي عن المدين القادر على الأداء أن يقاتل فيقتل في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر ، لأن الدين يتعلق بحق الآخرين في عنقه لا حق الله وحده ، ما دام قادراً على أدائه . فأما العاجز فله من الزكاة نصيب : «إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ... وَٱلْغَارِمِين» وعليه تجوز الصدقة ليوفي دينه . عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «تصدقوا عليه» ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاءَ دينه . فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لغرمائه : «خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك»[4] .

ولقد خطا النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ خطوة أخرى عندما تهيأت له الأموال بعد الفتوح ، فكان يقضي دين المدينين بعد وفاتهم من المال العام . عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال : «كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل : هل ترك لدينه قضاء» ؟ فإن حُدِّث أنه ترك وفاء صلى عليه ، وإلا قال للمسلمين : «صلوا على صاحبكم» . فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال : «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات عليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته»[5] .

وهكذا يحرص الإسلام على رد الحقوق لأصحابها ، حرصه على إعانة المضطر والتيسير عليه في الأداء ، فيجمع الأمر من أطرافه ، ويضمن المصالح جميعاً ، ويعدل في القسمة بين الحقوق والواجبات .

---

(١) البخاري .
(٢) رواه الخمسة .
(٣) مالك ومسلم والترمذي والنسائي .
(٤) الترمذي بسند صحيح .
(٥) الشيخان والترمذي والنسائي .

طـرق الإنفـاق :

تلك هي الحدود التي يضعها الإسلام لتنمية المال بالتعامل . أما إنفاقه فلا يدعه كذلك بلا ضوابط ، فصاحب المال ليس حراً في غل يده فيه كما يشاء ، أو في الإنفاق منه كما يشاء . ومع أن مثل هذا التصرف ذاتي ، إلا أن الفرد ـ في الإسلام ـ ليس متروكاً لذاته يصنع بها ما يشاء ، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود ؛ ثم إنه قلما يكون هنالك تصرف شخصي لا علاقة له بالآخرين ـ وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة .

فاليد المغلولة كاليد المسرفة كلتاهما لا يقبلها الإسلام ، لما في كلتيهما من ضرر عائد على النفس وعلى الجماعة : «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ، وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُوراً»[1] .. «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَٱشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ»[2] .

فأما غل اليد فحرمان للنفس من المتاع المشروع ، والإسلام يكلف الفرد تمتيع ذاته في الحدود المشروعة . ويكره للناس أن يحرموا في غير محرم ، لأن الحياة لا بد أن تستساغ ، وأن تجمّل ، وأن تكون بهيجة في غير لهو ولا إسراف . والإسلام لا يوجب التزمت والزهد والحرمان من طيبات الحياة ؛ فهو يأمر بني آدم بأن يتزينوا الزينة اللائقة كما مر في الآية الكريمة . ويقول القرآن في لهجة استنكارية بعد ذلك : «قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللهِ ٱلَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ؟ قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ، كَذٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَٱلإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِٱللهِ مَنْ لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى ٱللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»[3] .

والإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة المعقولة للناس جميعاً : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم . لذلك وجه الخطاب هنا إلى «بني آدم» . فإذا دعا في بعض الأحيان إلى الصبر والرضى فليست هذه دعوة إلى التزهد والحرمان . إنما هي دعوة لاحتفاظ النفس بطمأنينتها على الشدائد إلى أن تزول أو تزال . أما بعد ذلك فكل فرد مطالب بأن يستمتع

---

(١) سورة الإسراء [٢٩] .

(٢) سورة الأعراف [٣١] .

(٣) سورة الأعراف [٣٢ ـ ٣٣] .

المتاع الحلال ؛ والجماعة مطالبة أن تهيئ هذا المتاع لأفرادها جميعاً ، فلا تحرمهم مما يدعوهم الله أن يستمتعوا به في الحياة .

لذلك قرر للفقراء ـ وهم الذين يملكون ما دون نصاب الزكاة ـ نصيباً يعطونه من الزكاة للتوسعة عليهم في الرزق . لا لمجرد الكفاف . فهم يملكون الكفاف . ذلك أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده ، إنما يدعو للمتاع بالحياة ، والمتاع فوق الكفاف .

فإذا كان الإسلام يعطي الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينفق الواحد ، وأن يتمتع بالحياة متاعاً معقولاً ، وأن لا يحرم نفسه من طيباتها ، وهي كثيرة ، لتغدو الحياة بهيجة جميلة ، ولتنطلق النفس إلى ما هو فوق الضرورة من التفكير العالي والإحساس الراقي ، والتأمل في الكون والخلق ، والنظر إلى الجمال والكمال . والرسول الكريم يقول : «إذا آتاك الله مالاً فلير أثر نعمة الله عليك وكرامته»[1] . فيعد الشظف والمتربة ـ مع القدرة ـ إنكاراً لنعمة الله ، يكرهه الله .

هذا كله من ناحية ، وثمة ناحية أخرى يلحظها الإسلام في حبس المال عن التداول والإنفاق . فحبسه هكذا تعطيل لوظيفته . والجماعة في حاجة إلى تداول أموالها العامة ، لتنمي الحياة في شتى مظاهرها ، وتضمن الإنتاج في أوسع ميادينه ، وتهيئ للعاملين وسائل العمل ، وللإنسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله فهو حرام في نظر الاسلام ، لما فيه من تعطيل للصالح الخاص والصالح العام .

أما الإسراف فهو الطرف الآخر ، وهو مفسدة للفرد والجماعة كذلك . ونبادر أولاً فنقرر أن إنفاق المال في سبيل الله ولو أتى عليه كله ليس إسرافاً ، لما مر من حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن جبل الذهب ، وتمنيه أن لو كان له لما أبقى منه مقدار قيراطين ، ولأنفقه كله في سبيل الله . إنما الإسراف هو الإسراف في الإنفاق على النفس ، وهذا ما عناه الإسلام .

والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذي يكرهه الإسلام كراهية شديدة ؛ ويبغض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدي تضخم الثروة لإنفاقها في سبيله ؛ ويعده مصدر شر لصاحبه وللجماعة التي يعيش فيها ؛ وبهذا يكون منكراً يجب على الجماعة أن تغيره وإلا عرضت نفسها إلى التهلكة بسببه .

والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية في كراهة الترف وتحريمه متواترة كثيرة بصفة بارزة ، تشعر أنه من أكره الحرام إلى الله ورسوله . والإسلام الذي يحض الناس على التمتع بطيبات الحياة ، ويكره أن يحرموها على أنفسهم وهي لهم حلال ، ويدعو إلى جعل الحياة

---

(١) أبو داود والنسائي .

بهيجة مقبولة لا قاتمة ولا منبوذة .. هذا الإسلام نفسه يكره السرف والترف تلك الكراهية الشديدة العنيفة .

فالقرآن يصف المترفين أحياناً بسقوط الهمة وضعف القوة وهبوط الأريحية : « وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمِنُوا بِٱللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ ، ٱسْتَأْذَنَكَ أُولُو ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُن مَعَ ٱلْقَاعِدِينَ »[1] .

وإذا عرفنا حرص الإسلام على الجهاد وحثه عليه وتعظيم من يتطوعون له ، حتى ليقول الرسول الكريم : « من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بغزو ، مات على شعبة من النفاق »[2] أدركنا في الجانب الآخر كم يحتقر أولي الطول هؤلاء لتخلفهم وقعودهم عن صفوف المجاهدين . ولا غرابة في هذا ، فالمترف مترهل ضعيف الإرادة ناعم قليل الرجولة ، لم يعتد الجهد فسقطت همته ، وفترت أريحيته ؛ والجهد في الجهاد يعطل عليه متاعه الشهواني الرخيص ، ويحرمه لذاته الحيوانية فترة من الوقت ، وهو لا يعرف قيمة في الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة !

ثم يتحدث أحياناً عن المترفين في التاريخ ، فإذا هم دائماً يقفون في سبيل الهدى لأنفسهم ولأتباعهم المستضعفين ؛ وما دام هناك مترفون فهناك مستضعفون ، يملقون خيلاءهم ، ويحققون شهواتهم ، ويفنون فيهم فناء الحشرات : « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ ، إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ »[3] .. « وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ ٱلْآخِرَةِ ، وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا : مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ، وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ »[4] .. « وَقَالُوا : رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ، وَٱلْعَنْهُمْ لَعْناً كَبِيراً »[5] .

ولا غرابة في هذا فالمترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم ، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم ؛ والهدى والدين والإيمان يحرمهم الكثير مما يحرصون عليه ويحدد لهم سبل المتاع المباح ـ وهو بالقياس إليهم قليل ضئيل لا يرضي مرض نفوسهم وترهل شهواتهم ـ ويرفع قيم الناس جميعاً فلا يكون لهم من السلطان المطلق على المستضعفين ، ما يجعلهم أدوات خاضعة وآلات منفذة ؛ ويحرمهم الخرافات والأوهام والأساطير التي يحيطون بها أنفسهم ، ويستغلونها في

---

(1) سورة التوبة [٨٦] .
(2) مسلم وأبو داود والنسائي .
(3) سورة سبأ [٣٤] .
(4) سورة المؤمنون [٣٣ ـ ٣٤] .
(5) سورة الأحزاب [٦٧ ـ ٦٨] .

المجتمعات الضالة الجاهلة المستسلمة .. لذلك هم أعداء كل هدى وكل عرفان ، ذلك فضلا على ما يصنعه الترف بالضمير ، وما يحدثه المتاع الغليظ من جمود في المشاعر : «وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ، فَيَقُولُ : أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ قَالُوا : سُبْحَانَكَ ؟ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ، وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ ، حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ ، وَكَانُوا قَوْماً بوراً»[1] . فالمتاع المترف الطويل الموروث عن الآباء ينسي الذكر ، ويؤدي إلى الجذب والضحالة . والتعبير بأنهم «كانوا قوماً بوراً» تعبير مصور عجيب عميق الدلالة ، فالأرض البور هي الأرض المجدبة التي لا تنتج ولا تثمر . وكذلك قلوبهم ونفوسهم وحياتهم جدبة بائرة صلدة ، لا تنبض فيها حياة .

والرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ يسمي بيوت المترفين بيوت الشياطين ، لما ينبع فيها من الفساد ، ولما يخرج منها من الفتنة : «تكون إبل للشياطين ، وبيوت للشياطين . فأما إبل الشيطان فقد رأيتها . يخرج أحدكم بنجيبات معه قد أسمنها ، فلا يعلو بعيراً منها ، ويمر بأخيه قد انقطع فلا يحمله ، وأما بيوت الشياطين فلا أراها إلا هذه الأقفاص التي تستر الناس بالديباج»[2] وإذا كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ رآها إبلا للشياطين ، لا حاجة بأصحابها إلى ركوبها ، بينما المنقطعون لا يجدون ما يركبون ، فنحن نجدها سيارات فخمة تروح وتغدو للتافه الصغير من الأمور ، وألوف لا يجدون أجرة الترام ، ومئات لا يجدون حتى أرجلهم للمشي بها ، فهي مقطوعة ذهبت بها الآفات ! أما البيوت التي رآها محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الأقفاص التي تستر الناس بالديباج ، فنحن نراها ووسائل الترف فيها لم تخطر على قلب بشر في ذلك الزمان !

لا جرم إذن يكون الترف سبب الهلاك على مدى التاريخ . فالترف سبب للبطر : «وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا : فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلاً»[3] .

ولا جرم يكون الترف سبب العذاب في الآخرة بما يؤدي إليه من معصيات : «وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ : فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ، وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ، وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيمِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ، أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ»[4] !

ولكن الهلاك والعذاب لا يصيبان الفرد المترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التي تسمح

---

(1) سورة الفرقان [١٧ ـ ١٨] .
(2) أبو داود .
(3) سورة القصص [٥٨] .
(4) سورة الواقعة [٤١ ـ ٤٨] .

بوجود المترفين : «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا[1] مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً» .. ذلك أن وجود المترفين في الجماعة ، وسماح الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم ، وقعودها عن إزالة أسباب الترف ، وتركها المترفين يفسدون ... كل ذلك أسباب تؤدي حتماً إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها . وهذا معنى الإرادة في الآية ، أي تتبيع النتائج للمقدمات ، وإيقاع المسببات إذا وجدت الأسباب ، حسب السنة التي أرادها الله للكون والحياة .

فالجماعة هي المسؤولة عن هذا المنكر الذي يقع فيها . فالترف لا بد أن يؤدي إلى المنكر بحكم وجوده في الجماعة ؛ وقد أبنّا أن الطاقة الفائضة لا بد لها من متصرف . فهناك مال فائض . وهو طاقة . وهناك حيوية جسد فائضة كذلك . وهي طاقة . وهناك فضلة زمن فائضة بلا عمل ولا تفكير . وهي طاقة . والفتية المترفون والفتيات المترفات ، وهم يجدون الشباب والفراغ والجدة ، لا بد أن يفسقوا ؛ ولا بد أن يبحثوا من مصارف أخرى لطاقة الجسد وطاقة المال وطاقة الوقت ؛ وغالباً ما تكون مصارف تافهة ، تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقي عند حد التفاهة والميوعة والقذارة الحسية والمعنوية .

وفي الجانب الآخر المستغلون والمستربحون والمحتاجون ، من تجار الرقيق ، والمهرجين ، والذيول ، وحواشي المترفين ، ينشرون الدعارة والترهل ، ويرخصون كل قيم الحياة الجادة ، التي لا تروق للمترفين والمترفات .

ثم يسري الداء إلى سائر مرافق الحياة ... ثم تكون العاقبة التي لا بد منها وهي شيوع الفاحشة في الأمة ، وانتشار الإباحية ، وترهل الأجسام والعقول ، وانحطاط المعنويات والروحيات .. عندئذ يحق أمر الله فيدمر هذه الجماعة تدميراً !

ذلك رأى الإسلام في جريمة الترف . جريمة تبدأ فردية ، فإذا سكتت عنها الجماعة ، ولم تزل هذا المنكر باليد واللسان والقلب ، آتت الجريمة ثمراتها ، وأفرخ الوباء في جسم الجماعة ، وعرضها للهلاك في النهاية ، بحكم ترتب النتائج على المقدمات ، والمسببات على الأسباب «وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً»[2] .

ولكن ما هو حد الترف والحرمان ، وما هو القصد بينهما والاعتدال ؟

إذا رجعنا إلى أول نشأة الإسلام ، وجدنا بيئة محرومة يبدو فيها الشظف والفقر ، ونجد الرسول -- صلى الله عليه وسلم - ينهى عن لبس الحرير .. «من لبس الحرير في الدنيا لم

---

(١) أمرنا هنا بمعنى أكثرنا .

(٢) سورة الأحزاب [٦٢] .

يلبسه في الآخرة »[1] . ويروي علي – كرَّم الله وجهه – أن الرسول نهاه عن القسِّيّ والمعصفر من الثياب ؛ كما نهى عن خاتم الذهب ... كل ذلك للرجال . وأما النساء فأبيح لهن الحرير والذهب . وإن كان الرسول كره لابنته فاطمة أن تلبس الذهب ... فهذه خصوصية كان يأخذ بها النبي أهل بيته ولا يلزمها الناس .

ولكنا نحسب أننا لا نحل حراماً حين نقول : إن الإسلام لا يدعو إلى الشظف حين لا تدعو إليه ظروف البيئة وأحوال الجماعة . وحقيقة أن لبس الحرير والمعصفر من الثياب والمرقش كثيراً ما يزري بقيمة الرجال ، ويدعوهم إلى الطراوة ، وبخاصة في زمن الجهاد ، ولكن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يطق أن يصل الشظف إلى حد المنظر الزري والإهمال للزي ، فقد روى جابر قال : أتانا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ زائراً ، فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره ، فقال : « أما كان يجد هذا ما يسكن به رأسه ؟ » . ورأى رجلاً عليه ثياب وسخة فقال : «أما كان يجد هذا ما يغسل به ثوبه؟» . وروى أبو الأحوص الجشمي عن أبيه قال : رآني النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعليّ أطمار فقال : « هل لك من مال ؟ » قلت نعم ! قال : « من أي المال ؟ » قلت : من كل قد آتاني الله ، من الشاء والإبل ، قال : « إذا آتاك الله مالاً فلير أثر نعمته وكرامته عليك »[2] . وقال صلى الله عليه وسلم : إن الله طيِّبٌ يحبُّ الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود »[3] .

وقد مر بنا أمر الله لبني آدم : أن يأخذوا زينتهم عند المساجد ، وألا يحرموا الطيبات التي أحلت لهم . فالذي نستخلصه من هذا أن مستوى المعيشة العام للجماعة هو الذي يحدد الترف والحرمان . وحين فتح الله الأمصار على المسلمين وزادت الثروة العامة وارتفع مستوى المعيشة ، تغيرت أزياؤهم ، واستمتعوا بما لم يكونوا يستمتعون ، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ، إلا أن يتجاوزوا الوسط . والنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول : « كلْ ما شئت . والبس ما شئت ما خطئتك اثنتان : سرف أو مخيلة »[4] .

ولكن نحب ـ مع ذلك ـ أن نقرر أن البساطة في الحياة هي طابع الإسلام الذي يحرص عليه ؛ وأن استعلاء النفس على المتاع هو السمة التي يريدها الإسلام لأهله ؛ فلا يصبحون عبيداً لهذا المتاع .

« تعس عبد الدرهم . تعس عبد الدينار . تعس عبد القطيفة . تعس وانتكس ، وإذا شيك فلا انتقش » ...(أخرجه البخاري) .

---

(١) البخاري .

(٢) أبو داود والنسائي .

(٣) رواه الترمذي بسند حسن .

(٤) البخاري .

فالاستعلاء على المتاع مع مزاولة الوسط منه هو طابع الإسلام ، والقلب المسلم يتذوق ويدرك متى يقف عند حد الوسط !

فريضة الزكاة

والآن فلنتحدث عن الزكاة ، الركن الاجتماعي البارز من أركان الإسلام ، فحديث الزكاة أدخل شيء في سياسة المال في الإسلام .

الزكاة حق المال ، وهي عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعي من ناحية أخرى ؛ فإذا جرينا على نظرية الإسلام في العبادات والاجتماعيات ، قلنا : إنها واجب اجتماعي تعبدي ؛ لذلك سماها « زكاة » ، والزكاة طهارة ونماء . فهي طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض. وهي طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فالمال عزيز ، والملك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، إنما تطهر وترتفع وتشرق . وهي طهارة للمال بأداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالاً . ولأن في الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف حس الإسلام ألا يطلب إلى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليشتركوا في نفقات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلا أن يختاروها .

والزكاة حق الجماعة في عنق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحياناً ، وشيئاً من المتاع بعد الكفاف أحياناً ، وبذلك يحقق الإسلام جانباً من مبدئه العام : « كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ » .. ذلك أن الإسلام يكره للناس الفقر والحاجة ؛ ويحتم أن ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص وموارده الخاصة حين يستطيع ، ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب .

يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ليفرغوا لما هو أعظم ؛ ولما هو أليق بالإنسانية وبالكرامة التي خص الله بها بني آدم : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً »(١) .

ولقد كرمهم فعلاً بالعقل والعاطفة ، وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ؛ فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ؛ وارتكسوا إلى

---

(١) سورة الإسراء [٧٠] .

مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشرابه غالباً ؛ وإن بعض الحيوان ليختال ويقفز ويمرح ، وإن بعض الطير ليغرد ويسقسق فرحاً بالحياة بعد أن ينال كفايته من الطعام والشراب .

فما هو بإنسان وما هو بكريم على الله ، ذلك الذي تشغله ضرورات الطعام والشراب عن التطلع إلى مثل ما يناله الطير والحيوان ، فضلاً على ما يجب للإنسان الذي كرمه الله . فإذا قضى وقته وجهده ، ثم لم ينل كفايته ، فتلك هي الطامة التي تهبط به دركات عما أراد به الله ؛ والتي تصم الجماعة التي يعيش فيها ، بأنها جماعة هابطة لا تستحق تكريم الله ، لأنها تخالف عن إرادة الله .

إن الإنسان خليفة الله في أرضه ؛ قد استخلفه عليها لينمي الحياة فيها ، ويرقيها ؛ ثم ليجعلها ناضرة بهيجة ؛ ثم ليستمتع بجمالها ونضرتها ؛ ثم ليشكر الله على أنعمه التي آتاه . والإنسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً ، إذا كانت حياته تنقضي في سبيل اللقمة ولو كانت كافية فكيف إذا قضى الحياة فلم يجد الكفاية ؟

ويكره الإسلام أن تكون الفوارق بين أفراد الأمة بحيث تعيش منها جماعة في مستوى الترف . وتعيش جماعة أخرى في مستوى الشظف ، ثم أن تتجاوز الشظف إلى الحرمان والجوع والعري . فهذه أمة غير مسلمة ، والرسول يقول : «أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله»[1] .. أو يقول : «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[2] .. يكره الإسلام هذه الفوارق لما وراءها من أحقاد وأضغان تحطم أركان المجتمع ؛ ولما فيها من أثرة وجشع وقسوة تفسد النفس والضمير ؛ ولما فيها من اضطرار المحتاجين : إما إلى السرقة والغصب ، وإما إلى الذل وبيع الشرف والكرامة ... وكلها منحدرات يتجافى الإسلام بالجماعة عنها .

ويكره الإسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء في الأمة ، وألا تجد الكثرة ما تنفق . لأن ذلك ينتهي في النهاية بتجميد الحياة والعمل والإنتاج في هذه الأمة . بينما وجود الأموال في أيدي أكبر عدد منها يجعل هذه الأموال تنفق في شراء ضروريات الحياة لهذا العدد الكبير ؛ فيكثر الإقبال على السلع ، فينشأ من هذا كثرة الإنتاج ، فتترتب عليها العمالة الكاملة للأيدي العاملة .. وبذلك تدور عجلة الحياة والعمل والإنتاج والاستهلاك دورتها الطبيعية المثمرة ...

لهذه المعاني جميعها شرع الزكاة ؛ وجعلها فريضة في المال ، وحقاً لمستحقيها ، لا تفضلاً

---

(١) مسند أحمد. شاكر (٤٨٨٠) .

(٢) متفق عليه .

من مخرجيها ؛ وحدد لها نصاباً في المال يجعل الواجدين جميعاً يشتركون في أدائها . ذلك أن أقصى حد للإعفاء منها عشرون مثقالاً ذهباً أي ما يعادل ثلاثين جنيها بعملتنا ، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية لمالكها وعن الدين وحال عليها الحول . وذلك بديهي لأن الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة ! أما في الزرع والثمار فهي موسمية موقوتة بمواسم الحصاد ، وهي في عروض التجارة تقوّم بالذهب أو الفضة ، وفي الحيوان بنسب معينة تعادل نسبتها في المال ، وهي ربع العشر على وجه التقريب . وفي الركاز الخمس . على خلاف في أنواع الركاز ، أتكون لصاحب الأرض ، أم للجماعة ....

أما المستحقون لها فهم كما نص عليهم في القرآن : الفقراء ، وهم الذين يملكون أقل من النصاب ، أو يملكون نصاباً مستغرقاً في الدين ، وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئاً ، ولكنه شيء قليل ، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم . وشيئاً فوق الكفاية يعينهم على المتاع بالدنيا على قدر الإمكان .

والمساكين . وهم الذين لا يملكون شيئاً . وهم بطبيعة الحال أجدر بالعطاء من الفقراء . ولكني ألمح أن ذكر الفقراء قبلهم في الآية يرمي إلى أن وجود شيء قليل للفقراء لا يكفي ، فكأنهم كالمساكين ، لأن هدف الإسلام ليس مجرد الكفاف الضروري . ولكن شيء فوق الكفاف كما قدمت .

والعاملون عليها . وهم جباتها ، وهؤلاء ــ وإن كانوا أغنياء ــ يعطون جزاء العمل ، فهو راتب الوظيفة وذلك داخل في نظام الجهد والأجر ، لا في باب الحاجة وسدها .

والمؤلفة قلوبهم . وهم الذين كانوا قد دخلوا في الإسلام حديثاً ، لتقوية قلوبهم ، واجتذاب من عداهم . ولكن هذا المصرف قد أقفل بعد أن أعز الله الإسلام عقب حروب الردة في أيام أبي بكر ولم يعد الإسلام في حاجة إلى تأليف القلوب بالمال . ومع أن هؤلاء قد نصت عليهم آية قرآنية ، فإن عمر لم يجد حرجاً في التصرف.

وفي الرقاب . وهم الأرقاء المكاتبون ، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكيهم تيسيراً لهم لينالوا الحرية .

والغارمين . وهم الذين استغرق الدين ثرواتهم ، على ألا يكون هذا الدين في معصية فلا يكون الترف وما يشبهه سبباً فيه . وإعطاؤهم قسطاً من الزكاة فيه سداد لديونهم ، وتخليص لرقابهم منها ، وفيه إعانة لهم على الحياة الكريمة .

وفي سبيل الله . وهو مصرف عام تحدده الظروف ، ومنه تجهيز المجاهدين ، وعلاج المرضى ، وتعليم العاجزين عن التعليم ، وسائر ما تتحقق به مصلحة لجماعة المسلمين . والتصرف في هذا الباب يتسع لكل عمل اجتماعي في سائر البيئات والظروف .

وابن السبيل . وهو المنقطع عن ماله الذي لا يجد ما ينفق ، كالمهاجرين من الحروب

والغارات والاضطهاد ، الذين خلفوا أموالهم وراءهم ، ولا سبيل لهم إلى هذه الأموال .

والإسلام لا يقرر لهذه الطوائف حقها في الزكاة إلا بعد أن تستنفد هي وسائلها الخاصة في الإرتزاق ؛ فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية ومن ثم هو حريص على أن يكون لكل فرد مورد رزق يملكه ، ولا يخضع فيه حتى للجماعة !

لذلك حث على الاستغناء عن طريق العمل ؛ وجعل واجب الجماعة الأول أن تهيئ العمل لكل فرد فيها . فقد جاء سائل إلى النبي يستجديه ، فأعطاه درهماً وأمره أن يشتري به حبلاً ليحتطب به فيعيش من عمل يده . وقال : « لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه »[1] .

فهذه الإعانة من الزكاة هي وقاية اجتماعية أخيرة ، وضمانة للعاجز الذي يبذل طوقه ثم لا يجد ، أو يجد دون الكفاية ، أو يجد مجرد الكفاف ، ثم هي وسيلة لأن يكون المال دولة بين الجميع لتحقيق الدورة الكاملة السليمة للمال بين الإنتاج والاستهلاك والعمل من جديد ... وفي هذا يجمع الإسلام بين الحرص على أن يعمل كل فرد بما في طاقته ، وألا يرتكن على الإعانة الاجتماعية فيتبطل ؛ والحرص على أن يعين المحتاج بما يسد خلته ، ويرفع عنه ثقل الضرورة ووطأة الحاجة ، وييسر له الحياة الكريمة . ثم الحرص على ضمان الدورة الصحيحة لرأس مال الأمة كما أسلفنا .

إن الزكاة هي قاعدة المجتمع المتكافل المتضامن ؛ الذي لا يحتاج إلى ضمانات النظام الربوي في أي جانب من جوانب حياته .

وقد بهتت صورة « الزكاة » في حسنا وحس الأجيال التعيسة التي لم تشهد نظام الإسلام مطبقاً في عالم الواقع ؛ ولم تشهد هذا النظام يقوم على أساس التصور الإيماني والتربية الإيمانية والأخلاق الإيمانية ، فيصوغ النفس البشرية صياغة خاصة ، ثم يقيم لها النظام الذي تتنفس فيه تصوراتها الصحيحة وأخلاقها النظيفة وفضائلها العالية . ويجعل « الزكاة » قاعدة هذا النظام ، في مقابل نظام الجاهلية الذي يقوم على القاعدة الربوية . ويجعل الحياة تنمو والاقتصاد يرتقي عن طريق الجهد الفردي ، أو التعاون البريء من الربا !

وبهتت هذه الصورة في حس هذه الأجيال التعيسة المنكودة الحظ التي لم تشهد تلك الصورة الرفيعة من صور الإنسانية . إنما ولدت وعاشت في غمرة النظام المادي ، القائم على الأساس الربوي . وشهدت الكزازة والشح ، والتكالب والتطاحن ، والفردية الأثرة التي تحكم ضمائر الناس ، فتجعل المال لا ينتقل إلى من يحتاجون إليه إلا في الصورة الربوية الخسيسة ! وجعلت الناس يعيشون بلا ضمانات ، ما لم يكن لهم رصيد من المال ؛ أو يكونوا

---

(١) . الشيخان .

قد اشتركوا بجزء من مالهم في مؤسسات التأمين الربوية ! وجعلت التجارة والصناعة لا تجد المال الذي تقوم به ، ما لم تحصل عليه بالطريقة الربوية ، فوقر في حس هذه الأجيال المنكودة الطالع أنه ليس هناك نظام إلا هذا النظام ؛ وأن الحياة لا تقوم إلا على هذا الأساس . !

بهتت صورة الزكاة حتى أصبحت هذه الأجيال تحسبها إحساناً فردياً هزيلاً ، لا ينهض على أساسه نظام عصري ! ولكن كم تكون ضخامة حصيلة الزكاة ، وهي تتناول اثنين ونصفاً في المائة من أصل رؤوس الأموال الأهلية مع ربحها[1] ؟ ويؤديها الناس الذين يصنعهم الإسلام صناعة خاصة ، ويربيهم تربية خاصة ، بالتوجيهات والتشريعات ، وبنظام الحياة الخاص الذي يرتفع تصوره على ضمائر الذين لم يعيشوا فيه ! وتحصلها الدولة المسلمة ، حقاً مفروضاً ، لا إحساناً فردياً : وتكفل بها كل من تقصر به وسائله الخاصة من الجماعة المسلمة ؛ حيث يشعر كل فرد أن حياته وحياة أولاده مكفولة في كل حالة ؛ وحيث يقضي عن الغارم المدين دينه سواء كان ديناً تجارياً أو غير تجاري ، من حصيلة الزكاة .

وليس المهم هو شكلية النظام . إنما المهم هو روحه . فالمجتمع الذي يربيه الإسلام بتوجيهاته وتشريعاته ونظامه ، متناسق مع شكل النظام وإجراءاته ، متكامل مع التشريعات والتوجيهات ، ينبع التكافل من ضمائره ومن تنظيماته معاً متناسقة متكاملة . وهذه حقيقة قد لا يتصورها الذين نشأوا وعاشوا في ظل الأنظمة المادية الأخرى . ولكنها حقيقة نعرفها نحن ـ أهل الإسلام ـ ونتذوقها بذوقنا الإيماني . فإذا كانوا هم محرومين من هذا الذوق لسوء طالعهم ونكد حظهم ـ وحظ البشرية التي صارت إليهم مقاليدها وقيادتها ـ فليكن هذا نصيبهم ! وليحرموا من هذا الخير الذي يبشر الله به : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة » .. ليحرموا من الطمأنينة والرضى ، فوق حرمانهم من الأجر والثواب . فإنما بجهالتهم وجاهليتهم وضلالهم وعنادهم يحرمون !

فرائض غير الزكاة

.. ومع ذلك فالزكاة ليست وحدها حق المال ...

وإنا لنلحظ شبه تواطؤ بين من يتحدثون عن الزكاة في هذه الأيام ، على اعتبارها الحد الأقصى الذي يطلبه الإسلام دائماً من رؤوس الأموال ! لذلك ينبغي أن نكشف هذا التواطؤ ، الذي يتعمده رجال الدين المحترفون ؛ كما يتعمده من يريدون إظهار النظام الإسلامي بأنه غير صالح للعمل في عصر « الحضارة » !

إن الزكاة هي الحد الأدنى المفروض في الأموال ، حين لا تحتاج الجماعة إلى غير حصيلة

(١) ترتفع هذه النسبة إلى ٥ ./ وإلى ١٠ ./ وإلى ٢٠ ./ في الزروع والكنوز .

الزكاة . فأما حين لا تفي ، فإن الإسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنح الإمام الذي ينفذ شريعة الإسلام ، سلطات واسعة -للتوظيف في رؤوس الأموال - أي الأخذ منها بقدر معلوم - في الحدود اللازمة للإصلاح . ويقول بصريح الحديث : « إن في المال حقاً سوى الزكاة »[1] .

ودائرة « المصالح المرسلة » و « سد الذرائع » دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار .

ونحن نكتفي في بيان حدودهما بما ورد عنهما في كتاب : « الإمام مالك » للأستاذ الشيخ « محمد أبو زهرة » أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

المصالح المرسلة : « إن المصالح التي ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى المصالح المرسلة ، وكونها أصلاً فقهياً موضع نظر بين الفقهاء ، وقد ادعى القرافي أن الفقهاء جميعاً أخذوا بها واعتبروها دليلاً في الجزئيات ، وإن أنكر أكثرهم كونها أصلاً في الكليات ، وقد قال في ذلك :

« المصلحة المرسلة ، غيرنا يصرح بإنكارها ، ولكنهم عند التفريع تجدهم يعللون بمطلق المصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل يعتمدون على مجرد المناسبة ، وهذا هو المصلحة المرسلة » .

« وسواء أصحت تلك الدعوى أم لم تصح ، فمن المؤكد أن اعتبار المصالح التي لا يشهد لها نصٌ خاص بالاعتبار - نظر العلماء إليها يختلف ، فإن لم يكن في أصل الأخذ ، فعلى الأقل في مقدار الأخذ ، كما يحسب القرافي .

« وقد انقسمت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعة أقسام :

« (القسم الأول) الشافعية ومن نحا نحوهم ، وهؤلاء لا يأخذون بالمصالح المرسلة التي لا يوجد شاهد من الشارع باعتبارها ، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ، والحمل عليها بالقياس الذي يكون أساسه وجود ضابط يضبط ما بين الأصل والفرع ، أي ما بين المنصوص عليه ، والملحق به ، وإن سايرنا القرافي فإننا نقول : إنه يندر أن يأخذوا بمصلحة مرسلة من غير قياس .

« (القسم الثاني) الحنفية ومن شاكلهم ممن يأخذون بالاستحسان مع القياس ، فإن الاستحسان مهما يكن قولهم فيه لا يخلو من اعتماد على المصالح المطلقة ، ولو أنصفنا الحقيقة لقلنا : إن مجيء المصالح في استنباطهم أكثر من الشافعية ، وإن كان القدر في ذاته قليلاً ، حتى لم تحسب تلك المصالح أصلاً من أصولهم لندرة اعتمادهم المجرد عليها .

---

(١) الترمذي .

«(القسم الثالث) الغلاة في الأخذ بالمصالح ، حتى قدموا المصلحة على النص في معاملات الناس ، واعتبروها مخصصة له ، بل اعتبروها مخصصة للإجماع ، أي أن العلماء إذا أجمعوا على أمر بنص ، ووجد مخالفاً للمصلحة في بعض وجوهه قدم اعتبار المصلحة ، واعتبر ذلك أيضاً تخصيصاً ، وقد قال هذا القول الطوفي .

«(القسم الرابع) المعتدلون ، وهم الأصح بصراً ، وأولئك اعتبروا المصالح المرسلة في غير موارد النص المقطوع به ، وأولئك أكثر المالكية .

«وكان مالك في أخذه بالمصالح المرسلة أصلاً مستقلاً متبعاً لا مبتدعاً .

١ ــ «فقد وجد أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقومون بأمور من بعده لم تكن في عهده ، فجمعوا القرآن الكريم في المصحف ، ولم يكن ذلك في عهد الرسول ، لأن المصلحة تقاضتهم ذلك الجمع ، إذ خشوا أن ينسى القرآن بموت حفاظهم ، وقد رآهم عمر رضي الله عنه يتهافتون في حرب الردة ، فخشي نسيان القرآن بموتهم فأشار على أبي بكر بجمعه في المصحف ، واتفق الصحابة على ذلك وارتضوه .

٢ ــ «واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شارب الخمر ثمانين جلدة ، مستندين في ذلك إلى المصالح ، أو الاستدلال المرسل ، إذ رأوا الشرب ذريعة إلى الافتراء وقذف المحصنات ، بسبب كثرة الهذيان .

٣ ــ «واتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصناع ، مع أن الأصل أن أيديهم على الأمانة ، ولكن وجد أنهم لو لم يضمنوا لاستهانوا بالمحافظة على أمتعة الناس وأموالهم ، وفي الناس حاجة شديدة إليهم ، فكانت المصلحة في تضمينهم ، ليحافظوا على ما تحت أيديهم ؛ ولذلك قال عليّ في تضمينهم : «لا يصلح الناس إلا ذاك» .

٤ ــ «وكان عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ يشاطر الولاة الذين يتهمهم في أموالهم ، لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التي استفادوها بسلطان الولاية ، وذلك من باب المصلحة المرسلة أيضاً لأنه رأى في ذلك صلاح الولاة ، ومنعهم من استغلال سلطان الولاية لجمع المال . وجر المغانم من غير حل .

٥ ــ «وحكي عنه ــ رضي الله عنه ــ أنه أراق اللبن المغشوش بالماء ، تأديباً للغاش ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يغشوا الناس .

٦ ــ «وقد نقل عن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ أنه قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله ، لأن المصلحة تقتضي ذلك ، إذ لا نص في الموضوع ، ووجه المصلحة أن القتيل معصوم . وقد قتل عمداً ، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص . واتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى السعي بالقتل ، إذا علم أنه لا قصاص فيه ، فإن قيل : هذا أمر بدعي ،

وهو قتل غير القاتل ، لأن كل واحد لا يعد قاتلاً بمفرده ، قيل في رد ذلك إن القاتل : الجماعة من حيث الاجتماع ، فقتلها كلها قتل كالقاتل بمفرده ، إذ القتل مضاف إليها كإضافته إلى الشخص الواحد ، فنزل الأشخاص المجتمعون لغرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت إلى هذا المصلحة ، إذ فيه حقن الدماء ، وصيانة المجتمع ...

«ومن ملاحظة المصلحة في المسائل العامة أنه إذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت حاجات الجند ، وليس فيه ما يكفيهم ، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، أو يكون فيه ما يكفي ، ثم له أن يجعل هذه الوظيفة في أوقات حصاد الغلات ، وجني الثمار ، لكيلا يؤدي تخصيص الأغنياء إلى إيحاش قلوبهم . ووجه المصلحة أن الإمام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته ، وصارت الديار عرضة للفتنة وعرضة للاستيلاء عليها من الطامعين فيها ، وقد يقول قائل : إنه بدل أن يقوم الإمام بفرض هذه الوظيفة يستقرض لبيت المال ، وقد أجاب عن ذلك الشاطبي فقال : «الاستقراض في الأزمات ، إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيء ، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني ، فلا بد من جريان حكم التوظيف» .

الذرائع : «الذريعة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها ، ومؤدى الكلام أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة حرام ، والنظرة إلى عورة الأجنبية حرام ، لأنها تؤدي إلى الفاحشة ؛ والجمعة فرض ، فالسعي لها فرض ، وترك البيع لأجل السعي فرض أيضاً ؛ والحج فرض والسعي إلى بيت الله الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله .

«والأصل في اعتبار سد الذرائع هو النظر في مآلات الأفعال ، وما تنتهي في جملتها إليه ، فإن كانت تتجه نحو المصالح التي هي المقاصد والغايات من معاملات بني الإنسان بعضهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يناسب هذه المقاصد ، وإن كانت لا تساويها في الطلب . وإن كانت مآلاتها تتجه نحو المفاسد ، فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المفاسد ، وإن كان مقدار التحريم أقل في الوسيلة .

«والنظر في هذه المآلات لا يكون إلى مقصد العامل ونيته ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب النية يثاب الشخص أو يعاقب في الآخرة ، وبحسب النتيجة والثمرة يحسن الفعل ، أو يقبح ، ويطلب أو يمنع ، لأن الدنيا قامت على مصالح العباد ، وعلى القسطاس والعدل ، وقد يستوجبان النظر إلى النتيجة والثمرة دون النية المحتسبة ، والقصد الحسن . فمن سب الأوثان مخلصاً لله سبحانه وتعالى فقد احتسب نيته عند الله في زعمه ، ولكنه سبحانه وتعالى نهى عن السب إن أثار ذلك حنق المشركين ، فسبوا الله تعالى ، فقد

قال تعالت كلماته : «وَلَا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ ، فَيَسُبُّوا ٱللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ »[1] . فهذا النهي الكريم كان الأمر الملاحظ فيه هو النتيجة الواقعة ، لا النية المحتسبة . ونرى من هذا أن المنع فيما يؤدي إلى الإثم ، أو إلى الفساد ، لا يتجه إلى النية المخلصة فقط ، بل إلى النتيجة المثمرة أيضاً ، فيمنع لنتيجته ، وإن كان الله قد علم النية المخلصة .

«وقد يقصد الشخص الشر بفعل المباح ، فيكون آثماً فيما بينه وبين الله ، ولكن ليس لأحد عليه سبيل ، ولا يحكم على تصرفه بالبطلان الشرعي ، كمن يرخص في سلعته ، ليضر بذلك تاجراً ينافسه ، فإن هذا بلا شك عمل مباح ، وهو ذريعة إلى إثم ، هو الإضرار بغيره ، وقد قصده ؛ ومع ذلك لا يحكم على عمله بالبطلان بإطلاق ، ولا يقع تحت التحريم الظاهر الذي ينفذه القضاء ، فإن هذا العمل من ناحية النية ذريعة للشر ، ومن ناحية الظاهر قد يكون ذريعة للنفع العام والخاص ، فإن البائع بلا شك ينتفع من بيعه ، ومن رواج تجارته ، ومن حسن الإقبال عليه ، وينتفع العامة من ذلك الرخص ، وقد يدفع إلى تنزيل الأسعار .

«فمبدأ سد الذرائع لا ينظر فقط إلى النيات والمقاصد الشخصية كما رأيت ، بل يقصد مع ذلك إلى النفع العام أو إلى دفع الفساد العام ، فهو ينظر إلى النتيجة مع القصد أو إلى النتيجة وحدها .

«وقد ثبت أصل الذرائع بالقرآن والسنة . أما القرآن فقوله تعالى : «وَلَا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا ٱللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ »[2] . فيروى أن المشركين قالوا : لتكفنّ عن سب آلهتنا أو لنسبّ إلـهك . وقوله تعالى : «يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا ، وَقُولُوا : ٱنْظُرْنَا وَٱسْمَعُوا »[3] ، لأن قصد المسلمين كان حسناً ، ولكن اليهود اتخذوه ذريعة إلى شتمه عليه السلام .

«أما السنة فإن أقوال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفتاوى أصحابه فيها كثيرة ، منها كفه ـ صلى الله عليه وسلم عن قتل المنافقين ، لأنه ذريعة إلى قول الكفار : إن محمداً يقتل أصحابه .

«ومنها أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى المقرض عن قبول الهدية من المدين حتى يحسبها من دينه ، وما ذاك إلا ليتخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدَّين لأجل الهدية ، فتكون ربا ، فإنه يعود إليه ماله ، وقد اكسب الفضل الذي آل إليه بالإهداء .

---

(١) سورة الأنعام [١٠٨] .

(٢) سورة الأنعام [١٠٨] .

(٣) سورة البقرة [١٠٤] .

«ومنها أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى أن تقطع الأيدي في الغزو لئلا يكون ذريعة إلى اتجاه المحدود إلى المحاربين فيفر إليهم ؛ ولمثل ذلك لا تقام الحدود في الغزو حتى لا تدفع حرارة الضرب إلى الضلال ، وهو منه قريب .

«ومنها أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وَرَّثوا المطلقة طلاقاً بائناً في مرض الموت ، حيث يتهم بقصد حرمانها من الميراث ، وإن لم يثبت قصد الحرمان ، لأن الطلاق ذريعة .

«ومنها أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى عن الاحتكار ، وقال : «من احتكر فهو خاطئ»[1] فإن الاحتكار ذريعة إلى أن يضيق على الناس ، وكل ما يعد ضرورياً لهم ، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس كأدوات الزينة ونحوها ، مما لا يدخل في الضروريات ولا الحاجيات .

«ومنها أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ منع المتصدق شراء صدقته ولو وجدها تباع في السوق ، سدا لذريعه العود فيما خرج عنه لله ولو بعوضه . وإن المتصدق إذا منع من أخذ صدقته بعوضها ، فأخذها بغير عوض أشد منعاً ، وإن في تجويز أخذها بعوض ذريعة إلى التحايل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ، ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ؛ ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء من حاجته ، فتسمح نفسه بالبيع .

«وهكذا كثرت الآثار الواردة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقد ساق ابن القيم في «إعلام الموقعين» نحو تسعين شاهداً من الآثار ، ثبت فيها النهي سدا للذرائع .

«ولقد عدت الذرائع في شرائع الإسلام نصفها» .

* * *

مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سد الذرائع ، عند تطبيقهما في محيط أوسع ، يمنحان الإمام الذي ينفذ شريعة الله سلطة واسعة لتدارك كل المضار الاجتماعية ، بما في ذلك «التوظيف» في الأموال . رعاية للصالح العام للأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة .

فمبدأ حق الملكية الفردية في الإسلام ، لا يمنع تبعاً لهذا أن تأخذ الدولة نسبة من الربح أو نسبة من رأس المال ذاته . على أن تظل قاعدة النظام الإسلامي مرعية . وهي أن تكون للناس ملكياتهم الخاصة ، واستثماراتهم الخاصة ، مقيدة بطرق التنمية المشروعة . وأن يكون التوظيف في الأموال الخاصة ، بقدر الضرورة الطارئة حتى لا تستوحش قلوب الناس ،

---

(١) مسلم وأبو داود والترمذي .

ولا تفتر همتهم ، ولا يقل اهتمامهم بتنمية الثروة وتحسين الإنتاج .. وقبل ذلك كله ، وأهم من ذلك كله أن تبقى لهم طمأنينتهم على أرزاقهم ، وألا يصبحوا عبيداً للدولة يخشون إن هم نصحوها أو عارضوها قطع أرزاقهم . فالمسلم ــ كل مسلم ــ مكلف أن يراقب الحاكم ، وأن يكفه عن الانحراف عن شريعة الله .. فأنّى له هذا إذا كان رزقه ليس في يده . ولا مال له . إلا ما يسمح له به ؟!

وبيان هذا ضروري ، لكشف هذا التواطؤ الذي يبدو في تركيز القول كله حول الزكاة ، كأنما هي كل حق المال في الإسلام ، وكشف أولئك المحترفين الذين يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً . وما يأكلون في بطونهم إلا النار ! وكشف أولئك الذين يصغرون من شأن الضمانات في النظام الإسلامي ، ويقولون بعدم كفايتها ، ليقولوا بعد ذلك بعدم كفاية النظام الإسلامي للحياة الحديثة !

وكله رجم وافتراء ، وجهل بحقيقة الإسلام ، ونظام الإسلام ، وبالواقع التاريخي الذي سجله هذا النظام ...

* * *

وبعد ، فنحن لا نكتب هنا عن « النظام الاقتصادي في الإسلام » حتى نلم بكل جوانب هذا النظام . إنما نحن نكتب عن « سياسة المال » فيما يتعلق بموضوع « العدالة الاجتماعية » .. وحقيقة أنه لا يمكن فصل جانب عن جانب في المنهج الإسلامي الشامل المتكامل للحياة ؛ ولكن طبيعة الموضوع الذي يعالجه هذا الكتاب لا تسمح بالتوسع أكثر من هذا في عرض تفصيلات « النظام الاقتصادي الإسلامي » .

فنكتفي إذن بالقول بأن القواعد الأساسية لهذا النظام تتلخص في :

١ ــ قيامه على أساس قاعدة « الاستخلاف المشروط » .. فالله سبحانه هو الخالق المالك لكل ما في الأرض من أقوات وأرزاق وأموال .. وقد استخلف في الأرض « الإنسان » كجنس ـ على شرط أن يتصرف في هذا الملك بشريعة الله . فأيما خروج على هذا الشرط فهو مبطل للتصرف ، ناقض لعهد الاستخلاف .

٢ ــ أن الاستخلاف عام .. ولكن الأفراد يحصلون على حق « الملكية الفردية » مقابل « عمل » .. ومن ثم يملّكهم الشارع ــ وهو الله سبحانه ــ قسماً معيناً من هذا المال .. ويحوط هذا الحق بكل الضمانات ، التي تجعل الفرد عزيزاً كريماً مطمئناً على رزقه ، كي يتفرغ للقيام بواجبه في رقابة تنفيذ شريعة الله .

٣ ــ أن الملكية الفردية ــ مع أنها قاعدة هذا النظام ــ مقيدة بشروط في وسيلة التملك

ووسيلة التنمية ووسيلة الإنفاق . تتحقق بها مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . وتمنع من طغيان الفرد أو طغيان الجماعة ..

٤ ـ أن التكافل ـ مع الاحتفاظ بقاعدة الملكية الفردية ـ هو قاعدة الحياة في الأمة المسلمة . وهذه القاعدة تفرض تكاليف ذكرناها على الملكية الفردية ، مبينة في الشريعة . وفيها الكفاية تماماً لتحقيق هذا التكافل العام .

٥ ـ أن العدالة الاجتماعية تتحقق عن طريق هذا النظام بأفضل مما تتحقق في أي نظام من صنع البشر فيه الخطأ والصواب .

من الواقع التاريخي في الإسلام

هناك ما يصح أن نطلق عليه باطمئنان : «روح الإسلام» !

هذا الروح يستشعره من يتتبع طبيعة هذا الدين وتاريخه على السواء ؛ ويحسه كامناً وراء تشريعاته وتوجيهاته ، مستكناً في هذه التشريعات والتوجيهات .. ومع أن هذا الروح واضح قوي ، بحيث لا يملك الإنسان نفسه من التأثر به ، والاستغراق في جوه ، إلا أنه ـ ككل شعور كلي عميق ، أو تصور كلي شامل ـ يصعب التعبير عنه في عبارات محدودة . فهو يتجلى في الاتجاهات والأهداف ، وفي الحوادث والوقائع ، وفي السلوك والشعائر ؛ ويصعب ضبطه في قالب من اللفظ محدود .

هذا الروح هو الذي يرسم الأفق الأعلى الذي يتطلب الإسلام من معتنقيه أن يتطلعوا إليه ، وأن يحاولوا بلوغه ، لا بتنفيذ الفرائض والتكاليف فحسب ، ولكن بالتطوع الذاتي لما هو فوق الفرائض والتكاليف .. وهذا الأفق عسير المرتقى ، وأعسر من ارتقائه الثبات عليه ! لأن نوازع الحياة البشرية ، وضغط الضرورات الإنسانية ، لا يطوعان للأكثرين من الناس أن يرقوا إلى هذا الأفق العالي ، ولا أن يصبروا عليه طويلاً ، إن ارتقوا إليه في فورة من فورات الشوق والتطلع ؛ فلهذا الأفق تكاليفه العسيرة ، وهي تكاليف في النفس والمال ، وفي الشعور والسلوك . ولعل أشد هذه التكاليف مؤنة هو تلك اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره ، تجاه الحقوق والواجبات ، لذاته وللجماعة التي يعيش فيها ، وللإنسانية التي ينتسب إليها ، وللخالق الذي يراقبه في الصغيرة والكبيرة ، ويعلم سره ونجواه .

ولكن صعوبة هذا المرتقى ، وتعذر الاستواء عليه طويلاً .. لا يعني أن الإسلام فكرة شاعرية خيالية ، ومثل وجداني تدركه الأشواق وتقصر دونه الأعمال ، فذلك الأفق الأعلى الذي نتحدث عنه لا يكلفه كل إنسان في جميع الأزمان ؛ إنما هو هدف مرسوم لتحاوله البشرية اليوم ، كما تحاوله غداً ، وكما حاولته بالأمس ، فبلغت إليه أحياناً ، وقصرت عنه أحياناً . وهو مثل فيه من الثقة بالإنسان وضميره وطاقاته قدر كبير ، وفيه الدليل على أن الإنسانية غير ميؤوس منها في المستقبل القريب أو البعيد . ودون ذلك مجال فسيح للعمل والواقع المستطاعين للأكثرين و«لا يكلف الله نفساً إلا وسعها» [1] وسماحة الإسلام تقبل من

---

(١) سورة البقرة [٢٨٦] .

الجميع ما يستطيعون في حدود مرسومة ، لا تهبط عنها الحياة «ولكل درجات مما عملوا»[1] والطريق إلى الأفق الأعلى أبداً مفتوح . والفرائض والتكاليف بذاتها تكفي لاستقامة الحياة وصلاحها .

ولقد كان لذلك الروح الذي أشرنا إليه أثر في واقع الإسلام التاريخي ، فاستحال الإسلام ـ وهو عقيدة وتصور ـ شخصيات ووقائع ؛ ولم يعد نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مثلاً وأخباراً ؛ إنما عاد نماذج إنسانية تعيش ؛ ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكاً وتصرفات تشهد بالعين ، وتسمع بالأذن ، وتترك آثارها في واقع الحياة ، وفي أطوار التاريخ ، فكأنما كان روحاً يتلبس بهذه الشخوص فيحولها ، ويصوغها صياغة جديدة ، وينشئها نشأة أخرى .

وهذا هو التفسير الأصدق لكل هذا الحشد من الشخصيات العجيبة التي احتفظ بها تاريخ الإسلام في نشأته ، وعلى مدى عصوره . ولكل تلك الوقائع والأحداث التي يكاد المرء يحسبها أساطير ابتدعها خيال محلق ؛ ولم تكن ذات يوم حقائق سجلها الواقع ، ووعاها التاريخ !

ونماذج التطهر الروحي ، والشجاعة النفسية ، والتضحية المؤثرة ، والفناء في العقيدة ، والومضات الروحية والفكرية البارعة ، والبطولات الحية في شتى مناحي الحياة .. لا يكاد يحصيها التاريخ .

ولا بد أن نعقد الصلة جملة بين هذه البطولات والخوارق المتناثرة على مدار التاريخ ، وبين روح الإسلام القوي الفعال ، الذي يعد مصدر هذه الطاقة المنبثة في أطوائها جميعاً .

أما دراسة هذه البطولات والخوارق مفرقة ، دون وصلها بهذا المنبع الأصيل ، فأخشى أن تكون ناقصة ومضللة عن الحقائق الأساسية في الكون والحياة ، برجعها سر عظمة كل شخصية إلى عبقرية خاصة بها ، وإهمال الروح الأول المشع المؤثر ، ذلك الروح الذي مس أرواح الأبطال ، كما مس عجلة الزمن ، وطبائع الأحداث ، ودفعها جميعاً في تيار حي قوي جياش ، تنغمر في لجه العبقريات والوقائع والأحداث !

ولن نكون مخطئين حين نرد انبعاث هذه العبقريات كلها ، وبروز تلك البطولات جميعها ، إلى فعل ذلك الروح القوي ؛ فهو حركة كونية شاملة ، تتوافى مع هذه الطاقات ، الفردية في الظاهر ، الكونية في الحقيقة . ومقياس عظمة كل عبقرية منفردة هو استعدادها لتلقي ذلك الفيض الكوني ؛ فلا عجب إن كانت أكبر عظمة هي نبوة محمد بن عبد الله

---

(١) سورة الأنعام [١٣٢] .

ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهي التي تلقت ذلك الفيض كله واستوعبته ، وأطاقت تلقيه كاملاً والصبر عليه طويلاً ، لأنها في صميمها قوة كونية لا طاقة فردية .

ثم تتدرج العظمات تحت أفق النبوة ، في أصحاب محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفي معتنقي دينه على مدار التاريخ ، كل بقدر ما فيه من استعداد لتلقي ذلك الروح الكامن في ذلك الدين العظيم .

هذه النظرة الشاملة هي التي تكشف لنا عن مس ذلك الروح لأرواح البشر ، وما نبه من عبقريات ، وما أبرز من بطولات ، وما حول من مجرى التاريخ الإنساني على وجه العموم .

وإننا لنملك أن نرى الآثار الواضحة لمسّ ذلك الروح في أحداث التاريخ الكبرى كما نراها في حوادث السلوك اليومية . والعظمة الروحية لا تقاس بالكم والمساحة ، بل بالنوع والدلالة . فالعظمة التي تتجلى في غلبة حفنة من عرب الجزيرة على إمبراطوريتي كسرى وقيصر في فترة زمنية قصيرة . لا نظير لها في القصر . لا نبخسها قدرها إذا نحن قسناها إلى العظمة التي تتجلى في صبر بلال العبد الحبشي . على إيذاء قريش إيذاء فوق طاقة البشر احتماله ، لتفتنه عن دينه وهو عليه ثابت ، يرمضه حر الحجارة المحماة وثقلها على بطنه وصدره ، مع الجوع والعطش والإيذاء ، فما يزيد على قوله «أحد . أحد» في وقدة هذا العذاب الذي لا يطاق .

وإن هذا الروح لهو الذي يمس «رجل الشارع» لا مال له ولا جاه ، فيقف به أمام السلطان القادر القاهر يجبهه بكلمة الحق لا يخشى في الله لومة لائم ، كما نلمسه في الخليفة الراشد ، تدين له الممالك ، وهو على حاله من القناعة والسمو والتواضع . كلاهما يغترف من معين واحد ، هو ذلك الروح القوي المؤثر العميق .

وعلى ذكر غلبة العرب على إمبراطوريتي كسرى وقيصر ؛ يجب أن نحسب حساب ذلك الروح . وانتصاره على القوى المادية الضخمة المرصودة في طريقه . المحشودة في الإمبراطوريتين الضخمتين ، والتي لم يكن العرب أكفاء لها بغير ذلك الروح . فانتصار الإسلام هنا هو انتصار عقيدة تقمصت النفوس البشرية ؛ وإن فيه لتأييداً قوياً للتفسير الإسلامي للتاريخ . لا تقف أمامه سائر التفسيرات لأنها تعجز لا محالة عن تعليل ذلك الانتصار الغريب .

على أن النقلة النفسية البعيدة التي نقلها الإسلام لعرب الجزيرة في الشعور والسلوك . وفي الأهداف والغايات ، وفي التنظيم الاجتماعي والاقتصادي .. لا تقل دلالة في هذا المجال عن دلالة الفتوح ، بل هي أوضح وأقوى . فأي تطور اقتصادي تم في حياة الجزيرة بين مبعث محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووفاته أحدث هذا الانقلاب كله في التفكير والشعور

والتنظيم والتوجيه ؟ إنما هي العقيدة التي صنعت كل هذه الأعاجيب .

وإنه ليصعب في هذا المجال أن نستعرض هذا الانقلاب ؛ فحسبنا منه هذه اللمحة التي شهد بها شاهد من العرب أنفسهم في ذلك الزمان ، أمام شهود من منكري هذا الدين ، فلم يجدوا لهم رداً يكذبه فيما يقول . ذلك حين هاجر بعض المسلمين إلى الحبشة فراراً بدينهم من إيذاء قريش أوائل الدعوة الإسلامية ؛ فخشيت قريش أن يكون في ذلك المهجر متنفس للمسلمين ، فبعثت بسفيرين من لدنها إلى نجاشي الحبشة ليرد أولئك المهاجرين . وهما عمرو ابن العاص وعبد الله بن أبي ربيعة فقالا : «أيها الملك ! إنه قد ضوى إلى بلدك منا غلمان سفهاء . فارقوا دين قومهم ولم يدخلوا في دينك . وجاءوا بدين ابتدعوه لا نعرفه نحن ولا أنت . وقد بَعَثَنَا إليك فيهم أشراف قومهم من آبائهم وعشائرهم ، لتردهم إليهم ، فهم أعلى بهم عيناً ، وأعلم بما عابوا عليهم وعاتبوهم فيه » .

فلما سأل النجاشي المسلمين : « ما هذا الدين الذي فارقتم به قومكم ، ولم تدخلوا به في ديني ولا في دين أحد من هذه الملل ؟ » كان جواب جعفر بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ :

« أيها الملك ! كنا قوماً أهل جاهلية ، نعبد الأصنام ، ونأكل الميتة ، ونأتي الفواحش ، ونقطع الأرحام ، ونسيء الجوار . ويأكل القوي منا الضعيف ... فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولاً منا . نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه . فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان ؛ وأمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة ، وصلة الرحم ، وحُسن الجوار ، والكف عن المحارم والدماء . ونهانا عن الفواحش . وقول الزور وأكل مال اليتيم . وقذف المحصنات . وأمرنا أن نعبد الله ولا نشرك به شيئاً ؛ وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام ... » الخ[1] .

ولقد كان السفيران حاضرين ، وفيهما عمرو ، لا تنقصه ذلاقة اللسان ولا سعة الحيلة ، فلم يكذبا جعفراً في تصويره لحال الجزيرة قبل الإسلام ، ولحقيقة الدين الجديد ومثله ؛ فهي صورة صحيحة صادقة لما كان وما صار .

تلك شهادة من بطون التاريخ عن الجزيرة العربية ، وهذه شهادة أخرى من رجل غير مسلم في العصر الحديث عن العالم كله إذ ذاك . يقول (ج . هـ . دينسون) في كتابه « العواطف كأساس للحضارة » (Emotions as the Basis of Civilisation) :

« ففي القرنين الخامس والسادس كان العالم المتمدين على شفا جرف هار من الفوضى ، لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ؛ وكان يبدو إذ ذاك أن المدنية الكبرى التي تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف

---

(١) من رواية ابن إسحق عن أم سلمة في السيرة لابن هشام ، الجزء الأول .

سنة مشرفة على التفكك والانحلال ، وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الهمجية ، إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهيار بدلاً من الاتحاد والنظام . وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله واقفة تترنح وقد تسرب إليها العطب حتى اللباب ... وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحّد العالم جميعه »[1] .

* * *

وبعد فإن الحديث يطول ، وليس موضوع هذا الكتاب هو « الإسلام » إنما هو « العدالة الاجتماعية في الإسلام » فبحسبنا أن نعرض نماذج من الواقع التاريخي في هذا الموضوع الخاص .

* * *

ولكننا لن نبدأ النماذج في هذا الاتجاه حتى نعرض بعضها في شأن آخر أعمق في ضمير الإسلام ، وعليه قامت كل آساس الإسلام .

قلنا منذ قليل عن تلك اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره . ولقد حفظ الواقع التاريخي للإسلام نماذج لتلك اليقظة الدائمة ، ولهذه الحساسية المرهفة ، أكثر من أن نأتي هنا بها ، والنماذج القليلة المنوعة تغني عن الكثير .

عن بريدة قال : « جاء ماعز بن مالك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحك ! ارجع فاستغفر الله وتب إليه . قال فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرني . فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال رسول الله : مم أطهرك ؟ قال : من الزنا . فسأل رسول الله : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون . فقال : أشرب خمراً ؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر . فقال : أزنيت ؟ قال نعم ! فأمر به فرجم . فلبثوا يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : استغفروا لماعز بن مالك ، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم . ثم جاءته امرأة من غامد من الأزد ، فقالت : يا رسول الله طهرني . فقال : ويحك ! ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه . فقالت : تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك ! إنها حبلى من الزنا ! فقال : أنت ؟ قالت نعم . قال لها : حتى تضعي ما في بطنك . قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : قد وضعت الغامدية ، فقال : إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من ترضعه . فقام رجل من

---

(١) عن كتاب « الإسلام والنظام العالمي الجديد » تأليف مولاي محمد علي وترجمة الأستاذ أحمد جودة السحار .

الأنصار فقال : إليّ رضاعه يا نبي الله . قال فرجمها . ويروى أنه قال لها : اذهبي حتى تلدي . فلما ولدت قال : اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه ، فلما فطمته أتته بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام . فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها . فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها ، فتنضح الدم على وجه خالد ، فسبها ، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : مهلاً يا خالد ، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت »[1] .

فهذا ماعز بن مالك وهذه صاحبته ؛ ولم يكن أحدهما أو كلاهما ليجهل العقاب الأليم الذي يناله ، والمصير الشنيع الذي يحل به ؛ ولم يكن أحد قد رآهما لتثبت عليهما الجريمة ؛ ولكنهما يلحان على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكلما شاعت رحمته ورحمة الإسلام أن لا يمضي في تتبع الاعتراف أصرا وألحا ، وأغلقا على أنفسهما جميع الأبواب والمنافذ ؛ بل زادت المرأة أن تجبه محمداً رسول الله بأنه يريد أن يردها كما رد ماعزاً : إن كانت لتكاد تقول لرسول الله في شريعته !

لم هذا كله ؟.. في قوله وقولها : «طهرني يا رسول الله» ما يشير إلى الباعث القوي الذي يغلب في أنفسهما على رغبة الحياة . إنها يقظة الضمير ، وحساسية الشعور . إنها الرغبة في التطهر من الإثم الذي لم يطلع عليه أحد إلا الله . إنه الحياء أن يلقيا الله غداً لم يطهرا من ذنب ارتكباه .

ذلك هو الإسلام . في حساسيته المرهفة تبدو في ضمير الجاني . وفي رحمته العميقة ، تبدو في رد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لهما ؛ كذلك يبدو في حزمه في تنفيذ العقوبة عند ثبوت التهمة ، لا يقفه نبل الاعتراف ولا عظم التوبة ، لأن الجاني والشارع يلتقيان هنا عند الرغبة في قيام هذا الدين على أساسه الركين .

فهذه في الحدود . فكيف بها في الاعتبارات الاجتماعية التي يضحي أحياناً في سبيلها بالحياة ؟

إنها قصة عزل خالد عن إمارة الجيش في الشام ، وتوليتها أبا عبيدة . وخالد هو القائد الذي لم يهزم إلى ذلك اليوم في موقعة قط ، وهو الجندي الذي تجري الجندية في كيانه في الجاهلية والإسلام . خالد هذا يعزل من الإمارة ، فلا يضطغن ، ولا تأخذه العزة فينسحب من الميدان ـ ولا نقول يحاول الثورة ـ بل يظل في المعركة بالعزيمة ذاتها ، وبالرغبة في نصرة دين الله ، والاستشهاد في سبيل الله لا يلقي بالاً إلى هذه الاعتبارات كلها في الموقف ، لأن اليقظة

(١) مسلم والنسائي .

الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في ضميره ، فوق كل الاعتبارات وفوق كل الملابسات .

ولهذه الواقعة دلالتها في الجانب الآخر . جانب عمر بن الخطاب . لقد كان عزله خالداً نتيجة هذه الحساسية المرهفة نفسها . فلقد أخذ على خالد في خلافة أبي بكر أشياء ثار لها ضميره ، وهاجت لها حساسيته . أخذ عليه تسرعه في قتل مالك بن نويرة ، وإعراسه بعد ذلك بامرأته ؛ كما أخذ عليه بعدها حادثة قريبة منها هي زواجه من ابنة مجّاعة في حرب مسيلمة الكذاب ، غداة مقتل ألف ومائتين من خيرة الصحابة في هذه الحرب .. فلم يشفع له عنده فيما اعتقد من خطئه ، أن كان أكبر القواد وأكثرهم انتصارات ، والأمة الإسلامية على أبواب حروب ضخمة في الشام والعراق ؛ وهي أحوج ما تكون إلى عبقرية خالد التي لم تهزم قط ، فلم يكن شيء من ذلك بقادر على أن يسكّن من حساسية ضمير عمر بخطأ خالد الفاحش ؛ وبضرورة إبعاده عن إمارة الجيش ، ثم عن الجيش كله . وقد انضم إلى هذه الحوادث كلها أن طريقة خالد في استقلاله بما يوكل إليه من الأمور ، لا تتفق وخطة عمر ، وطبيعته من الإشراف على الدقائق والجزئيات ، استجابة لحساسية ضميره بالتبعات [1] .

ولسائل أن يسأل : ولم أبقى أبو بكر على خالد إذن وهذا خطؤه ؟

إن أبا بكر لم يسؤ ظنه بخالد إلى الحد الذي بلغه ظن عمر ؛ فقد رأى أنه أخطأ في التأويل ، ولم يقصد خطيئة ولا إثماً ؛ فوسعه عفوه ، وإن غضب على فعلته ، وبخاصة الثانية ، فكتب له كتاباً « يقطر دماً » . ولكن لما كان تقديره أن عمل خالد يقع في دائرة الخطأ ، عفا عنه وأبقاه .

هذا هو التفسير الصحيح الذي يتفق وحساسية الضمير الإسلامي في تلك الفترة . وأعجب العجب ما أورده رجل كالدكتور هيكل في تعليل موقف أبي بكر وموقف عمر ، من خالد بن الوليد . مما يتجافى مع روح الإسلام ، وإن كان يتفق مع ألاعيب السياسة العصرية في هذه الأيام . قال في كتابه « الصديق أبو بكر » ص ١٥٠ ـ ١٥٢ :

« بلغ اختلاف الرأي بين أبي بكر وعمر في حادث مالك بن نويرة ما رأيت . وكلا الرجلين كان يريد للإسلام والمسلمين الخير ولا ريب . أفكان اختلافهما مع ذلك راجعاً إلى خلاف في تقدير ما صنع خالد ، أم كان اختلافاً على السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف الدقيق من حياة المسلمين . موقف الردة وقيام الثورة بها في أنحاء شبه الجزيرة ؟!

الرأي عندي في هذا الخلاف أنه كان اختلافاً في السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف . وهو اختلاف يتفق وطبائع الرجلين . أما عمر ، وكان مثال العدل الصارم ، فكان

---

(١) عن كتاب « خالد بن الوليد » للأستاذ صادق عرجون .

يرى أن خالداً عدا على امرئ مسلم ، ونزا على امرأته قبل انقضاء عدتها ؛ فلا يصح بقاؤه في الجيش حتى لا يعود لمثلها فيفسد أمر المسلمين ، ويسيء إلى مكانتهم بين العرب ؛ ولا يصح أن يترك بغير عقاب على ما أثم مع ليلى . ولو صح أنه تأول فأخطأ في أمر مالك ، وهذا ما لا يجيزه عمر ، فحسبه ما صنع مع زوجته ليقام عليه الحد [1] . وليس ينهض عذراً له أنه سيف الله ، وأنه القائد الذي يسير النصر في ركابه . فلو أن مثل هذا العذر نهض لأبيحت لخالد وأمثاله المحارم ، ولكان ذلك أسوأ مثل يضرب للمسلمين في احترام كتاب الله . لذلك لم يفتأ عمر يعيد على أبي بكر ويلح حتى استدعى خالداً ، وعنفه على فعلته .

أما أبو بكر فكان يرى أن الموقف أخطر من أن تقام لمثل هذه الأمور وزن . وما قَتْلُ رجل أو طائفة من الرجال لخطأ في التأويل أو لغير خطأ ، والخطر محيط بالدولة كلها . والثورة ناشبة في بلاد العرب من أقصاها إلى أقصاها . وهذا القائد الذي يتهم بأنه أخطأ من أعظم القوى التي يدفع بها البلاء ، ويتقي بها الخطر ؟! وما التزوج بامرأة على خلاف تقاليد العرب ، بل ما الدخول بها قبل أن يتم طهرها ، إذا وقع هذا من فاتح غزا فحق له بحكم الغزو أن تكون له سبايا يصبحن ملك يمينه [2] ! إن التزمت في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول النوابغ والعظماء من أمثال خالد ، وبخاصة إذا كان ذلك يضر بالدولة أو يعرضها للخطر . ولقد كان المسلمون في حاجة إلى سيف خالد ، وكانوا في حاجة إليه يوم استدعاه أبو بكر وعنفه أكثر من حاجتهم إليه من قبل . فقد كان مسيلمة باليمامة على مقربة من البطاح في أربعين ألفاً من بني حنيفة ؛ وكانت ثورته بالإسلام والمسلمين أعنف ثورة ؛ وكان قد تغلب على عكرمة بن أبي جهل من قواد المسلمين ، وكان أكبر الرجاء معلقاً بسيف خالد في الانتصار عليه . أفمن أجل مقتل مالك بن نويرة ، أم من أجل ليلى الجميلة التي فتنت خالداً ، يعزل خالد وتتعرض جيوش المسلمين لتغلب مسيلمة ، ويتعرض دين الله لما يمكن أن يتعرض له ! ! إن خالداً آية الله وسيف الله . فلتكن سياسة أبي بكر حين استدعاه إليه أن يكتفي بتعنيفه ، وأن يأمره في الوقت نفسه بالسير إلى اليمامة ولقاء مسيلمة .

« هذا في رأيي هو التصوير الصحيح لما كان بين أبي بكر وعمر من خلاف في هذا الحادث . ولعل أبا بكر إنما أصدر أمره إلى خالد يومئذ بالسير للقاء مسيلمة بعد أن تغلب متنبئ بني حنيفة على عكرمة ، ليرى أهل المدينة ومن كان على رأي عمر منهم خاصة ، أن خالداً رجل الملمات ، وأنه قد قذف به حين أصدر إليه هذا الأمر إلى جحيم ، إما ابتلعه

(١) لو كان هذا صحيحاً لأقام عليه الحد في خلافته .

(٢) هذا كلام رجل يجهل بديهيات الشريعة الإسلامية . فإذا كان خالد عدا على امرئ مسلم فلا بد من إقامة الحد عليه . ثم ما دام هذا المرء مسلماً فزوجه لا تسبى في حرب ! !

وقضى عليه فكان ذلك خير عقاب له على ما صنع بأم تميم وزوجها ؛ وإما صهره النصر فيه وطهره ، فخرج مظفراً غانماً قد سكَّن من المسلمين روعاً ، لا تعد فعلته بالبطاح شيئاً مذكوراً إلى جانبه » .

هذا هو التصوير « الصحيح » للأمر في نظر الدكتور هيكل ! وإن أعجب فعجب لرجل يعيش بفكره ونفسه في جو هذه الفترة من التاريخ الإسلامي ، وفي ظل هذه الضمائر المرهفة الحساسة الشديدة الحساسية من رجاله ؛ ثم لا يرتفع ضميره هو وشعوره بتفسير الحوادث عن هذا المستوى ، المستمد مباشرة من ملابسات السياسة في عصرنا المادي الحاضر ، لا من روح الإسلام وتاريخه في تلك الفترة ! إنما هذه سياسة أيامنا الحاضرة تبرر الوسيلة بالغاية ، وتهبط بالضمير الإنساني إلى مستوى الضرورات الوقتية ؛ وتحسب هذا براعة في السياسة ، ولباقة في تصريف الأمور . وما أصغر أبا بكر في هذا التصوير الذي يقول الدكتور هيكل : إنه هو التصوير الصحيح ! لولا أن أبا بكر كان أكبر وأبعد من مدى المجهر الذي ينظر به رجل يعيش في عصر هابط ؛ فلا يستطيع إطلاقاً أن يرتفع إلى ذلك الأفق السامق البعيد . فضلاً على الجهل الفاضح بأوليات الشريعة الإسلامية .

ومرة أخرى يعود الدكتور هيكل في كتابه « الفاروق عمر » جزء أول ، ليصور أفكار عمر وهو يهم بعزل خالد ، فيلركه هبوط العصر الذي يعيش فيه ، وتقعد به ثقلة رئيس الحزب الذي يرى المصالح الوقتية والضرورات المحلية ؛ ولا يطيق أبداً أن يستشعر روح الإسلام في آفاقه العليا . ذلك حيث يقول في ص ٩٩ – ١٠٠ :

« كيف غامر عمر بعزل خالد ، وخالد على رأس قوات المسلمين بالشام ؟ وهذه القوات في موقف دقيق ؟ فقد كانوا هناك بإزاء الروم ، لا يواجهونهم ، ولا يقدرون من أمرهم على شيء ، ولا يقدر الروم من أمر المسلمين على شيء . كان ذلك موقفهم قبل أن يذهب خالد بن الوليد من العراق إليهم ، ثم ظلوا فيه بعد أن أقام خالد بينهم ، وكان كلا الفريقين يتحين الفرصة التي يخرج فيها من جموده ، ويوقع فيها بعدوه . أفلا يخشى الخليفة أن يفت أمره بعزل خالد في أعضاد المسلمين ، فيزيد موقفهم دقة ؟ أو لم يكن الأجمل به أن يتريث حتى يخرج خالد بالمسلمين من المأزق الذي هم فيه ، وله بعد ذلك أن يأمر بما يشاء !

« هذه اعتبارات لها من غير شك قيمتها في تطور القتال ؛ وسنرى من بعد أن أبا عبيدة قدرها قدرها ، دون أن يخشى برم الخليفة به أو غضبه عليه . لكن عمر نظر في الأمر من غير هذه الناحية ، فلو أنه أرجأ الأمر بعزل خالد إلى ما بعد المعركة لأضر ذلك بسياسته وأفسد عليه خطته . فليس للمعركة مصير إلا أن ينهزم المسلمون فيها أو ينتصروا . فإن انهزموا لم يغن عزل خالد عن هزيمتهم ؛ وإن انتصروا وخالد قائدهم لم يكن لعمر أن يعزل قائداً في أوج نصره .

فإن فعل أتى أمراً إدًّا . وعمر حريص على ألا يبقى خالد على القيادة العامة بالشام أو بغير الشام ؛ لذلك أسرع فأصدر الأمر بعزله ، وله من العذر أن خالداً لم يحقق ما ندبه أبو بكر لتحقيقه . فإذا انتصر المسلمون بعد هذا فلا تثريب على عمر فيه ، فهو إنما صنع ما اقتنع بأنه الحق ، وصنعه وخالد في موقف لا يظلمه من يأمر بعزله » .

هكذا يفكر هيكل « باشا » في القرن العشرين ، ثم يسند تفكيره إلى عمر في صدر الإسلام ؛ كما فكر من قبل ثم أسند تفكيره إلى أبي بكر ! وهذه قولة رجل لم تمس روحه روح أبي بكر ولا روح عمر ، ولم تستطع حياته في جو الإسلام فترة أن تنتزعه من ملابسات القرن العشرين ، وما فيه من التواءات واحتيالات وانتهازات فرص على حساب الضمير أو حساب الحق أو حساب الدين .

وما ظن هيكل بعمر ؟ أفكان عمر مبقياً على خالد لو كان الظرف غير الظرف ، ولو كانت الفرصة غير الفرصة ؟ وهو يعتقد بينه وبين ضميره ـ كما صوره هيكل « باشا » ـ أن خالداً آثم في حق مالك بن نويرة وفي حق الله والدين ؟

أهو عمر ذلك الرجل الذي يقيم وزناً لهذه الاعتبارات ، ويحني لها رأسه . وهو الذي كان يثني الشواهق ولا ينثني ، ويواجه العاصفة بالإيمان ولا ينحني !

مثل هذا قد يصنعه ملوك بني أمية أو ملوك بني العباس ، ويعده الناس منهم دهاء وسعة حيلة ؛ فأما عمر فلا ، وأما أبو بكر فلا كذلك . وإنما يظن بعضهم بهما هذا الظن لضحالة روح العصر وهبوط مقاييسه ومعاييره !

وبعد ، فقد أسهبت في عرض هذا اللون من التفكير وتفنيده ، لأصحح الخطأ العميق الذي يقع فيه من يريدون تصوير طرائق التفكير والشعور في عصر ارتفاع الروح الإسلامي ، على ضوء التفكير والشعور في عصرنا المادي البعيد عن ذلك الروح المرهف . وما يجره هذا الخطأ من سوء الفهم لحقائق الضمير البشري ، وطاقته في السمو والحساسية . وما أريد أن ألبس أولئك الرجال ثوباً فضفاضاً ، ولا أن أصورهم معصومين من كل ضعف بشري ؛ ولكنما أريد أن أرد الثقة بالضمير البشري إلى نفوس الناس ؛ كما أريد أن أصور هذه الفترة من حياة المسلمين في صورتها الصحيحة التي يستشعرها بقوة كل ضمير فيه استعداد للتطلع إلى هذا الأفق البعيد !

ثم لنمض في استعراض نماذج الحساسية المرهفة في شتى المناحي .

هذا عمر بن الخطاب خليفة يقبل حاملاً قربة ماء ، فيسأله ابنه في استنكار : لم فعلت هذا ! فيجيب : «أعجبتني نفسي فأحببت أن أذلها» . يا لها من حساسية ! لقد استشعرت نفس الرجل شيئاً من الزهو في أعماقها بالخلافة وبالفتوح وبالعظمة المقبلة ، فكره لها أن تلج في هذا الزهو ، فبادر يذلها . ويذلها على مرأى من الناس . ولا يبالي أنه الخليفة الحاكم

على رقعة تضم إلى بلاد العرب معظم إمبراطوريتي كسرى وقيصر !

وهذا علي بن أبي طالب خليفة يرعد من البرد في الشتاء ، وعلى جسده ثوب صيفي لا وقاء له سواه . وبيت المال في يده ، تذوده عنه تلك اليقظة في الضمير ، وذلك الإرهاف في الشعور .

ثم هذا أبو عبيدة مع جنده في عمواس ، وقد أخذها الطاعون الفاتك ، ويخاف عمر على «أمين الأمة» فيدعوه ليلتمس له مخرجاً من الهلاك في كتاب يقول له فيه : «أما بعد ، فإني قد عرضت لي إليك حاجة أريد أن أشافهك فيها ، فعزمت عليك إذا نظرت في كتابي هذا ألا تضعه من يدك ، حتى تقبل إليّ» . وينظر أبو عبيدة في الكتاب فيدرك قصد عمر ، ويشعر أنه إنما أراد أن يستله من الوباء الفتاك ، فيقول : «يغفر الله لأمير المؤمنين !» ثم يكتب إليه : «اني قد عرفت حاجتك إليّ ، وإني في جند من المسلمين لا أجد بنفسي رغبة عنهم ، فلست أريد فراقهم ، حتى يقضي الله فيّ وفيهم أمره وقضاءه ، فحللني من عزمتك يا أمير المؤمنين ، ودعني في جندي» . ويقرأ عمر الكتاب فيبكي ؛ فيسأله من حوله : أمات أبو عبيدة ؟ فيجيب والدمع يخنقه : «لا . وكأن قدِ» ... وقد كان !

أهو الإيمان العميق بقدر الله يمسك أبا عبيدة في مراده ! إنه لَهُوَ ، ومعه تلك الحساسية ألا يفر بنفسه ويدع جنده ، وهو وإياهم جند في سبيل الله .

وهذا بلال بن رباح مؤذن الرسول ، يرجوه أخوه في الإسلام «أبو رويحة الخثعمي» أن يتوسط له في الزواج من قوم من أهل اليمن فيقول لهم : «أنا بلال بن رباح . وهذا أخي أبو رويحة ، وهو امرؤ سوء في الخلق والدين ، فإن شئتم أن تزوجوه فزوجوه ، وإن شئتم أن تدعوا فدعوا» .

هكذا لا يدلس عليهم ، ولا يخفي من أمر أخيه شيئاً ، ولا يذكر أنه وسيط لينسى أنه مسؤول أمام الله فيما يقول . وقد زوجه القوم مطمئنين إلى هذا الصدق ، وحسبهم أن يكون صاحبه وسيطاً بين ابنتهم ومن خطبها إليه !

ثم هذا أبو حنيفة قد «بعث بمتاع إلى حفص بن عبد الرحمن شريكه في التجارة . وأعلمه أن في ثوب منه عيباً ، فبيّنه للناس . فباع حفص المتاع ، ونسي أن يبين . واستوفى ثمناً كاملاً لثوب غير كامل ـ وقيل إن الثمن كان ثلاثين ألفاً ، أو خمسة وثلاثين ألفاً ـ فأبى أبو حنيفة إلا أن يبعث لشريكه يكلفه أن يبحث عن المشتري ؛ ولكنه لم يهتد إلى الرجل ؛ فأبى أبو حنيفة إلا فصالاً من شريكه ، وتتاركاً . بل رفض أن يضيف الثمن إلى حر ماله ، وتصدق به كاملاً»[1] .

---

(١) عن كتاب «أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام» للأستاذ عبد الحليم الجندي .

«ويروى أنه كان عند يونس بن عُبيْد حلل مختلفة الأثمان . ضرب قيمة كل حلة منه أربعمائة ، وضرب كل حلة قيمتها مائتان . فر إلى الصلاة ، وخلف ابن أخيه في الدكان ، فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعمائة ، فعرض عليه من حلل المائتين ، فاستحسنها ورضيها واشتراها ، فمضى بها ، وهي على يديه ، فاستقبله يونس ، فعرف حلته ، فقال للأعرابي : بكم اشتريت ؟ فقال : بأربعمائة ، فقال : لا تساوي أكثر من مائتين ، فارجع حتى تردها ! فقال : هذه تساوي في بلدنا خمسمائة وأنا أرتضيها ، فقال يونس : انصرف ، فإن النصح في الدين خير من الدنيا بما فيها . ثم رده إلى الدكان ، ورد عليه مائتي درهم ، وخاصم ابن أخيه في ذلك ، وقال له : أما استحييت ! أما اتقيت الله ! تربح مثل الثمن وتترك النصح للمسلمين فقال : والله ما أخذها إلا وهو راضٍ بها . قال : فهلا رضيت له بما ترضاه لنفسك ؟

«وروي عن محمد بن المنكدر أن غلامه باع لأعرابي في غيبته شقة من الخمسيات بعشرة ، فلم يزل يطلب ذلك الأعرابي طول النهار حتى وجده . فقال له : إن الغلام قد غلط فباعك ما يساوي خمسة بعشرة . فقال : يا هذا قد رضيت . فقال : وإن رضيت فإنا لا نرضى لك إلا ما نرضاه لأنفسنا . ورد عليه خمسة»[1] .

ومفتاح هذه الحوادث الثلاث هو قول يونس بن عبيد لابن أخيه : «أما استحييت ؟ أما اتقيت الله ؟» . نعم إنه الحياء من الله ، وإنها التقوى لله . ذلك ما يثيره الإسلام في النفس الإنسانية بقوة حين تستشعر روحه ، ويمتزج بها وتخالطها بشاشته .

وإن وراء هذه النماذج التي عرضناها لعشرات ومئات من أمثالها في كل منحى وكل اتجاه ، وحسبنا منها هذه المثل القليلة ، لتشير إلى الآفاق التي يهدف إليها الإسلام في تطهير الضمير البشري ورفعه ؛ ليستعلي على جميع الملابسات والضرورات . على حب النفس والحياة ، وحب المال والجاه ؛ وليصبر على تكاليف اليقظة الدائمة التي يفرضها على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في شعوره ليضمن بذلك بلوغ تلك الآفاق .

ثم نمضي من بعد مطمئنين ، نستعرض بعض جوانب الواقع التاريخي للإسلام في العدالة الاجتماعية ، على هدى من تلك الآفاق المشعة العالية في واقع الإسلام .

* * *

المساواة المطلقة بين بني الإنسان كانت رسالة الإسلام ، والتحرر الوجداني المطلق من جميع القيم وجميع الاعتبارات التي تخدش هذه المساواة . ولقد أسلفنا الحديث عن

---

(١) عن كتاب : «الرسالة الخالدة» للأستاذ عبد الرحمن عزام .

نظرية الإسلام في المساواة والتحرر ، والنصوص التي لا تدع مجالاً للشك في عمق هذه النظرية وتأصلها في بناء الفكرة الإسلامية عن المجتمع الإنساني ، فالآن ننظر كيف طبقت هذه النظرية في واقع الحياة .

كان الرقيق في كل مكان على وجه الأرض طبقة غير طبقة الأحرار ، وكذلك كان في الجزيرة العربية . فأما محمد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم – فقد زوج ابنة عمته «زينب بنت جحش» سليلة قريش الهاشمية من مولاه زيد ، والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق ؛ وما كان أحد غير هذا النبي ، ولا كانت قوة غير قوة هذا الدين ، بكافية أن تحقق هذه المعجزة التي لا تتحقق إلى اليوم في غير بلاد الإسلام . ونحن نشهد في الولايات المتحدة التي بطل فيها الرق بحكم القانون ، أن الزنجي لا يحرم عليه الزواج بالبيضاء – أية بيضاء – فحسب ، بل يحرم عليه دخول المدارس والجامعات والمطاعم ، والجلوس إلى جوار البيض في المركبات العامة ، والنزول معهم في المثاوي والفنادق حتى الآن !

وحينما آخى محمد – صلى الله عليه وسلم – بين المهاجرين والأنصار في أول الهجرة كان عمه حمزة ومولاه زيد أخوين ، وكان أبو بكر وخارجة بن زيد أخوين ، وأبو رويحة الخثعمي وبلال بن رباح أخوين . ولم تكن هذه الأخوة مجرد لفظ ، ولكنها صلة الحياة التي تعدل صلة الدم : صلة القربى في النفس والمال وسائر مظاهر الحياة .

ثم يبعث الرسول – صلى الله عليه وسلم – بزيد مولاه قائداً لغزوة مؤتة ؛ ثم بابنه أسامة قائداً لغزو الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبو بكر وفيهم عمر ، وزيرا الرسول وصاحباه ، والخليفتان بعده بإجماع المسلمين . وفيهم سعد بن أبي وقاص وهو ذو قربى من رسول الله إذ كان من أخواله بني زهرة ومن أسبق قريش إلى الإسلام ، شرح الله له صدره وهو ابن سبعة عشر عاماً ، وهو ذو مال ونعمة وقدرة على الحرب وعبقرية في الجهاد .

فإذا قبض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأصر أبو بكر على إرسال جيش أسامة ، ثبّت قائده الذي اختاره رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم سار يودعه إلى ظاهر المدينة ، أسامة راكب وأبو بكر الخليفة راجل ، فيستحيي أسامة أن يركب وهو شاب وخليفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يمشي وهو شيخ ، فيقول : « يا خليفة رسول الله ، لتركبن أو لأنزلن» فيقسم الخليفة : «والله لا تنزل : ووالله لا أركب . وما علي أن أغبر قدمي في سبيل الله ساعة ؟» .. ثم يرى أبو بكر أنه في حاجة إلى عمر ، وقد حمل عبء الخلافة على عاتقه ؛ ولكن عمر إنما هو جندي في جيش أسامة ، وأسامة هو الأمير ، فلا بد من استئذانه فيه ، فإذا الخليفة يقول : «إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل» .

يا لله ! .. إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل .. إنها آفاق عوالٍ ، لا يرقى إليها تعليق أو مقال .

ثم تمضي عجلة الزمن فيرى عمر بن الخطاب خليفة يولي عمار بن ياسر على الكوفة ـ وهو أحد الموالي ـ ويقف بباب عمر سهيل بن عمرو بن الحارث بن هشام ، وأبو سفيان ابن حرب وجماعة من كبراء قريش ؛ فيأذن قبلهم لصهيب وبلال ، وهما موليان فقيران ، لأنهما كانا من أهل بدر ومن السابقين من الصحابة ؛ فتورم أنف أبي سفيان من الغضب لهذا التقديم ؛ وينطلق لسانه يدعو بدعوى الجاهلية يقول : «لم أر كاليوم قط . يأذن لهؤلاء العبيد ، ويتركنا على بابه» !

ويمر عمر بن الخطاب يوماً بمكة فيرى الخدم وقوفاً لا يأكلون مع سادتهم ، فيغضب ، ويقول لسادتهم مستنكراً : «ما لقوم يستأثرون على خدامهم ؟» ثم يدعو الخدم للأكل مع السادة في جفنة واحدة !

وكان عمر قد استعمل على مكّة نافع بن الحارث ، فلقيه عمر بعسفان ، فقال له عمر : من استخلفت على أهل الوادي ؟ قال : استخلفت عليهم ابن أبزى . قال : وما ابن أبزى ؟ فقال : رجل من موالينا . فقال عمر : استخلفت عليهم مولى ؟ فقال : إنه قارئ لكتاب الله ، عالم بالفرائض ، قاض . فقال عمر : أما إن نبيكم ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد قال «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين» .

وما كان سؤال عمر استنكاراً . إنما هو استفهام ليعلم فيم كانت مزية ابن أبزى وهو لا يعرفه ؛ وإلا فهو الذي يقول وهو يوصي بالستة أهل الشورى بعده : «لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليته» فهو عنده آثر من أهل الشورى وهم : عثمان وعلي وطلحة والزبير وابن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر !

وخطب رجل من الموالي إلى رجل من قريش أخته ، وأعطاها مالاً جزيلاً ، فأبى القرشي تزويجها إياه . فلما بلغ ذلك عمر ، قال للقرشي : ما منعك أن تزوجه ، فإن له صلاحاً وقد أحسن عطية أختك ؟ فقال القرشي : يا أمير المؤمنين ، إن لنا حسباً ، وإنه ليس لها بكفء . فقال عمر : لقد جاء بحسب الدنيا والآخرة . أما حسب الدنيا فالمال ، وأما حسب الآخرة فالتقوى . زوِّج الرجل إن كانت المرأة راضية . فراجعها أخوها فرضيت . فزوجها منه .

وقد رأينا من قبل كيف كان بلال المولى شفيعاً لأبي رويحة العربي في الزواج عند أهل اليمن ، فأكرموه من أجل بلال وقبلوه !

وقد كان المجال مفتوحاً أمام الموالي ليبلغوا أقصى مراتب المجد في كل اتجاه : «قد كان عبد الله بن عباس يذكر ويذكر معه مولاه عكرمة . وكان عبد الله بن عمر يذكر ومعه

مولاه نافع . وأنس بن مالك ومعه مولاه ابن سيرين . وأبو هريرة ومعه مولاه عبد الرحمن ابن هرمز .

«وفي البصرة كان الحسن البصري ، وفي مكة كان مجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبي رباح ، وطاووس بن كيسان همّ الفقهاء .

«وفي مصر تولى الفتيا يزيد بن أبي حبيب في أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من دنقلة ... »[1] .

وبهذه الروح نفسها كان المسلمون ينظرون إلى العمال . فالعامل بيده مكرم محترم ، لا في عالم النظريات والمثل ، بل في واقع الحياة ؛ لا يخدش منزلة العامل أن تكون صناعته ما تكون ، فللعمل شرفه أياً كان ؛ ولن تمنعه حرفته التزود من العلم والتفوق فيه والاعتراف له بالأستاذية والتوقير .

« كان أبو حنيفة خزازاً ، كما كان كثير من رجالات الفقه بعده تجاراً وصناعاً .

« هذا الإمام الخصاف أحمد بن عمر بن مهير ، أبوه تلميذ محمد والحسن صاحبي أبي حنيفة ؛ وكان الخصاف يؤلف للمهتدي بالله كتاب الخراج ؛ ويصنف كتبه العظيمة في الفقه في حين يعيش من خصف النعال . وهذا الكرابيسي يبيع الكرابيس أو الثياب الخام وهذا القفال يخرج يده فإذا على ظهر كفه آثار ، فيقول : هذا من أثر عملي في الابتداء (صناعة الأقفال) : وهذا ابن قطلوبغاً يعمل خياطاً . والجصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل في الجص . ثم هذا الصفّار (من بيع الأواني الصفرية أي النحاسية) والصيدلاني (من بيع العطر) والحلواني (كان أبوه يبيع الحلوى) والدقاق والصابوني والنعالي والبقالي والقدوري وغيرهم كثيرون .. يشهدون من خلال حقب التاريخ ، و بمجرد أن انفجر فجر الحضارة الإسلامية ، أن هذه الأمة حققت في العصور الأولى ، ما جاهد العالم الغربي عشرات القرون لتحقيقه ولما يكد يحققه : أن ليس ثمة مهن رفيعة ، وأخرى وضيعة ، وإنما ثمة رجال رفيعون وآخرون لا رفعة فيهم »[2] .

* * *

ولكن هذا الأفق من المساواة الإنسانية لا يتم تمامه حتى نعلم كيف كان المجتمع الإسلامي يعامل الأعلين من الناس فيه ، فإنه لا يكفي أن يحترم الأدنى ويسوّده ، إن لم ينزل الأعلى مستوى واحد معه لا يفضله فيه إلا بالعمل ، والعمل وحده ، لا بالحسب والنسب ، والجاه والمال .

---

(١) عن كتاب : « أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام » للأستاذ عبد الحليم الجندي .

(٢) المصدر السابق .

قال أبو يوسف في كتاب «الخراج» : حدثني عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : كتب عمر ـ رضي الله عنه ـ إلى عماله أن يوافوه بالموسم ، فوافوه ، فقام وقال : يا أيها الناس إني أبعث عمالي هؤلاء ، ولاة بالحق عليكم ؛ ولم استعملهم ليصيبوا من أبشاركم ولا من دمائكم ولا من أموالكم ؛ فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم ، قال : فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، فقال : يا أمير المؤمنين : عاملك ضربني مائة سوط . فقال عمر : أتضربه مائة سوط ؟ قم فاستقد منه : فقام إليه عمرو بن العاص فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم ؛ وكانت سنة يأخذ بها من بعدك . فقال عمر : ألا أُقيده منه ، وقد رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد . فقال عمرو : دعنا إذن فلنرضه . قال فقال : دونكم . قال : فأرضوه بأن اشتريت منه بمائتي دينار ، كل سوط بدينارين . !

ولقد اتقاها عمرو بن العاص عن سواه ، ولم يستطع أن يتوقاها عن ابنه حينما لطم ابن المصري فأقاد له منه عمر ، وهو يقول للمصري : «اضرب ابن الأكرمين» وكاد عمرو نفسه يذوقها لولا أن كف المصري وعفا !

ولقد جلس عمر ذات يوم يقسم مالاً بين المسلمين ، فازدحم الناس عليه ؛ فأقبل سعد ابن أبي وقاص ـ وقد مرَّ بنا نسبه وبلاؤه في الإسلام ـ فزاحم الناس حتى زحمهم وخلص إلى عمر ، فعلاه عمر بالدرة وهو يقول: «لم تهب سلطان الله في الأرض فأردت أن أعلمك أن سلطان الله لا يهابك» .

ولعل قائلاً أن يقول : إنما هذا خليفة !

فلننظر الآن ماذا يلقى الخلفاء والملوك من رعاياهم من حرية في القول والشعور ، منشؤها ذلك التحرر الوجداني الذي بثه الإسلام في الضمير ؛ وتلك المساواة المطلقة التي حققها في القول والعمل .وذلك النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كفل لكل فرد وجوده وكرامته وكفل له العدل والنصفة من الأعلياء قبل الضعفاء !

هذا عمر يخطب الناس وهو خليفتهم فيقول : «إن رأيتم فيَّ اعوجاجاً فقوّموني» فينتدب له رجل من عامة المسلمين يقول : «لو وجدنا فيك اعوجاجاً لَقَوَّمْناه بحد سيوفنا» ؛ فما يزيد عمر على أن يقول : «الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من يقوّمه بحد سيفه» !

وغنم المسلمون أبراداً يمانية ، فخصه برد ، وخص ابنه عبد الله برد ـ كأي رجل من المسلمين ـ ولما كان الخليفة في حاجة إلى ثوب ، فقد تبرع له عبد الله ببرده ليضمه إلى برده فيصنع منهما ثوباً . ثم وقف يخطب الناس وعليه هذا الثوب . فقال : «أيها الناس ! اسمعوا وأطيعوا» . فوقف سلمان فقال : لا سمع لك علينا ولا طاعة . قال عمر : ولم ؟ قال سلمان : من أين لك بهذا الثوب ، وقد نالك برد واحد وأنت رجل طوال ؟ قال : لا تعجل ،

ونادى : يا عبد الله ! فلم يجبه أحد (فكلهم عبد الله !) قال : يا عبد الله بن عمر . قال : لبيك يا أمير المؤمنين . قال : ناشدتك الله البُرْد الذي ائتزرت به أهو بُرْدك؟ قال : اللهم نعم . قال سلمان : الآن مر نسمع ونطع » .

وبعد ، فلعل قائلاً أن يقول : إنما هذا عمر !

فذا أبو جعفر المنصور ينشئ دولة في ظل الإرهاب والبطش ـ ولكنه لا يستطيع أن يمضي في ذلك إلى بعيد ، وسلطان الإسلام قائم يحمي الناس حتى من ذوي البطش والإرهاب ! .. ها هو ذا يقيم دولة في هذا الجو فيدخل عليه سفيان الثوري فيقول : « .. فما قولك أنت يا أمير المؤمنين فيما أنفقت من مال الله ، ومال أمة محمد بغير إذنهم » . وقد قال عمر في حجة حجها وقد أنفق ستة عشر ديناراً هو ومن معه : « ما أرانا إلا وقد أجحفنا ببيت المال » . وقد علمت ما حدثنا به منصور بن عمار وأنت حاضر ذلك ، وأول كاتب كتبه في المجلس ، عن إبراهيم عن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود أن رسول الله قال : « رب متخوض في مال الله ومال رسول الله فيما شاءت نفسه .. له النار غداً » ؟ فيقول أبو عبيد الكاتب ـ أحد متزلفي الحاشية في بلاط الملوك : أمير المؤمنين يُستقبَل بمثل هذا ؟ فيجيبه سفيان بعنف : « اسكت ، فإنما أهلك فرعون هامان ، وهامان فرعون »[(1)] . ثم يخرج وقد صدع بكلمة الحق القوية ، حيث لا يملك الجبابرة ـ مهما تجبَّروا ـ أن يجرؤوا على من عمرت قلبه ، وارتفع على الضرورات ، وأخلص نفسه لله .

وهذا هو الواثق ـ وهو أحد الملوك المستبدين أيضاً ـ يدخل عليه شيخ من المتكلمين ، فيسلم فلا يرد عليه الواثق ، إنما يقول : لا سلم الله عليك ! فإذا الرجل يجبهه : « بئس ما أدبك معلمك ! قال الله تعالى : « وإذا حُيِّيتم بتحيةٍ فحيُّوا بأحسن منها أو رُدُّوها » فلا حييتني بأحسن منها ولا رددتها »[(2)].

ويجلس أبو يوسف للقضاء . فيختصم إليه رجل مع الهادي : الملك العباسي . في بستان ؛ ويرى أبو يوسف أن الحق مع الرجل ، ولكن للسلطان شهوده . فيقول : « إن الخصم يطلب أن يحلف الهادي على أن شهوده صادقون ! فينكل الهادي عن اليمين ـ لما يعتقد فيها من مهانة له ـ ويرد البستان على صاحبه . وكذلك يحلّف الرشيد في قضية رأى أن يحلفه فيها . وشهد عند الفضل بن الربيع فرد شهادته ، فعاتبه الخليفة قائلاً : لم رددت شهادته ؟ قال سمعته يقول : أنا عبدك . فإن كان صادقاً فلا شهادة للعبد . وإن كان كاذباً إنه لكذلك »[(3)] .

---

(1) عن كتاب : « أبو حنيفة » للأستاذ الجندي .

(2) عن كتاب : « المسند » الجزء الأول . نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

(3) عن كتاب : « أبو حنيفة » للأستاذ الجندي .

ولم تخب هذه الشعلة التي أضاءها الإسلام في الضمير حتى في أحلك عصور التاريخ ، فقد تناثرت على مداه أمثلة شتى لهذا التحرر الوجداني ، والسمو الروحي على جميع القيم ، وجميع القوى ، وجميع الملابسات .

« كان أحمد بن طولون في مصر يعظّم بكار بن قتيبة القاضي الحنفي فيجيء إلى مجلسه ؛ ولا يحس بكار بمقدمه إلا إذا جاء إلى جنبه . فلما طالبه بلعن الموفق (ولي عهد الخليفة العباسي) توقف وقال : ألا لعنة الله على الظالمين . وقيل لابن طولون : إنما قصدك بهذا القول . فطالبه ابن طولون برد الجوائز التي أجازه بها ، فأخذها كما هي بخواتمها . وسجنه في دار اكتريت له ، فكان يجلس في طاق ويحدث الناس بإذن التمسوه من ابن طولون . فلما عرضت لابن طولون علته التي مات بها وجه إليه يستحله ؛ فقال للرسول : قل له أنا شيخ كبير ، وأنت عليل ، والملتقى قريب ، والله الحاجز بيننا . ومات ابن طولون فكان بكار يقول : مات البائس »[1] .

هكذا . مات البائس . لما كان يحسه في نفسه من تعالٍ عليه ، ولما كان يراه فيه من بؤس ولو أوتي السلطان !

وفي أيام الدولة الأيوبية : «لما والى الملك إسماعيل الإفرنج أيام الحروب الصليبية ، وسلم لهم صيداء وغيرها من الحصون لينجدوه على الملك نجم الدين أيوب ، أنكر عليه عز الدين بن عبد السلام هذه الفعلة ، فغضب عليه وعزله واعتقله . ثم بعث إليه يعده ويمنيه ، فقال له الرسول : «تُعاد إليك مناصبك وزيادة ، وما عليك إلا أن تنكسر للسلطان» فما كان جواب الشيخ إلا أن قال : «والله ما أرضاه أن يقبل يدي . يا قوم أنتم في وادٍ وأنا في وادٍ»[2] .

وفي أيام الظاهر بيبرس كان الشيخ محيي الدين النووي بدمشق ، وكان كثير الوعظ للظاهر ، يكتب إليه بما يراه إن كان بمصر ، ويصدع بكلمة الحق أمامه إن كان الظاهر بدمشق .

وقد سجل السيوطي في حسن المحاضرة طائفة كبيرة من تلك المكاتبات ، وأكثرها خاص بطلب ترك بعض الضرائب المفروضة لضيق الحال ، وخشية المآل ، فيقول في إحداها : «إن أهل الشام في هذه السنة في ضيق وضعف حال ، بسبب قلة الأمطار وغلاء الأسعار ، وقلة الغلات والنبات ، وهلاك المواشي ، وأنتم تعلمون أنه تجب الشفقة على الرعية ، ونصيحتهم (أي ولي الأمر) في مصلحته ومصلحتهم ؛ فإن الدين النصيحة» .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

وقد رد السلطان هذه النصيحة رداً عنيفاً ، واستنكر على العلماء موقفهم منه ، وسكوتهم يوم كانت البلاد تحت سنابك الخيل في عهد التتار عندما استولوا على الشام ؛ فيرد الشيخ أيضاً رداً قوياً مؤكداً قوله ونصيحته ، ومبيناً أنها الميثاق الذي أخذه الله على العلماء ليبيننه ، ويقول ـ رضي الله عنه ـ رداً عليه وعلى تهديده : «وأما ما ذُكر في الجواب من كوننا لم ننكر على الكفار كيف كانوا في البلاد ، فكيف يقاس ملوك الإسلام وأهل الإيمان وأهل القرآن بطغاة الكفار ؟ وبأي شيء كنا نذكر طغاة الكفار ، وهم لا يعتقدون شيئاً من ديننا ... وأما أنا فلا يضرني التهديد ولا يمنعني ذلك من نصيحة السلطان ، فإني أعتقد أن هذا واجب عليّ وعلى غيري ، وما ترتب على الواجب فهو خير وزيادة عند الله ... وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد ، وقد أمرنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن نقول الحق حيثما كان ، وألا نخاف في الله لومة لائم ؛ ونحن نحب السلطان في كل الأحوال ، وما ينفعه في آخرته ودنياه» .

وقد توالت كتب الشيخ بهذه القوة الرفيقة ، ولكن لم ينتصح الظاهر بنصيحته ، واستمر في جباياته لأنها الحرب التي تحتاج إلى المال والعتاد ؛ وقد جمع السلطان فتاوى العلماء في تأييد عمله ، فكتبوا بما أراد ما عدا الشيخ محيي فإن ذلك زاده استمساكاً برأيه وشدة فيه ؛ فأحضره الظاهر ليوقع على ما وقعوا ؛ فعندئذ أجابه جواباً عنيفاً ، بعد تلك الكتب الرفيقة . قال له : «أنا أعرف أنك كنت في الرق للأسير بندقدار ، وليس لك مال ، ثم منّ الله عليك وجعلك ملكاً ، وسمعت أن عندك ألف مملوك ، كل مملوك له حياصة[1] من ذهب ، وعندك مائة جارية ، لكل جارية حق من الحلي ، فإن أنفقت ذلك كله ، وبقيت مماليك بالبنود الصوف بدلاً من الحوائص ، وبقيت الجواري بثيابهن دون الحلي أفتيتك بأخذ المال من الرعية» .

فغضب الظاهر ، وقال : اخرج من بلدي (أي دمشق) فقال : السمع والطاعة . وخرج إلى نوى بالشام ، فقال الفقهاء : إن هذا من كبار علمائنا وصلحائنا ، وممن يقتدى به ، فأعده إلى دمشق ، فرسم برجوعه ، فامتنع الشيخ ، وقال : لا أدخلها والظاهر بها ، فمات الظاهر بعد شهر[2] .

وقد وعى التاريخ القريب نماذج من هذه الكرامة نذكر منها حادثين سمعتهما من أفواه الرواة ، ولا أعلم أنهما قد دوّنا . والأول رواه لي المرحوم أحمد شفيق باشا المؤرخ المعروف عن عصر إسماعيل ، والثاني يرويه الكثيرون لقرب عهده في أيام الخديو توفيق .

---

(١) الحياصة : الثياب الموشاة بالذهب في مضايقها .

(٢) عن كتاب «ابن تيمية» للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة .

فأما الحادث الأول فكان عندما زار السلطان عبد العزيز مصر في أيام إسماعيل . وكان إسماعيل حفيا بالزيارة ، لأنها كانت جزءاً من برنامجه للحصول على لقب خديو ، مع عدة امتيازات في نظام الحكم بمصر . وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل السلطان العلماء في السراي . ولما كانت للمقابلة السنية تقاليد ، منها أن ينحني الداخل إلى الأرض ، ويأخذ «تعظيماً تركياً» ثلاث مرات ، ثم ما أدري ماذا من تلك التقاليد العتيقة السخيفة المنافية لروح الإسلام ... فقد كان حتماً على رجال السراي أن يدربوا العلماء على طريقة المقابلة عدة أيام ، كي لا يخطئوا في حضرة السلطان !

وعندما حان الموعد دخل السادة العلماء الأجلاء ؛ فنسوا دينهم واشتروا به دنياهم ؛ وانحنوا أمام مخلوق مثلهم تلك الانحناءات ؛ وأخذوا من الأرض السلام إلى رؤوسهم ، ثم منها إلى أفواههم ، ثم منها إلى صدورهم . وخرجوا موجهين ظهرهم إلى الباب ووجهم إلى السلطان ، كما أمرهم رجال التشريفات ..! إلا عالماً واحداً هو الشيخ حسن العدوي ؛ ذكر دينه ونسي دنياه ؛ واستحضر في قلبه أن لا عزة إلا لله . دخل مرفوع الرأس كما ينبغي أن يدخل الرجال المؤمنون بالله ، وواجه الخليفة بتحية الإسلام : «السلام عليكم يا أمير المؤمنين» وابتدره بالنصيحة التي ينبغي أن يتلقى بها العالم الحاكم . دعاه إلى تقوى الله ، والخوف من عذاب الله ، والعدل والرحمة بين رعاياه ... فلما انتهى سلم وخرج مرفوع الرأس كما يخرج الرجال المؤمنون بالله !

وأسقط في يد الخديو ورجال السراي ، وظنوا أن الأمر كله قد انقلب عليهم ، وأن السلطان لا بد غاضب ، فضائعة تلك الجهود التي بذلوا ، فذاهبة تلك الآمال التي نسجوا ..!

ولكن كلمة الحق المؤمنة لا تذهب سدى ؛ فلا بد أن تصدع القلوب قوية حارة ، كما انبعثت من مكمنها قوية حارة . وهكذا كان . فقال السلطان : ليس عندكم إلا هذا العالم . وخلع عليه دون سواه !

وأما الحادث الثاني فوقع في «دار العلوم» بين الخديو توفيق باشا والشيخ حسن الطويل .

كان الرجل يلبس جلباباً وجبة غير مشقوقة ، وهو أستاذ في الدار . وفي يوم علم الناظر أن الخديو سيزور مدرسته ، فأخذ أهبته ، وزين مدرسته ، وكان من بين الأهبة أن يغير الشيخ حسن الطويل زيه ، ويستحضر له قفطاناً وجبة مشقوقة ، حتى يظهر في الزي الذي يليق أن يقابل به الحكام !

وسمع الشيخ طلب الناظر فوافق بالإيماء . وفي الصباح حضر الشيخ كما هو ومعه منديل «محلاوي» به حزمة ملابس . ولما رآه الناظر هكذا سيء وجهه ، وقال والغضب والألم يبدوان عليه : أين الجبة والقفطان يا سيدنا الشيخ ؟ فأشار إلى المنديل وقال : هنا ؟

وترك الناظر يفهم أنه سيرتديهما عند قدوم الزائر العظيم ! فاطمأن الناظر إلى هذا التصرف الغريب !

ومر الوقت واهتزت أركان الدار بقدوم الزائر المرتقب . وهنا كانت المفاجأة العظمى للناظر وللأساتذة وللجميع .. تقدم الشيخ من الخديو وبيده الحزمة وهو يقول في بساطة وثقة واعتداد : قالوا لا بد أن تحضر بالجبة والقفطان ، فحضرت بالجبة والقفطان ، فإن كنت تريد الجبة والقفطان فها هما ، وإن كنت تريد «حسن الطويل» فهذا هو حسن الطويل ! قال الخديو طبعاً إنه يريد حسن الطويل !

هذه نفوس مؤمنة لا تعتز إلا بعزة الإسلام ؛ وقد تحررت وجداناتها وضمائرها من كل القيم الزائفة ، والاعتبارات الفانية . لقد فهمت الإسلام على حقيقته ، واستشعرته في صميمه ، واستلهمت روحه القوية العالية ، فلم تعد في حاجة إلى استرضاء إنسان . وهذا هو الإسلام .

* * *

وبعد فلعل مما يتصل بالمساواة الإنسانية والتحرر الوجداني والعدالة المطلقة أن نتحدث عن الواقع التاريخي في معاملة البلاد المفتوحة ، والطوائف غير الإسلامية في بلاد الإسلام . فهذا لون من المساواة والعدل يتجاوز الأفراد إلى الجماعات ؛ ويتجاوز حدود الإسلام إلى حدود الإنسان .

إن الحديث عن البلاد المفتوحة ليسوقنا إلى الحديث عن طبيعة الفتح الإسلامي وأسبابه وغاياته . وهو مبحث طويل ، نجتزئ منه بالقليل الذي لا بد منه ، والذي له علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية في محيطها الإنساني .

لقد قامت دعوة الإسلام على مخاطبة العقل والضمير والوجدان ؛ وتجردت من وسائل القهر ، حتى القهر المعنوي بالخوارق المعجزة التي صاحبت الأديان الأولى ؛ فالإسلام هو الدين الذي احترم القوى المدركة الشاعرة في الإنسان ، فاكتفى بخطابها بلا قهر ولا إعجاز بخوارق الطبيعة ، فمن باب أولى ألا يجعل القهر المادي بالسيف أداة من أدواته .. «لَا إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ»[1] .. «ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»[2] .

ولكن قريشاً وقفت أول الأمر بالقوة المادية في طريق الدين الجديد ؛ وآذت من

---

(١) سورة البقرة [٢٥٦] .

(٢) سورة النحل [١٢٥] .

شرح الله صدره للإسلام ؛ وشردت المسلمين القلائل من أرضهم وديارهم وأبنائهم ؛ وتآمرت عليهم أن تقاطعهم في الشعب حتى يهلكوا جوعاً ؛ ولم تدع وسيلة من وسائل القوة المادية إلا استخدمتها للصد عن هذا الدين . فلم يكن بد أن يدفع الإسلام عن نفسه ؛ وأن يرد هذا الظلم عن أهله : « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ » (1) .. « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » (2) .

ثم خلصت جزيرة العرب للإسلام ، فامتدت الفتوح إلى ما وراء الجزيرة . ففيم كانت هذه الفتوح ؟

إن الإسلام كما أسلفنا عقيدة عالمية ، ودين عام ؛ فهو لا يحصر نفسه في حدود الجزيرة ، إنما يريد أن يفيض على الإنسانية كلها في جميع أقطارها . ولكنه يجد أمامه قوة الدولة في إمبراطوريتي كسرى وقيصر المتاخمتين له ، تقف له بالمرصاد ؛ فلا تسمح لدعاته أن ينتشروا في الأرض ، ليكشفوا للناس عن حقيقة هذا الدين . ولا بد له أن يزيل هذه القوة ــ قوة الدولة ــ ويقيم مكانها النظام الإسلامي القائم على عبودية الناس لله وحده ، وخروجهم من العبودية للعباد ، ليخلي بين الهدى والناس ، وليسمع كلمته خالصة ؛ فمن شاء استمع إليها وهو حر الإرادة ؛ ومن شاء أعرض عنها وهو مالك لأمر نفسه ، بعد أن تزول قوة الدولة المادية من الطريق . وبعد أن تصبح الدينونة لله وحده ــ بسيادة شريعته ونظامه ــ ولا تكون لأحد من العباد . وهذا معنى أن يكون « الدين » كله لله حسب التعبير القرآني الكريم : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (3) فالدين هنا يعني الدينونة . والمقصود به أن تكون حاكمية الله هي وحدها التي يدين لها الناس ، وأن يخرجوا من حاكمية العباد ثم يختاروا عقيدتهم بلا إكراه ...

هذه الفتوح الإسلامية إذن لم تكن غزواً للشعوب بالقوة ؛ ولا استعماراً للاستغلال الاقتصادي على نسق الاستعمار في القرون الأخيرة . إنما كانت إزالة للقوة المادية للدولة التي تحول دون الشعوب ودون العقيدة الجديدة . كانت غزواً روحياً للشعوب ، وغزواً مادياً للحكومات التي تقهر هذه الشعوب ، وتصدها عن الدين الجديد بالقوة المادية والجبروت ، وتخضعها للمتألهين من الحكام .

وتبعاً لحقيقة أن الإسلام دين للبشر كافة وأنه لا يعتمد على القهر المادي ، فإنه وضع شعوب الدنيا أمام ثلاث طرق ، لكل أن يسلك إحداها : الإسلام ، أو الجزية ، أو القتال .

---

(1) سورة الحج [39] .

(2) سورة البقرة [190] .

(3) سورة الأنفال [39] .

فأما الإسلام ، فلأنه الهدى ، ولأنه التصور الجديد الكامل عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ؛ وهو المجاز الذي يعبره غير المسلم ، فإذا هو منذ اللحظة الأولى أخ لجميع المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، لا يرتفعون عليه بحسب أو نسب أو مال أو جاه ، ولا يختلف عنهم بجنس أو لون أو أمة أو عشيرة .

واما الجزية ، فلأن الفرد المسلم يؤدي ضريبة الدم لحماية الدولة ؛ ثم يؤدي للدولة الزكاة لحماية المجتمع . والفرد غير المسلم يتمتع بالأمن في ظل الدولة الإسلامية ، وبالحماية الداخلية والخارجية ، وبسائر المرافق التي تهيئها الدولة للسكان ، كما يتمتع بالضمان الاجتماعي عند العجز والشيخوخة . فيجب عدلاً أن يساهم في هذا كله بالمال . ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية فوق أنها فريضة مالية ، فإن الإسلام ـ زيادة في حساسيته تجاه الذين لا يعتنقونه ـ لم يشأ أن يرغمهم على أداء عبادة إسلامية ، فأخذ منهم الفريضة المالية في صورة جزية ، لا في صورة زكاة ، منظوراً في تقديرها إلى ضريبة الدم التي لا يؤديها إلا المسلمون . ثم إن الجزية علامة تسليم ، أي عدم مقاومة للإسلام بالقوة ، وتخلية بينها وبين الناس . وهذا ما يهدف إليه الإسلام .

وأما القتال ؛ فلأن إباء الإسلام والجزية دليل على الإصرار الواضح على الحيلولة دون الإسلام وأفكار الناس . فيجب إذن أن يزال هذا الإصرار المادي بالقوة المادية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الأخير .

ولقد حقق الإسلام أهدافه كاملة في البلاد المغزوة ؛ فكفل لأهلها المساواة المطلقة بأهل الجزيرة في حالة الإسلام ؛ وكفل لهم حقوق الإنسانية الكريمة في حالة دفع الجزية ؛ وكفل لهم المعاملة الإنسانية العادلة في حالة القتال .

أقر الإسلام بعض حكام البلاد المفتوحة على حكمها إذ صاروا من المسلمين . فهذا « بازان » الفارسي يقره أبو بكر على حكم اليمن . وهذا « فيروز » يقيمه حاكماً على صنعاء ، فلما أجلاه عنها قيس بن عبد يغوث العربي ، رده إليها أبو بكر منتصراً للمسلم الفارسي على المسلم العربي !

كذلك أقر الحكام المسلمون كثيراً من الموظفين في بلادهم المفتوحة على وظائفهم التي هي دون الولاية ، ممن بقوا على دينهم ولم يسلموا ، وأخلصوا في العمل للصالح العام .

ومع أن نصوص الإسلام تبيح للفاتحين أن يستأثروا بكل ما يملك المحاربون الذين يأبون الإسلام والجزية ويقاتلون المسلمين ، فإن عمر بن الخطاب حين فُتحت فارس على أيامه ، تصرف بما أملته عليه روح الإسلام ، فاستبقى الأرض لأهلها وفرض عليها الخراج ، مراعياً في ذلك مصلحتين : مصلحة أهل البلاد المفتوحة ـ ولو أنهم قاتلوا المسلمين ـ لتبقى لهم وسيلة ارتزاقهم وعملهم ؛ ومصلحة الأجيال القادمة من المسلمين ؛ فلا يستأثر بالأرض

دونهم الفاتحون في جيل واحد ؛ بل يؤخذ منها الخراج فينفق في مقبل الأجيال على المصالح العامة ؛ وينال منه المستحقون بقدر ما يستحقون في الزمن الطويل .

وهناك ظاهرة واضحة في معاملة الإسلام للبلاد المفتوحة . فلقد عاملها على الأساس الإنساني الكريم ؛ فأباح لها كل ما فيه من خير ؛ وأتاح لها التمتع بمزاياه جميعاً دون قيد ولا شرط ؛ بل دعاها بكافة الوسائل إلى الانتفاع بذلك الخير والتمتع بهذه المزايا . ولم يقم حاجزاً من اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أمام أحد ؛ فاستطاع الجميع أن يبذلوا نشاطهم الطبيعي لخير الجميع . وقد أسلفنا كيف نبغ الموالي وأبناء البلاد المفتوحة في خاصة ما يختص بالإسلام وهو الفقه والحديث ؛ فلم يكن مرفق من مرافق الحياة العامة موقوفاً على أبناء الجزيرة الفاتحين ؛ حتى الولاية العامة كانت من نصيب بعضهم في بعض الأحيان . كما أن أموال كل بلد كانت تنفق في مصالحه أولا ؛ فلا يرسل إلى بيت المال إلا ما فضل منها . فلم تكن البلاد المفتوحة مستعمرة يعيش الفاتحون من دماء أهلها وأموالهم .

ومما يتصل بهذه الظاهرة الواضحة تلك الحرية التي كفلها الإسلام لأهل البلاد المفتوحة في مزاولة شعائرهم الدينية ؛ وهذه الحماية التي فرضها لبِيَعهم وكنائسهم ومعابدهم وأحبارهم ورهبانهم ؛ وهذا الوفاء بالعهود المقطوعة لهم وفاء نادر المثال لم تعرفه الإنسانية في معاملاتها الدولية في القديم أو الحديث . وما تزال تقاليد الإسلام إلى اليوم عاملة في هذا المجال .

وإن الإسلام ليبدو فارعاً سامقاً رفيعاً كريماً في واقعه التاريخي في جميع العصور ، حينما تقاس إليه الحضارة الغربية القائمة ، وما تصنعه بالبلاد التي يوقعها سوء الطالع في أوهاق الاستعمار ، حيث يحال بين هذه البلاد وبين المزايا الحقيقية للحضارة الغربية في التربية والتعليم ، وفي الاقتصاد والتعمير ، كي تبقى أطول أمد ممكن بقرة حلوباً للمستعمرين . وذلك فوق الإذلال لكل كرامة إنسانية ، فردية أو جماعية ؛ وفوق الفساد الخلقي الذي ينشر عن قصد وسوء نية ؛ وفوق الفتن الحزبية والطائفية التي تبذر بذورها ويتعهد غرسها ؛ وفوق سائر ألوان اللصوصية والنهب والسلب للأفراد والجماعات والشعوب . فأما الحرية الدينية التي يتشدق بها بعضهم في هذا الزمان ، فقد سبقتها فظائع محاكم التفتيش في الأندلس ، وفظائع الحروب الصليبية في الشرق . وما تزال هذه الحرية الدينية شكلية . فقد كان المبشرون المسيحيون في السودان الجنوبي إلى عهد قريب جداً تجند لهم كل قوى الدولة ، بينما يحظر دخول المسلمين حتى للتجارة ، وهذا «اللنبي» القائد الإنجليزي في الحرب العظمى الماضية يعبر عن نفس كل أوربي وهو يدخل بيت المقدس فيقول : « الآن فقط انتهت الحروب الصليبية » . وهذا هو الجنرال كاترو الفرنسي يقف في دمشق في ثورتها الأخيرة عام ١٩٤٠ فيقول : « نحن أحفاد الصليبيين ، فمن لم يعجبه أن نحكمه فليرحل ».

ويقول مثلها زميل له في الجزائر سنة ١٩٤٥ . فأما في الكتلة الشيوعية فالمسلمون يصب عليهم الإفناء بالجملة ، فيتناقص عددهم في ربع قرن من اثنين وأربعين مليوناً إلى ستة وعشرين مليوناً في روسيا ، ويحزمون الآن بطاقات التموين التي يستحيل على الأفراد أن يحصلوا على ضرورياتهم بدونها . ويقال لهم : لكم أن تصلوا لله إذا شئتم ، ولكن لا طعام لكم من الدولة فاطلبوا من الله هذا الطعام ! وشبيه بهذا ما يصيبهم في الصين ويوغسلافيا وفي كل مكان .

لقد كان الإسلام قمة في العدل الاجتماعي الإنساني الشامل لم تبلغها بعد الحضارة الأوربية . ولن تبلغها أبداً ، لأنها حضارة المادة الجامدة . حضارة القتل والقتال والغلب والنضال ! (١) .

* * *

ولقد سبق الحديث عن منهج الإسلام في الرحمة والبر والتكافل الاجتماعي الشامل بين القادرين والعاجزين ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الحاكم والمحكوم ؛ بل بين جميع أبناء الإنسان . فالآن نعرض نماذج من الواقع التاريخي ، مما حفل به تاريخ الإسلام الطويل .

فهذا أبو بكر كان له يوم أسلم أربعون ألف درهم مدخرة من ربح تجارته ، وقد ربح الكثير من التجارة بعد إسلامه ؛ فلما هاجر إلى المدينة مع صاحبه ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يكن قد بقي له من كل مدخره سوى خمسة آلاف درهم . لقد أنفق ماله المدخر في افتداء الضعفاء من الموالي المسلمين الذين كانوا يذوقون العذاب ألواناً من سادتهم الكفار ، كما أنفقه في بر الفقراء والمعوزين .

وهذا عمر بن الخطاب ـ وإنه لرجل فقير ـ يصيب أرضاً بخيبر ، فيجيء رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيقول : أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه . فما تأمر به ؟ فيجيبه الرسول : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » ، فيجعلها عمر وقفاً على الفقراء والقربى وفي الرقاب وفي سبيل الله والضعيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم صديقاً غير متمول فيها . ويخرج بذلك من أعز ماله تصديقاً لقول الله : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » (٢) .

وهذا عثمان ـ قبل الخلافة ـ ترد عير له من الشام في وقت نزل فيه البرح بالمسلمين من الجدب ، فإذا هي ألف بعير موسوقة براً وزيتاً وزبيباً ، فيجيئه التجار يقولون : بعنا من

---

(١) يراجع بتوسع كتاب « السلام العالمي والإسلام » وفصل : « طبيعة الفتح الإسلامي » في كتاب « دراسات إسلامية » للمؤلف .

(٢) سورة آل عمران [٩٢] .

هذا الذي وصل إليك ، فإنك تعلم ضرورة الناس .. فيقول : حبا وكرامة . كم تربحوني على شرائي ؟ فيجيبون : الدرهم درهمين . فيقول : أعطيت أكثر من هذا . فيقولون : يا أبا عمرو ، ما بقي في المدينة تجار غيرنا ، وما سبقنا إليك أحد ، فمن ذا الذي أعطاك ؟ فيجيب : إن الله أعطاني بكل درهم عشرة ، أعندكم زيادة ؟ فيقولون : لا . فيشهد الله على أن هذه العير وما حملت صدقة لله على المساكين والفقراء من المسلمين .

وهذا علي وأهل بيته يتصدقون بثلاثة أرغفة من سويق كانت لهم ، على مسكين ويتيم وأسير ، ثم يبيتون على الطوى ، وقد شبع المسكين واليتيم والأسير .

وهذا الحسين يثقله الدين وهو يملك عين أبي نيزر ، فلا يبيعها ، لأن فقراء المسلمين يستقون منها ، فهي لهم ، وليحتمل ثقلة الدين وهو الكريم ابن الكرام من ذروة هاشم .

وهؤلاء الأنصار في المدينة يشركون المهاجرين في أموالهم ومساكنهم ، ويؤاخونهم فيعقلون معاقلهم ، ويفدون عانيهم ، ويخلطه سم بأنفسهم «وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»[1] . كما وصفهم القرآن الكريم .

وتظل روح الإسلام عاملة في هذا الاتجاه ما بعدت دار الإسلام عن التأثر بالحضارة الغربية المادية ، فيروي الأستاذ عبد الرحمن عزام في كتابه «الرسالة الخالدة» عن قبيلة الطوارق يقول :

«رأيت بعض قبائل الطوارق في شمال إفريقية يحيون حياة هذا التكافل السعيد ؛ فليس فيهم من يعيش لنفسه ، وإنما لجماعته ، وأعظم ما يفخر به ويعتز ، هو ما يصنع لهذه الجماعة . وأول ما لفت نظري لحالتهم هذه أن رجلاً من أهل الحضر هاجر من الفرنسيين ، ونزل بينهم في فزّان ، فجاورهم وعاش بفضلهم ؛ ثم خرج يطلب الرزق ، ويريد أن يرد الجميل ، وترك أسرته في جوار هذه الجماعة الإسلامية . غير أن النحس لازمه ، ولم يستطع كسباً ، فجاءنا في «مصراتة» يستمدنا ، فأعنّاه ليعود إلى أهله ، ولكنه عاد إليّ بعد نحو سنة مرة أخرى ، فظننت أنه رجع من أهله ، فقال : لا . وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلي . فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : بعد لقائنا الأخير اتجرت بما حصلت عليه ، وأصبح الآن في يدي ما أعود به إلى جماعة الطوارق . فقلت : إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق ؟ قال : إلى الطوارق أولاً ، فهم آووا أولادي في غيبتي ، وأنا سأكفل أولاد من أجده غائباً منهم ، وأُقَسِّمُ ما أعطى الله بين أولادي وأولاد جيراني . فقلت : هل تعيش جماعتكم كلها كما تعيش أنت مع جيرانك ؟ قال : كلنا في الخير والشر سواء ، والفضل لصاحب الفضل ،

---

(١) سورة الحشر [٩] .

والواحد من جماعتنا يستحي أن يعود إلى النجع خالياً ، لا حياء من أهل بيته ، بل حياء من جيرانه الذين ينتظرون عودته ، كأهل بيته سواء بسواء» .

ثم يعقب على هذه المشاهدة بكلمة صادقة تمثل الحقيقة الواقعة :

«ليست جماعة الطوارق هذه أو أضرابها من أهل البادية وسكان القفر مختصة بهذه الروح الجماعية ، ولا هي من مستلزمات عصبيتها ، وإنما هي الروح الإسلامية أكثر ظهوراً في هؤلاء الذين لا يزالون بمعزل من الحياة الحديثة المادية . وقد وجدت هذه الروح في الدساكر والقرى الإسلامية التي لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلامي ، سواء أكان أهلها عرباً أم عجماً ، بيضاً أم سوداً ، في المشرق أم في المغرب . فقد رأيت جماعة المسلمين في كثير منها لا يزالون يحيون حياة الخير والتضامن والتكافل والتعاون على البر .. لا يزالون أقرب إلى المجتمع الصالح كما أراده صاحب الدعوة ، من عشرات الملايين الذين فتنوا بالحضارة الغربية المادية ، فهم يعيشون لأنفسهم ، ولو انقرضت جماعتهم ، ويؤثرون شهواتهم على البر بأهلهم فضلاً عن جيرانهم» .

هذا التكافل الذي توحي به روح الإسلام لم يكن متروكاً للوجدان الفردي والجماعي وحده . فقد كان الحاكم يلزم به ويطبقه . فهذا عمر بن الخطاب يفرض للمفطوم والمسن والمريض فريضة من بيت المال ـ وذلك غير مصارف الزكاة المعروفة . وهذا هو يدرأ حد السرقة في عام الرمادة حين جاع الناس . لأن في الجوع شبهة الاضطرار إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولعل الحادثة التالية عن عمر ذات معنى حاسم في التطبيق العملي للتكافل ، ولحق الملكية الفردية وحدوده في محيط الجماعة !

«روي أن غلماناً لابن حاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فأتى بهم عمر ، فأقروا ، فأمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم ، فلما ولّي رده ، ثم قال . أما والله لولا أني أعلم أنكم تستعملونهم وتجيعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعت أيديهم ثم وجه القول إلى عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة فقال : وأيمن الله إذ لم أفعل ذلك لأغرمنك غرامة توجعك ! ثم قال : يا مزني ، بكم أريدت منك ناقتك ؟ قال : بأربعمائة . قال عمر لابن حاطب : اذهب فاعطه ثمانمائة» وأعفى الغلمان السارقين من الحد ، لأن صاحبهم اضطرهم إلى السرقة لجوعهم ، وحاجتهم إلى سد رمقهم .

ومما يزيد في جلال هذا التكافل الاجتماعي في تاريخ الإسلام أن يتعدى الدائرة الإسلامية إلى الدائرة الإنسانية .

رأى عمر شيخاً ضريراً يسأل على باب فسأل ، فعلم أنه يهودي فقال له : ما ألجأك إلى ما أرى ؟ قال : الجزية والحاجة والسن . فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فأعطاه ما يكفيه

ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت المال : أنظر هذا وضرباءه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ، ثم نخذله عند الهرم . إنما الصدقات للفقراء والمساكين . وهذا من مساكين أهل الكتاب . ووضع عنه الجزية وعن ضربائه .

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذّمين من النصارى ، فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يجري عليهم القوت .

وهكذا ترتفع روح الإسلام بعمر إلى هذا الأفق الإنساني الكريم منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ؛ فيجعل الضمان الاجتماعي حقاً إنسانياً ، لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

ألا إنه الأفق البعيد السامق الذي تظلع البشرية اليوم دون مرتقاه !

* * *

فأما سياسة الحكم وسياسة المال من الوجهة الرسمية في الدولة ، فقد شهد الواقع التاريخي عنهما فترة فريدة في حياة الإسلام ، لم تعمر طويلاً مع الأسف الشديد . وسنرى فيما بعد علة هذا ، لنرى إن كانت العلة كامنة في طبيعة النظام الإسلامي في هاتين الناحيتين كما يزعم الزاعمون أم إنها الملابسات الأخرى التي لا علاقة لها بطبيعة هذا النظام . ولنبدأ بالحديث عن سياسة الحكم ، إذ كانت سياسة المال في الواقع التاريخي تبعاً لها ، وفرعاً عن تصورها .

حينما حضرت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الوفاة دعا بأبي بكر ليصلي بالناس ؛ فلما راجعته عائشة ، لأن أبا بكر رجل أسيف ، فإذا قام في الناس لم يسمعوا صوته .. أخذه الغضب ، وذكر صويحبات يوسف ! وأصر على دعوة أبي بكر ليصلي بالناس .

أفكان ذلك استخلافاً من الرسول صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار ؟ وهل فهم المسلمون منه ذلك فهماً صريحاً ؟

نستبعد نحن هذين الفرضين . فلو شاء النبي صلى الله عليه وسلم أن يستخلف ، ولو كان هذا الاستخلاف من فرائض هذا الدين ، لجهر بالاستخلاف كما جهر بكل فريضة أخرى من فرائض دينه . ولو أنْ فهم المسلمون منه فهماً صريحاً أنه يستخلف أبا بكر ما ثار الجدل في السقيفة بين المهاجرين والأنصار ، فما كان الأنصار ليجادلوا في أمر رسول الله .

كان الأمر إذن للشورى بين المسلمين ، وللإقناع وللاقتناع بمن هو أحق الناس بالخلافة . ولئن كان الجدل يوم السقيفة قد انتهى إلى أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان ذلك فرضاً إسلامياً ؛ ولكنه تواضع واتفاق بين جماعة المسلمين ، كان الأنصار يملكون رده ولا تثريب عليهم ، لولا أنهم ارتضوه لأنه أصلح خليفة ، ولأن المهاجرين أسبق إلى الإسلام ، ولعوامل محلية واقعة بين الأوس والخزرج كذلك في المدينة .

وإذا كان التراضي قد تم يومذاك أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان هناك ما

يلزم أن تكون في قريش خاصة ؛ ولو كان الأمر كذلك ما قال عمر بن الخطاب وهو يعين أهل الشورى بعده : «ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته» فسالم ليس قرشياً عن يقين وروح الإسلام ومبادئه تأبى أن تجعل لقريش درجة فوق درجة المسلمين ، لمجرد أنها قريش ، أو أن فيها نسب الرسول . والرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يقول : «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»[1] .

ولقد استخلف أبو بكر عمر ، ولكن هذا لم يكن إلزاماً منه للمسلمين ؛ فلقد كانوا في حلّ من رد هذا الاستخلاف . وعمر لم يصبح خليفة بحكم استخلاف أبي بكر له ، بل بمبايعة الناس إياه . وكذلك عين عمر بعده ستة للشورى على أن يختاروا منهم واحداً . وما كان المسلمون بملزمين أن يختاروا واحداً من الستة ، وإنما هم التزموا لأن الواقع كان يشهد بأن الستة هم الأفضل ، وأن تعيين عمر لهم يتفق مع هذا الواقع .. من هنا جاء الالتزام . فأما البيعة لعليّ ؛ فقد ارتضاها قوم ، وأباها آخرون ، فكانت الحرب للمرة الأولى بين المسلمين . وأعقبتها الكوارث التي حاقت بروح الإسلام ومبادئه في الحكم والمال ، وفي غير الحكم والمال .

هذا الاستعراض السريع يكشف لنا عن قاعدة الإسلام الأصيلة في الحكم . وهي أن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم . وهذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون علياً ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرب الناس نسباً إليه . ولقد يكون عليٌّ قد غبن في تأخيره ـ وبخاصة بعد عمر . ولكن هذا التأخير كان له فضله في التقرير العملي لنظرية الإسلام في الحكم ، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الوراثة ، الذي هو أبعد شيء عن روح الإسلام ومبادئه . وأياً كان الغبن الذي أصاب شخص الإمام كرم الله وجهه فإن تقرير هذه القاعدة كان أكبر منه على كل حال !

فلما جاء الأمويون ، وصارت الخلافة الإسلامية ملكاً عضوضاً في بني أمية ، لم يكن ذلك من وحي الإسلام ، إنما كان من وحي الجاهلية الذي أطفأ إشراقه الروح الإسلامي . ويكفي أن نثبت هنا بعض الروايات عن الملابسات التي صاحبت البيعة ليزيد بن معاوية :

كان معاوية بعد أخذ البيعة ليزيد في الشام قد كلف سعيد بن العاص أن يحتال لإقناع أهل الحجاز ، فعجز ، فسار معاوية إلى مكة ومعه الجند والمال . ودعا وجهاء المسلمين فقال لهم :

«قد علمتم سيرتي فيكم وصلتي لأرحامكم بيزيد أخوكم وابن عمكم ، وأردت أن تقدموا يزيد باسم الخلافة ، وتكونوا أنتم تعزلون وتؤمرون وتجبون المال وتقسمونه» فأجابه

(١) مسلم وأبو داود والترمذي .

عبد الله بن الزبير مخيراً بين أن يصنع كما صنع رسول الله إذ لم يستخلف أحداً ، أو كما صنع أبو بكر إذ عهد إلى رجل ليس من بني أبيه ، أو كما صنع عمر إذ جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه . فاستشاط معاوية غضباً وهو يقول : « هل عندك غير هذا ؟ » قال : لا . والتفت معاوية إلى الآخرين يسألهم : فأنتم ؟ قالوا على ما قال ابن الزبير . فقال يتوعدهم : « أعذر من أنذر . إني كنت أخطب فيكم فيقوم إليّ القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس ، فأحمل ذلك وأصفح . وإني قائم بمقالة ، فأقسم بالله لئن رد علي أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ؛ فلا يبقين رجل إلا على نفسه » !

فأما الذي كان بعد ذلك ، فهو أن أقام صاحب حرس معاوية رجلين على رأس كل وجيه من وجهاء الحجاز المعارضين ، وقد قال له معاوية : « إن ذهب رجل منهم يرد على كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفهما » .

ثم رقي المنبر فقال : « هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يبرم أمر دونهم ولا يقضى إلا على مشورتهم . وإنهم قد رضوا وبايعوا يزيد ، فبايعوه على اسم الله »[1] .

فبايع الناس !!!

على هذا الأساس الذي لا يعترف به الإسلام البتة قام ملك يزيد . فمن هو يزيد ؟

هو الذي يقول فيه عبد الله بن حنظلة : « والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمى بالحجارة من السماء . إن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات ويشرب الخمر ، ويدع الصلاة . والله لو لم يكن معي أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاء حسناً » .

فإذا كانت هذه مقالة خصم ليزيد ، فإن تصرفات يزيد العملية الواقعية فيما بعد ، من قتل للحسين ــ رضي الله عنه ــ على ذلك النحو الشنيع ، إلى حصار البيت ورميه ... إلخ تشهد بأن خصوم يزيد لم يبالغوا كثيراً فيما قالوه !

وأياً ما كان الأمر فإن أحداً لا يجرؤ على الزعم بأن يزيد كان أصلح المسلمين للخلافة وفيهم الصحابة والتابعون . إنما كانت مسألة وراثة الملك في البيت الأموي . وكان هذا الاتجاه طعنة نافذة في قلب الإسلام ، ونظام الإسلام ، واتجاه الإسلام .

وفي سبيل تبرئة الإسلام : روحه ومبادئه ، من ذلك النظام الوراثي الذي ابتدع ابتداعاً في الإسلام نقرر هذه الحقائق لتكون واضحة في تصور الحكم الإسلامي على حقيقته .

* * *

(١) ابن الأثير في حوادث سنة ٥٦ هـ . ونحن لا نحب أن نجزم بصدق مثل هذه الرواية ولكن تبرئة للإسلام في ذاته نقول : إنها إن صحت كان هذا مخالفة أساسية لطبيعة المنهج الإسلامي في الحكم لا تبررها حجة ، ولا يقوم لها عذر !

ولكي ندرك عمق هذه الحقيقة ، يجب أن نستعرض صوراً من سياسة الحكم في العهود المختلفة على أيدي أبي بكر وعمر . وعلى أيدي عثمان ومروان . وعلى يدي علي الإمام . ثم على أيدي الملوك من أمية . ومَن بعدهم من بني العباس . بعد هذه الهزة المبكرة في تاريخ الإسلام .

حينما ندب المسلمون أبا بكر ليكون خليفة رسول الله ، لم تزد وظيفته في نظره على أن يكون قائماً بتنفيذ دين الله وشريعته بين المسلمين ! فلم يخطر له أن هذه الوظيفة تبيح له شيئاً لم يكن مباحاً له وهو فرد من الرعية ، أو تمنحه حقاً جديداً لم يكن له ، أو تسقط عنه تكليفاً واحداً مما كان يكلفه ، سواء لنفسه أو لعشيرته أو لإلهه !

وقف عقب انتهاء البيعة له بالسقيفة فقال : «أما بعد ــ أيها الناس ــ فإني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوّموني . الصدق أمانة والكذب خيانة . والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ؛ ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» .

وكان منزل أبي بكر بالسنح على مقربة من المدينة منزلاً صغيراً متواضعاً . فلما ولي الخلافة لم يغيره ولم يغير فيه . وكان يمشي على قدميه من منزله بالسنح إلى المدينة غدواً ورواحاً ؛ وربما ركب فرساً له لا من أفراس بيت المال ؛ حتى إذا زادت أعباء عمله انتقل إلى المدينة .

وكان يعيش من رزقه في التجارة ، فلما أصبح أراد أن يغدو على تجارته . فأمسكه المسلمون ، وقالوا : إن هذا الأمر لا يصلح مع التجارة . فسأل ــ كأنما لا يعلم طريقاً آخر للقوت ــ ومم أعيش ؟ فتروّوا في الأمر ؛ ثم جعلوا له من بيت المال كفايته لقوته وقوت عياله ، جزاء قعوده عن التجارة ، واحتباسه للوظيفة .

ومع هذا فقد أوصى عندما حضرته الوفاة أن يحصى ما أخذه من بيت المال ، فيرد من ماله وأرضه ، تورعاً وتعففاً عن مال المسلمين . وكان يعد نفسه مسؤولاً عن حاجة كل فرد في الرعية ، مدفوعاً إلى هذا باليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الحاكم والمحكوم ، والحساسية المرهفة التي يثيرها في ضمير الجميع . وقد وصل في هذا إلى حد أنه قد كان يحلب للضعفاء ممن حوله بالسنح أغنامهم ؛ فلما ولي الخلافة سمع جارية تقول : اليوم لا تحلب لنا منائح دارنا ! فقال : بلى لعمري لأحلبنها لكم .. فكان يحلبها ، وربما سأل صاحبتها : يا جارية ! أتحبين أن أرغي لك أم أصرح ؟ فربما قالت : أرغ ، وربما قالت : صرح . فأي ذلك قالته فعل .

وكان عمر بن الخطاب ــ في خلافة أبي بكر ــ يتعهد امرأة عمياء بالمدينة ويقوم بأمرها ؛

فكان إذا جاءها ألفاها قد قضيت حاجاتها ؛ فترصد عمر يوماً ، فإذا أبو بكر هو الذي يكفيها مؤونتها ، لا تشغله عن ذلك الخلافة وتبعاتها . عندئذ صاح عمر حين رآه : « أنت هو لعمري ! »

هذه لمحة من تصور أبي بكر للحكم . فلما أن خلفه عمر لم يختلف هذا التصور ، ولم يفهم عمر أن منصبه الجديد يرتب له حقوقاً جديدة من أي نوع ــ غير أن يزيد في تبعاته في القيام بتنفيذ شرع الله .

خطب عقب البيعة له فقال : « أيها الناس : ما أنا إلا رجل منكم ، ولولا أنني كرهت أن أرد أمر خليفة رسول الله ما تقلدت أمركم » .

وخطب خطبته الثانية فقال فيها : « ولكم عليّ أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها : لكم علي ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ؛ ولكم عليّ إذا وقع في يدي ألا يخرج منها إلا في حقه ؛ ولكم عليّ ألا ألقيكم في المهالك ولا أجمركم في ثغوركم ، وإذا غبتم في البعوث فأنا أبو العيال » .

وكان يقول : « إني أنزلت مال الله مني بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغنيت عففت عنه ؛ وإن افتقرت أكلت بالمعروف » .

سئل يوماً عما يحل له من مال الله فقال : « أنا أخبركم بما استحل منه : يحل لي حلتان : حلة في الشتاء وحلة في القيظ ، وما أحج عليه وأعتمر من الظهر ، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قريش ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ، ثم أنا رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم » .

وكذلك عاش ، ولكنه كثيراً ما كان يتحرج حتى مما أحل لنفسه .. اشتكى يوماً فوصف له العسل وفي بيت المال عكة منه ، فلما كان على المنبر قال : « إن أذنتم لي فيها ، وإلا فإنها عليّ حرام » ، فأذنوا له .

ورأى المسلمون ما هو عليه من الشدة ، فذهب بعضهم إلى ابنته حفصة أم المؤمنين فقالوا لها : « أبى عمر إلا شدة على نفسه وحصرا ، وقد بسط الله في الرزق ، فليبسط في هذا الفيء فيما شاء منه ، وهو في حل من جماعة المسلمين » . فلما كلمته حفصة في ذلك كان جوابه : « يا حفصة بنت عمر . نصحت قومك وغششت أباك ، إنما حق أهلي في نفسي ومالي ؛ فأما في ديني وأمانتي فلا ! »

وكان يشعر شعوراً عميقاً بوجوب المساواة بينه وبين أفراد رعيته ؛ فلما جاع الناس في عام الرمادة ، آلى على نفسه : ألا يذوق سمناً ولا لحماً حتى يحيا الناس . وظل كذلك حتى اسود جلده وبسر من أكل الزيت ، ثم جاءت السوق عكة من سمن ووطب من لبن فاشتراهما غلام له بأربعين درهماً ، وذهب إليه يخبره أن الله أحله من يمينه ، وأن قد قدمت السوق عكة من سمن ووطب من لبن وقد اشتراهما له . فلما علم الثمن قال له : « أغليت

فتصدق بهما ، فإني أكره أن آكل إسرافاً » وأطرق هنيهة ثم قال : « كيف يعنّيني شأن الرعية إذا لم يمسني ما يمسهم ؟ »

لقد كان يرى أن يحرّم نفسه حرمان رعيته ، ليحس بما يمسها كما قال ؛ ولأنه في أعماق نفسه ما كان يرى أن قيامه بالحكم يجعل له حقوقاً وامتيازات ليست لسائر الناس ؛ وأنه إن لا يعدل في هذا فما هو بمستحق طاعة الرعية ؛ وقصة البرود اليمانية ، وإقراره بسقوط طاعته حتى يثبت عدله قد سبق أن ذكرناها ؛ وهي تقرر مبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام : أن لا طاعة لإمام غير عادل ؛ ولو كان يقر أن الحاكمية لله وحده ويحكم بشريعة الله ، ولكنه لا يعدل في الأحكام .

ولقد كان هذا الشعور الإسلامي عميقاً في نفسه ، مصاحباً له في كل ملابسة . فقد ساوم رجلاً على فرس ، ثم ركبه ليجربه فعطب ، فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبى ، فتحاكما إلى شريح القاضي ، فسمع حجة كل منهما ، ثم قال : « يا أمير المؤمنين خذ ما ابتعت ، أو رد كما أخذت » . فقال عمر : « وهل القضاء إلا هكذا ؟ » . ثم أقام شريحاً على قضاء الكوفة جزاء ما قضى بالحق والعدل .

* * *

فإذا فهم عمر الحكم على أساس هذا التصور ، فلا مجال لأن يكون لقرابة الحاكم امتيازات ما على سائر أفراد الرعية . فإذا تناول ابنه عبد الرحمن الخمر فلا بد من الحد ، وقصته في ذلك معروفة ؛ وإذا عدا ابن عمرو بن العاص على المصري فلا بد من القصاص . فأما في المال فعماله مسؤولون عن كل ما زاد في أموالهم بعد الولاية ، خشية أن يكون نموّها على حساب مال المسلمين ، أو بسبب من جاه الولاية . و « من أين لك هذا » كان قانونه الذي عامل به عماله واحداً واحداً كلما وجد مبرراً لأن يعاملهم به ، فقد قاسم عمرو بن العاص واليه في مصر ، وسعد بن أبي وقاص واليه في الكوفة ، كما ضم مال أبي هريرة واليه في البحرين .

ولقد كان قوام تصور الحكم في نفس عمر باختصار هو : الطاعة والنصح في حدود الدين من الرعية ، والعدل والحسنى كذلك من الراعي . ولقد قبل من رجل من رعيته أن يقول له : « لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقوّمناه بسيوفنا » فأقر بذلك مبدأ حق الرعية في تقويم الراعي . كما خطب الناس يوماً فقال : « إني لم أستعمل عليكم عمالي ليضربوا أبشاركم ، وليشتموا أعراضكم ، ويأخذوا أموالكم ؛ ولكني استعملتهم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم . فمن ظلمه عامل بمظلمة ، فلا إذن له عليّ ، ليرفعها إليّ حتى أقصه منه » . فأقر بذلك حدود الحاكم على الناس لا يتعداها .

ولشعوره العميق بتبعات الحاكم لم يشأ أن يحملها اثنان من أسرة الخطاب ، فمنع أن يكون ابنه عبد الله مرشحاً لها . وإن جعله من أهل الشورى . وقال قولته المشهورة التي تنطق

بحقيقة تصوره للخلافة : «لا أرب لنا في أموركم ، وما حمدتها فأرغب فيها لأحد من بيتي ، إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شراً فبحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد» .

* * *

هذا التصور لحقيقة الحكم قد تغير شيئاً ما دون شك على عهد عثمان ـ وإن بقي في سياج الإسلام ـ لقد أدركت الخلافة عثمان وهو شيخ كبير . ومن ورائه مروان بن الحكم يصرف الأمر بكثير من الانحراف عن الإسلام . كما أن طبيعة عثمان الرخية ، وحدبه الشديد على أهله ، قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصحابة من حوله ، وكانت لها معقبات كثيرة ، وآثار في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيراً .

منح عثمان ، من بيت المال ، زوج ابنته الحارث بن الحكم يوم عرسه مئتي ألف درهم . فلما أصبح الصباح جاءه زيد بن أرقم خازن مال المسلمين ، وقد بدا في وجهه الحزن وترقرقت في عينه الدموع ، فسأله أن يعفيه من عمله ؛ ولما علم منه السبب وعرف أنه عطيته لصهره من مال المسلمين ، قال مستغرباً : «أتبكي يا ابن أرقم أن وصلت رحمي ؟» فرد الرجل الذي يستشعر روح الإسلام المرهف : «لا يا أمير المؤمنين . ولكن أبكي لأني أظنك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت أنفقته في سبيل الله في حياة رسول الله . والله لو أعطيته مئة درهم لكان كثيراً !» فغضب عثمان على الرجل الذي لا يطيق ضميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين وقال له : «ألق بالمفاتيح يا ابن أرقم فإنا سنجد غيرك» !

والأمثلة كثيرة في سيرة عثمان على هذه التوسعات ؛ فقد منح الزبير ذات يوم ستمائة ألف ، ومنح طلحة مائتي ألف ، ونفّل مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية . ولقد عاتبه في ذلك ناس من الصحابة على رأسهم علي بن أبي طالب ، فأجاب : «إن لي قرابة ورحماً» فأنكروا عليه وسألوه : «فما كان لأبي بكر وعمر قرابة ورحم ؟» فقال : «إن أبا بكر وعمر كانا يحتسبان في منع قرابتهما ، وأنا أحتسب في إعطاء قرابتي» فقاموا عنه غاضبين يقولون : «فهديهما والله أحب إلينا من هديك» ..

وغير المال كانت الولايات تغدق على الولاة من قرابة عثمان . وفيهم معاوية الذي وسع عليه في الملك فضم إليه فلسطين وحمص ؛ وجمع له قيادة الأجناد الأربعة ومهد له بعد ذلك أن يطلب الملك في خلافة عليّ وقد جمع المال والأجناد . وفيهم الحكم بن العاص طريد رسول الله الذي آواه عثمان وجعل ابنه مروان بن الحكم وزيره المتصرف . وفيهم عبد الله ابن سعد بن أبي السرح أخوه من الرضاعة ... الخ .

ولقد كان الصحابة يرون هذه التصرفات الخطيرة العواقب ، فيتداعون إلى المدينة لإنقاذ تقاليد الإسلام ، وإنقاذ الخليفة من المحنة ؛ والخليفة في كبرته لا يملك أمره من

مروان . وإنه لمن الصعب أن نتهم روح الإسلام في نفس عثمان ؛ ولكن من الصعب كذلك أن نعفيه من الخطأ ، الذي نلتمس أسبابه في ولاية مروان الوزارة ؛ في كبرة عثمان .

ولقد اجتمع الناس ، فكلفوا عليّ بن أبي طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه ، فدخل إليه فقال : «الناس ورائي وقد كلموني فيك . والله ما أدري ما أقول لك ، وما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك لتعلم ما نعلم ؛ ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه ؛ ولا خلونا بشيء فنبلغكه ؛ وما خصصنا بأمر دونك . وقد رأيت وسمعت وصحبت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ونلت صهره . وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل الحق منك ؛ ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ؛ وإنك أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحماً ؛ ولقد نلت من صهر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما لم ينالا ؛ ولا سبقاك إلى شيء . فالله الله في نفسك ، فإنك والله ما تُبَصَّرُ من عمى ؛ ولا تُعَلَّمُ من جهل ؛ وإن الطريق لواضح بيّن ؛ وإن أعلام الدين لقائمة . تعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدي وهَدى ؛ فأقام سنة معلومة ، وأمات بدعة متروكة ؛ فوالله إن كلًّا لَبيّن ؛ وإن السنن لقائمة لها أعلام ؛ وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضَل وضُل به ؛ فأمات سنة معلومة ، وأحيا بدعة متروكة . وإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول : «يُؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ، فيلقى في جهنم»[1] .

فقال عثمان : «قد والله علمت ليقولُن الذي قلت . أما والله لو كنت مكاني ما عنفتك ولا أسلمتك ولا عبت عليك ؛ وما جئت منكراً أن وصلت رحماً ، وسددت خلة ، وآويت ضائعاً ، ووليت شبيهاً بمن كان عمر يولي . أنشدك الله يا علي . هل تعلم أن المغيرة بن شعبة ليس هناك ؟ قال : نعم ، قال : أتعلم أن عمر ولاه ؟ قال نعم . قال : فلم تلومني أن وليت ابن عامر في رحمه وقرابته ؟ قال علي : سأخبرك . إن عمر كان كل من ولّى فإنما يطأ على صماخه ، إن بلغه عنه حرف جلبه ، ثم بلغ به أقصى الغاية . وأنت لا تفعل . ضعفت ورفقت على أقربائك . قال عثمان : وأقرباؤك أيضاً ! قال علي : لعمري إن رحمهم مني لقريبة ، ولكن الفضل في غيرهم . قال عثمان : هل تعلم أن عمر ولى معاوية خلافته كلها ؟ فقد وليته ، فقال علي : أنشدك الله ! هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر ، من يرفأ غلام عمر منه ؟ قال نعم . قال علي : فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت لا تعلمها ، فيقول للناس : هذا أمر عثمان ، فيبلغك ولا تغير على معاوية !»

وأخيراً ثارت الثائرة على عثمان ، واختلط فيها الحق بالباطل ، والخير بالشر . ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام ، ويستشعر الأمور بروح الإسلام ، أن يقرر أن

---

(1) ذكره الطبري فيما يرويه في سنة أربع وثلاثين هجرية .

تلك الثورة في عمومها كانت فورة من روح الإسلام ؛ وذلك دون إغفال لما كان وراءها من كيد اليهودي ابن سبأ عليه لعنة الله !

واعتذارنا لعثمان رضي الله عنه : أن الخلافة قد جاءت إليه متأخرة ، فكانت العصبة الأموية حوله وهو يدلف إلى الثمانين ، فكان موقفه كما وصفه صاحبه علي بن أبي طالب : «إني إن قعدت في بيتي قال : تركتني وقرابتي وحقي ؛ وإن تكلمت فجاء ما يريد ، يلعب به مروان ، فصار سيقة له يسوقه حيث شاء ، بعد كبر السن وصحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم» .

ولقد كان من جراء مباكرة الدين الناشئ بالتمكين منه للعصبة الأموية على يدي الخليفة الثالث في كبرته ، أن تقاليده العملية لم تتأصل على أسس من تعاليمه النظرية لفترة أطول . وقد نشأ عن عهد عثمان الطويل في الخلافة أن تنمو السلطة الأموية ويستفحل أمرها في الشام وفي غير الشام ؛ وأن تتضخم الثروات نتيجة لسياسة عثمان (كما سيجيء) وأن تخلخل الثورة على عثمان بناء الأمة الإسلامية في وقت مبكر شديد التبكير .

ومع كل ما يحمله تاريخ هذه الفترة وأحداثها من أمجاد لهذا الدين ، تكشف عن نقلة بعيدة جداً في تصور الناس للحياة والحكم ، وحقوق الأمراء وحقوق الرعية ، إلا أن الفتنة التي وقعت لا يمكن التقليل من خطرها وآثارها البعيدة المدى .

* * *

مضى عثمان إلى رحمة ربه ، وقد خلف الدولة الأموية قائمة بالفعل بفضل ما مكن لها في الأرض ، وبخاصة في الشام ، وبفضل ما مكن للمبادئ الأموية المجافية لروح الإسلام ، من إقامة الملك الوراثي والاستئثار بالمغانم والأموال والمنافع ، مما أحدث خلخلة في الروح الإسلامي العام . وليس بالقليل ما يشيع في نفس الرعية ـ إن حقاً وإن باطلاً ـ أن الخليفة يؤثر أهله ، ويمنحهم مئات الألوف ؛ ويعزل أصحاب رسول الله ليولي أعداء رسول الله ؛ ويبعد مثل أبي ذر لأنه أنكر كنز الأموال ، وأنكر الترف الذي يخب فيه الأثرياء ، ودعا إلى مثل ما كان يدعو إليه الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الإنفاق والبر والتعفف .. فإن النتيجة الطبيعية لشيوع مثل هذه الأفكار ، إن حقاً وإن باطلاً ، أن تثور نفوس ، وأن تنحل نفوس . تثور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكاراً وتأثماً ؛ وتنحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداء ، ولم تخالط بشاشته قلوبهم ، والذين تجرفهم مطامع الدنيا ، ويرون الانحدار مع التيار . وهذا كله قد كان في أواخر عهد عثمان .

فلما أن جاء علي ـ كرم الله وجهه ـ لم يكن من اليسير أن يرد الأمر إلى نصابه في هوادة . وقد علم المستنفعون على عهد عثمان ، وبخاصة من أمية ، أن عليا لن يسكت عليهم ، فانحازوا بطبيعتهم وبمصالحهم إلى معاوية .

جاء علي ليرد التصور الإسلامي للحكم إلى نفوس الحكام ونفوس الناس . جاء ليأكل الشعير تطحنه امرأته بيديها ، ويختم هو على جراب الشعير ويقول : «لا أحب أن يدخل بطني إلا ما أعلم» . وربما باع سيفه ليشتري بثمنه الكساء والطعام ، وكره أن ينزل القصر الأبيض بالكوفة مؤثراً عليه الخصاص التي يسكنها الفقراء . جاء ليعيش كما روى عنه النضر ابن منصور عن عقبة بن علقمة قال : دخلت على عليّ عليه السلام ، فإذا بين يديه لبن حامض ، آذتني حموضته ؛ وكسر يابسة . فقلت : «يا أمير المؤمنين ! أتأكل مثل هذا ؟ فقال لي : يا أبا الجنوب ! كان رسول الله يأكل أيبس من هذا ويلبس أخشن من هذا ـ وأشار إلى ثيابه ـ فإن لم آخذ بما أخذ به خفت ألا ألحق به» . أو كما روى عنه هارون بن عنترة عن أبيه قال : دخلت على عليّ بالخورنق ، وهو فصل شتاء ، وعليه خلق قطيفة ، وهو يرعد فيه . فقلت : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد جعل لك ولأهلك في هذا المال نصيباً ، وأنت تفعل هذا بنفسك ؟ فقال : «والله ما أرزؤكم شيئاً ، وما هي إلا قطيفتي التي أخرجتها من المدينة» .

وما يصنع عليٌّ هذا بنفسه وأهله ، وهو يجهل أن الدين يبيح له فوق ما يصنع ، وأنه لا يحتم التزهد والحرمان والشظف ، وأن حظه من بيت المال في ذلك الحين ـ كفرد من المسلمين ـ يبلغ أضعاف ما يأخذ ، وأن راتبه كأمير للمؤمنين يؤدي خدمة عامة ، أكبر من هذا لو شاء أن يأخذ مثلما خصصه عمر لبعض ولاته على الأقاليم ، إذ قدر لعمار بن ياسر حين ولاه الكوفة ستمائة درهم في الشهر له ولمساعديه ، يزاد عليها عطاؤه الذي يوزع عليه كما توزع الأعطية على نظرائه ، ونصف شاة ونصف جريب من الدقيق ؛ كما قدر لعبد الله ابن مسعود مئة درهم وربع شاة لتعليمه الناس بالكوفة وقيامه على بيت المال فيها ، ولعثمان ابن حنيف مائة وخمسين درهماً وربع شاة في اليوم مع عطائه السنوي وهو خمسة آلاف درهم ...

ما يصنع عليّ بنفسه ما صنع وهو يجهل هذا كله . إنما كان يعلم أن الحاكم مظنة وقدوة . مظنة التبحبح بالمال العام إذ كان تحت سلطانه ؛ وقدوة الولاة والرعية في التحرج والتعفف . فأخذ نفسه بعزائم أبي بكر وعمر في هذا الأمر . فالأفق الأعلى كان هو الأحرى بخلفاء رسول الله على دين الله .

وسار عليّ ـ كرم الله وجهه ـ في طريقه يرد للحكم صورته كما صاغها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والخليفتان بعده ... «وجد درعه عند رجل نصراني ، فأقبل به إلى شريح قاضيه ، يخاصمه مخاصمة رجل من عامة رعاياه ، وقال : إنها درعي ولم أبع ، ولم أهب . فسأل شريح النصراني : ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصراني : ما الدرع إلا درعي ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ! فالتفت شريح إلى عليّ يسأله : يا أمير المؤمنين

هل من بينة ؟ فضحك علي وقال : أصاب شريح . ما لي بينة ! فقضى بالدرع للنصراني ، أخذها ومشي ، و«أمير المؤمنين» ينظر إليه .. إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء ... أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقضي عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين ؛ فخرجت من بعيرك الأورق . فقال عليّ : أما إذ أسلمت فهي لك»[1] .

ولقد كان منهاجه الذي شرعه هو ما قاله في خطبته عقب البيعة له :

«أيها الناس . إنما أنا رجل منكم ، لي ما لكم ، وعليّ ما عليكم ، وإني حاملكم على منهج نبيكم ومنفذ فيكم ما أمرت به .. ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان ، وكل مال أعطاه من مال الله ، فهو مردود في بيت المال . فإن الحق لا يبطله شيء . ولو وجدته قد تزوج به النساء ، وملك الإماء ، وفرق في البلدان لرددته . فإن في العدل سعة ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيق .

«أيها الناس .. ألا لا يقولن رجال منكم غداً ـ قد غمرتهم الدنيا فامتلكوا العقار وفجروا الأنهار ، وركبوا الخيل ، واتخذوا الوصائف المرققة ـ إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه ، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون : «حرمنا ابن أبي طالب حقوقنا» . ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده ؛ فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، ولا فضل فيه لأحد على أحد ، وللمتقين عند الله أحسن الجزاء» .

ولقد كان من الطبيعي ألا يرضى المستنفعون عن علي ، وألا يقنع بشرعة المساواة من اعتادوا التفضيل ، ومن مردوا على الاستئثار . فانحاز هؤلاء في النهاية إلى المعسكر الآخر : معسكر أمية ، حيث يجدون فيه تحقيقاً لأطماعهم ، على حساب العدل والحق اللذين يصر عليهما علي ـ رضي الله عنه ـ هذا الإصرار !

والذين يرون في معاوية دهاء وبراعة لا يرونهما في علي ؛ ويعزون إليهما غلبة معاوية في النهاية ، إنما يخطئون تقدير الظروف ، كما يخطئون فهم عليّ وواجبه . لقد كان واجب عليّ الأول والأخير ، أن يرد للتقاليد الإسلامية قوتها ؛ وأن يرد إلى الدين روحه ؛ وأن يجلو الغاشية التي غشت هذا الروح على أيدي بني أمية في كبرة عثمان . ولو جارى وسائل

---

(١) عبقرية الإمام ، للأستاذ العقاد .

بني أمية في المعركة لبطلت مهمته الحقيقية ؛ ولما كان لظفره بالخلافة خالصة من قيمة في حياة هذا الدين . إن عليًّا إما أن يكون عليًّا أو فلتذهب الخلافة عنه ، بل فلتذهب حياته معها . وهذا هو الفهم الصحيح الذي لم يغب عنه ـ كرم الله وجهه ـ وهو يقول ـ فيما روي عنه إن صحت الرواية ـ : «والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر . ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس» .

* * *

ومضى عليّ إلى رحمة ربه ، وجاء بنو أمية .

فلئن كان إيمان عثمان وورعه ورقته ، كانت تقف حاجزاً أمام أمية .. لقد انهار هذا الحاجز .. وانفتح الطريق للانحراف .

لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد ، ولكن روحه انحسرت بلا جدال . ولولا قوة كامنة في طبيعة هذا الدين ، وفيض عارم في طاقته الروحية ، لكانت أيام أمية كفيلة بتغيير مجراه الأصيل . ولكن روحه ظلت تقاوم وتغالب ، وما تزال فيها الطاقة الكامنة للغلب والانتصار .

غير أنه منذ أمية انساحت حدود بيت مال المسلمين ، فصار نهباً مباحاً للملوك والحاشية والمتملقين ؛ وتخلخلت قواعد العدل الإسلامي الصارم ، فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات ، ولأذيالها منافع ، ولحاشيتها رسوم ؛ وانقلبت الخلافة ملكاً ، وملكاً عضوضاً ، كما قال عنه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في وثبة من وثبات الاستشفاف الروحي العميق .

وعدنا نسمع عن الهبات للمتملقين والملهين والمطربين ، فيهب أحد ملوك أمية اثني عشر ألف دينار لمعبد ، ويهب هارون الرشيد ـ من ملوك العباسيين ـ إسماعيل بن جامع المغني في صوت واحد أربعة آلاف دينار ، ومنزلاً نفيس الأثاث والرياش ... وتنطلق الموجة في طريقها لا تقف إلا فترة بين الحين والحين .

ولا بد أن نذكر هنا عهد عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ فقد كان بقية من عهد الخلافة ، وإشعاعة مضيئة تنير الطريق . لقد بدأ عهده برد الحكم المغصوب إلى صاحب الحق الأول فيه : إلى الأمة المسلمة ، التي يجب أن تختار إمامها حرة طائعة مختارة ، لا بقوة الجند ، ولا بسلطان الوراثة .. صعد المنبر فقال :

«أيها الناس . إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأي كان مني فيه ، ولا طلبة له ، ولا مشورة من المسلمين . وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختاروا لأنفسكم» فصاح الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضينا بك ، قل الأمر باليمن والبركة .

وبذلك رد الأمر إلى نصابه في ولاية الأمر ، فلا ولاية بغير شورى ورضى وقبول .

عندئذ خطب الناس فقال : «أيها الناس . إنه قد كان قبلي ولاة تجترون مودتهم بأن تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم . ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . من أطاع الله وجبت

طاعته ، ومن عصى الله فلا طاعة له . أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم ..» .

وحينما باشر سلطته بدأ برد المظالم ، مبتدئاً بنفسه . فقال : «إنه لينبغي ألا أبدأ بأول من نفسي . فنظر إلى ما في يديه من أرض أو متاع فخرج منه ، حتى نظر إلى فص خاتم كان في يده فقال : هذا أعطانيه الوليد من غير حقه ، مما جاء من أرض المغرب فرده . وخرج مما كان في يده من القطائع ، وكان في يده قطائع باليمامة ، والمكيدس وجبل الورس باليمن ، وفدك ، فخرج من ذلك كله ، ورده إلى المسلمين . إلا أنه ترك عيناً بالسويداء ، وكان استنبطها بعطائه . فكانت تأتيه غلتها كل سنة . مائة وخمسون ديناراً أو أقل أو أكثر .

«ولما أزمع أن يرد ما لديه أمر فنودي في الناس : الصلاة جامعة ؛ وصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطونا عطايا ما كان ينبغي لنا أن نأخذها ، وما كان ينبغي لهم أن يعطوناها ؛ وإن ذلك قد صار إليّ ، ليس عليّ فيه دون الله محاسب ، ألا وإني قد رددتها ، وبدأت بنفسي وأهل بيتي . اقرأ يا مزاحم ـ وقد جيء قبل ذلك بسفط فيه تلك الكتب ـ فجعل مزاحم يقرأ كتاباً كتاباً فيأخذه عمر ، وبيده مقص فيقصه به ، حتى لم يبق فيه شيء إلا شقه .

«ثم ثنى بزوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها به أبوها لم ير مثله ، فقال لها : اختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال ، وإما أن تأذني لي في فراقك ، فإني أكره أن أكون أنا وهو في بيت واحد ، قالت : لا ، بل اختارك يا أمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لي . فأمر به فحمل حتى وضع في بيت مال المسلمين . فلما مات عمر واستخلف يزيد بن عبد الملك ، قال لأخته فاطمة : إن شئت رددته عليك ، قالت : فإني لا أشاؤه ، طبت عنه نفساً في حياة عمر وأرجع فيه بعد موته ! لا والله أبداً . فلما رأى ذلك قسمه بين أهله وولده .

«ولم يكتف عمر برد ما كان في يده من المظالم ، بل ذكروا أنه كان لا يأخذ من بيت المال شيئاً ، ولا يجري على نفسه من الفيء درهماً ؛ وكان عمر بن الخطاب يجري على نفسه في ذلك درهمين في كل يوم ، فقيل لعمر بن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ عمر ابن الخطاب ، فقال : إن عمر بن الخطاب لم يكن له مال ، وأنا مالي يغنيني .

«كذلك حمل بني مروان على النزول عما كان في أيديهم من الأموال بغير استحقاق ، وردها إلى ذويها . روى أنه جاءه رجل ذمي من أهل حمص فقال : يا أمير المؤمنين أسألك كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس بن الوليد بن عبد الملك اغتصبني أرضي – والعباس جالس – فقال له : يا عباس ما تقول ؟ قال : أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ، كتب لي بها سجلاً ، فقال : ما تقول يا ذمي ؟ قال : يا أمير المؤمنين أسألك

كتاب الله عز وجل ، فقال عمر : نعم ، كتاب الله أحق أن يتبع من كتاب الوليد بن عبد الملك . يا عباس أردد عليه ضيعته . فردها عليه .

«وكان للوليد بن عبد الملك ابن يقال له روح ، وكان نشأ في البادية فكأنه أعرابي ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر يخاصمون روحاً في حوانيت بحمص ـ وكانت لهم ، أقطعه إياها أبوه الوليد ـ فقال له عمر : اردد عليهم حوانيتهم ، قال له روح : إنها لي بسجل الوليد ، قال : ما يغني عنك سجل الوليد ، الحوانيت حوانيتهم قد قامت لهم البينة عليها ، خل لهم حوانيتهم . فقام روح والحمصي منصرفين فتوعد روح الحمصي ، فرجع إلى عمر فقال : هو والله يتوعدني يا أمير المؤمنين ، فقال عمر لكعب بن حامد ـ وهو على حرسه ـ أخرج إلى روح يا كعب ، فإن سلم إليه حوانيته فذاك ، وإلا فأتني برأسه . فخرج بعض من سمع ذلك ممن يعنيه أمر روح ، فذكر له الذي أمر به عمر ، فخلع فؤاده ، وخرج إليه كعب وقد سل من السيف شبراً فقال له : قم فخل له حوانيته ، قال : نعم نعم ! فخلى له حوانيته .

«وتتابع الناس في رفع المظالم إليه ، فما رفعت إليه مظلمة إلا ردها سواء كانت في يده أو في يد غيره ، حتى أخذ أموال بني مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلماً . وكان يرد المظالم إلى أهلها بغير البينة القاطعة ، وكان يكتفي باليسير ، فإذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البينة لما يعرف من ظلم الولاة قبله للناس . وقد ذكروا أنه أنفد بيت مال العراق في رد المظالم حتى حمل إليها من الشام .

«وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر لعنبسة بن سعيد بن العاص ـ من البيت الأموي ـ بعشرين ألف دينار فدارت في الدواوين حتى انتهت إلى ديوان الختم فلم يبق إلا قبضها ، فتوفي سليمان قبل أن يقبضها ، وكان عنبسة صديقاً لعمر بن عبد العزيز ، فغدا يريد كلام عمر فيما أمر له به سليمان ، فوجد بني أمية حضوراً بباب عمر يريدون الإذن عليه ليكلموه في أمورهم ، فلما رأوا عنبسة قالوا : ننظر ما يصنع به قبل أن نكلمه . فدخل عنبسة عليه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إن أمير المؤمنين سليمان قد كان أمر لي بعشرين ألف دينار حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ، فتوفي على ذلك ، وأمير المؤمنين أولى باستتمام الصنيعة عندي ، وما بيني وبينه أعظم مما كان بيني وبين أمير المؤمنين سليمان ؛ فقال له عمر : كم ذلك ؟ قال عشرون ألف دينار . قال عمر : عشرون ألف دينار تغني أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد ! والله ما لي إلى ذلك من سبيل . قال عنبسة : فرميت بالكتاب الذي فيه الصك ، فقال لي عمر : لا عليك أن يكون معك ، فعله أن يأتيك من هو أجرأ على هذا المال مني فيأمر لك به ! فأخذته وخرجت إلى بني أمية فأعلمتهم ما كان من ذلك ، فقالوا ليس بعد هذا شيء ، أرجع إليه فاسأله أن يأذن لنا أن

نلحق بالبلدان ؛ فرجعت إليه فقلت : يا أمير المؤمنين إن قومك بالباب يسألونك أن تجري عليهم ما كان من قبلك يجري عليهم . فقال عمر : والله ما هذا المال لي وما لي إلى ذلك من سبيل . قلت : يا أمير المؤمنين ، فيسألونك أن تأذن لهم يضربون في البلدان . قال : ما شاءوا ذلك لهم ، وقد أذنت لهم . قلت : وأنا أيضاً ؟ قال : وأنت أيضاً قد أذنت لك ؛ ولكني أرى لك أن تقيم ، فإنك رجل كثير النقد ، وأنا أبيع تركة سليمان فلعلك أن تشتري منها ما يكون لك في ربحه عوض مما فاتك ، قال : فأقمت فابتعت من تركة سليمان بمائة ألف ، فخرجت بها إلى العراق فبعتها بمائتي ألف دينار ، وحبست الصك ؛ فلما توفي عمر وولي يزيد بن عبد الملك أتيته بكتاب سليمان ، فأنفذ لي ما كان فيه .

« وجمع عمر بني مروان فقال لهم : إنكم قد أعطيتم حظاً وشرفاً وأموالاً ، وإني لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثيها في أيديكم ، فأدُّوا ما في أيديكم من حقوق الناس ، ولا تلجئوني إلى ما أكره فأحملكم على ما تكرهون . فلم يجبه أحد منهم . فقال : أجيبوني . فقال رجل منهم : والله لا نخرج من أموالنا التي صارت إلينا من آبائنا فنفقر أبناءنا ونكفر آباءنا ، حتى تزايل رؤوسنا أجسادنا . فقال عمر : والله لولا أن تستعينوا عليّ بمن أطلب هذا الحق له ، لأضرعت خدودكم عاجلاً . ولكني أخاف الفتنة ، ولئن أبقاني الله لأردَّنَّ إلى كل ذي حق حقه إن شاء الله »[1] .

ولكنه لم يعش ليرد لكل ذي حق حقه كما كان يريد ؛ فجاء من بعده يسيرون على نهج أميَّة ، ولا يسيرون على نهج عمر ! فلما أن جاء بنو العباس جاءوا ملوكاً وقد فسدت الأرض ، وبعد الناس عن تقاليد الدين ، بما باعدت أمية بينهم وبينه ذلك الأمد الطويل . وما كان ملوك بني العباس خيراً من ملوك بني أمية ، فإنه لكذلك الملك العضوض !

* * *

وإذ كنا لا نؤرخ هنا للدولة الإسلامية ، ولكن الروح الإسلامي في الحكم ، فإننا نكتفي في إبراز مظاهر التحول والانحسار في هذا الروح بإثبات ثلاث خطب من عهد الملوك . وبموازنتها بالخطب الثلاث التي سبقت في عهد الخلفاء يتبين الفارق العميق .

خطب معاوية في أهل الكوفة بعد الصلح فقال :

« يا أهل الكوفة ! أتراني قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج ، وقد علمت أنكم تصلون ، وتزكون ، وتحجون ؟ ولكنني قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم ؛ وقد آتاني الله ذلك ، وأنتم كارهون . ألا إن كل مال أو دم أصيب في هذه الفتنة فمطلول ، وكل شرط شرطته ، فتحت قدمي هاتين » .

---

(١) من كتاب « عمر بن عبد العزيز » للأستاذ أحمد زكي صفوت .

وخطب كذلك في أهل المدينة فقال :

« أما بعد ، فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتي . ولكني جالدتكم بسيفي هذا مجالدة . ولقد رضت لكم نفسي على عمل ابن أبي قحافة ، وأردتها على عمل عمر ، فنفرت من ذلك نفاراً شديداً ؛ وأردتها على سنيات عثمان ، فأبت عليّ ؛ فسلكت بها طريقاً لي ولكم فيه منفعة ؛ مؤاكلة حسنة ، ومشاربة جميلة ، فإن لم تجدوني خيركم ، فإني خير لكم ولاية ... »

وخطب المنصور العباسي ـ وقد فعلت الموجة الأموية فعلها في تصور الحكم حتى انتهت به أيام العباسيين إلى نظرية الحق الإلهي المقدس التي لا يعرفها الإسلام . فقال :

« أيها الناس : إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتأييده ؛ وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلني الله عليه قفلاً ؛ إن شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم ؛ وإن شاء أن يقفلني عليه أقفلني » !

وبذلك خرجت سياسة الحكم نهائياً من دائرة الإسلام ، وتعاليم الإسلام .

* * *

فأما سياسة المال فكانت تبعاً لسياسة الحكم ، وفرعاً عن تصور الحكام لطبيعة الحكم وطريقته ، ولحق الراعي والرعية . فأما في حياة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصاحبيه وفي خلافة علي بن أبي طالب ، فكانت النظرة السائدة هي النظرة الإسلامية : وهي أن المال العام مال الجماعة ؛ ولا حق للحاكم بنفسه أو بقرابته أن يأخذ منه شيئاً إلا بحقه ؛ ولا أن يعطي أحداً منه إلا بقدر ما يستحق ، شأنه شأن الآخرين . وأما حين انحرف هذا التصور قليلاً في عهد عثمان ، فقد بقيت للناس حقوقهم ؛ وفهم الخليفة أنه في حل ـ وقد اتسع المال عن المقررات للناس ـ أن يطلق فيه يده يبر أهله ومن يرى من غيرهم حسب تقديره . وأما حين صار الحكم إلى الملك العضوض ، فقد انهارت الحدود والقيود ، وأصبح الحاكم مطلق اليد في المنع والمنح ، بالحق في أحيان قليلة وبالباطل في سائر الأحيان . واتسع مال المسلمين لترف الحكام وأبنائهم وحاشيتهم ومملقيهم إلى غير حد ، وخرج الحكام بذلك نهائياً من كل حدود الإسلام في المال .

هذه صورة مجملة نعرض لها نماذج نفصلها من وقائع التاريخ .

كانت موارد بيت المال منذ أيام الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هي :

الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم بحسب فئاتها المعروفة في الذهب والفضة والزرع والثمار ، وفي الماشية ، وفي عروض التجارة ، وفي الركاز .؛ والمتوسط العام فيها هو نصف العشر ، وتنفق في مصارفها الثمانية المعروفة .

والجزية على الرؤوس للمصالحين عليها من الذميين . وهي مقابل ضريبة الدم وضريبة الزكاة التي يدفعها المسلمون .

والفيء ، وهو ما يصل إلى المسلمين من المشركين عفواً بغير قتال ، وكله لله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنص القرآن .

والغنيمة ، وهي ما يصل إلى المسلمين من المشركين بالحرب . وأربعة أخماسها للمحاربين، وخمسها كالفيء في مصرفه .

أو الخراج – بدل الغنيمة – وهو مال مقرر على الأراضي التي كانت في يد المشركين واستولى عليها المسلمون حرباً ، أو صولح عليها المشركون وبقيت في أيديهم ، كالنظام الذي اتبعه عمر بن الخطاب في أرض فارس .

وفي أيام الرسول لم تكن موارد بيت المال وفيرة ، لأن المهاجرين قد تركوا ديارهم وأموالهم ، فوسعهم الأنصار وشاركوهم وآخوهم . وكان عدد المسلمين بعد محدوداً ؛ وقبل الغزو لم يكن لبيت المال إلا مورد التطوع للإنفاق في سبيل الله .

فلما بدأت الغزوات وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة وجد المورد الأساسي ـ وهو الزكاة ـ ومورد آخر هو مورد الغنيمة الذي يحصل المحاربون على أربعة أخماسه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي الراجل سهماً والفارس سهمين ـ وقيل ثلاثة ـ مقرراً مبدأ «الرجل وبلاؤه» كما كان يعطي الأعزب سهماً والمتزوج سهمين مقرراً بذلك مبدأ «الرجل وحاجته» . وأما الخمس فكان يوزع حسب مصارفه التي ذكرنا ..

ثم حدث أن وقع أول فيء في غزوة بني النضير ، فجعله الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ للمهاجرين خاصة ، لم يعط إلا رجلين من الأنصار فقيرين ؛ وجاء القرآن بعد ذلك فقرر المبدأ الإسلامي العام : «كي لا يكون دُولةً بين الأغنياء منكم» .

ثم أخذت موارد المسلمين تتسع باتساع رقعة الإسلام وتوالي الفتوح ، فأخذ الرخاء يشمل شيئاً فشيئاً جموع المسلمين على السواء . إذ كانوا جميعاً شركاء في موارد بيت المال ، بالأنصبة التي حددها الإسلام .

وحين لحق الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالرفيق الأعلى ، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة ، وقف أبو بكر وقفته المشهورة وقال قولته الخالدة «والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه» مخالفاً في ذلك رأي عمر بن الخطاب الذي كان يرى ـ قبل أن يفيء إلى رأي أبي بكر ويشرح الله له صدره ويعلم أنه الحق ـ أن القوم يقولون : لا إله إلا الله .. فلا يجوز قتالهم . وقد بلغ من معارضته أن يقول في شيء من الحدة : كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فمن قالها فقد عصم

مني ماله ودمه إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله» . فأجابه أبو بكر في تصميم : «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة هي حق المال» . وعندئذ يقول عمر : « فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق» .

وبهذا الموقف الخالد تقرر نهائياً في الواقع التاريخي أصل من أصول سياسة المال في الإسلام . هو القتال والقتل لتقرير حق الجماعة في المال في الحدود التي شرعها الله . وبالمقادير التي حددها الله .

وسار أبو بكر في توزيع أموال الزكاة على مصارفها المعهودة سيرة الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ وكذلك في أخماس الغنيمة وسائر الموارد . فكان يأخذ لنفسه ذلك القدر الضئيل الذي فرضه له المسلمون ــ وقيل إنه درهمان في اليوم ــ ثم يعطي أصحاب الفرائض فرائضهم ، وما بقي في بيت المال ينفق في تجهيز الجيوش للجهاد .

وقد حدثت في عهد أبي بكر سابقة اختلف عليها هو وعمر . فقد رأى أبو بكر أن يسوي في القسمة بين السابقين الأولين والمتأخرين في الإسلام ، وبين الأحرار والموالي ، وبين الذكور والإناث . ورأى عمر مع جماعة من الصحابة أن يقدم أهل السبق في الإسلام على قدر منازلهم ؛ فقال أبو بكر : «أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل ، فما أعرفني بذلك . وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة» .

وظلت هذه المساواة مرعية ، واليسر يفيض على المسلمين سواء ، كلما اتسعت الموارد ، حتى كان عهد عمر بن الخطاب فظل مستمسكاً برأيه الذي رآه : «لا أجعل من قاتل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كمن قاتل معه» .

وقد حدث أن جاءه يوماً عامله بالبحرين أبو هريرة بمال كثير . وروايته : «قدمت من البحرين بخمسمائه ألف درهم ، فأتيت عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ ممسياً ، فقلت : يا أمير المؤمنين : اقبض هذا المال ، قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : وتدري كم خمسمائة ألف ؟ قلت : نعم : مائة ألف ومائة ألف ــ خمس مرات ــ قال : أنت ناعس ! اذهب الليلة فبت حتى تصبح ! فلما أصبحت أتيته ، فقلت : اقبض مني هذا المال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قلت : لا أعلم إلا ذاك ، فقال عمر رضي الله عنه : أيها الناس إنه قد جاءنا مال كثير . فإن شئتم أن نكيل لكم كلنا ، وإن شئتم أن نعدّ لكم عددنا ، وإن شئتم أن نزن لكم وزنا ، فقال رجل من القوم : يا أمير المؤمنين دوّن للناس دواوين يعطون عليها ، فاشتهى عمر ذلك . ففرض للمهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف ، وللأنصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ، ولأزواج النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ اثني عشر ألفاً ...» وقد اثبتنا هذه الرواية هنا لما تبين من رأي عمر

في تفضيل بعض الناس على بعض ، ولما تصور من درجة الثراء حتى يحسب فيها نصف مليون درهم حلماً من الأحلام يتحدث به النيام ! وقد تغير ذلك كله فيما بعد الفتوح العظام .

قال أبو يوسف في كتاب الخراج : «وحدثني شيخ من أهل المدينة عن اسماعيل بن محمد السائب عن زيد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : والله الذي لا إله إلا هو ، ما أحد إلا وله في هذا المال حق ، أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك ، وما أنا فيه إلا كأحدكم . ولكنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وبلاؤه في الإسلام ، والرجل وقدمه في الإسلام ، والرجل وغناؤه في الإسلام ، والرجل وحاجته في الإسلام . والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه قبل أن يحمر وجهه ـ أي في طلبه ـ ...»

«ثم إنه فرض لكل رجل شهد بدراً خمسة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لكل من كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحداً أربعة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لأبناء البدريين ألفين ألفين إلا حسناً وحسيناً فإنه ألحقهما بفريضة أبيهما لقرابتهما من رسول الله ، ففرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم ؛ وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ، ولكل رجل من مسلمة الفتح ألفين ، ولغلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمة الفتح . وفرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم . ثم جعل من بقي من الناس باباً واحداً . ففرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة ، وأقام بها ، خمسة وعشرين ديناراً ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة . ولم ينقص أحداً عن ثلاثمائة . وقال لئن كثر المال لأفرضنّ لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألف لسفره ، وألف لسلاحه ، وألف يخلفها لأهله ، وألف لفرسه وبغله»[1] .

«غير أن عمر خرج عن القاعدة التي وضعها لتنظيم العطاء في أمر رجال ونساء زاد في عطائهم على عطاء أمثالهم ممن في طبقتهم . فرض لعمر بن أبي سلمة أربعة آلاف درهم . وعمر هذا هو ابن أم سلمة أم المؤمنين . وقد اعترض محمد بن عبد الله بن جحش ، وقال لأمير المؤمنين : «لم تفضل عمر علينا ؟ فقد هاجر آباؤنا وشهدوا» وأجابه ابن الخطاب بقوله : «أفضله لمكانه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فليأتني الذي يستعتب بأم مثل أم سلمة أعتبه» وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم ، فقال عبد الله بن عمر : «فرضت لي ثلاثة آلاف ، وفرضت لأسامة أربعة آلاف ، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة» وأجابه

---

(١) كتاب : الفاروق عمر جزء ٢ للدكتور هيكل .

عمر : «زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أبيك ! » وفرض لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر ألف درهم ، ولأم كلثوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ؛ فزادهن على أمثالهن لمكانتهن الخاصة إذ كن أزواجاً وأمهات لرجال لهم على غيرهم منزلة وفضل »[1] .

هما رأيان إذن في تقسيم المال . رأي أبي بكر ورأي عمر . وقد كان لرأي عمر ـ رضي الله عنه ـ سنده : «لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه» و ... «فالرجل وبلاؤه في الإسلام ...» ولهذا الرأي أصل في الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء . وكان لرأي أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ سنده كذلك : «إنما أسلموا لله وعليه أجرهم ، يوفيهم ذلك يوم القيامة ، وإنما هذه الدنيا بلاغ» . ولكننا لا نتردد في اختيار رأي أبي بكر إذ كان أقمن أن يحقق المساواة بين المسلمين ـ وهي أصل كبير من أصول هذا الدين ـ وأحرى ألا ينتج النتائج الخطرة التي نشأت عن هذا التفاوت ، من تضخم ثروات فريق من الناس ، وتزايد هذا التضخم عاماً بعد عام بالاستثمار ـ والمعروف اقتصادياً أن زيادة الربح تتناسب إلى حد بعيد مع زيادة رأس المال ـ هذه النتائج التي رآها عمر في آخر أيام حياته ، فآلى لئن جاء عليه العام ليسوين في الأعطيات ، وقال قولته المشهورة : «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء» !

ولكن واأسفاه ! لقد فات الأوان ، وسبقت الأيام عمر ، ووقعت النتائج المؤلمة التي أودت بالتوازن في المجتمع الإسلامي ، كما أدت فيما بعد إلى الفتنة ، بما أضيف إليها من تصرف مروان وإقرار عثمان !

رجع عمر إذن عن رأيه في التفرقة بين المسلمين في العطاء ، حينما رأى نتائجه الخطرة ، إلى رأي أبي بكر . وكذلك جاء رأي عليّ مطابقاً لرأي الخليفة الأول ـ ونحن نميل إلى اعتبار خلافة علي ـ رضي الله عنه ـ امتداداً طبيعياً لخلافة الشيخين قبله ، وأن عهد عثمان الذي تحكم فيه مروان كان فجوة بينهما ـ لذلك نتابع الحديث عن عهد عليّ ، ثم نعود للحديث عن الحالة في أيام عثمان .

اختار عليّ مبدأ المساواة في العطاء ، وقد نص عليه في خطبته الأولى حيث قال : «ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ، ودخل ديننا ، واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام

---

(١) المصدر السابق .

وحدوده . فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ؛ ولا فضل فيه لأحد على أحد ؛ وللمتقين عند الله أحسن الجزاء» .

هذا هو المبدأ الإسلامي السّليم الذي يتفق مع روح المساواة الإسلامية ؛ ويكفل للمجتمع الإسلامي التوازن ، فلا يدع الثروات تتضخم إلا بقدر الجهد والعمل وحدهما ، لا بفضل إتاحة فرصة لا تتاح للآخرين ، بوجود وفر من المال للعمل فيه أكبر مما لدى الآخرين .

وقد كان عمر في آخر أيامه على أن يفيء إلى هذا المبدأ ؛ ولكنه عوجل فاستشهد ولم ينفذ عزيمته التي اعتزم ، بل عزيمتيه : عزيمته في أن يأخذ فضول أموال الأغنياء فيردها على الفقراء ، إذ كانت هذه الفضول قد نشأت ــ في الأغلب ــ من تفريقه في العطاء ؛ وعزيمته في أن يسوي بينهم في العطاء فلا تعود هذه الفوارق إلى الظهور كما ظهرت ؛ ولا يختل المجتمع الإسلامي كما بدأ يختل .

وجاء عثمان ــ رضي الله عنه ــ فلم ير أن يأخذ بالعزيمتين أو إحداهما .. ترك الفضول لأصحابها فلم يردها ؛ وترك الأعطيات كذلك على تفاوتها . ولكن هذا لم يكن كل ما كان . بل وسع أولاً على الناس في العطاء فازداد الغني غنى ، وربما تبحبح الفقير قليلاً ، ثم جعل يمنح المنح الضخمة لمن لا تنقصهم الثروة ؛ ثم أباح لقريش أن تضرب في الأرض تتاجر بأموالها المكدسة ، فتزيدها أضعافاً مضاعفة ؛ ثم أباح للأثرياء أن يقتنوا الضياع والدور في السواد وغير السواد ؛ فإذا نوع من الفوارق المالية الضخمة يسود المجتمع الإسلامي في نهاية عهده يرحمه الله .

كان أبو بكر وكان عمر من بعده يتشددان في إمساك الجماعة من رؤوس قريش بالمدينة ، لا يدعونهم يضربون في الأرض المفتوحة ، احتياطاً لأن تمتد أبصار هؤلاء الرؤوس إلى المال والسلطان ، حين تجتمع إليهم الأنصار بحكم قرابتهم من رسول الله ، أو بحكم بلائهم في الإسلام وسابقتهم في الجهاد . وما كان في هذا افتيات على الحرية الشخصية كما يفهمها الإسلام ؛ فهذه الحرية محدودة بمصلحة الجماعة والنصح لها . فلما جاء عثمان أباح لهم أن يضربوا في الأرض . ولم يبح لهم هذا وحده بل يسر لهم وحضهم على توظيف أموالهم في الدور والضياع في الأقاليم ، بعد ما آتى بعضهم من الهبات مئات الآلاف .

لقد كان ذلك كله براً ورحمة بالمسلمين وبكبارهم خاصة . ولكنه أنشأ خطراً عظيماً لم يكن خافياً على فطنة أبي بكر ، وفطنة عمر بعده . أنشأ الفوارق المالية والاجتماعية الضخمة في الجماعة الإسلامية ، كما أنشأ طبقة تأتيها أرزاقها من كل مكان دون كد ولا تعب ؛ فكان الترف الذي حاربه الإسلام بنصوصه وتوجيهاته ، كما حاربه الخليفتان قبل عثمان ، وحرصا على ألا يتبيحياه .

عندئذ ثار الروح الإسلامي في نفوس بعض المسلمين ، يمثلهم أشدهم حرارة وثورة أبو ذر . ذلك الصحابي الجليل الذي لم تجد هيئة الفتوى المصرية في الزمن الأخير إلا أن تخطئه في اتجاهه ؛ وإلا أن تزعم لنفسها بصراً بالدين أكثر من بصره بدينه ! ثم عادت ـ في مناسبة أخرى ـ فأصدرت فتوى بصواب اتجاهه ، عندما تغيرت الظروف الأولى ! كأن دين الله سلعة تتجر بها الهيئة في سوق الرغبات !

قام أبو ذر ينكر على المترفين ترفهم الذي لا يعرفه الإسلام ؛ وينكر على معاوية وأمية خاصة سياستهم التي تقر هذا الترف ، وتستزيد منه ، وتتمرغ فيه ؛ وينكر على عثمان نفسه أن يهب من بيت المال المئات والألوف ، فيزيد في ثراء المثرين وترف المترفين .

علم أن عثمان أعطى مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية ، والحارث بن الحكم مائتي ألف درهم ، وزيد بن ثابت مائة ألف ... وما كان ضمير أبي ذر ليطيق شيئاً من هذا كله . فانطلق يخطب في الناس :

« لقد حدثت أعمال ما أعرفها . والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه . والله إني لأرى حقاً يطفأ ، وباطلاً يحيا ، وصادقاً مكذباً ، وأثرة بغير تقى .. يا معشر الأغنياء واسوا الفقراء . وبشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو من نار ، تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم .. يا كانز المال اعلم أن في المال ثلاثة شركاء : القدر لا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها من هلاك أو موت ؛ والوارث ينتظر أن تضع رأسك ثم يستاقها وأنت ذميم ، وأنت الثالث ، إن استطعت ألا تكون أعجز الثلاثة فلا تكونن .. إن الله عز وجل يقول : «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» .

«اتخذتم ستور الحرير ، ونضائد الديباج ؛ وتألمتم الاضطجاع على الصوف الأذربي ، وكان رسول الله ينام على الحصير ؛ واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله لا يشبع من خبز الشعير» .

وروى مالك بن عبد الله الزيادي عن أبي ذر : «أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ، فأذن له وبيده عصاه . فقال عثمان : يا كعب ، إن عبد الرحمن توفي وترك مالاً ، فما ترى فيه ؟ فقال : إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه . فرفع أبو ذر عصاه فضرب كعباً . وقال : سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول : «ما أحب لو أن لي هذا الجبل ذهباً أنفقه ويتقبل مني ، أذر خلفي منه ست أواق» أنشدك الله يا عثمان . أسمعته ـ ثلاث مرات ـ قال نعم»[1] .

---

(١) حديث رقم ٤٥٣ المسند جزء أول نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

وما كانت مثل هذه الدعوة ليطيقها معاوية ، ولا ليطيقها مروان بن الحكم ؛ فما زالا به عند عثمان يحرضانه عليه حتى كان مصيره إلى «الربذة» منفياً من الأرض في غير حرب لله ولرسوله ، وفي غير سعي في الأرض بالفساد . كما تقول شريعة الإسلام !

لقد كانت هذه الصيحة يقظة ضمير مسلم لم تخدره الأطماع ، أمام تضخم فاحش في الثروات ، يفرق الجماعة الإسلامية طبقات ، ويحطم الأسس التي جاء هذا الدين ليقيمها بين الناس . وبحسبنا أن نعرض هنا نموذجاً للثروات الضخام أورده المسعودي ، قال :

«في أيام عثمان اقتنى الصحابة الضياع والمال : فكان لعثمان يوم قتل عند خازنه خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار ، وخلف إبلاً وخيلاً كثيرة . وبلغ الثُّمْن الواحد من متروك الزبير بعد وفاته خمسين ألف دينار ، وخلف ألف فرس وألف أمة . وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحية السراة أكثر من ذلك . وكان على مربط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس ، وله ألف بعير ، وعشرة آلاف من الغنم ؛ وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته أربعة وثمانين ألفاً . وخلف زيد بن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس غير ما خلف من الأموال والضياع ، وبنى الزبير دارة بالبصرة ، وبنى أيضاً بمصر والكوفة والإسكندرية وكذلك بنى طلحة دارة بالكوفة ، وشيد دارة بالمدينة ، وبناها بالجص والآجر والساج . وبنى سعد بن أبي وقاص دارة بالعقيق ، ورفع سمكها وأوسع فضاءها ، وجعل على أعلاها شرفات . وبنى المقداد دارة بالمدينة ، وجعلها مجصصة الظاهر والباطن . وخلف يعلي بن منبه خمسين ألف دينار وعقاراً ، وغير ذلك ما قيمته ثلاثمائة ألف درهم»[1] .

هذا هو الثراء الذي بدأ صغيراً بإيثار بعض المسلمين على بعض في العطاء في أيام عمر ـ ذلك الإيثار الذي كان معتزماً إبطاله وتلافي آثاره لولا أن عاجلته الطعنة التي لم تصب قلب عمر وحده ، وإنما أصابت قلب الإسلام ـ ثم نما وازداد بإبقاء عثمان عليه ، فضلاً على العطايا والهبات والقطائع . ثم فشا فشواً ذريعاً بتجميع الأملاك والضياع وموارد الاستغلال ، بما أباحه عثمان من شراء الأرضين في الأقاليم وتضخيم الملكيات في رقعة واسعة ؛ وبمقاومة الصيحة الخالصة العميقة التي انبعثت من قلب أبي ذر ؛ وكانت جديرة لو بلغت غايتها ، ولو وجدت من الإمام استماعاً لها ، أن تعدل الأوضاع ، وأن تحقق ما أراده عمر في أواخر أيامه من رد فضول الأغنياء على الفقراء ، بما يبيحه له سلطان الإمامة لدفع الضرر عن الأمة ، بل بما يحتمه عليه تحقيقاً لمصلحة الجماعة .

وبقدر ما تكدست الثروات وتضخمت في جانب ، كان الفقر والبؤس في الجانب

---

(١) عن كتاب عثمان للأستاذ صادق عرجون .

الآخر حتماً ، وكانت النقمة والسخط كذلك . وما لبث هذا كله أن تجمع وتضخم ، لينبعث فتنة هائجة ، يستغلها أعداء الإسلام ، فتودي في النهاية بعثمان . وتودي معه بأمن الأمة الإسلامية وسلامتها ؛ وتسلمها إلى اضطراب وفوران لم يخب أواره حتى كان قد غشي بدخانه على روح الإسلام ، وأسلم الأمة إلى ملك عضوض .

لذلك لم يكن غريباً أن يغضب أصحاب الأموال ، والمستنفعون من تفاوت الحظوظ في العطاء ، على سياسة المساواة والعدالة التي اعتزمها عليّ بعد عثمان ؛ وأن يتظاهروا بأنهم إنما ينصحون بالعدول عن هذه السياسة خوفاً عليه من الانتقاض ، فما كان جوابه إلا أن يستلهم روح الإسلام في ضميره القوي فيقول :

«أتأمرونني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه ؟ لو كان هذا المال لي لسويت بينهم ؛ فكيف وإنما المال مال الله ؟ ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف ؛ وهو يرفع صاحبه في الدنيا ؛ ويضعه في الآخرة» .

* * *

فأما بنو أمية فقد ساروا في سياسة المال سيرة أخرى . حتى كان عمر بن عبد العزيز ، فصنع الذي أسلفنا في رد المظالم ؛ وفي الكف عن بعثرة أموال المسلمين في غير حقها ؛ فلم يكن لبني أمية إلا ما لسائر الناس ؛ ولم يكن للمتملقين والملهين نصيب في هذا المال ، فقد انقطع عن الشعراء المداح ، ولم يجزهم بشيء من بيت المال .

وفي خبر له مع جرير أن جريراً مدحه فقال له عمر : «يا ابن الخطفي : أمن أبناء المهاجرين أنت فنعرف لك حقهم ؟ أم من أبناء الأنصار فيجب لك ما يجب لهم ؟ أم من فقراء المسلمين فنأمر صاحب صدقات قومك فيصلك بمثل ما يصل به قومك ؟» فقال : يا أمير المؤمنين ، ما أنا بواحد من هؤلاء ، وإني لمن أكثر قومي مالاً ، وأحسنهم حالاً ؛ ولكني أسألك ما عودتنيه الخلفاء : أربعة آلاف درهم وما يتبعها من كسوة وحملان . فقال له عمر : «كل امرئ يلقى فعله ، وأما أنا فما أرى لك في مال الله حقاً ؛ ولكن انتظر حتى يخرج عطائي ، فأنظر ما يكفي عيالي سنة منه فأدخره لهم ؛ ثم إن فضل فضل صرفناه إليك» . فقال جرير : لا بل يوفر أمير المؤمنين ويُحمد ، وأخرج راضياً ، قال : «فذلك أحب إليّ» . فخرج فلما ولى قال عمر : إن شر هذا ليتقي ؛ ردوه إليّ . فردوه فقال : «إن عندي أربعين ديناراً وخلعتين ، إذا غسلت إحداهما لبست الأخرى وأنا مقاسمك ذلك ، على أن الله جل وعز يعلم أن عمر أحوج إلى ذلك منك» فقال له : قد وفرك الله يا أمير المؤمنين ، وأنا والله راض . قال : «أما وقد حلفت فإن ما وفرته عليّ ولم تضيق به معيشتنا آثر في نفسي من المدح ، فامض مصاحباً» .

لا عجب إذن حين تحفظ أموال المسلمين فترد على المستحقين أن يروي الرواة أن الناس اكتفوا في عهد عمر بن عبد العزيز حتى لا تجد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها لاغتناء عامة الأمة باستحقاقاتهم الأخرى عن أموال الصدقات . وفي ذلك يقول يحيى ابن سعد :

« بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فاقتضيتها ، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيراً ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ؛ فاشتريت بها رقاباً فأعتقتهم » .

إنما الفقر والحاجة ثمرة التضخم والزيادة . والفقراء في كل وقت هم ضحايا الأغنياء المفحشين . والأغنياء المفحشون في الغالب هم نتاج الأعطيات والإقطاعيات والمحاباة والظلم والاستغلال !

* * *

وفي أيام بني أمية ثم في أيام بني العباس من بعدهم ، كان بيت المال مباحاً للملوك كأنه ملك لهم خاص ؛ وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال : بيت المال العام ، وبيت المال الخاص . والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجماعة ؛ والثاني مفروض أن موارده ومصارفه من خاصة السلطان . لكنا نجد أحياناً أن أموالاً عامة تحمل إلى بيت المال الخاص . وأن مصارف خاصة تؤخذ من بيت المال العام !

جاء في كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري تأليف آدم ميتز وترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة :

« أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال العام . وعندنا بيان يرجع إلى أول القرن الرابع مشتمل على وجوه الأموال التي تحمل إلى بيت مال الخاصة :

١ — الأموال المختلفة التي يتركها الآباء لأبنائهم في بيت المال . ويقال : إن الرشيد خلف أكبر مقدار من المال ، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار ، وكان المعتضد (٢٧٩– ٢٨٩ هـ) يستفضل من كل سنة من سني خلافته بعد النفقات ، مما كان يحصله بيت مال الخاصة ألف ألف دينار ، حتى اجتمع في بيت المال تسعة آلاف ألف دينار ، وكان يريد أن يتممها عشرة آلاف ألف دينار ، ثم يسبكها ويجعلها نقرة واحدة ، ونذر عند بلوغ ذلك أن يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة . وأراد أن يطرح السبيكة على باب العامة ليبلغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار وهو مستغن عنها ، فاخترمته المنية قبل بلوغ الأمنية . ثم جاء المكتفي بعد المعتضد (٢٨٩ – ٢٩٥ هـ) فأبلغ المدخر إلى أربعة عشر ألف ألف دينار .

٢ — مال الخراج والضياع العامة الذي يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بعد إسقاط النفقات)

وبلغ مقدار ذلك في كل سنة منذ عام ٢٩٩ إلى عام ٣٢٠ هـ (٩١١–٩٣٢ م) ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم ، منها أربعة آلاف ألف درهم كانت تحمل إلى بيت مال العامة ، والباقي وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت مال الخاصة . ويجب أن نسقط من ذلك النفقات الحادثة التي تتطلبها هذه البلاد ، ففي عام ٣٠٣ هـ (٩١٥ م) أنفق الخليفة لفتحها ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم .

٣ – أموال مصر والشام . وكانت جزية أهل الذمة مثلاً تحمل إلى بيت مال الخليفة باعتباره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة . وهذا ما يجب للخليفة نظرياً !

٤ – المال الذي يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتاب والعمال وما يحصل من ارتفاع ضيعاتهم ، والمال الذي يؤخذ من التركات[1] .

٥ – ما كان يحمل إلى بيت مال الخاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والمشرق والمغرب .

٦ – ما كان يستفضله الخلفاء ، فكان كل من الخليفتين الأخيرين في القرن الثالث الهجري (وهما المعتضد والمكتفي) يستفضل في السنة ألف ألف دينار ، وكان سبيل المقتدر أن يستفضل مثلها ، فيكون مبلغه في خمس وعشرين ألف ألف دينار ، أعني نحواً من نصف ما خلفه الرشيد» .

ومن هذا النص يبدو كم عدا من يسمون خلفاء من الملوك على أموال المسلمين العامة . وكم بعدت سياسة المال عن أصول الإسلام ، وكم ارتفع الثراء والترف في جانب والبؤس والشقاء في جانب ، وكم اختل المجتمع الإسلامي نتيجة بعده عن النهج الإسلامي ، وتنكره للمبادئ الإسلامية .

* * *

ولكن الواقع التاريخي للإسلام – على الرغم من هذا كله – استطاع أن يقرر عدة مبادئ أساسية في «سياسة المال» وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه على الرغم من النكسة التي أصابته في مطلع عهده ، على أيدي بني أمية .

استطاع الواقع التاريخي أن يقرر :

١ – أن الفقراء أولى من أولي السابقة في الإسلام بالمال العام . وجاء في مسند أحمد بن حنبل : «حدثنا بكر بن عيسى ، حدثنا أبو عوانة عن المغيرة عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : أتيت عمر بن الخطاب في أناس من قومي ، فجعل يفرض للرجل من

---

(١) كان الخليفة يرث مال الخدم ومن لا ولد له من موالي أسرة الخلافة . ولما كان هؤلاء في الغالب سادة ذوي مناصب تدر الرزق الكثير فإن مالا كثيراً كان يجري إلى خزانة الخليفة .

طيئ في ألفين ويعرض عني . قال فاستقبلته فأعرض عني ، ثم أتيته من حيال وجهه فأعرض عني . قال : فقلت : يا أمير المؤمنين . أتعرفني ؟ قال : فضحك حتى استلقى لقفاه ، ثم قال : نعم والله إني لأعرفك . آمنت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غدروا ، وإن أول صدقة بيضت وجه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووجوه أصحابه ، صدقه طيئ جئت بها إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ . ثم أخذ يعتذر ، ثم قال : إنما فرضت لقوم أجحفت بهم الفاقة ، وهم سادة عشائرهم ، لما ينوبهم من الحقوق» .

وهذه من عمر الذي آثر أولي السابقة في تقدير العطاء ، لها قيمتها ، ولها دلالتها . فالحاجة هي المبرر الأول للاستحقاق في المجتمع الإسلامي . وهو مبدأ عميق الدلالة في كراهة الإسلام للحاجة والفاقة ، وحثه على إزالتها أولاً قبل كل رعاية لأي اعتبار آخر .

٢ ـ أن الإسلام يكره تكدس الثراء في جانب والحرمان في جانب . وفي سبيل إزالة هذه الحالة يبيح لولي الأمر المسلم الذي ينفذ شريعة الله ، حرية التصرف . في المال العام . وهذا المبدأ وعاه الواقع التاريخي عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في توزيع فيء بني النضير على المهاجرين الفقراء خاصة ـ عدا رجلين فقيرين من الأنصار ـ حتى يعيد بعض التوازن للمجتمع الإسلامي في أول فرصة عرضت له . ثم جاء القرآن مصدقاً لهذه السابقة التاريخية : «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم» .

وهذه السابقة لها دلالتها ولها قوتها . فولي الأمر المسلم وهو الذي ينفذ شريعة الله يملك دائماً أن يخص الفقراء من المال العام ، بما يعيد التوازن إلى الجماعة الإسلامية ، وبما يحقق رغبة الإسلام في ألا توجد فوارق بين الطبقات تحل بهذا التوازن العام .

٣ ـ مبدأ الضريبة المتفاوتة حسب المقدرة والعجز .. فحين فرضت الجزية على الذميين جعلت بالفئات الآتية :

(أ) أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهماً عن كل رأس في العام .

(ب) أوساط ويؤخذ منهم ٢٤ درهماً .

(جـ) فقراء يتكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهماً .

ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من عاجز عن العمل ، ولا من أعمى أو مقعد أو مجنون أو ذي عاهة على وجه العموم . ولا تجوز الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء .. فلا جزية على امرأة أو صبي .

وحين وقعت المجاعة في عام الرمادة بسبب القحط ، لم يرسل عمر جباته ليقبضوا الزكاة ، بل ترك الناس حتى يرتفع الجدب ، فلما اطمأن الناس وعاد الرخاء ، بعث عماله فتقاضوا من القادرين حصتين : حصة عن عام الرمادة ، وحصة عن العام الحاضر ،

وأعفى غيرهم ، ثم أمر أن ترد على هؤلاء إحدى الحصتين ، ويقدم العمال عليه بالثانية .

٤ – مبدأ عدم الحجز على الضروريات وفاء للضريبة ، وعدم استيفائها كذلك بالقوة .. قال علي بن أبي طالب لأحد عماله : «.. إذا قدمت عليهم ، فلا تبيعن لهم كسوة ، شتاء ولا صيفاً ، ولا رزقاً يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ؛ ولا تضربن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا تقمه على رجله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عرضاً في شيء من الخراج . فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو ..»[1] .

٥ – مبدأ «الرجل وحاجته» بجانب مبدأ «الرجل وبلاؤه» .. فقد فرض النبي – صلى الله عليه وسلم – للأعزب حظاً من الغنيمة وللمتزوج حظين . ولهذا الفرض دلالته في أن الحاجة مبرر كالجهد للعطاء . فجهد المتزوج في الجهاد كجهد الأعزب . ولكن حاجته مضاعفة . فضوعف له حظه . فالحاجة وحدها مبرر كاف للتملك في الإسلام . ولهذا قيمته في الضمان الاجتماعي .

٦ – مبدأ الضمان الاجتماعي العام لكل عاجز وكل محتاج . فقد فرض عمر للمولود مائة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مائتين ، فإذا بلغ زاده . وكان يفرض للقيط مائة ، ولوليه كل شهر رزقاً يعينه عليه ، ويجعل رضاعه ونفقته من بيت المال ، ثم يسويه عند كبره بسواه من الأطفال . وهذه سماحة من عمر توحيها سماحة الإسلام ، فاللقيط بريء ، لا يحمل وزر أبويه الجارمين . وقد أثبتنا من قبل كيف فرض لليهودي الأعمى ؛ وللمجذومين من النصارى . وهي سماحة الإسلام في نفس عمر للناس جميعاً لا للمسلمين وحدهم ، وتأمين للمجتمع من غوائل الحاجة والعجز والحرمان .

٧ – مبدأ من أين لك هذا ؟ فلا حصانة للحاكم تمنع الجماعة أن تحاسبه على ما كسبه من مال ، ليتبين لها إن كان ذلك ماله أو مالها . وتقرير هذا المبدأ كفيل بأن يتردد الحاكم مرتين قبل أن يقدم على اغتيال المال العام . وقد قرره عمر مع ولاته جميعاً ، وأقره عليّ مع بعض الولاة .

٨ – مبدأ الزكاة العام الذي لم ينقض حتى في أشد العهود ظلاماً وفسوقاً عن روح الدين . فما من أحد أنكره نظرياً أو عملياً ، منذ حروب الردة في أوائل عهد أبي بكر . إلى أن غلبت المدنية الغربية في عصرنا الحاضر ، فنقض آخر مبدأ حي من مبادئ الإسلام !

٩ – مبدأ التكافل العام الذي يجعل كل أهل بلد مسؤولين مسؤولية مباشرة عمن يتلفه الجوع ، مسؤولية جنائية يؤدون فيها الدية ، بوصفهم قتلة لذلك الذي أتلفه الجوع وهو بينهم مقيم . ومما يؤيد هذا المبدأ حق الجائع أو العطشان أن يقاتل من في يده الطعام والماء

---

(١) كتاب : «الخراج» لأبي يوسف .

حين يخشى على نفسه التلف ، فإذا قتله فلا دية عليه ولا عقاب .

١٠-مبدأ تحريم الربا ، والإنظار عند العسرة للمدين . ولقد ظل الربا محرماً حتى أباحته المدنية المادية ، يحملها إلينا القانون الفرنسي ، وجعلته أصلاً من أصول الحياة الاقتصادية العامة ، في غير ما ضرورة ملجئة إلا انعدام العنصر الخلقي في الحياة ، وانتفاء روح التعاون والبر من صدور الناس . تلك الروح التي يجعلها الإسلام أساس المجتمع وركن التعاون بين الناس .

وذلك كله غير تقاليد البر والمواساة والتكافل في المجتمع ـ عن غير طريق التشريع ـ والماضي القريب الذي شهده آباؤنا ـ لا أجدادنا ـ في الريف الإسلامي في كل مكان ، والذي ما تزال بقية منه حتى بعد أن طغت الحضارة المادية الغربية على العالم الإسلامي ، يشهد بأثر الروح الإسلامي في المجتمعات الإسلامية ، حيث كان فيض ذلك الروح يغني عن التشريع والإلزام . وهذه الأوقاف الكثيرة ، والحبوس المنوعة ، التي صرفت اليوم عن أهدافها ، وانتهبها الناهبون تحت مختلف العنوانات والتعلات ، شاهد بعوامل الرحمة والبر والتكافل والتأمين الإجتماعي في نفوس أجيال المسلمين البعيدة والقريبة ، قبل أن تفسدها الحضارة المادية الجامدة ، القاسية القلب والشعور .

ولقد بلغت الرغبة في الضمان الإجتماعي للضعفاء مبلغاً جعلها تتجاوز الإنسان إلى الحيوان . وقد حبست بعض الحبوس على ضعاف الحيوان لتتخذ لها المأوى ، وتنال الحماية من التشرد والجوع !

* * *

هذا هو الإسلام على الرغم مما اعترض خطواته العملية الأولى ، من انحراف في تصور معنى الحكم وسياسة المال كانت له آثار ضخام .

هذا هو الإسلام في واقعه التاريخي الذي حققه فعلاً . فأما الإسلام في مبادئه العامة ، فهو على استعداد دائم للوفاء بالحاجات المتجددة في كل المجتمعات التي تقوم على أساسه ، وتتخذ شريعته شريعة . وهو يفي بهذه الحاجات في شمول وتوازن ، بريء من التخبطات التي تتأرجح فيها التجارب البشرية والمذاهب البشرية بين التفريط والإفراط . والتي تكلف البشرية ثمناً غالياً من الضحايا والتضحيات[1] .

فأما حاضر الإسلام ومستقبله فسنتحدث عنهما في فصل آت .

---

(١) يراجع فصل « تخبط واضطراب » في كتاب : « الإسلام ومشكلات الحضارة » للمؤلف .

حاضر الإسلام ومستقبله

نحن ندعو إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي ، كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي .

ونحن نعلم أن الحياة الإسلامية ـ على هذا النحو ـ قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ؛ وأن «وجود» الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك !

ونحن نجهر بهذه الحقيقة الأخيرة ـ على الرغم مما قد تحدثه من صدمة وذعر وخيبة أمل للكثيرين ممن لا يزالون يحبون أن يكونوا «مسلمين» ! ـ ونجهر بها على هذا النحو في الوقت الذي ندعو فيه إلى استئناف حياة إسلامية ، في مجتمع إسلامي ، تحكمه العقيدة الإسلامية والتصور الإسلامي كما تحكمه الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي . ولا نرى أن في رؤية تلك الحقيقة والجهر بها كذلك ما يدعو إلى خيبة الأمل ؛ أو اليأس من هذه الدعوة ومن هذه المحاولة . على العكس نرى أن الجهر بهذه الحقيقة المؤلمة ـ حقيقة أن الحياة الإسلامية قد توقفت منذ فترة طويلة في جميع أنحاء الأرض ، وأن «وجود» الإسلام ذاته من ثم قد توقف كذلك ـ نرى أن الجهر بهذه الحقيقة ضرورة من ضرورات الدعوة إلى الإسلام ، ومحاولة استئناف حياة إسلامية .. ضرورة لا مفر منها .

إن الأمر المستيقن في هذا الدين أنه لا يمكن أن يقوم في الضمير «عقيدةً» . ولا في واقع الحياة «ديناً» إلا أن يشهد الناس : أن لا إله إلا الله . أي لا «حاكمية» إلا لله .. حاكمية تتمثل في قضائه وقدره كما تتمثل في شرعه وأمره ـ وهذه كلها سواء في كونها أساساً للعقيدة لا تقوم ـ ابتداء ـ في الضمير إلا به ـ كذلك هو لا يمكن أن يقوم في واقع الحياة «ديناً» إلا أن تتمثل العقيدة في نظام واقعي للحياة هو «الدين» ، فتفرد فيه شريعة الله بالهيمنة على حياة الناس جملة وتفصيلاً ؛ ويبرأ فيه الحاكم والمحكوم من ادعاء حق «الألوهية» عن طريق ادعاء حق «الحاكمية» ومزاولة التشريع فعلاً بما لم يأذن به الله ؛ مما يتخذه البشر لأنفسهم من أنظمة وأوضاع وتشريعات وقوانين ؛ غير مستمدة من شريعة الله ، نصاً حين يوجد النص ، واجتهاداً ـ في حدود المبادئ العامة ـ حين لا يوجد النص . طاعةً لأمر الله سبحانه : «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ـ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ـ» ..

ونحن لا نحدد مدلول «الدين» ولا مفهوم «الإسلام» على هذا النحو من عند أنفسنا .. فني مثل هذا الأمر الخطير ، الذي يترتب عليه تقرير مفهوم لدين الله ، كما يترتب عليه

الحكم بتوقف «وجود» الإسلام في الأرض اليوم ؛ وإعادة النظر في دعوى مئات الملايين من الناس أنهم «مسلمون» .. في مثل هذا الأمر لا يجوز أن يفتي الإنسان فيما يقصم الظهر في الدنيا والآخرة جميعاً !

إنما الذي يحدد مدلول «الدين» على هذا النحو ، ومفهوم «الإسلام» هو الله ـ سبحانه ـ إله هذا الدين ورب هذا الإسلام .. وذلك في نصوص قاطعة لا سبيل إلى تأويلها ولا الاحتيال عليها :

«إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ» ... (يوسف : ٤٠)

«وَأَنِ ٱحْكُمْ بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَٱحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ» ... (المائدة : ٤٩).

«وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ» ... (المائدة : ٤٥).

«فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً» ... (النساء : ٦٥).

«يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنْكُمْ . فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ، إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ . ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً» ... (النساء : ٥٩).

وكلها تقرر حقيقة واحدة . أنه لا إسلام ولا إيمان بغير الإقرار بالحاكمية لله وحده : والرجوع إليه فيما يقع عليه التنازع ـ مما لم يرد به نص ـ إذ لا رأي مع النص ولا نزاع ، والحكم بما أنزل ـ دون سواه ـ في كل شؤون الحياة ؛ والرضى بهذا الحكم رضى قلبياً بعد الاستسلام له عملياً ... وأن هذا هو «الدين القيم» .. وهذا هو «الإسلام» الذي أراده الله من الناس .

وحين نستعرض وجه الأرض كله اليوم ـ على ضوء هذا التقرير الإلهي لمفهوم الدين والإسلام ـ لا نرى لهذا الدين «وجوداً» .. إن هذا الوجود قد توقف منذ أن تخلت آخر مجموعة من المسلمين عن إفراد الله سبحانه بالحاكمية في حياة البشر ؛ وذلك يوم أن تخلت عن الحكم بشريعته وحدها في كل شؤون الحياة .

ويجب أن نقرر هذه الحقيقة الأليمة ، وأن نجهر بها ، وألا نخشى خيبة الأمل التي تحدثها في قلوب الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا «مسلمين» .. فهؤلاء من حقهم أن يستيقنوا : كيف يكونون مسلمين !

إن أعداء هذا الدين بذلوا طوال قرون كثيرة وما يزالون يبذلون ، جهوداً ضخمة ماكرة

خبيثة ، ليستغلوا إشفاق الكثيرين الذين يحبون أن يكونوا مسلمين ، من وقع هذه الحقيقة المريرة ، ومن مواجهتها في النور ! وتحرجهم كذلك من إعلان أن «وجود» هذا الدين قد توقف ، منذ أن تخلت آخر مجموعة مسلمة في الأرض عن تحكيم شريعة الله في أمرها كله ؛ فتخلت بذلك عن إفراد الله سبحانه بالحاكمية ـ [أو بالألوهية] ـ فهذه مرادفة لتلك ، أو لازمة لها لا تتخلف .

هؤلاء الأعداء الماكرون الخبثاء يستغلون ذلك الإشفاق وهذا التحرج لتخدير مشاعر الكثيرين في الأرض ، الذين يحبون أن يكونوا «مسلمين» وإيهامهم أنهم ما يزالون «مسلمين» فعلاً ! وأن «الإسلام بخير» ! وأن الناس يمكن أن يكونوا «مسلمين» دون أن تحكمهم شريعة هذا الدين ؛ بل دون أن يعتقدوا أن الحاكمية لله وحده ، من ادعاها لنفسه فقد ادعى الألوهية ، وكفر ، وخرج من هذا الدين ! .

ولقد بلغ من تبجح هذا الخبث أن يكتب المستشرق «ولفرد كانتول سميث» كتاباً كاملاً تحت عنوان : «الإسلام في العصر الحديث» هدفه الأساسي هو إثبات أن «العلمانية» التركية ، التي قام بها «أتاتورك» ، هي «إسلامية !» بل إنها هي «الحركة الإسلامية !» الوحيدة الناجحة في تاريخ الفترة الحديثة ؛ وأن على «المسلمين» الذين يريدون استبقاء «وجود» الإسلام أن يحذوا حذوها ؛ بوصفها المحاولة الوحيدة الصحيحة !

كذلك بلغ الخبث من التبجح ! وكذلك ينبغي أن نجهر نحن بالحقيقة المقابلة ، التي قد يشفق منها الكثيرون ممن يحبون أن يكونوا مسلمين ؛ وممن يتحرجون أن يعلنوا أن وجود هذا الدين قد توقف .. لنبطل مفعول «المخدر» الخبيث ، الذي يخدر به أعداء هذا الدين محبي هذا الدين !!!

وينبغي كذلك ألا نخشى ما يحدثه إعلان هذه الحقيقة من خيبة أمل مريرة .. فنحن واثقون بعد ذلك أن «المستقبل لهذا الدين» ؛ وأن هذا التوقف عن الوجود لن يستمر . بل لن يطول ! وأن جميع الفقاعات التي ينفخ فيها الاستعمار الصليبي والصهيوني في هذه الأرض ستنفثئ كما تنفثئ الفقاعات دائماً مهما تكن ضخمة المظهر ، شديدة البريق !

إن هذا الدين الذي توقف ـ مؤقتاً ـ عن الوجود ؛ عميق الجذور في هذه التربة ؛ وهو أعمق من هذا في تربة الفطرة .. إن اثني عشر قرناً من الوجود الواقعي لهذا الدين في الأرض لن يمكن محوها من هذه الأرض .. وإن فطرة الله التي فطر الناس عليها لن تغلبها محاولات الاستعمار الصليبي والصهيوني !

إن «المستقبل لهذا الدين» في هذه الأرض التي تحقق فيها وجوده الفعلي أكثر من مائتين وألف عام ؛ وفي غيرها من الأرض أيضاً ، التي تصارع فيها الفطرة ما هو مفروض عليها من المذاهب والأنظمة والأحكام !

ذلك حاضر هذا الدين .. إن وجوده متوقف .. لأنه لا يوجد إلا بالمدلول الذي أراده الله له ؛ وهو أن يكون هو المهيمن وحده على حياة الناس كلها . وأن تتحقق به ألوهية الله ـ سبحانه ـ في الأرض تحقق هذه الألوهية في السماء . أي أن تتحقق عن طريق الإذعان لشريعته وأمره تحققها عن طريق قضائه وقدره .. تصديقاً لقول الله سبحانه :

«وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ» ..

وهذا هو مستقبله .. أمل عريض واثق في عودة هذا الدين إلى الوجود .. أمل يسنده الوجود التاريخي الطويل ؛ ويؤكده الوجود «الفطري» الأصيل ..

إلا أن هذا الأمل العريض الواثق لا يجوز أن يقعدنا عن استعراض الأسباب التاريخية لذلك التوقف ـ الوقتي ـ واستعراض العقبات القائمة في وجه الوجود الفعلي . واستعراض الجهود الأولية اللازمة أو الممهدة لهذا الوجود الفعلي ..

لقد أشرنا من قبل إلى الهزة التي أصابت المجتمع المسلم وهو حديث عهد بالوجود ، وذلك فيما وقع من بني أمية من انحراف عن القمة التي كان المجتمع مستوياً عليها على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعهد الخلافة الراشدة .

فالآن نشير إشارات سريعة إلى أهم الصدمات التي واجهت هذا الدين بعد ذلك فثبت لها طوال هذه القرون .

ونحن واجدون أولاها في قيام الدولة العباسية واعتمادها على عناصر حديثة العهد بالإسلام ، لم تخلص نيتها له بعد ، لما يحتمل فيها من عصبية قومية لا تزال جذورها كامنة ؛ فلما تقدم العهد بالدولة العباسية تركت العناصر التي قامت عليها والتي أخذت تندمج في الإسلام ، إلى عناصر أخرى قلوبها غلف من الترك والشراكسة والديلم وسواها . وهكذا ظلت الدولة تعتمد على عناصر مضادة لروح الإسلام ؛ وتتأثر بهذه العناصر بحكم اعتمادها عليها . فلم يكن إلا روح الإسلام مقاوماً لهذه العناصر ولسلطان الدولة معها ، بما يحمله من طاقة كامنة ، وحيوية عظيمة .

ثم كانت غزوات التتار المدمرة ، التي طغت على العالم الإسلامي ببربرية متوحشة ، لم يلبث الإسلام أن طواها في تياره ، وابتلعها فصارت بعض رواسبه ، ولكن بعد أن هزت هذا الروح الإسلامي هزة عنيفة ، وأثرت حتماً في أوضاعه وتقاليده . إلا أن الأمة الإسلامية ظلت ـ على الرغم من تضعضع الدولة أمام عاصفة التتار ـ قوية متماسكة الأواصر ، قائمة على أصول الدين مهما ندت عنها في بعض الجوانب الرسمية الخاصة

وينبغي أن نذكر هنا أن الإمبراطورية الرومانية التي استغرق بناؤها ونموها نحو ألف عام ، انقرضت وتفسخت في قرن واحد نتيجة لغزوات الهون والقوط ، فلم يبق منها سوى

بضعة معالم وإمارات ، على حين بقيت الدولة الإسلامية قائمة في رقعة فسيحة ، وهي الدولة التي لم يستغرق بناؤها سوى نيف ونصف قرن ، على الرغم من جميع النزاعات الداخلية بين الأسر الحاكمة ، والضربات الخارجية من التتار وغير التتار ، مما يشهد بحيوية الإسلام العظيمة في مواجهة تلك الظرّوف .

فإذا مضينا في تتبع الصدمات وجدنا صدمة الأندلس في الغرب ، بعد صدمة الحروب الصليبية في الشرق . وقد هزم الإسلام في الأولى وانتصر في الثانية ، وظل يعاني العداء الوحشي من الروح الصليبية منذ ذلك الحين ظاهراً ومستتراً حتى الآن .

ولكن الكارثة التي أطبقت على الإسلام إنما كانت في هذا العصر الحديث ، حين غلبت أوربا على العالم ، وامتد ظل الاستعمار الصليبي ، وغشي العالم الإسلامي كله شرقاً وغرباً ، وأرصد لقتل الروح الإسلامية كل قواه ، مستمداً دفعته من العداء الصليبي الموروث ، ومن القوة المادية والثقافية التي يحملها ، مضافاً إليهما التضعضع الداخلي في قوة الأمة الإسلامية ، وابتعادها رويداً رويداً في هذا المدى الطويل عن تعاليم دينها ووصاياه .

وفي الحديث عن العداء الصليبي الكامن في النفس الأوربية للإسلام ينبغي ألا تخدعنا الظواهر ، وألا يستغفلنا التظاهر باحترام الحريات الدينية ؛ والقول بأن أوربا ليست متحمسة للمسيحية اليوم تحمسها لها إبان الحروب الصليبية ، فليس هناك ما يدفعها إلى التحمس ضد الإسلام كما كانت في تلك الأيام !

إنها كلها خدع وأضاليل . وما كان اللورد أللنبي إلا مثلاً لضمير أوربا كلها ، وهو يدخل بيت المقدس في الحرب العظمى الماضية فيقول : « اليوم فقط انتهت الحروب الصليبية » ! وما كان الحاكم العام للسودان إلا ممثلاً لهذا الضمير ، وهو يضع كل قوى الحكومة تحت تصرف المبشرين في جنوب السودان ، ويمنع أي تاجر مسلم أن يمر هناك مجرد مرور . وقد حدث أن موظفاً بقي في الجنوب أمداً طويلاً وطلب نقله إلى الشمال فلم يجب ، فهدته الحيلة أن يرفع صوته بالأذان للصلاة فكان هذا إيذاناً بنقله في الغداة !

وانجلترا هي أشد الدول الأوربية تسامحاً وإغضاء ولباقة في معالجة مسائل الأديان .

وقد يعجب البعض لأن تظل هذه الروح التعصبية ضد الإسلام قوية إلى هذا الحد في الشعور الأوربي ، بعد ما تنكرت أوربا للمسيحية ، ولم تعد صيحات الحجاج والقديسين هي التي تملأ سمعها كما كانت أيام الحروب الصليبية ، ولكن هذا العجب يزول حين نلتي بالنا إلى حقيقتين واقعتين .

الحقيقة الأولى : « أن الشر الذي بعثه الصليبيون لم يقتصر على صليل السلاح ، ولكنه كان قبل كل شيء وفي مقدمة كل شيء شراً ثقافياً . لقد نشأ تسميم العقل الأوربي عما شوهه قادة الأوربيين من تعاليم الإسلام ومثله العليا أمام الجموع الجاهلة في الغرب . وفي

ذلك الحين استقرت تلك الفكرة المضحكة في عقول الأوربيين ، من أن الإسلام دين شهوانية وعنف حيواني ، وأنه تمسك بفروض شكلية ، وليس تزكية للقلوب وتطهيراً لها ؛ ثم بقيت هذه الفكرة حيث استقرت . وفي ذلك الحين أيضاً نبز الرسول محمد بقولهم «كلبي»[1] .

«لقد بذرت بذور البغضاء .. إن حمية الصليبيين الجاهلية كان لها ذيولها في أماكن كثيرة من أوربا ، فشجع ذلك نصارى الأندلس على الحرب لإنقاذ بلادهم من «نير الوثنيين» ! وأما تدمير أسبانية المسلمة (الأندلس) فقد اقتضى قروناً كثيرة حتى تم . ولما تطاول أمد هذا القتال على وجه الحصر ، أخذ الشعور ضد الإسلام في أوربا ينشب جذوره ثم يثبت . ولقد انتهى باستئصال شأفة العهد الإسلامي في اسبانية بعد اضطهاد بالغ في الوحشية والقسوة مما لم يشهده العالم قط ؛ وإن كانت أصداء الفرح قد تجاوبت في أوربا على إثر ذلك ، مع العلم بأن النتائج التي تلته كانت القضاء على العلوم والثقافة ، والتبدل بها جهل العصور الوسطى وخشونتها .

«ولكن قبل أن يتاح لصدى هذه الحوادث أن يخفت في اسبانية حدث حدث ثالث عظيم الأهمية ، زاد في فساد الصلات بين العالم الغربي وبين الإسلام ، ذلك هو سقوط القسطنطينية في يد الأتراك . لقد كانت أوربا ترى بقية من الزهو اليوناني والروماني القديم على بيزنطيوم (القسطنطينية) وكانت تنظر إليها على أنها حصن أوربا ضد برابرة آسيا . وبسقوط القسطنطينية فتح باب أوربا على مصراعيه للسيل الإسلامي . وفي القرون التي تلت والتي امتلأت بالحروب ، لم تبق عداوة أوربا للإسلام قضية ذات أهمية ثقافية فحسب بل ذات أهمية سياسية أيضاً . وهذا زاد في اشتداد تلك العداوة .

«ومع هذا كله فإن أوربا قد استفادت كثيراً من هذا النزاع . إن «النهضة» أو إحياء الفنون والعلوم الأوربية باستمدادها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على الأخص ، كانت تعزى في الأكثر إلى الاتصال المادي بين الشرق والغرب . لقد استفادت أوربا أكثر مما استفاد العالم الإسلامي ، ولكنها لم تعترف بهذا الجميل ، وذلك بأن تنقص من بغضائها للإسلام ، بل كان الأمر على العكس ، فإن تلك البغضاء قد نمت مع تقدم الزمن ، ثم استحالت عادة . ولقد كانت هذه البغضاء تغمر الشعور الشعبي كلما ذكرت كلمة «مسلم» .

(١) «وازن بين صورة Mahomed وصورة Mahound . إن Ma ما : ضمير الملك للمتكلم (ضمير جر) و Hound هاوند ـ من هوند Hund الجرمانية بمعنى الكلب : وقد كان أولئك النابزون يتلاعبون بظاهر اللفظين : ماهومد وماهوند» .. كتاب «الإسلام على مفترق الطرق» تأليف ليوبولد ڤايس (محمد أسد) وترجمة الدكتور عمر فروخ .

ولقد دخلت في الأمثال السائرة عندهم حتى نزلت في قلب كل أوربي رجلاً كان أو امرأة . وأغرب من هذا كله أنها ظلت حية بعد جميع أدوار التبدل الثقافي . ثم جاء عهد الإصلاح الديني حين انقسمت أوربا شيعاً ؛ ووقفت كل شيعة مدججة بسلاحها في وجه كل شيعة أخرى ؛ لكن العداء للإسلام كان عاماً فيها كلها . بعدئذ جاء زمن أخذ الشعور الديني فيه يخبو ، ولكن العداء للإسلام استمر . وإن من أبرز الحقائق على ذلك أن الفيلسوف والشاعر الفرنسي فولتير ، وهو من ألدّ أعداء النصرانية وكنيستها في القرن الثامن عشر ، كان في الوقت نفسه مبغضاً مغالياً للإسلام ولرسول الإسلام . وبعد بضعة عقود جاء زمن أخذ فيه علماء الغرب يدرسون الثقافات الأجنبية ويواجهونها بشيء من العطف ؛ أما فيما يتعلق بالإسلام فإن الاحتقار التقليدي أخذ يتسلل في شكل تحزب غير معقول إلى بحوثهم العلمية ؛ وبقي هذا الخليج الذي حفره التاريخ بين أوربا والعالم الإسلامي غير معقود فوقه بجسر . ثم أصبح احتقار الإسلام جزءاً أساسياً في التفكير الأوربي . والواقع أن المستشرقين الأولين في الأعصر الحديثة كانوا مبشرين نصارى يعملون في البلاد الإسلامية ؛ وكانت الصورة المشوهة التي اصطنعوها من تعاليم الإسلام وتاريخه مدبرة على أساس يضمن التأثير في موقف الأوربيين من «الوثنيين» . غير أن هذا الالتواء العقلي قد استمر مع أن علوم الاستشراق قد تحررت من نفوذ التبشير ، ولم يبق لعلوم الاستشراق هذه عذر من حمية دينية جاهلية تسيء توجيهها . أما تحامل المستشرقين على الإسلام فغريزة موروثة ، وخاصة طبيعية ، تقوم على المؤثرات التي خلقتها الحروب الصليبية ، بكل ما لها من ذيول في عقول الأوربيين الأولين .

«ولقد يتساءل بعضهم فيقول : كيف يتفق أن نفوراً قديماً مثل هذا ـ وقد كان دينياً في أساسه وممكناً في زمانه بسبب السيطرة الروحية للكنيسة النصرانية ـ يستمر في أوربا في زمن ليس الشعور الديني فيه إلا قضية من قضايا الماضي ؟

«ليست مثل هذه المعضلات موضع استغراب أبداً ، فإنه من المشهور في علم النفس أن الإنسان قد يفقد جميع الاعتقادات الدينية التي تلقنها في أثناء طفولته ، بينما تظل بعض الخرافات الخاصة ـ والتي كانت من قبل تدور حول تلك الاعتقادات المهجورة ـ في قوتها ، تتحدى كل تعليل عقلي في جميع أدوار ذلك الإنسان ، وهذه حال الأوربيين مع الإسلام : فعلى الرغم من أن الشعور الديني الذي كان السبب في النفور من الإسلام قد أخلى مكانه في هذه الأثناء ، لاستشراف حياة أكثر مادية ، فإن النفور القديم نفسه قد بقي عنصراً من الوعي الباطني في عقول الأوربيين . وأما درجة هذا النفور من القوة ، فإنها تختلف بلا شك بين شخص وآخر ، ولكن وجوده لا ريب فيه . إن روح الحروب الصليبية ـ في شكل مصغر

على كل حال ـ ما زال يتسكع فوق أوربا ، ولا تزال مدنيتها تقف من العالم الإسلامي موقفاً يحمل آثاراً واضحة لذلك الشبح المستميت في القتال»[1] .

والحقيقة الثانية : أن الاستعمار الأوربي والأمريكي الصليبي لا يملك أن يغفل من حسابه أن الروح الإسلامي صخرة مقاومة لمد الاستعمار ؛ وأنه لا مفر من تحطيم هذه الصخرة أو زحزحتها على الأقل ؛ ولا عبرة بما يقوله بعض المخدوعين أو المأجورين من أن أوربا لا يهمها الدين ، ولا تراه مصدر قوة ، ولا تخشى من العالم الإسلامي إلا قوته المادية . فالدين في حقيقته قوة روحية لها حسابها في تجديد القوى المادية ؛ فوق أن الإسلام بالذات غير المسيحية ، فهو يأمر بإعداد القوى المادية ويحض على المقاومة والكفاح ، وينذر المستسلمين والمستضعفين بسوء المآل في الدنيا والآخرة : «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ ٱللهِ وَعَدُوَّكُمْ»[2] .. «يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ٱلْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ»[3] .. «فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَاةَ ٱلدُّنْيَا بِالآخِرَةِ»[4] .. «وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ»[5] .

فالدين قوة روحية وتنظيمية ودعوة إلى قوة مادية ؛ والدين صخرة مقاومة ودعوة إلى شدة المقاومة . فلا مفر للاستعمار الأوربي والأمريكي أن يكون عدواً لهذا الدين .. كل ما هنالك أن مظاهر العداء تختلف بحسب أساليب كل أمة في الاستعمار ؛ ثم بحسب الظروف والأحوال . ففرنسا مثلاً تعلنها حرباً صريحة سافرة في المغرب العربي كله على الإسلام باسم «الظهير البربري» أو بأي اسم آخر . ويعلن ممثلوها في دمشق أنهم أحفاد الصليبيين جهاراً نهاراً . وانجلترا تراوغ فتسلك طريقها خلسة إلى معاهد التعليم في مصر لتنشئ عقلية عامة تحتقر كل مقومات الحياة الإسلامية بل الشرقية ؛ فإذا تم لها تكوين جيل من المعلمين بهذه العقلية ، أطلقتهم في المدارس وفي دواوين المعارف يصبغون عقلية الأجيال هذه الصبغة ، ويضعون المناهج والخطط مؤدية إلى تكوين هذه العقلية ، مع المحافظة التامة على إبعاد العناصر التي تمثل الثقافة الإسلامية عن مراكز التوجيه في الوزارة . وبذلك تستغني عن مواجهة الشعور الديني بالعداوة السافرة ، إذ تدع هذه المهمة لفريق كبير ذي أثر بعيد في تكوين العقلية المصرية العامة .. أما في السودان الجنوبي فلا تجد حاجة إلى هذه

---

(١) عن كتاب «الإسلام على مفترق الطرق» تأليف ليوبولد ڤايس (محمد أسد) وترجمة الدكتور عمر فروخ .

(٢) سورة الأنفال [٦٠] .

(٣) سورة النساء [١٤٤] .

(٤) سورة النساء [٧٤] .

(٥) سورة آل عمران [١٣٩ – ١٤٠] .

الموارية ، فتقف موقفها الذي وصفناه من المبشرين المسيحيين والتجار المسلمين ! وأمريكا تقيم الأوضاع والأنظمة التي تسحق الإسلام سحقاً بكل مقوماته العقيدية والخلقية والحركية في جميع أنحاء العالم الإسلامي ..

وهكذا سارت كل دولة مستعمرة على طريقة في مقاومة هذا الدين وخنقه منذ قرون مضت ؛ وما تزال تسير على خطة متعاونة في صميمها تبدو في موقف الأمم الغربية من كل قضية تواجه فيها الإسلام من قريب أو من بعيد !

والذين يحسبون أن نفوذ اليهود المالي في الولايات المتحدة وسواها هو الذي يوجه الغربيين هذا التوجيه ؛ والذين يحسبون أن المطامع الإنجليزية والمكر الأنجلوسكسوني هو الذي يوجه الموقف ؛ والذين يحسبون أن الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية هو الذي يؤثر .. كل أولئك يغفلون عنصراً حقيقياً في المسألة يضاف إلى هذه العناصر جميعاً ، هو الروح الصليبية التي تحملها دماء الغربيين ، والتي تندس في عقلهم الباطن ، مضافاً إليها الخوف الاستعماري من الروح الإسلامي ، والعمل على تحطيم قوة الإسلام ، حيث يربط الغربيين جميعاً شعور موحد ومصلحة موحدة في تحطيمها ، تجمع بين روسيا الشيوعية وأمريكا الرأسمالية ! ولا ننسى دور الصهيونية العالمية في الكيد للإسلام وتجميع القوى ضده في العالم الاستعماري الصليبي والعالم المادي الشيوعي على السواء . وهو الدور المستمر الذي قام به اليهود دائماً منذ هجرة الرسول إلى المدينة وقيام دولة الإسلام !

والعجيب أن روح الإسلام على الرغم من جميع هذه الصدمات التي واجهته منذ الفترة الأولى في حياته إلى اليوم ، وعلى الرغم من معاجلة الصدمات له وأثر ذلك في كيانه الوليد ؛ ثم على الرغم من غلبة الحضارة الغربية اليوم بقوتيها المادية والثقافية ، مما أحال بعض من يحملون أسماء المسلمين أدوات هدم وتحطيم للإسلام في أيدي المستعمرين وهم مستريحون !

على الرغم من هذا كله ظلت روح الإسلام في ذاتها سليمة ، وظلت طاقته الكامنة تؤثر في مجرى الحياة الإنسانية بصفة عامة ؛ وتؤثر في صوغ السياسات العالمية وتوجيهها منذ أربعة عشر قرناً إلى اليوم ؛ فما من حركة سياسية أو حربية في العالم لم يحسب فيها للإسلام حساب ؛ حتى في عصور الضعف والفرقة وتخلخل الحياة الروحية والإجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي .

ولقد انقضت فترة الخمول والاضمحلال ، وأخذ المد الإسلامي في الظهور في كل مكان على الرغم من الضربات الساحقة التي توجه إلى طلائع البعث الإسلامي في كل مكان ! وهي مظاهر لا يمكن إغفالها ، على الحيوية الكامنة في الإسلام ، وعلى أن رصيده المدخر يكفي لاستئناف حياة إسلامية جديدة ، لا تقوم على مجرد الرغبة والتفاؤل ، بل على أسس عملية وواقعية كذلك ظاهرة للعيان ، هي اليوم في دور التجمع والاستعداد على الرغم مما

يبدو أحياناً من عوامل المقاومة والانتكاس ، فما هي إلا فقاعات تنفقع ، أو سحابة صيف تنقشع !

ولكنني على الرغم من إيماني إيماناً مطلقاً بحتمية استئناف الحياة الإسلامية في العالم الإسلامي ، وباستعداد الإسلام لأن يكون نظاماً عالمياً ـ لا محلياً ـ في المستقبل .. فإنني لا أحب أن أندفع وراء خيال جامح ، فأقرر أن هذا سهل ميسور !

كلا فهناك عراقيل شتى وضخمة ، كما أن هناك أعمالاً عظيمة يجب أن تتم قبل أن يصبح استئناف الحياة الإسلامية الصحيحة ميسوراً في المجتمع الإسلامي ذاته . وتقدير تلك العوائق الضخمة ، والتنبيه إلى هذه الأعمال الواجبة أمر يوجبه الشعور الحقيقي بعظمة الغاية التي نهدف إليها ، وبثقل التبعة التي تنتظر من ينهض لهذه الغاية .

وليس يكفي أن يبعث المرء بالصيحة المدوية في حماسة فوارة ، ليصبح الأمل واقعاً والرجاء حقيقة ، إن لم يقدر كل العقبات وكل التبعات ، وينبه من يبعث إليهم بصيحته إلى الجهد الضخم الذي يطلب إليهم أن يبذلوه .

وطبيعي أن انفراج المسافة بين سياسة الحكم وروح الإسلام فترة طويلة من الزمان ، يجعل العودة إلى السياسة المستمدة من هذا الروح أصعب ؛ لأن جهاز الدولة والمجتمع ، وقواعد الحياة بكل مقوماتها ، والاتجاه النفسي والعقلي .. كلها تقوم على أسس معينة يصعب تغييرها قبل بذل جهود ضخمة طويلة . وكلما امتد الزمن زادت هذه الصعوبة ، واحتاجت إلى جهود أضخم وأطول .

ثم يضاف إلى عامل الزمن الطويل عامل آخر حاضر ؛ وهو أننا لا نعيش في هذا العالم وحدنا ، ولا نعيش كذلك في عزلة عنه . وتشابك مصالحنا وقضايانا مع هذا العالم الذي تسيطر عليه حضارة معينة ، ذات عقلية مناقضة تماماً لعقلية الإسلام ـ كما سنبين فيما بعد ـ يجعل خطواتنا في سبيل استئناف حياة إسلامية صحيحة ، خطوات بطيئة من جهة ، وذات تكاليف علينا من جهة أخرى .

ومما يزيد هذا العامل الأخير أهمية ، أن هذا العالم الغربي الذي تتشابك مصالحنا معه أقوى منا في الوقت الحاضر ، وليست لنا السيطرة عليه أو القوة المكافئة لقوته كما كنا في أول عهد الإسلام ؛ ثم هو في الوقت ذاته عدو لنا ، وعدو لديننا بوجه خاص . لذلك لن يدعنا ننشئ نظاماً إسلامياً من جديد ، ونستأنف حياة إسلامية صحيحة ، ما لم نبذل جهوداً مضاعفة ، كان يمكن الاقتصاد فيها لو كانت لنا السيطرة على العالم الغربي أو القوة المكافئة لقوته ، أو لو كان هو صديقاً لنا ، ولديننا الذي نريد العودة إليه .

إلا أن هذا كله لا يعني أن العودة إلى النظام الإسلامي مستحيلة . وكل ما يعنيه أنها عمل عسير ضخم ، في حاجة إلى جهود غير عادية ؛ وقبل كل شيء في حاجة إلى حماسة في

الإيمان به ؛ وجرأة في اقتحام العقبات المرصودة في طريقه ؛ وصبر على الجهد الشاق الواجب له ، وثقة في ضرورته للعالم الإسلامي وللعالم الإنساني كله ، وعقلية إنشائية مبتكرة ، ليست وظيفتها مجرد ترقيع الواقع ، بل إنشاء واقع جديد كامل غير مرقع !

ولعله من الحقائق ذات القيمة في هذا المجال ، أن نشير إلى أن الحضارة الغربية الراهنة قد قادت العالم إلى حربين شاملتين خلال ربع قرن ؛ كما قادته بعد الحرب الثانية إلى انقسام بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وإلى تهديد دائم بحرب ثالثة ؛ وإلى اضطرابات في كل مكان ، وإلى جوع وعري وبؤس في ثلاثة أرباع المعمورة . وأن النظام العالمي كله اليوم في حالة تخلخل واضطراب وبحث عن أسس جديدة ، وتنقيب عن زاد روحي يرد إلى الإنسانية ثقتها بالمبادئ الإنسانية .

ولا ينبغي ـ مع هذا ـ أن نتفاءل أكثر مما يجب باستعداد العالم الغربي لقبول أسس حضارتنا الإسلامية ، فهذا موضوع آخر .. نعم إن رجلاً كبرنارد شو يقول : إن العالم الغربي قد أخذ يتجه هذا الاتجاه ، ويتنبأ بأنه في الطريق إليه فيقول :

« لقد تنبأت بأن دين محمد سيكون مقبولاً لدى أوربا غداً ، وهو قد بدأ يكون مقبولاً لديها اليوم .. لقد عمد رجال الإكليروس في العصور الوسطى إلى تصوير الإسلام في أحلك الألوان ؛ وذلك بسبب الجهل أو بسبب التعصب الذميم . والواقع أنهم كانوا يسرفون في كراهية محمد وكراهية دينه ويعدونه خصماً للمسيح . أما أنا فأرى واجباً أن يدعى محمد منقذ الإنسانية ، وأعتقد أن رجلاً مثله إذا تولى زعامة العالم الحديث نجح في حل مشكلاته ، وأحل في العالم السلام والسعادة . وما أشد حاجة العالم إليهما !

« لقد أدرك مفكرون منصفون قاموا في القرن التاسع عشر ، ما لدين محمد من قيمة ذاتية . من هؤلاء : كارليل ، وجوته ، وجيبون ... بذلك حدث تحول صالح في موقف أوربا من الإسلام . وقد تقدمت أوربا تقدماً كبيراً في هذا القرن المتمم العشرين ، فبدأت تحب عقيدة محمد . ولعلها تذهب في القرن التالي إلى أبعد من ذلك فتعترف بجدوى هذه العقيدة لحل مشاكلها .. وقد دان كثيرون من قومي ومن أهل أوربا بدين محمد في الحاضر . وهذا يجعلنا قادرين على أن نقول : إن تحول أوربا إلى الإسلام قد بدأ »[1] .

ولكننا نرى أن نبوءة برنارد شو لا تزال مجرد نبوءة ـ إن لم تكن مخدراً لشعور المسلمين ليطمئنوا وينتظروا اعتناق الأوربيين لدينهم ! ـ وعلى كل حال فإن انتظار تحققها سابق على الأقل لأوانه لسببين رئيسيين :

أولهما : هو هذا العداء الموروث للإسلام في أعماق الطبيعة الأوربية والأمريكية ؛ والذي

(١) عن كتاب « حياة محمد » لهيكل نقلاً عن مجلة نور الإسلام عدد ٤٠ ص ٥٧٢٠ سنة ١٣٥٣ هـ .

يغذيه في العصر الحديث تعارض مصلحة الاستعمار الغربي والشرقي مع وجود هذه العقبة في طريقه .

وثانيهما : أن العقلية الأوربية تأصلت على أسس مادية ، أثر الفكرة الروحية فيها ضئيل ، منذ الحضارة الرومانية إلى العصر الحديث . وهذا القول يحتاج إلى تفصيل لا تقتصر فائدته على دلالته في هذا الموضع ، بل تمتد إلى الإجابة على هذا السؤال الهام : هل يمكن أن تتعاون الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ؟ وما حدود هذا التعاون ؟

لقد قلنا في أوائل هذا الكتاب : إن أوربا لم تكن مسيحية في يوم من الأيام . وذلك بسبب أن طبيعة الصراع فيها على رقعة من الأرض صغيرة ضنينة ، جعلت مبادئ المسيحية السمحة لا تمتد جذورها في تلك التربة العصية ؛ وذلك فوق ما في طبيعة المسيحية من تزهد وعدم احتفال بالحياة الدنيا . فالآن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً ثالثاً أشرنا إليه هناك إشارة عابرة ؛ وهو وجود الإمبراطورية الرومانية العريقة في طريق المسيحية ، وبقاء تعاليم الإمبراطورية أساساً للحضارة الأوربية الحديثة ، على الرغم من انتقال المسيحية إليها ، إذ ظلت هذه على هامش الحياة .

ونقتطف هنا فقرات من كتاب «الإسلام على مفترق الطرق» نجد فيها الكفاية والغناء :

«كانت الفكرة التي تقوم عليها الإمبراطورية الرومانية .. الاجتياح بالقوة ، واستغلال الأقوام الآخرين لفائدة الوطن الأم وحده . وفي سبيل الترفيه عن فئة ممتازة لم ير الرومانيون في عنفهم سوءاً ، ولا في ظلمهم انحطاطاً . وإن «العدل الروماني» الشهير كان عدلاً للرومانيين وحدهم . ومن البين أن اتجاهاً كهذا كان ممكناً فقط على أساس إدراك مادي خالص للحياة وللحضارة ، إدراك مادي هذبه على التأكيد ذوق فكري ولكنه على كل حال بعيد عن جميع القيم الروحية . إن الرومانيين في الحقيقة لم يعرفوا الدين ؛ وإن آلهتهم التقليدية لم تكن سوى محاكاة شاحبة للخرافات اليونانية . لقد كانت أشباحاً سكت عن وجودها حفظاً للعرف الإجتماعي ؛ ولم يكن يسمح لها قط بالتدخل في أمور الحياة الحقيقية ؛ بل كان عليها أن تنطق بالرجز على ألسنة عرافيها إذا سئلت مثل ذلك ، ولكن لم يكن ينتظر منها أن تمنح البشر شرائع خلقية !

«تلك كانت التربة التي نمت فيها المدنية الغربية الحديثة . ولقد عملت بلا شك مؤثرات أخرى كثيرة في أثناء تطورها ؛ ثم إنها بطبيعة الحال قد بدلت وحورت في ذلك الإرث الثقافي الذي ورثته عن رومية في أكثر من ناحية واحدة . ولكن الحقيقة الباقية أن كل ما هو اليوم حقيقي في الاستشراف الغربي للحياة والأخلاق يرجع للمدنية الرومانية . وكما أن الجو الفكري والاجتماعي في رومية القديمة كان نفعياً بحتاً ولا دينياً ــ لا على الافتراض

بل الحقيقة ـ فكذلك هو الجو في الغرب الحديث . ومن غير أن يكون لدى الأوربي برهان على بطلان الدين المطلق ، ومن غير أن يسلم بالحاجة لمثل هذا البرهان .. ترى التفكير الأوربي الحديث ـ بينما هو يتسامح بالدين وأحياناً يؤكد أنه عرف اجتماعي ـ يترك ، على العموم ، الأخلاق المطلقة خارج نطاق الاعتبارات العملية . إن المدنية الغربية لا تجحد الله البتة ، ولكنها لا ترى مجالاً ولا فائدة لله في نظامها الفكري الحالي . لقد اصطنعت فضيلة من العجز الفكري في الإنسان ، أي من عجزه عن الإحاطة بمجموع الحياة . وهكذا يميل الأوربي الحديث إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التي تقع في نطاق العلوم التجريبية وتلك التي ينتظر منها على الأقل أن تؤثر في صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه ولا تحت ذاك ، فإن العقل الأوربي يميل بداءة إلى إسقاط «الله» من دائرة الاعتبارات العملية !

«وهنا يعرض سؤال : كيف يمكن لهذا الاتجاه أن يتفق وطريقة التفكير المسيحي ؟ أليست النصرانية ـ المفروض فيها أن تكون الهيكل الروحي للمدنية الغربية ـ عقيدة مبنية على الأخلاق المطلقة كما هي الحال في الإسلام ؟ لا شك في أنها كذلك . ولكن حينئذ لا يمكن أن يكون ثمة خطأ أفدح من أن نعتبر أن المدنية الغربية الحديثة نتاج النصرانية . إن الأسس الفكرية الحقيقية في الغرب يجب أن تطلب في فهم الرومانيين القدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من كل استشراف مطلق ؛ ويمكن التعبير عنها كما يلي : بما أننا لا نعرف شيئاً معيناً ـ من طرق الاختبار العلمي والتقدير في الحساب ـ لا عن أصل الحياة الإنسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد .. فإن من الخير لنا أن نحصر قوانا في وجوه إمكاننا المادي والفكري ، من غير أن نسمح لأنفسنا بأن نتقيد بالأخلاق المطلقة والقضايا الأدبية المبنية على دعاوى تتحدى الأدلة العلمية . فلا ريب إذن في أن هذا الاتجاه الذي تتميز به المدنية الغربية الحديثة ، لا يجد قبولاً في التفكير الديني المسيحي كما لا يجد قبولاً في الإسلام أو في كل دين آخر ، وذلك لأنه لا ديني في جوهره . وهكذا تكون نسبة نتاج المدنية الغربية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخياً عظيماً . إن النصرانية ساهمت في جزء يسير جداً من الرقي العلمي المادي الذي فاق به الغرب ، في مدنيته الحاضرة ، كل ما سواه . وفي الحق أن ذلك النتاج قد برز من كفاح أوربا المتطاول للكنيسة المسيحية ولاستشرافها للحياة .. ثم إن للنصرانية اليوم في نظر السواد الأعظم معنى شكلياً فقط كما كانت حال آلهة رومية ، تلك الآلهة التي لم يكن يسمح لها ، ولا ينتظر منها ، أن يكون لها نفوذ حقيقي ما على المجتمع . ولا ريب في أنه لا يزال في الغرب أفراد عديدون يشعرون ويفكرون على أسلوب ديني ، ويبذلون جهود القانط حتى يوفقوا بين معتقداتهم وبين روح حضارتهم ؛ ولكن هؤلاء شواذ فقط ، إن الأوربي العادي ـ سواء عليه أكان ديمقراطياً أم فاشياً أم بلشفياً ،

صانعاً أم مفكراً ـ يعرف ديناً إيجابياً واحداً هو التعبد للرقي المادي ، أي الاعتقاد بأن ليس في الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر ، أو كما يقول التعبير الدارج : «طليقة من ظلم الطبيعة» . إن هياكل هذه الديانة إنما هي المصانع العظيمة ودور السينما والمختبرات الكيماوية وباحات الرقص وأماكن توليد الكهرباء ؛ وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكواكب السينما وقادة الصناعات وأبطال الطيران . وإن النتيجة التي لا مفر منها في هذه الحال هي الكدح لبلوغ القوة والمسرة ؛ وذلك يخلق جماعات متخاصمة مدججة بالسلاح ، ومصممة على أن يفني بعضها بعضاً حيثما تتصادم مصالحها المتقابلة . أما على الجانب الثقافي فنتيجة ذلك خلق نوع بشري تنحصر فلسفته الأخلاقية في مسائل الفائدة العملية ، ويكون أسمى فارق لديه بين الخير والشر إنما هو التقدم المادي» .. انتهى .

والخلاصة لهذا كله أن الضمير الأوربي الحالي ليس على استعداد لاستشعار روح الإسلام والاستعانة به في حل مشكلات الإنسانية . وإن يكن ذلك ليس مستحيلاً بعد عدة انقلابات وتطورات أخرى ؛ وبعد أن يبدأ العالم الإسلامي ذاته في استئناف حياة إسلامية واضحة المعالم ، مستقلة الأسس ، يجد فيها الغرب الواقعي التفكير ، حقائق عملية قائمة تجذب حسه ، وتعدل تفكيره . وإن كان اعتقادي الخاص أن أجيالاً متطاولة ستنقضي قبل أن يستطيع الغرب استشعار روح الإسلام على نحو من الأنحاء .

والخلاصة لهذا كله كذلك أن أسلوب التفكير الإسلامي القائم على الغايات الخلقية للأعمال ، لا يستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير الغربي الحاضر القائم على الغايات النفعية للأخلاق ؛ وهذا ما يجب علينا أن نحسب حسابه ، ونحن نعمل لتحقيق حياة إسلامية سليمة ، فلا نحاول ترقيع هذه الحياة باستعارات نستوردها من الخارج ، لأن هذه الرقع لن تستقيم مع نسيج تفكيرنا الأصيل .

والذين يريدون من أصحاب الدعوة إلى الإسلام أن يستعيروا مناهج الفكر الغربية يسلمون بالهزيمة منذ الجولة الأولى حين يحاولون تجديد حياتهم باستعارة الطرق الغربية في التفكير والحياة والسلوك ؛ وينتهون إلى وأد الحياة التي يعملون لإحيائها ، لأنهم منذ الخطوة الأولى يعدلون عن طريقها الطبيعي الوحيد ، وهو أن يفكروا على أسس إسلامية تجعل العنصر الأخلاقي أصيلاً في بناء الحياة ؛ وتنظر للغايات الخلقية للعمل ، ولا تجعل المنفعة هي الغاية العليا للأخلاق .

ولقد رأينا في الفصول الأولى من هذا الكتاب ، أن الإسلام يحقق غايات الحياة الصالحة كلها ، وهو يحافظ على العنصر الأخلاقي فيها ؛ وأن قيمته الحركية الكبرى كامنة في أنه لا يجزئ الحياة ؛ ولا يفصل بين الوسائل والغايات ؛ ولا يفترض التعارض بين المادي والروحي

في كيان الحياة وفي طبيعة الكون والناس ، بل يفترض أن الحياة وحدة كلية ، تسير بجملتها نحو هذه الأهداف في توافق واتساق .

يقدم الإسلام إذن للبشرية فكرة كاملة عن الحياة .. هذه الفكرة قابلة دائماً للنمو في التفريع والتطبيق ؛ ولكنها غير قابلة للتعديل أو المزج في الأصل أو الاتجاه .

ويجب لكي تؤتي هذه الفكرة الكاملة نتائجها الطبيعية كاملة ، أن تطبق تطبيقاً كاملاً ، وإلا فإن أقل تعديل في أساسها واتجاهها يحدث فيها اختلالاً ، لا تتحقق معه صورة الحياة التي يرسمها الإسلام .

أما النمو الدائم في التفريع والتطبيق على أساس الفكرة الكلية فهو أمر طبيعي تقره طبيعة الإسلام ، وتدعو إليه ، وتهيئ له وسائله ، وتعترف بها . فالاجتهاد المفتوح دائماً ، والسلطات الواسعة المتروكة للإمام الذي يحكم بشريعة الله ... كل هذه وسائل حية لاستمرار النمو في التفريع والتطبيق لمسايرة حركة الحياة ، وتلبية حاجاتها المتجددة ... أمر واحد هو الذي يجب التزامه : ألا تخرج هذه التفريعات والتطبيقات على الأصول الأساسية للإسلام ؛ وألا تسلك اتجاهاً غير اتجاهه ؛ أو تحتال على روح الإسلام وتتلبس بروح أخرى غير روحه القوية المستقيمة .

وعندما يقوم المجتمع المسلم بالفعل ، فسيكون المجال مفتوحاً للاجتهاد ولتطبيق شرائع هذا الدين على هذا المجتمع . وسيكون مدار قبولنا لأي تفريع أو رده ، أن نعرضه على فكرة الإسلام الأساسية وروحه العامة ، فما وافق فكرته وروحه قبلناه ، وما خالفها رفضناه ، على أن يكون مقرراً في نفوسنا إلى درجه الإيمان والحماسة : أننا نملك تصوراً عن الحياة أكبر مما يملك أتباع أي دين أو فلسفة أو حضارة ، لأنه من صنع الله خالق الحياة .

ولكن هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل الوسائل العملية لبلوغ هذا الهدف العظيم . فعلى بركة الله إذن نأخذ في هذا التفصيل .

* * *

إن استئناف حياة إسلامية لا يتم بمجرد وضع تشريعات وقوانين ونظم مستمدة من الشريعة الإسلامية ؛ فهذا ركن واحد من ركنين يعتمد عليهما الإسلام دائماً في إقامة الحياة ، وهو الركن الثاني لا الأول . أما الركن الأول ، فهو العقيدة الصحيحة التي تفرد الله سبحانه بالألوهية . ومن ثم تفرده بالحاكمية . وتنكر على غير الله أن يدعي حقّ الألوهية ، بادّعاء حق الحاكمية ومزاولته فعلاً !

أما العدالة الإجتماعية فهي جزء من تلك الحياة الإسلامية لا يتحققُ كاملاً إلا بتحقق تلك الحياة ، ولا يكفل له البقاء إلا بإقامتها على أسسها الوطيدة ، شأنها في ذلك شأن كل

نظام آخر ، لا بد أن يعتمد على الإيمان به والثقة بصلاحيته ؛ وإلا فقد أسسه المعنوية ، وقام على القهر التشريعي والنظامي وحده ؛ وهو قهر عمره مرهون بالقدرة على التملص منه .

لذلك كان التشريع الإسلامي أدنى إلى الاتباع والطاعة لأنه يعتمد على عقيدة دينية . ولذلك أيضاً يجب أن تكون نقطة البدء هي استحياء هذه العقيدة ، ونفي ما علق بها من تحريفات وتأويلات وشبهات ، لتكون سنداً للنظام التشريعي الذي نشير به لتحقيق حياة إسلامية صحيحة . وبذلك تقوم هذه الحياة ـ حين تقوم ـ على التشريع والتوجيه ، وسيلتي الإسلام الأساسيتين في تحقيق أهدافه جميعاً .

يجب إذن أن نعيد بناء العقيدة الإسلامية على الأسس التي بيناها في مطلع هذا الفصل في نفوس الأفراد والجماعات قبل أن نفكر في موضوع التشريع الإسلامي الذي ينظم الحياة .

ولكن كيف يتسنى لنا أن نكوّن عقيدة إسلامية بثقافة ، ووسائل تربية ، وطرق تفكير ، هي في صميمها غربية ، وهي في صميمها معادية للفكرة الإسلامية .

أولاً : لأنها تقوم على أساس مادي مناهض لفكرة الإسلام عن الحياة .

ثانياً : لأن محاربة الإسلام جزء أصيل في تكوينها ؛ سواء ظهر هذا القصد واضحاً أو توارى في الثنايا والشعاب ؟

إننا كما قلت : نعلن هزيمتنا منذ الجولة الأولى إذا نحن اتخذنا الفكرة الغربية وسيلتنا لإحياء الفكرة الإسلامية . فلا بد أولاً من التخلص من طريقة التفكير الغربية ؛ ولا بد من اتخاذ طريقة تفكير إسلامية ذاتية ؛ لنضمن أن يجيء النتاج خالصاً غير هجين !

إن مدلول «الحاكمية» في التصور الإسلامي لا ينحصر في قضية تلقي شريعة الحكم والتحاكم إليها . ومن ثم لا تتمثل العبودية لله وحده في مجرد تلقي الشريعة منه وحده ، والتحاكم إلى هذه الشريعة وحدها .. متى قصرنا الشريعة على معنى أصول الحكم وقوانينه .. فإن هذا بدوره لا يمثل مدلول «الشريعة» في التصور الإسلامي !

إن شريعة الله تعني كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية .. وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد وأصول الحكم ؛ وأصول السلوك ، وأصول المعرفة .. يتمثل في العقيدة والتصور .. وكل مقدّمات هذا التصور .. ويتمثل في الأحكام التشريعية . ويتمثل في قواعد الأخلاق والسلوك . ويتمثل في القيم والموازين التي تسود المجتمع ، وتقوّم بها الأشخاص والأشياء والأحداث .. ثم يتمثل في المعرفة بكل جوانبها وفي أصول النشاط الفكري والفني جملة ..

وفي هذا كله لا بد من التلقي عن الله ؛ كالتلقي في الأحكام التشريعية سواء بسواء .. والأمر في الحاكمية ـ في جانبها المختص بالحكم والقانون ـ قد يكون الآن مفهوماً بعد الذي سقناه بشأنه من تقريرات . والأمر في قواعد الأخلاق والسلوك قد يكون مفهوماً أن

يرجع فيها إلى أصول التصور الإسلامي جملة ، وإلى ما ورد عنها في كتاب الله وسنة رسوله مفصلاً . والأمر في القيم والموازين التي تسود المجتمع ، ويقوّم بها الأشخاص والأشياء والأحداث ، قد يكون كذلك مفهوماً إلى حد ما . إذ أن القيم السائدة في مجتمع ما ، ترجع مباشرة إلى التصور السائد فيه للوجود ، وللعلاقات القائمة بين الوجود وخالقه ، والعلاقات القائمة بين أطراف هذا الوجود ؛ وإلى الأهداف والغايات التي يقرر ذلك التصور أنها أهداف هذا المجتمع ، أو أنها الغاية من الوجود الإنساني جملة ..

وعلى سبيل المثال .. فإن غاية الوجود الإنساني في التصور الإسلامي هي عبادة الله - أي العبودية له وحده والتحرر من عبادة العباد - ووظيفته هي الخلافة في الأرض عن الله ، واستغلال طاقاتها ومدخراتها وأقواتها ، والتركيب فيها والتحليل ، وتنمية الحياة وترقيتها بالإبداع المادي ، في ظل منهج الله وفي حدوده ؛ ليرتفع الإنسان في الحياة المادية إلى الاستمتاع بزينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؛ وليرتفع في حياته الروحية المنطلقة من الضغوط المادية . ومقياس التفاضل في الحياة في التصور الإسلامي هو التقوى : «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» وعلى أساس التقوى تقوم كل الأخلاق الإسلامية وكل قواعد السلوك . فالتقوى تنشأ عن تمثل ألوهية الله وعبودية الإنسان . وتنشئ المشاعر التي يقوم عليها بناء الأخلاق كله ... وقد تحدثنا من قبل عن هذه المقدمات . ولكننا نذكرها لندل على أن للإسلام قيمه الخاصة . وهي تُتلقى من ذات المصدر الذي تُتلقى منه العقيدة ، ولا تتلقى من مصدر آخر لأنها من مقتضى العبودية لألوهية الله وحده .. وهي بعض معاني «شريعة الله» في مدلولها الحقيقي ، الذي لا ينحصر في المدلول المتداول لكلمة الشريعة .

ومن ثم فإن أصول الاعتقاد والتصور ، وأصول الأخلاق والسلوك ، وأصول القيم والموازين التي تسود حياة المجتمع - بجملتها - لا يتلقاها المسلم من أي مصدر آخر إلا المصدر الرباني .. والأمر في هذا التلقي هو أمر العقيدة . فالتلقي من غير الله فيها مناف لأصل الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة .. شأنه شأن التلقي في الشرائع القانونية ، الذي أسلفنا حكم الله فيه .

ليست هناك أخلاق زراعية ، وأخلاق صناعية ؛ وليست هناك قيم خاصة بالمجتمع الزراعي ، وقيم خاصة بالمجتمع الصناعي .. ليست هناك أخلاق للمجتمع البرجوازي ، وأخلاق لمجتمع الصعاليك (البروليتاريا) . وليست هناك قيم للمجتمع البرجوازي وقيم لمجتمع الصعاليك ... ليست هناك أخلاق رأسمالية وأخلاق اشتراكية . ولا قيم رأسمالية وقيم اشتراكية ... إنما هنالك فقط أخلاق إسلامية وأخلاق جاهلية . وقيم إسلامية وقيم جاهلية .. هنالك قيم وأخلاق تنبثق من تصور : أن هناك ألوهية واحدة ، وعبودية شاملة لكل شيء وكل حي .. وأخلاق وقيم تنبثق من تعدد الأرباب - في شتى صور الربوبية - وتمزق الضمير

البشري وتمزق الحياة البشرية بين الأرباب المتفرقة ! .. هنالك أخلاق وقيم تنبثق من التصور الإسلامي للوجود ، ولعلاقته بخالقه ، ولمركز الإنسان في هذا الوجود ، ولغاية وجوده ووظيفته ، ونوع ارتباطاته وعلاقاته بالكون المادي وبالأحياء وبني جنسه كذلك ، وعلاقة هؤلاء جميعاً بالله . وأخلاق وقيم تنبثق من التصورات الجاهلية في شتى أشكالها وصورها .. والتصورات الجاهلية هي كل ما عدا التصور الإسلامي .. وهي السبل المتفرقة التي لا تلتقي بصراط الله الواحد ـ كما بينه هو في كتابه لا كما يصوره الناس بأهوائهم ـ ومن ثم لا تصل إلى الله أبـداً !

والأوضاع الاجتماعية بجملتها ، والأوضاع السياسية بجملتها ، والأوضاع الاقتصادية بجملتها .. هي فروع عن التصور الاعتقادي ؛ وتطبيق واقعي للقيم المنبثقة من هذا التصور .. ومن ثم فالتلقي فيها كلها لا يجوز أن يكون له مصدر آخر غير مصدر التصور الإسلامي . أو غير مصدر الشريعة الإسلامية ـ بمدلولها الحقيقي الذي لا ينحصر في المدلول المتداول لكلمة الشريعة .. والتلقي فيها عن المصدر الرباني وحده ، هو مقتضى الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . والشأن فيه شأن التلقي في الأحكام القانونية التي ينحصر فيها مدلول « الشريعة » المتداول ! ويدور حولها معنى « الحاكمية » المتداول كذلك .. والشريعة أشمل نطاقاً . والحاكمية أوسع مدى من هذا المدلول المتداول !

على أن هذا كله قد يكون مفهوماً ـ شيئاً ما ـ ولا يكون الحديث فيه هنا مبتدأ ، ولا غريباً على قراء مثل هذه البحوث . وإن كان ينبغي التوكيد على أن الأمر في هذه الشؤون كلها هو أمر العقيدة . فهو يتعلق مباشرة بالإقرار أو عدم الإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة ..

أما الأمر الذي قد يكون غريباً بعض الشيء فهو الرجوع في شأن النشاط الفني ، والنشاط الفكري ، والنشاط العلمي إلى التصور الإسلامي ، وإلى مصدره الرباني . باعتبار أن هذا الشأن متعلق بالعقيدة . ومن مقتضيات الاعتراف بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة !

وفي النشاط الفني صدر كتاب كامل يتضمن بيان هذه القضية . باعتبار أن النشاط الفني كله ، هو تعبير إنساني عن تصورات الإنسان وانفعالاته واستجاباته وتوجهاته .. وهذه كلها يحكمها ـ بل ينشئها ـ في النفس المسلمة تصورها الإسلامي بشموله لكل جوانب الكون والنفس والحياة ؛ وعلاقتها ببارئ الكون والنفس والحياة . وبتصورها خاصة لحقيقة هذا الإنسان . ومركزه في الكون . وغاية وجوده . ووظيفته . وقيم حياته .. وكلها متضمنة في التصور الإسلامي الذي ليس هو مجرد تصور فكري . إنما هو تصور اعتقادي موح

مؤثر فعال دافع مسيطر على كل انبعاث في الكيان الإنساني[1] .. وسنتحدث عن هذه المسألة هنا باختصار في الفقرات التالية في هذا الفصل .

فأما قضية النشاط الفكري والعلمي ، وضرورة رد هذا النشاط إلى التصور الإسلامي ومصدره الرباني . تحقيقاً للإقرار بالعبودية الشاملة للألوهية المتفردة . أي تحقيقاً لإسلام المسلم من ناحية العقيدة .. فهذه هي القضية التي قد تقتضي منا بياناً كاملاً . لأنها قد تكون ـ بالقياس إلى قراء هذا العصر حتى المسلمين منهم ، الذين يرون حتمية رد الحاكمية والتشريع لله لتتحقق صفة الإسلام والإيمان ـ غريبة أو غير مطروقة !

إن المسلم لا يملك أن يتلقى في أمر يختص بالعقيدة والتصور العام للوجود ، أو يختص بالعبادة ، أو يختص بالخلق ، أو يختص بالقيم والموازين التي تحكم في المجتمع ، أو يختص بالمبادئ والأصول في النظام السياسي أو الاقتصادي أو الإجتماعي ، أو يختص بتفسير بواعث النشاط الإنساني وبحركة تاريخه إلا من ذلك المصدر الرباني .. ولا يتلقى في هذا إلا عن مسلم يثق في دينه وتقواه ، ومزاولته لعقيدته في الحياة ..

ولكن المسلم يملك أن يتلقى في العلوم البحتة ، كالكيمياء والطبيعة والأحياء والفلك والصناعة والزراعة وطرق الإدارة ـ من الناحية الفنية الإدارية البحتة ـ وطرق العمل من هذه الناحية كذلك ، وطرق الحرب والقتال من هذا الجانب أيضاً ... إلى آخر ما يشبه هذا النشاط .. يملك أن يتلقى في هذا كله عن المسلم وغير المسلم .. وإن كان الأصل في المجتمع المسلم حين يقوم أن يسعى لتوفير الكفايات في هذه الحقول كلها باعتبارها فروض كفاية ، يجب أن يتخصص فيها أفراد فتسقط عن الباقين ، وإلا أثم المجتمع كله إذا لم يوفر هذه الكفاية ولم يوفر لها الجو الذي تتكون فيه وتعيش وتعمل وتنتج .. ولكن إلى أن يتحقق هذا فإن للفرد المسلم أن يتلقى في هذه العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية من المسلم وغير المسلم ، وأن ينتفع فيها بجهد المسلم وغير المسلم ، وأن يشغّل فيها المسلم وغير المسلم .. لأنها من الشؤون الداخلة في قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ «أنتم أعلم بأمور دنياكم» وهي لا تتعلق بتكوين تصور المسلم عن الحياة والكون والإنسان وغاية وجوده ؛ وحقيقة وظيفته ، ونوع ارتباطاته بالوجود من حوله ، و بخالق الوجود كله . ولا تتعلق بالمبادئ والشرائع والأنظمة والأوضاع التي تنظم حياته أفراداً وجماعات .. ومن ثم فلا خطر فيها على زيغ عقيدته ، وارتداده إلى الجاهلية !

فأما ما يتعلق بتفسير النشاط الإنساني كله أفراداً ومجتمعات ـ وهو المتعلق بالنظرة إلى «نفس» الإنسان ، «وحركة تاريخه» ، وما يختص بتفسير نشأة هذا الكون ، ونشأة

---

(١) كتاب «منهج الفن الإسلامي» لمحمد قطب .

هذه الحياة ، ونشأة هذا الإنسان ، من ناحية ما وراء الطبيعة (وهو ما لا تتعلق به العلوم البحتة من كيمياء وطبيعة وفلك وأحياء وطب ... الخ) فالشأن فيه شأن الشرائع القانونية والمبادئ والأصول التي تنظم حياته ونشاطه .. مرتبطة بالعقيدة . فلا يجوز للمسلم أن يتلقى فيه إلا عن مسلم ، يثق في دينه وتقواه ، ويعلم أنه يتلقى في هذا كله عن الله .. والمهم أن يرتبط هذا في حس المسلم بأمر عقيدته . وأن يعلم أن هذا مقتضى عبوديته لله وحده .. أي مقتضى إسلامه !

إنه قد يقرأ كل آثار النشاط الجاهلي ولكن لا ليكوّن منه تصوّره في هذه الشؤون . إنما ليعرف كيف تنحرف الجاهلية ! وليعرف كيف يصحح هذه الانحرافات البشرية بردها إلى مقوّمات التصور الإسلامي .

إن اتجاهات الفلسفة بجملتها . واتجاهات تفسير التاريخ الإنساني بجملتها . واتجاهات علم النفس بجملتها . (فيما عدا بعض الملاحظات والمشاهدات دون تفسيراتها العامة) ومباحث الأخلاق بجملتها . واتجاهات دراسة الأديان المقارنة بجملتها . واتجاهات التفسيرات الاجتماعية بجملتها (فيما عدا الإحصاءات والمعلومات المباشرة .. لا النتائج العامة المستخلصة منها ..) ..

إن هذه الاتجاهات كلها في الفكر الجاهلي — غير الإسلامي — قديماً وحديثاً متأثرة تأثراً مباشراً بتصورات جاهلية . وقائمة على هذه التصورات . ومعظمها — إن لم تكن كلها — تتضمن في أصولها المنهجية عداء ظاهراً أو خفياً للتصور الديني جملة ، وللتصور الإسلامي على وجه الخصوص !

والأمر في هذه الألوان من النشاط الفكري والعلمي ليس كالأمر في علوم الكيمياء والطبيعة والفلك والأحياء والطب وما إليها .. ما دامت في حدود التجربة الواقعية ، وتسجيل النتائج الواقعية . دون مجاوزتها إلى التفسير الفلسفي في صورة من صوره . وذلك كتجاوز «الدارونية» مثلاً لمجال إثبات المشاهدات وترتيبها في علم الأحياء إلى مجال القول — بدون دليل وبدون حاجة للقول كذلك إلا الرغبة والهوى — إنه لا ضرورة لافتراض وجود قوة خارجة عن العالم الطبيعي لتفسير نشأة الحياة وتطورها !

إن لدى المسلم الكفاية من بيان ربه الصادق عن تلك الشؤون كلها في المستوى الذي تبدو فيه محاولات البشر في هذه المجالات هزيلة مضحكة . فضلاً على أن الأمر كله يتعلق تعلقاً مباشراً بالعقيدة : عقيدة الألوهية الواحدة والعبودية الشاملة . قاعدة هذا التصور وحقيقته الكبرى ..

إن حكاية أن الثقافة تراث «إنساني» لا وطن له ولا جنس ولا دين ... هي حكاية صحيحة عندما تتعلق بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العملية — دون تجاوز هذه المنطقة إلى التفسيرات الفلسفية لنتائج هذه العلوم — ولا إلى التفسيرات الفلسفية لنفس الإنسان ونشاطه وتاريخه ،

ولا إلى الفن والأدب والتعبيرات الشعورية جميعاً . ولكنها فيما وراء ذلك إحدى مصائد اليهودية العالمية التي يهمها تمييع الحواجز كلها ـ بما في ذلك بل في أول ذلك حواجز العقيدة والتصور ـ لكي ينفذ منها اليهود إلى جسم العالم كله ، وهو مسترخ مخدر ، ثم تزاول اليهودية فيه نشاطها الشيطاني . وفي أوله نشاطها الربوي . الذي ينتهي إلى جعل حصيلة كد البشرية كلها تؤول إلى أصحاب المؤسسات المالية الربوية من اليهود !!!

ولكن الإسلام يعتبر أن هناك نوعين اثنين من الثقافة ـ فيما وراء العلوم البحتة وتطبيقاتها العملية ـ الثقافة الإسلامية ، القائمة على قاعدة التصور الإسلامي . والثقافة الجاهلية القائمة على مناهج شتى كلها ترجع إلى قاعدة واحدة . قاعدة إقامة الفكر البشري إلهاً ، لا يرجع إلى الله في ميزانه .. والثقافة الإسلامية شاملة لكل حقول النشاط الفكري والواقعي الإنساني ؛ وفيها من القواعد والمناهج والخصائص ما يكفل نمو هذا النشاط وحيويته دائماً .

ويكفي أن نعلم أن الاتجاه التجريبي ، الذي قامت عليه الحضارة الصناعية الأوربية الحاضرة ، قد نشأ ابتداء في الجامعات الإسلامية ، مستمداً أصوله من التصور الإسلامي وتوجيهاته إلى الكون وطبيعته الواقعية ومدخراته وأقواته . ثم استقلت النهضة في أوربا بهذا المنهج واستمرت تنميه وترقيه ؛ بينما ركد وترك نهائياً في العالم الإسلامي .. بسبب بعد هذا العالم تدريجياً ـ بفعل عوامل كامنة في محيطه وبفعل الكيد والهجوم الصهيوني والصليبي عليه من خارجه ـ عن عقيدته وتصوره ومنهجه الأساسي .. ثم قطعت أوربا ما بين المنهج الذي اقتبسته وبين أصوله الاعتقادية الإسلامية ، وشردت به نهائياً بعيداً عن الله ؛ في أثناء شرودها عن الكنيسة التي تستطيل على الناس ـ بغياً وعدواً ـ باسم الله !

وكذلك أصبح نتاج الفكر الأوربي بجملته ـ شأنه شأن نتاج الفكر الجاهلي في جميع الأزمان في جميع البقاع ـ شيئاً آخر ذا طبيعة مختلفة من أساسها عن مقومات التصور الإسلامي ووجب أن يرجع المسلم إلى مقومات تصوره وحدها . وألا يأخذ إلا من المصدر الرباني إن استطاع بنفسه ، وإلا فلا يأخذ إلا عن مسلم تقي ، يعلم عن دينه وتقواه ما يطمئنه إلى الأخذ عنه .

إن حكاية فصل « العلم » عن صاحبه ، لا يعرفها الإسلام فيما يختص بكل العلوم المتعلقة بمقومات التصور ، المؤثرة في نظرة الإنسان إلى الوجود والحياة والنشاط الإنساني والأوضاع والقيم والموازين والتقاليد والعادات ، وسائر ما يتعلق بحياة الكائن الإنساني من هذه النواحي ..

إن الإسلام يتسامح أن يتلقى المسلم عن غير المسلم و عن غير التقي من المسلمين في علم الكيمياء البحتة أو الطبيعة أو الفلك . أو الطب أو لصناعة أو الزراعة . أو الأعمال الإدارية أو الكتابية .. وذلك في الحالات التي لا يجد فيها مسلماً تقياً يأخذ عنه في هذا كله

ـ كما هو واقعنا اليوم الناشئ من بعدنا عن ديننا ونهجنا وتصورنا لمقتضيات الخلافة في الأرض ـ بإذن الله ـ وما يلزم لهذه الخلافة من هذه العلوم والمهارات المختلفة !

ولكنه لا يتسامح أن يتلقى أصول عقيدته ولا مقومات تصوره . ولا تفسير قرآنه وحديثه وسيرة نبيه . ولا منهج تاريخه وتفسير نشاطه . ولا مذهب مجتمعه . ولا نظام حكمه ولا منهج سياسته . ولا موحيات فنه وأدبه وتعبيره ... من مصادر غير إسلامية . ولا أن يتلقى عن غير مسلم يثق في دينه وتقواه .

إن الذي يقول هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة ، كان عمله الأول فيها هو القراءة والاطلاع ، في معظم حقول المعرفة الإنسانية . ما هو من تخصصه وما هو من هواياته الثقافية .. ثم عاد إلى مصادر عقيدته وتصوره ، فإذا هو يجد كل ما قرأه ضئيلاً ضئيلاً إلى جانب ذلك الرصيد الضخم ـ وما كان يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك ـ وما هو بنادم على ما قضى فيه أربعين سنة من عمره . وإنما عرف الجاهلية على حقيقتها . وعلى انحرافها وعلى ضآلتها وعلى قزامتها .. وعلى جعجعتها وانتفاشها . وعلى غرورها وادعائها كذلك ! وعلم علم اليقين أنه لا يمكن أن يجمع المسلم بين هذين المصدرين في التلقي ! ! !

ومع ذلك فليس الذي سبق في هذه الفقرة رأياً لي أبديته .. فالأمر أكبر من أن يُفتى فيه بالرأي ، وأثقل في ميزان الله من أن يعتمد المسلم فيه على رأي .. إنما هو قول الله ـ سبحانه ـ وقول نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ نحكّمه في هذا الشأن ، ونرجع فيه إلى الله وإلى الرسول كما يرجع الذين آمنوا إلى الله وإلى الرسول فيما اختلفوا فيه . إن كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر .

يقول الله سبحانه عن الهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين بصفة عامة :

«وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ، فَاعْفُوا وَٱصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» .. (البقرة : ١٠٩) .

«وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ . قُلْ : إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَى . وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ» .. (البقرة : ١٢٠) .

«يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ» .. (آل عمران : ١٠٠) .

وحين يتحدد الهدف النهائي لليهود والنصارى في شأن المسلمين على هذا النحو القاطع ،

يكون من البلاهة الظن لحظة بأنهم يصدرون في أي مبحث من المباحث المتعلقة بالعقيدة الإسلامية أو التاريخ الإسلامي ، أو التوجيه في نظام المجتمع المسلم أو في سياسته أو اقتصاده إلى خير أو إلى هدى أو إلى نور ... والذين يظنون ذلك فيما عند هؤلاء الناس بعد بيان الله سبحانه إنما هم الغافلون !

كذلك يتحدد من قول الله سبحانه : «قل : إنَّ هُدَى ٱللهِ هُوَ ٱلْهُدَى» المصدر الوحيد الذي يجب على المسلم الرجوع إليه في هذه الشؤون . فليس وراء هدى الله إلا الضلال . وليس في غيره هدى ، كما تفيد صيغة القصر الواردة في النص : «قل : إنّ هُدَى ٱللهِ هُوَ ٱلْهُدَى» .. ولا سبيل إلى الشك في مدلول هذا النص ولا إلى تأويله كذلك !

كذلك يرد الأمر القاطع بالإعراض عمن يتولى عن ذكر الله ، ويقصر اهتمامه على شؤون الحياة الدنيا ؛ وينص كذلك على أن مثل هذا لا يعلم إلا ظناً ، والمسلم منهى عن اتباع الظن . وأنه لا يعلم إلا ظاهراً من الحياة الدنيا فهو لا يعلم علماً صحيحاً :

«فَأَعْرِضْ عَمَّنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَاةَ ٱلدُّنْيَا . ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ ٱلْعِلْمِ . إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَى» .. (النجم : ٢٩ ـ ٣٠)

«... يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِنَ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ» ... (الروم : ٧)

والذي يغفل عن هدي الله ولا يريد إلا الحياة الدنيا ـ وهو شأن جميع «العلماء» اليوم ! ـ لا يعلم إلا هذا الظاهر . وليس هذا هو العلم الذي يثق المسلم في صاحبه فيتلقى عنه في كل شأنه . إنما يجوز أن يتلقى عنه في حدود علمه المادي البحت . ولا يتلقى منه تفسيراً ولا تأويلاً عاماً للحياة أو متعلقاتها التصورية .. كما أنه ليس هو العلم الذي تشير إليه الآيات القرآنية ، وتثني على أهله . فأي علم لا يؤدي إلى الاهتداء إلى الله ؛ ولا يقوم على إدراك فضل الله في تعليم الإنسان ما لم يعلم ؛ وفي منحه ابتداء القدرة على الإدراك ؛ وفي تسخير النواميس الطبيعية له .. أي علم لا يقوم على هذه الأسس هو علم ضال مضل ؛ وليس هو العلم الذي تقصده الآيات القرآنية وتثني عليه .. كما يفهم الذين ينتزعون النصوص القرآنية من سياقها ليستشهدوا بها في غير مواضعها !

إن العلم ـ بطبيعة الحال ـ ليس مقصوراً على علم العقيدة ، وعلم الفرائض الدينية .. فالعلم يشمل كل شيء ، ويتعلق بالقوانين الطبيعية وتسخيرها في خلافة الأرض تعلقه بالعقيدة والفرائض على السواء .. ولكن العلم الذي ينقطع عن قاعدته الإيمانية ليس هو العلم الذي يعنيه القرآن ويثني على أهله .. إن هناك ارتباطاً بين القاعدة الإيمانية وعلم الفلك ، وعلم الأحياء ، وعلم الطبيعة ، وعلم الكيمياء ، وعلم الطب ، وسائر هذه العلوم المتعلقة بالنواميس الطبيعية والقوانين الحيوية .. إنها كلها تؤدي إلى الله ؛ حين لا يستخدمها الهوى

المنحرف للابتعاد عن الله .. كما اتجه المنهج الأوربي في النهضة العلمية ـ مع الأسف ـ بسبب الملابسات النكدة التي قامت في التاريخ الأوربي خاصة ، بين المشتغلين بالعلم وبين الكنيسة الغاشمة ! ثم ترك آثاره العميقة في مناهج الفكر الأوربي كلها ، وفي طبيعة التفكير الأوربي . وترك الرواسب المسممة بالعداء لأصل التصور الديني جملة ـ لا لأصل التصور الكنسي وحده ولا للكنيسة وحدها ـ في كل ما أنتجه الفكر الأوربي في كل حقل من حقول المعرفة . سواء كانت فلسفية ميتافيزيقية ، أو كانت بحوثاً علمية بحتة لا علاقة لها ـ في الظاهر ـ بالموضوع الديني !

وإذا تقرر أن مناهج الفكر الغربي ونتاج هذا الفكر في كل حقول المعرفة ؛ يقوم ابتداء على أساس تلك الرواسب المسممة بالعداء لأصل التصور الديني جملة .. فإن تلك المناهج وهذا النتاج أشد عداء للتصور الإسلامي خاصة ؛ لأنه يتعمد هذا بصفة خاصة ؛ ويتحرى ـ في حالات كثيرة ـ وفي خطة متعمدة ، تمييع العقيدة والتصور والمفهومات الإسلامية ؛ ثم تحطيم الأسس التي يقوم عليها تميز المجتمع المسلم في كل مقوماته .. ومن ثم يكون من الغفلة المزرية الاعتماد على مناهج الفكر الغربي وعلى نتاجه كذلك في الدراسات الإسلامية .. ومن ثم تجب الحيطة كذلك في دراسة العلوم البحتة ـ التي لا بد لنا في موقفنا الحاضر من تلقيها من المصادر الغربية ـ من أية ظلال فلسفية تتعلق بها . لأن هذه الظلال معادية في أساسها للتصور الديني جملة ، وللتصور الإسلامي بصفة خاصة . وأي قدر منها يكفي لتسميم الينبوع الإسلامي الصافي ..

وسنحاول فيما يلي أن نقول كلمة مفصلة عن الأدب والتاريخ بوجه خاص ، وكيف تدرس هذه الجوانب دراسة مأمونة لتنشئة « المسلم » وتنقية ضميره من شوائب الجاهلية التي تغمر وجه الأرض جميعاً .

إن الأدب هو التفسير الشعوري للحياة . وهو منبعث من المنبع الذي تصب فيه جميع الفلسفات والديانات والتجارب والمؤثرات في بيئة من البيئات .

ولقد يكون الأدب أشد المؤثرات في تكوين فكرة وجدانية عن الحياة ، وفي طبع النفس البشرية بطابع خاص . ومن هنا يجب أن يكون لنا أدب نابع من التصور الإسلامي . ولعله يحسن أن نقول هنا كلمة مفصلة عن منهج الأدب الإسلامي :

الأدب ـ كسائر الفنون ـ تعبير موح عن قيم حية ينفعل بها ضمير الفنان. هذه القيم قد تختلف من نفس إلى نفس ، ومن بيئة إلى بيئة . ومن عصر إلى عصر ، ولكنها في كل حال تنبثق من تصور معين للحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون ، وبين بعض الإنسان وبعض .

ومن العبث أن نحاول تجريد الأدب أو الفنون عامة من القيم التي يحاول التعبير عنها

مباشرة ، أو التعبير عن وقعها في الحس الإنساني . فإننا لو أفلحنا ـ وهذا متعذر ـ في تجريدها من هذه القيم ، لن نجدَ بين أيدينا سوى عبارات خاوية ، أو خطوط جوفاء ، أو أصوات غفل ، أو كتل صماء .

كذلك من العبث محاولة فصل تلك القيم عن التصور الكلي للوجود والحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون والأحياء والأحداث ، وبين بعض الإنسان وبعض . ويستوي أن يشعر الإنسان بأن له تصوراً خاصاً للحياة أو لا يشعر ، لأن هذا قائم في نفسه على كل حال ، وهو الذي يحدد قيم الحياة في نظره ، ويلون تأثراته بهذه القيم ...

والإسلام تصور معين للحياة ، تنبثق منه قيم خاصة لها . فمن الطبيعي إذن أن يكون التعبير عن هذه القيم ، أو عن وقعها في نفس الفنان ، ذا لون خاص .

وأهم خاصية للإسلام أنه عقيدة ضخمة جادة فاعلة خالقة منشئة ، تملأ فراغ النفس والحياة ، وتستنفد الطاقة البشرية في الشعور والعمل ، وفي الوجدان والحركة ، فلا تبقي فيها فراغاً للقلق والحيرة ، ولا للتأمل الضائع الذي لا ينشئ سوى الصور والتأملات .

وأبرز ما فيه هو الواقعية العملية حتى في مجال التأملات والأشواق . فكل تأمل هو إدراك أو محاولة لإدراك طبيعة العلاقات الكونية أو الإنسانية ، وتوكيد للصلة بين الخالق والمخلوق ، أو بين مفردات هذا الوجود . وكل شوق هو دفعة لإنشاء هدف ، أو لتحقيق هدف ، مهما علا واستطال .

وقد جاء الإسلام لتطوير الحياة وترقيتها ، لا للرضى بواقعها في زمان ما أو في مكان ما ، ولا لمجرد تسجيل ما فيها من دوافع وكوابح ، ومن نزعات وقيود ، سواء في فترة خاصة ، أو في المدى الطويل .

مهمة الإسلام دائماً أن يدفع بالحياة إلى التجدد والنمو والترقي ، وأن يدفع بالطاقات البشرية إلى الإنشاء والانطلاق والارتفاع .

ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي للحياة ، قد لا يحفل كثيراً بتصوير لحظات الضعف البشري ، ولا يتوسع في عرضها ، وبطبيعة الحال لا يحاول أن يبررها ، فضلاً على أن يزينها بحجة أن هذا الضعف واقع ، فلا ضرورة لإنكاره أو إخفائه .

إن الإسلام لا ينكر أن في البشرية ضعفاً ، ولكنه يدرك كذلك أن في البشرية قوة . ويدرك أن مهمته هي تغليب القوة على الضعف ، ومحاولة رفع البشرية وتطويرها وترقيتها ، لا تبرير ضعفها أو تزيينه .

والأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي للحياة قد يلم أحياناً بلحظات الضعف البشري ، ولكنه لا يلبث عندها إلا ريثما يحاول رفع البشرية من وهدة هذه اللحظات ، وإطلاقها من عقال الضرورة وضغطها . وهو لا يصنع هذا متأثراً بالمعنى الضيق لمفهوم

«الأخلاق» إنما يصنعه متأثراً بطبيعة التصور الإسلامي للحياة ، وبطبيعة الإسلام ذاته في تجديد الحياة وترقيتها ، وعدم الاكتفاء بواقعها في لحظة أو فترة .

والنظرة الإسلامية لا تؤمن بسلبية الإنسان في هذه الأرض ، ولا بضآلة الدور الذي يؤديه في تجديد الحياة وترقيتها . ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي لا يهتف للكائن البشري بضعفه ونقصه وهبوطه ؛ ولا يملأ فراغ مشاعره وحياته بأطياف اللذائذ الحسية ، أو بالتشهي الذي لا يخلق إلا القلق والحيرة والحسد والسلبية . إنما يهتف لهذا الكائن بأشواق الاستعلاء والطلاقة ، ويملأ فراغ حياته ومشاعره بالأهداف البشرية التي تجدد الحياة وترقيها . سواء في ضمير الفرد أو في واقع الجماعة .

وليست الخطب الوعظية هي سبيل الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي ، فهذه وسيلة بدائية وليست عملاً فنياً بطبيعة الحال .

كذلك ليست وظيفة هذا الأدب أو الفن هي تزوير الشخصية الإنسانية أو الواقع الحيوي ، وإبراز الحياة البشرية في صورة مثالية لا وجود لها . إنما هو الصدق في تصوير المقدرات الكامنة أو الظاهرة في الإنسان ، والصدق كذلك في تصوير أهداف الحياة اللائقة بعالم من البشر ، لا بقطيع من الذئاب !

الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامي أدب أو فن موجه ، بحكم أن الإسلام حركة تجديد وترقية مستمرة للحياة ، فهو لا يرضى بالواقع في لحظة أو جيل ، ولا يبرره أو يزينه لمجرد أنه واقع . فمهمته الرئيسية هي تغيير هذا الواقع وتحسينه ، والإيحاء الدائم بالحركة الخالقة المنشئة لصور متجددة من الحياة .

وقد يلتقي في هذا مع الأدب أو الفن الموجه بالتفسير المادي للتاريخ ، يلتقي معه لحظة واحدة ثم يفترقان ..

فالصراع الطبقي هو محور الحركة التطويرية في ذلك الفن . أما الإسلام فلا يعطي الصراع الطبقي كل هذه الأهمية ، لأن نظرته إلى أهداف البشرية أوسع وأرقى . إنه لا يرضى بالظلم الإجتماعي ولا يقره ، ولا يهتف للناس بالرضى به أو التذاذه ! وهو يعمل - فيما يعمل - لمكافحته وتبديله . ولكنه لا يقيم حركته على الحقد الطبقي ، بل على الرغبة في تكريم الإنسان ورفعه عن درك الخضوع للحاجة والضرورة ، وإطلاق إنسانيته المبدعة من الانحصار في الطعام والشراب وجوعات الجسد على كل حال .

فالمحور الذي تدور عليه حركة النمو والتجدد في المنهج الإسلامي هو ترقية البشرية كلها ، ودفعها إلى الانطلاق والارتفاع ، وإلى الخلق والإبداع . وفي الطريق يلم بآلام الطبقات وقيودها ، ليحطم هذه القيود ، ويزيل تلك الآلام .

إنه لا يحقر آلام البشر ، ولكنه لا يستخدم الحقد الطبقي لإزالتها ، لاعتباره أن الحقد ذاته قيد يحول دون انطلاق البشرية إلى آفاق أعلى !

أما كيف يعالج هذه الآلام علاجاً واقعياً عملياً ، لا وعظياً ولا خيالياً ، فقد تحدثنا عنه في غير هذا الموضع . إنما المهم أن نقرر هنا أن الأدب أو الفن الإسلامي أدب أو فن موجه . موجه بطبيعة التصور الإسلامي للحياة وارتباطات الكائن البشري فيها ، وموجه بطبيعة المنهج الإسلامي ذاته ، وهي طبيعة حركية دافعة للإنشاء والإبداع ، وللترقي والارتفاع . ولست أعني التوجيه الإجباري على نحو ما يفرضه أصحاب مذهب التفسير المادي للتاريخ ، إنما أعني أن تكيف النفس البشرية بالتصور الإسلامي للحياة ، هو وحده سيلهمها صوراً من الفنون غير التي يلهمها إياها التصور المادي ، أو أي تصور آخر ، لأن التعبير الفني لا يخرج عن كونه تعبيراً عن النفس كتعبيرها بالسلوك في واقع الحياة .

وأخيراً فإن الإسلام لا يحارب الفنون ذاتها ، ولكنه يعارض بعض التصورات والقيم التي تعبر عنها هذه الفنون . ويقيم مكانها ـ في عالم النفس ـ تصورات وقيماً أخرى ، قادرة على الإيحاء بتصورات جمالية إبداعية ، وعلى إبداع صور فنية أكثر جمالاً وطلاقة ، تنبثق انبثاقاً ذاتياً من طبيعة التصور الإسلامي ، وتتكيف بخصائصه المميزة .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا تحريم الآداب الأوربية على الناشئة المسلمة . فالذي نعنيه هو مجرد الاختيار والانتقاء . ففي هذه الآداب ما تلتئم روحه من بعض الجوانب مع الروح الإسلامية . لا لأنه حث على الفضائل وتقبيح للرذائل ؛ فالأدب ليس منبراً خطابياً للوعظ والإرشاد . ولكن لأنه ينظر إلى الحياة نظرة روحية أرفع من المادة ؛ ولأنه يعترف بالقيم المعنوية للحياة . فهذا اللون من الأدب يتفق في روحه مع المنهج الإسلامي في عمومه . وتمكن دراسته مع حسن الاختيار .

* * *

والتاريخ فرع من الأدب ، ولكنه ذو طبيعة خاصة ، وذو خطورة كذلك . فالتاريخ تفسير لوقائع الحياة ، ولا بد أن يتأثر بالفلسفة والتصور العام للحياة . وستؤدي تفسيراته على هذا النحو إلى تكوين صورة عن الحياة تختلف اختلافاً رئيسياً عن التصور الإسلامي لاتجاه الحياة والتاريخ .

وفوق ذلك فإن المؤرخين ـ لأنهم أوربيون في الغالب ـ جعلوا محور التاريخ العالمي هو تاريخ أوربا . وهم في هذا معذورون بحكم الفطرة البشرية . وذلك إذا أغضينا عن الأثرة الغربية والغرور الأوربي . فدراسة ناشئتنا لتاريخ ، تلك روحه وهذه طريقته ، يجعلهم يخرجون بفكرتين باطلتين :

الأولى : أنه لا أثر للعوامل الروحية في سير خط الزمن ، أو أن هذا الأثر ضعيف ضئيل .

والثانية : أن أوربا هي محرك خط الزمن ، وأن الإسلام بالذات ليس له إلا أثر ضئيل ضعيف .

وأثر كل من هاتين الفكرتين مؤذ وخطير ، سواء في تكوين فكرة عامة عن الحياة والخلق والسلوك ، أو في الشعور بالعزة الإسلامية أمام التيار الأوربي الجارف .

يجب أن نأخذ في وضع تاريخ عالمي عام ، من وجهة النظر الإسلامية ، في تفسير الحوادث والوقائع ، فلا تنفرد طريقة النظر الأوربية بهذا العمل الخطير . على أن نضع أوربا في هذا التاريخ في موضعها الحقيقي لا تتجاوزه ، وعلى أن نبرز دور البشرية بصفة عامة ، ودور الإسلام بصفة خاصة في خط سير التاريخ .

إن التاريخ ليس هو الحوادث ، إنما هو تفسير هذه الحوادث ، والاهتداء إلى الروابط الظاهرة والخفية التي تجمع بين شتاتها ، وتجعل منها وحدة متماسكة الحلقات ، متفاعلة الجزئيات ، ممتدة مع الزمن والبيئة امتداد الكائن الحي في الزمان والمكان .

ولكي يفهم الإنسان الحادثة ويفسرها ، ويربطها بما قبلها وما تلاها ، ينبغي أن يكون لديه الاستعداد لإدراك مقومات النفس البشرية جميعها : روحية وفكرية وحيوية ، ومقومات الحياة البشرية جميعها : معنوية ومادية . وأن يفتح روحه وفكره وحسه للحادثة ، ويستجيب لوقعها في مداركه ، ولا يرفض شيئاً من استجاباته لها إلا بعد تحرج وتمحيص ونقد .

وعلى ذلك فإن التاريخ الإسلامي يجب أن تعاد كتابته على أسس جديدة وبمنهج آخر . يجب أن ينظر إلى الحياة الإسلامية من زاوية جديدة ، وتحت أضواء جديدة ، لكي تعطي كل أسرارها وإشعاعاتها ، وتنكشف بكل عناصرها ومقوّماتها .

وفي هذه الدراسة الجديدة يجب أن تكون المصادر الإسلامية هي المرجع الأول ، بعد أن يعيش الباحث بعقله وروحه وحسه في جو الإسلام كعقيدة وحركة وفكرة ونظام . وفي جو الحياة الإسلامية كقطعة من حياة البشرية الواقعية . وهذه الحياة في هذا الجو ضرورية جداً لتفتح نوافذ إدراكه جميعاً ، لا لفهم تلك الحياة فحسب ، بل لإدراكها ككائن حي ، وإدراك مواقع الحوادث والوقائع في جسم هذا الكائن الحي .

وإنه ليعز على الباحث في أية فترة من حياة الإنسانية أن يدركها إدراكاً حقيقياً داخلياً إلا أن يتجاوب معها بكل ذاتيته ، وأن يعيش في جوها بكامل مؤثراتها وإيحاءاتها . فليست هذه خصيصة قاصرة على الحياة الإسلامية ، وإن كانت أكثر وضوحاً بالقياس إلى الحياة الإسلامية ، لأن مقومات هذه الحياة تختلف في كثير من أنواعها وماهياتها عن مقومات الفترة الحاضرة .

وإنه ليصعب أن نتصور إمكان دراسة الحياة الإسلامية كاملة دون إدراك كامل للعقيدة الإسلامية ، وللتصور الإسلامي عن الألوهية والكون والحياة والإنسان ، ولطبيعة استجابة

المسلم لتلك العقيدة ، وطريقته في الاستجابة للحياة كلها في ظل تلك العقيدة . وهذه الخصائص كلها لا يمكن أن تطلب إلا عند باحث مسلم ، يعيش في حركة إسلامية ؛ وهي الخصائص التي لا بد من توافرها عند إعادة كتابة التاريخ الإسلامي .

إنه لا بد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في خلال هذه الحياة التاريخية الإسلامية ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، والتطورات ، والانقلابات . ولا بد من ربط هذا كله بطبيعة العقيدة الإسلامية وما فيها من روح ثورية ـ لا في شكلها الخارجي وخطواتها العملية فحسب ـ ولكن في تفسيرها للعلاقات الكونية ، وللعلاقات الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية . وفي تصويرها لنظام الحكم وسياسة المال وطرق التشريع ووسائل التنفيذ .. الخ . وهي كلها من مقومات الحياة ، وبالتالي من مقومات التاريخ لهذه الحياة .

إن المعارك الحربية ، والمعاهدات السياسية ، والاحتكاكات الدولية .. وما إليها مما يعنى به التاريخ غالباً أكثر من سواه .. إنها كلها محكومة بعوامل أخرى هي التي يجب أن تبرز عند كتابة التاريخ .. هذه العوامل هي التي يختلف الباحثون في إدراكها وتقديرها : كل يخضع للفلسفة التي تسيطر على تفكيره وتقديره ، أي لطريقة إدراكه للحياة في عمومها . وللباحث المسلم الذي يعيش في حركة إسلامية ، المزية هنا في دراسة الحياة الإسلامية ، لأن طريقة إدراكه للحياة تمت بصلة إلى حقيقة هذه العوامل المؤثرة في سير التاريخ . ومن ثم فهو أقدر على التلبس بها واستبطانها ، والاستجابة لها استجابة كاملة صحيحة .

وعلى ضوء إدراكه لطبيعة العقيدة الإسلامية ، وطريقة استجابة المسلمين لها ، يستطيع أن يزن دوافع الحياة الإسلامية في تلك الفترة التاريخية ، والقيم الإنسانية الكامنة فيها ، وأسباب النصر والهزيمة في كل خطوة . وأن يتصور الحياة الظاهرة والباطنة لتلك الجماعات الإنسانية في مهد الإسلام الأول وفي البلاد التي انساح فيها ، فيضم إلى الجوانب الظاهرة التي لا يدرك الغربيون سواها في الغالب ، كل الجوانب الروحية الخفية التي يعدها الإسلام واقعاً من الواقع ، ويحسب لها حسابها في سير الزمان وتشكل الحياة في كل زمان ومكان .

ولما كانت الحياة الإسلامية فترة من الحياة البشرية ، والمسلمون جماعة من بني الإنسان في حيز من الزمان والمكان ، والإسلام رسالة كونية بشرية غير محدودة بالزمان والمكان .. فإن التاريخ الإسلامي لا يمكن فصله من التاريخ الإنساني .

وقد تأثرت تلك الفترة ـ من غير شك ـ بمواجهة الإسلام فيها للجاهلية ، والتعامل مع تلك العوامل التي كانت واقعة عند مولد الإسلام . ثم أثرت بدورها في تجارب البشرية من بعد ، وبخاصة تلك الجهات التي امتدت إليها أو جاورتها . فلا بد إذن عند كتابة التاريخ الإسلامي من الإلمام بالصورة التي انتهت إليها الإنسانية قبل مولد الإسلام ، والحالة التي صارت إليها المجتمعات البشرية في الأرض ، وبخاصة من ناحية العقائد الدينية وسائر

ما يتعلق بها من أفكار وفلسفات ونظريات ، ومن ناحية الأوضاع الاجتماعية وما يتعلق بها من نظم الحكم وسياسة المال وعلاقات المجتمع والأخلاق والعادات والأفكار ، كي تتبين على ضوئها حقيقة دور الإسلام وطبيعته ، ويمكن تفسير استجابة العالم لهذا النظام الجديد قبولاً أو رفضاً ، وتصور أسباب الصراع وعوامل النصر والهزيمة كاملة ، وعناصر التفاعل والتدافع والتلاقي والانعكاس على مر الأيام .

وإذا كان الإلمام بوضع العالم إذ ذاك ضرورياً ، فإن الإلمام بوضع الجزيزة العربية وتصور الحياة فيها من كافة نواحيها أكثر ضرورة بوصفها مهد الإسلام الأول من جهة ، ومركز التجمع والانسياح من جهة أخرى .

فهل كانت مصادفة عابرة أن يظهر هذا الرسول بهذا الدين في هذا الموضع من الأرض في هذا الزمان ؟ أم أن هنالك نظاماً مقدوراً ، وقصداً مقصوداً ، وتدبيراً معيناً ، وترتيباً موضوعاً ، لتلتقي هذه الظواهر كلها حيث التقت ، كي تؤدي دوراً معيناً ، ليس أقل نتائجه تخطيط خريطة العالم في عالم الظاهر وفي عالم الشعور على هذا الوضع الذي صارت إليه الأمور ، منذ ذلك التاريخ البعيد ؟!

ولعل هذا الخاطر أن يسوق إلى دراسة « محمد الرسول » في هذا السياق الكوني للتاريخ . فلعل في شخصه ، وفي نسبه ، وفي بيئة حياته ، وفي تقاليد بيئته .. وفي سائر ما يحيط بالفرد الإنساني من مقومات ، عوامل مقصودة ، وموافقات مدبرة ؛ وأنها لم تكن مصادفة عابرة أن يشار إليه من بين الجموع البشرية الحاشدة ، وأن يقال له : أنت . فانتدب لهذا الحدث الكوني الذي لم يسبق ولم يلحق بنظير .

ولعله كذلك أن يسوق إلى دراسة طبيعة هذا الحدث ، والفكرة الكلية التي يتضمنها ، قبل البدء في دراسة الأحداث والانقلابات العالمية التي تمت على أساسها ..

وبذلك تتهيأ لمثل هذا التاريخ صورة مستكملة الجوانب لكل الأوضاع والأحوال التي نشأت عنها الاستجابات التي وقعت بالفعل في تاريخ الإسلام في الفترة التي تلت ظهوره ، كما يتهيأ له تفسير هذه الاستجابات تفسيراً صحيحاً ، مستكملاً لكل عناصر الحكم والتقدير .

وبذلك يستحيل التاريخ عملية استبطان وتجاوب في ضمائر الأشياء والأشخاص ، والأزمان والأحداث . ويتصل بناموس الكون ، ومدارج البشرية ، ويصبح كائناً حياً ، ومادة حياة .

ومتى استقام البحث على ذلك المنهج الذي أسلفنا ، وبرزت تلك المقومات الأساسية لطبيعة الدعوة ، وطبيعة الرسول ، وطبيعة البيئة التي استقبلت الدعوة واستقبلت الرسول ،

وطبيعة المجتمع الإنساني الذي كان يعاصر مولد الإسلام ؛ وطبيعة العقائد والأفكار التي كانت تسوده يومذاك ..

متى برزت تلك المقومات الأساسية ، سهل تتبع نشاطها وتفاعلها وصيرورتها ، وأمكن تصوير وتصور خطوات الدعوة على عهد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هذه الخطوات التي تسير متأثرة بتلك المقومات كلها ؛ وتفاعل بعضها مع بعض ، وتيسر لنا وللناس في هذا الجيل أن نعرف كيف اختار الرسول رجاله ، ومن أية طينة كان هؤلاء الرجال ؛ وكيف صاغ الرسول رجاله ، وكيف أعدهم للمهمة العظمى ؛ وكيف بنى الرسول نظامه ، وعلى أي الأسس قام هذا النظام ؛ وكيف تحولت الجزيرة العربية مهداً لهذا الدين الجديد ، أو لهذا النظام الجديد ؛ وماذا كان في طبيعتها وفي ظروفها وفي رجالها وبيوتها وعشائرها ، وفي علاقاتها الاجتماعية ، وملابساتها الاقتصادية والجغرافية والحيوية .. من استعداد لتلبية هذا الحدث أو معارضته .. إلى آخر هذه المباحث التي تصور المرحلة الأولى من مراحل حياة الإسلام ، أو من تاريخ الإسلام ، والتي تصح تسميتها باسم : «الإسلام على عهد الرسول» .

ثم تجيء المرحلة الثانية : مرحلة «المد الإسلامي» . ذلك عندما انساح الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها . عندما فاض ذلك الفيض الانفجاري العجيب الذي لم يعرف له العالم نظيراً في سرعته وقوته . لا من ناحية الفتح العسكري وحده ، ولكن من ناحية التأثير الروحي والفكري والاجتماعي أيضاً . أي من الناحية الإنسانية الشاملة ، التي شهدت تحولاً كاملاً في خط سير التاريخ على مولد هذا الدين الجديد ، وانتشاره ذلك الانتشار العجيب !

وهنا تبدو قيمة المنهج الذي أشرنا إليه ، ويمكن تتبع أعمال الهدم والبناء ، التي قام بها الإسلام في تلك الرقعة الفسيحة التي امتد إليها ، وتفاعله مع الأفكار والعقائد التي كانت سائدة فيها ، ومع النظم الاجتماعية التي كانت تظللها ، ومع الظروف الاقتصادية ، والمخلفات التاريخية ، والملابسات الإنسانية ، في أخصب بقاع الأرض ، وأكثرها حضارة في ذلك الزمان .

والمد الإسلامي لم يقف عند الحدود التي وصلت إليها فتوحاته العسكرية . فلقد امتدت الموجة الفكرية ، والحضارة التي كونها إلى ما وراء حدود العالم الإسلامي قطعاً . ولا بد من دراسة آثار هذا المد فيما وراء هذه الحدود . دراستها طرداً وعكساً في حياة العالم الإسلامي ذاته ، وفي حياة العالم غير الإسلامي كله . فقد أخذ هذا العالم من الإسلام وأعطى ، وقد تأثر به وأثر فيه . ودراسة هذه التفاعلات في ضوء المنهج الذي صورنا خصائصه ، كفيلة بأن تنشئ صورة من التاريخ غير مسبوقة ، ذات حيوية خاصة ، وذات طابع خاص ؛ بل كفيلة بأن تنشئ صورة للعالم الإنساني وخطواته الحية مختلفة قليلاً أو كثيراً عن الصورة التي اعتاد الغربيون أن يرسموها ، والتي اعتدنا نحن أن نراها !

ثم يجيء دور «انحسار المد الإسلامي» . وعلى ضوء المنهج وضوء دراسة المراحل التاريخية السالفة يمكن أن نتبين أسباب هذا الانحسار وعوامله الداخلية والخارجية جميعاً : إن كانت هذه العوامل من طبيعة العقيدة الإسلامية والنظام الإسلامي كما يزعم من يلقون الشبهات على الإسلام ، أو أنها من صنع المسلمين أنفسهم ، ومن صنع أعداء هذا الدين في العالم غير الإسلامي ؟ ثم هل كان هذا الانحسار شاملاً أم جزئياً ؟ وسطحياً أم عميقاً ؟ وما أثر هذا الانحسار في خط سير التاريخ ، وفي تكييفه أحوال البشر ، وفي قواعد التفكير والسلوك ، وفي العلاقات الدولية والإنسانية ؟ وما وزن الأفكار والنظم والعقائد التي استحدثتها الإنسانية بالقياس إلى نظائرها في الإسلام ؟ وماذا كسبت البشرية وماذا خسرت من وراء انحسار المد الإسلامي وظهور هذا المد الأوربي الذي ما تزال تظللنا بقاياه ؟ ومن ثم يصبح الحديث عن «حاضر الإسلام» طبيعياً وفي أوانه ، قائماً على أسسه الواضحة الصريحة ؛ وليس حديثاً تمليه العاطفة أو التعصب من هذا الجانب أو ذاك ، ويصبح التاريخ الإنساني ـ في ضوء منهجنا الخاص ـ مسلسل الحلقات ، متشابك الأواصر ، ويتحدد دور الإسلام في هذا التاريخ في الماضي وفي الحاضر ، وتتبين خطوطه في المستقبل على ضوء الماضي والحاضر .

* * *

هذه إشارات مجملة للعمل في الدائرة الفكرية للتمهيد للوجود الفعلي للإسلام . ولكن شيئاً من هذا كله لن يكون ذا قيمة قبل أن تدرك العصبة المؤمنة في الأرض أن هذا الدين عقيدة تتمثل في إفراد الله سبحانه بالألوهية ، ومن ثم إفراده بالحاكمية . و« دين » يتمثل في نظام يترجم هذه العقيدة .. وأن تدرك كذلك أن هناك توقفاً في « وجود » الإسلام . وأن الخطوة الأولى هي إعادة وجود الإسلام عقيدة ، ليمكن بعد ذلك وجوده نظاماً . وأن يستيقنوا أن المستقبل لهذا الدين ؛ على الرغم من هذا التوقف الموقوت .

والله المستعان .

في مفترق الطرق

والآن فإلى أين نحن نسير ؟

يجب أن نقف لحظة لنسأل أنفسنا هذا السؤال ؛ ولنوجه حياتنا في الاتجاه الذي نريد .

إن العالم بعد حربين متواليتين ينقسم اليوم إلى كتلتين كبيرتين : كتلة الشيوعية في الشرق ، وكتلة الرأسمالية في الغرب .. هذا ما يبدو في ظاهر الأمر ، وما تلوكه الألسن ، ويقر في الأذهان .. فأما نحن فنعتقد أنه انقسام ظاهري لا حقيقي ؛ وأنه انقسام على المصالح لا على المبادئ ؛ وأنه صراع على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار . فطبيعة التفكير الأوربي الأمريكي لا تفترق في حقيقتها عن طبيعة التفكير الروسي . كلتاهما تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة ، وإذا كانت روسيا والصين وما إليها قد صارت شيوعية مادية فإن أوربا وأمريكا لا تفترقان عنها في التصور المادي للحياة والتاريخ !

فليس وراء التفكير المادي الذي يسود الغرب ، ويرد الأخلاق إلى المنفعة ، ويدعو إلى التناحر على الأسواق والمصالح .. ليس وراء هذا التفكير الذي ينفي العنصر الروحي من الحياة ؛ وينفي الإيمان بغير المعمل والتجربة ؛ ويحتقر المثل العليا المجردة ؛ وينكر وجود حقائق للأشياء إلا وظيفتها ـ على نحو ما تصنع فلسفة البراجماتزم ـ ليس وراء هذا التفكير إلا المادية الماركسية في صورة أخرى !

إنه لا يوجد اختلاف في طبيعة التفكير الأمريكي والروسي ، ولكن توجد اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والذي يمسك الأمريكي العادي أن يكون شيوعياً ليس فكرة عن الحياة ترفض التفسير المادي للكون والحياة والتاريخ ، بل لأن الفرصة مهيأة أمامه ليصبح ثرياً ، ولأن أجر العامل مرتفع كذلك .

فلا يخدعنا أن نرى الصراع قوياً وعنيفاً بين كتلتي الشرق والغرب : فكلتاهما لا تملك إلا فكرة مادية عن الحياة ، وكلتاهما قريبة في طبيعة تفكيرها من الأخرى ، وكلتاهما لا تتنازعان على مبدأ أو فكرة ، إنما تتنازعان النفوذ في العالم ، والربح في الأسواق ! ونحن هذه الأسواق !

أما الصراع الحقيقي العميق ، فهو بين الإسلام وبين الكتلتين الغربية والشرقية جميعاً . فالإسلام هو القوة الحقيقية التي تقف لقوة الفكرة المادية التي تدين بها أوربا وأمريكا وروسيا والصين على السواء . الإسلام هو الذي يتضمن التصور الكلي الشامل المتناسق عن الوجود والحياة ؛ ويقيم التكافل الاجتماعي في المحيط الإنساني مقام الصراع والتطاحن ؛ ويجعل للحياة قاعدة روحية تصلها بالخالق في السماء ؛ وتسيطر على اتجاهها في الأرض ؛ ولا

تنتهي بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية بحتة ، وإن كان النشاط المادي المثمر عبادة من عبادات الإسلام .

وحقيقة إن الأديان الروحية ـ وفي مقدمتها المسيحية ـ تنكر المادية الأوربية الأمريكية ، كما تنكر المادية الشيوعية ، لأنهما من طبيعة واحدة تتعارض مع الفكرة الروحية في الحياة . ولكن المسيحية ـ فيما أرى ـ لا تحسب قوة إيجابية في مواجهة الأفكار المادية الجديدة ؛ فقد انتهت إلى أن تكون ديانة فردية انعزالية سلبية ؛ لا تملك الحياة أن تنمو في ظلها النمو الدائم الفعال . ولقد عجزت عن مسايرة الحياة العملية في الأجيال المتلاحقة ، ولم تسيطر على الحياة الواقعة ، لأنها ـ كما صنعتها الكنيسة والمجامع المقدسة ـ بعيدة عن واقعيات الحياة .

والمسيحية كما انتهت إليه لا تستطيع أن تجاري الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الدائمة التغير ؛ لأنه ليس في صميمها أية فكرة عن الحياة الواقعة العملية . فأما الإسلام فهو نظام كوني كامل ؛ فيه العقيدة ، وفيه التشريع ، وفيه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الخاضع للوجدان وللتشريع ، القابل للنمو في الفروع والتطبيقات .

وهو يقدم للبشرية تصوراً كاملاً شاملاً عن الوجود والحياة ، ونظاماً عملياً واقعياً للمجتمع ، وشريعة مفصلة وقابلة للنمو التفريعي الذي يقابل حاجات المجتمع المتجددة .

وهو يقيم نظامه على أساس تصور شامل عن الحياة يرفض التفكير المادي ، ويقيم السلوك على أساس العنصر الروحي الأخلاقي ، فيرفض فكرة المنفعة القريبة . وبذلك يصطدم اصطداماً مباشراً بالعقلية المادية السائدة في الكتلتين الشرقية والغربية ؛ ويرفع الحياة إلى أفق أعلى من تلك الآفاق القريبة ؛ التي تستشرفها أوربا وأمريكا وروسيا على السواء .

* * *

من ذلك الاستعراض السريع يبدو جلياً أن الصراع الحقيقي في المستقبل لن يكون بين الرأسمالية والشيوعية ، ولا بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ... ولكنه سيكون بين المادية المتمثلة في الأرض كلها وبين الإسلام .. أو بتعبير أصح وأدق ستكون بين النظام الذي يجعل العبودية لله وحده ، ويخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ، وبين سائر الأنظمة الأرضية التي تقوم على أساس من عبودية العباد للعباد ..

والمعسكران الشرقي والغربي على السواء يدركان هذه الحقيقة . ويعملان معاً ـ على كل ما بينهما من منافسات ومن متناقضات ـ على سحق حركات البعث الإسلامي في كل مكان . وعلى حرب الإسلام بكل صور الحرب في كل مكان .

وهذا ما ينبغي أن يدركه الداعون إلى الله ، فلا ينخدعوا بهذا النزاع الظاهر بين المعسكرات المختلفة ، وبين الأنظمة المختلفة .

إن الإسلام هو القوة الحقيقية التي يحسب لها المعسكران كل حساب . وبقي أن يعرف أصحاب الإسلام هذه الحقيقة وأن يقيموا خطتهم على هذا الأساس .

وحركات البعث الإسلامي اليوم في مفترق الطرق . ونقطة البدء الصحيحة في الطريق الصحيح ، هي أن تتبين الشرط الأساسي لـ «وجود» الإسلام ، أو عدم وجوده ؛ وأن تستيقن أن «وجود» الإسلام اليوم قد توقف ؛ وألا تفزع لهذا التقرير الخطير ، ولا يتعاظمها الأمر ، فتحجم عن رؤيته والجهر به . وأن تعلم أنها تستهدف إعادة إنشاء الإسلام من جديد ؛ أو بتعبير أدق رده مرة أخرى إلى حالة «الوجود» بعد أن توقف هذا الوجود فترة ..

هذا طريق .. والطريق الآخر أن تظن هذه الحركات ـ لحظة واحدة ـ أن الإسلام قائم ، وأن هؤلاء الذين يدّعون الإسلام ويتسمون بأسماء المسلمين هم فعلاً «مسلمون !» وأن الأوضاع «العلمانية» السائدة في الأرض هي أوضاع «إسلامية» كالوضع الذي أقامه أتاتورك ، والأوضاع التي سارت على نسقه .. كما يريد «ولفرد كانتول سميث» وأمثاله والمخدوعون به والخادعون ، أن يلقوا في روع الناس !

هذا طريق .. وذلك طريق . وحركات البعث الإسلامي اليوم على مفرق الطريق ! فإن سارت في الطريق الأول سارت على صراط الله وهداه ؛ وعلمت أنها تواجه توقفاً في «وجود» الإسلام ذاته . وأنها تستهدف ما استهدفه محمد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والجماعة المسلمة الأولى ؛ وأنها ستلقى مثلما لقي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه ، من الاضطهاد والتعذيب ، ومن الصبر والمصابرة ، ثم من النصر والتأييد ، والتمكين في الأرض في نهاية المطاف .

وإن سارت في الطريق الثاني الذي يدلها عليه مستر «ولفرد كانتول سميث» وضرباؤه والمخدوعون به والخادعون ، فستسير وراء سراب كاذب . تلوح لها فيه من بعيد «عمائم» .. تحرف الكلم عن مواضعه ، وتشتري بآيات الله ثمناً قليلاً ؛ وترفع راية الإسلام على مساجد الضرار ؛ وتضع لافتات إسلامية على معسكرات الفجور والانحلال !

إن حركات البعث الإسلامي تتناثر اليوم على وجه الأرض كلها ؛ وتقتحم على الصليبية عرينها في قلب أمريكا وأوربا ؛ وتنتفض في آسيا وإفريقية ـ على الرغم من كل ما رصدته لها الصليبية والصهيونية من الأجهزة والأوضاع التي تحاول سحقها .

ولكن هذه الحركات يمكن أن تذهب وراء السراب الخادع ؛ ويمكن أن تسلك الطريق القاصد ..

ورجاؤنا في الله كبير أن يفتح البصائر على الحق ، وأن يفتح العيون على الواقع .

والله الهادي والموفق والمعين ..

المحتويات

صفحة

الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام ٧
طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام ٢٠
أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام ٣١
التحرر الوجداني ٣٢
المساواة الإنسانية ٤٤
التكافل الاجتماعي ٥٢
وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام ٦٣
سياسة الحكم في الإسلام ٧٥
سياسة المال في الإسلام ٨٧
الملكية الفردية ٨٨
حق الملكية الفردية ٨٨
طبيعة الملكية الفردية ٩٠
وسائل التملك الفردي ٩٤
طرق تنمية الملكية ١٠٠
طرق الإنفاق ١٠٨
فريضة الزكاة ١١٤
فرائض غير الزكاة ١١٨
من الواقع التاريخي في الإسلام ١٢٦
حاضر الإسلام ومستقبله ١٨٢
في مفترق الطرق ٢١٤

من كتب دار الشروق الإسلامية

مصحف الشروق المفسر الميسر
مختصر تفسير الإمام الطبري
تحفة المصاحف وقمة التفاسير
في أحجام مختلفة وطبعات منفصلة لبعض الأجزاء

تفسير القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الإسلام عقيدة وشريعة
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الفتاوى
الإمام الأكبر محمود شلتوت

من توجيهات الإسلام
الإمام الأكبر محمود شلتوت

إلى القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الوصايا العشر
الإمام الأكبر محمود شلتوت

المسلم في عالم الاقتصاد
الأستاذ مالك بن نبي

أنبياء الله
الأستاذ أحمد بهجت

نبي الإنسانية
الأستاذ أحمد حسين

ربانية لا رهبانية
أبو الحسن علي الحسيني الندوي

الحجة في القراءات السبع
تحقيق وتقديم الدكتور عبد العال سالم مكرم

الفكر الإسلامي بين العقل والوحي
الدكتور عبد العال سالم مكرم

على مشارف القرن الخامس عشر الهجري
الأستاذ ابراهيم بن علي الوزير

الرسالة الخالدة
الأستاذ عبد الرحمن عزام

محمد رسولاً نبياً
الأستاذ عبد الرزاق نوفل

مسلمون بلا مشاكل
الأستاذ عبد الرزاق نوفل

الإسلام في مفترق الطرق
الدكتور أحمد عروة

العقوبة في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماء
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

الجرائم في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

مدخل الفقه الجنائي الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

القصاص في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

الدية في الشريعة الإسلامية
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

الإسراء والمعراج
فضيلة الشيخ متولي الشعراوي

القضاء والقدر
فضيلة الشيخ متولي الشعراوي
قضايا إسلامية
فضيلة الشيخ متولي الشعراوي
التعبير الفني في القرآن
الدكتور بكري الشيخ أمين
أدب الحديث النبوي
الدكتور بكري الشيخ أمين
الإسلام في مواجهة الماديين والملحدين
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
اليهود في القرآن
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
أيام الله
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
مسلمون وكفى
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
الدعوة الوهابية
الأستاذ عبد الكريم الخطيب
قال الأولون ـ أدب ودين
الأستاذ السيد أبو ضيف المدني
قل يا رب
الأستاذ السيد أبو ضيف المدني
الإيمان الحق
المستشار علي جريشة
الجديد حول أسماء الله الحسنى
الأستاذ عبد المغني سعيد
الجائز والممنوع في الصيام
الدكتور عبد العظيم المطعني

مناسك الحج والعمرة في ضوء المذاهب الأربعة
الدكتور عبد العظيم المطعني
أيها الولد المحب
الإمام الغزالي
الأدب في الدين
الامام الغزالي
شرح الوصايا العشر
للإمام حسن البنا
القرآن والسلطان
الأستاذ فهمي هويدي
خفايا الإسراء والمعراج
الأستاذ مصطفى الكيك
الخطابة وإعداد الخطيب
الدكتور عبد الجليل شلبي
تأريخ القرآن
الأستاذ إبراهيم الأبياري
الإسلام والمبادئ المستوردة
الدكتور عبد المنعم النمر
سلسلة أعلام الإسلام ١٦/١
سلسلة أهل البيت ٦/١
إسهام علماء المسلمين في الرياضيات
تأليف الدكتور علي عبد الله الدفّاع
تعريب وتعليق الدكتور جلال شوقي
مراجعة الدكتور عبد العزيز السيد
الخبر الواحد في السنة والتراث وأثره في الفقه الإسلامي
الدكتورة سهير رشاد مهنا
الأديان القديمة في الشرق
دكتور رؤوف شلبي

رقم الايداع : ٨٩/٣٩٠٥
الترقيم الدولى : ٤ ـ ٣٢٣ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧